

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٦١)

الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية

الدكتور علي بوعناقة



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٦١)

الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية

الدكتور علي بوعناقة

الشبـــاب
ومشكلاتـــه الاجتماعيـــة
في المدن الحضريـــة



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بوعناقة، علي

الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية / علي بوعناقة.
٢٩٦ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦١)
ببليوغرافية: ص ٢٧٥-٢٨٨.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-110-8

١. الشباب ـ المشاكل الاجتماعية. ٢. السلوك الإجرامي. ٣. إنحراف الأحداث. أ. العنوان. ب. السلسلة.

305.23

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧

الإهـــــداء

إلى كل شاب في الجزائر والوطن العربي
جالس على رصيف قطار لم يأتِ بعد. . .
أهدي هذا العمل



المحتويـــــــات

القسم الثاني

الدراسة الواقعية لجرائم الشباب في الأحياء المتخلفة

قائمـــة الجـــداول

تقديـــــم

لقد انصب اهتمام الباحث الدكتورعلي بوعناقة منذ البدء على دراسة مشكلات الشباب عموماً. غير أن اهتمامه المحوري يتمركز بصورة جلية على الانحراف والجريمة لديهم، والتي ما فتئت تزداد حدة وتواتراً على مختلف الصعد في الجزائر. في هذا الإطار يندرج هذا البحث الجدير بالدراسة.

لا ريب أن موضوع جرائم الشباب في الجزائر يعتبر من المواضيع الساخنة والمعقدة بسبب تداخل العوامل والأسباب للجريمة، الذي يتم تناوله بوسائل مختلفة، منها النقل الشفهي للحدث بين أفراد المجتمع، والتقرير الصحافي والبحث العلمي، ولكل من هذه الأدوات خصائصها ومزاياها ونواقصها، غير أن البحث العلمي يحمل دوماً الأمل في أن يستطيع الإنسان أن يتحكم بالجريمة بخصوص فهمها، وتحليل عواملها وأسبابها، ومن ثم البحث عن السبل والوسائل التي تشكل استراتيجيات العمل في إطار مكافحتها والتصدي لها.

بادئ ذي بدء، لا بد من التنويه أن الجهد المبذول لإنجاز هذا البحث كبير وكاف، فالباحث لم يدخر جهداً في استخدام مختلف أدوات البحث في سبيل فهم الجريمة ومن ثم تصريفها والإحاطة بنظرياتها والدراسات حولها من جهة، والاقتراب من واقعها الميداني باستعمال وسائل البحث: الملاحظة، الاستمارة واستخدام الوثائق من جهة أخرى. إن إنجاز هذا العمل في جامعة مرموقة وتحت إشراف أستاذ معروف بنزعته العلمية الدقيقة والرصينة، أسهم في تمكين الباحث من الإحاطة بالمراجع والمصادر التي غالباً ما تشكل عملية الحصول عليها مشكلة للباحث في الجزائر، بعبارة أدق، إن إطار الإمكانات العلمية المتاحة كان واسعاً وخصباً بشكل سهل الإحاطة بالموضوع من جوانب عدة، من دون الوقوع في عمليات التسطيح التي تصيب بعض البحوث، من حيث الإبقاء على التركيز الذي هو ضروري في البحث العلمي.

إن النموذج المعرفي (Paradigm) المستخدم في هذا البحث، مرتبط جذرياً بالوقائع التي تشكل مؤشرات أنثولوجية للجريمة في الجزائر. وهذا بسبب أن الباحث اعتمد على عينة يبدو أنها كافية لتحديد الواقع المعاش لمقترفي الجرائم من الشباب من جهة، وتحليل هذا الواقع من جهة أخرى، باستخدام استمارة للأسئلة وحساب تواتر الإجابات حوله وتصنيفها، ومن ثم الاستدلال على ماهية الجريمة عند الشباب في المجتمع الجزائري.

لقد أجمع جل علماء المنهج على أن السببية في العلوم في أزمة، فمشكلة التداخل المعقد للعوامل والمتغيرات وتحويلها عبر الزمان والمكان ما زالت قائمة وبشكل حاد في البحث السوسيولوجي، فلم يتمّ صنع منهج يؤدي إلى التصرف إلى الأسباب وتحديدها علمياً باستعمال أدوات كشف الموثوقية (Reliabilty) والصدق (Validity)، فما زالت هناك ثغرة منهجية واسعة تتطلب الكثير من الجهد المنهجي حتى نصل إلى أسباب للجريمة عند الشباب، بحسب تنظير السببية عند ستيوارت ميل. من هنا يلاحظ وجود الفروق والتناقضات أحياناً في توجهات البحث السوسيولوجي في البلدان الأنغلوساكسونية والفرنسية وبلدان العالم الثالث، ناهيك عن توجهات البحث في البلدان ذات الصبغة الاشتراكية كالصين مثلاً. لقد أشار الباحث إلى هذه المعضلة من خلال الحاجة إلى وجود خصوصية لظاهرة الجريمة في الجزائر، محذراً بشكل ضمني من التسرع في قبول النزاعات النظرية في الغرب. وعليه فإن نتائج الدراسة والتوصيات التي ارتكزت على هذه النتائج، ينبغي أن يتم التعامل معها على أساس أنها تشكل فرضية لا بد من إعادة اختبارها في مدن جزائرية أخرى قبل تعميمها.

منذ أكثر من عقدين من الزمن قال لازرسفيلد، عالم الاجتماع الأمريكي، بناء على بحوثه في الاتجاهات (Attitudes)، أن عالم الاجتماع يدرس المجتمع، وعالم المنهج يدرس عالم الاجتماع وهو يقوم بعمله.

ويبدو لي أن هذه المقولة ما زالت صادقة، وستبقى صادقة وبخاصة في حقل البحث السوسيولوجي حول الجريمة، الموضوع الأكثر تعقيداً من مواضيع اجتماعية أخرى.

د. خير الله عصار

خلاصـــة تنفيذيـــة

استهدفت الدراسة الشباب ومشكلاته الاجتماعية، في ضوء التحقّق الميداني الذي أكّد فرضيّة أن عدم تناسق الأنساق في البناء الاجتماعي لدول العالم الثالث «العربية منها» والجزائر حالة، أفرز اختلالات وتوترات لوحداته. ويعود ذلك في الأساس إلى تلك التناقضات التي نجمت عن نموذج التحديث المطبق في غالبية دول العالم الثالث، والذي تولدت عنه مجموعة من التغيرات كانت لها انعكاسات على الأنساق الأخرى.

إن مفهوم التنمية الذي يرتكز على الإنسان ينطلق من أن الإنسان هو الذي يحدد أهداف التنمية، ويبذل الجهد في عملٍ واعٍ يطوع مسارات التنمية ويجعلها تحقق تلك الأهداف، فيكون الإنسان هو المستفيدَ الأولَ من مشاريعها. تأتي التنمية بهذا الشكل مدعمة بآليات وتقنيات قوية تنمي الإنسان الذي ينمي بدوره الأشياء وليس العكس.

في ضوء هذا الطرح تبرز عدة مشكلات، منها العلاقة بين الإنسان والمحيط، حيث إن الإنسان «الشاب» لا يتحول إلى مجرد كيان يبحث عن إشباعات لحاجاته، وهنا نقول إن مشكلة تدخل الإنسان الواعي في التنمية، يشير إلى مستوى المشاركة في تحديد تلك الأهداف، فيعمل على توجيهها وتحقيقها.

تبقى مشكلة تحديد معنى الإنسان المجسدة في الشباب والذي به وله نحقق التنمية، فحقه في التنمية يعني في ما يعني، حق كل إنسان وبشكل متساوٍ في المشاركة في أعباء وثمار التنمية. يشير الواقع إلى أن نماذج التنمية التي طبقت في الوطن العربي ومنها الجزائر، مجال الدراسة، لم تسلك ذلك المسار الذي ينطلق من الإنسان ويعود إليه.

فالنموذج قد أفرز حزمة من الاختلالات، مسّت البناء الاجتماعي والنسق الاقتصادي، فالمشروع لم يعمل على استيعاب متغيراته، ولم يستطع توظيف فئة الشباب

في قضية الدافعية، كما إنه لم يحدد مستوى التوجه نحو إدماجه في البناء الاقتصادي.

تجلى من واقع الدراسة أيضا أن العمل، والتعليم، والأسرة، ثلاث قضايا فاعلة في أنساق المجتمع الذي تبنى إصلاحاً اقتصادياً واجتماعياً، قد قلل من النظر إلى هذه القضايا في قالب الحركة الكلية للمجتمع.

أدى هذا التغافل وقصور النظر إلى عدم التوازن في الهيكل الاقتصادي، جعل المجتمع يعيش الاختلالات في التوازن بين قطاعاته.

فبعد أن كانت نسبة سكان الحضر تمثل ٣٨ في المئة من مجموع السكان، صارت تمثل أكثر من ٧٠ في المئة من مجموع السكان، يدلل على ذلك تكدس السكان في المدن الحضرية الذي شوه ملامح المدينة، بما أحيط بها من أحياء فوضوية وقصديرية، تجمع بين أزقتها محددات التخلف اجتماعياً وإيكولوجياً، تشكل الظاهرة بما تحمله من متغيرات، عبئاً اقتصادياَ واجتماعياَ للدولة.

ما سبق يؤكد أن النموذج الجديد الذي جيء به بهدف تنمية المجتمع والنهوض به، لم يؤدِ إلى تحقيق التكامل الداخلي للبنية الاجتماعية الاقتصادية، بل أفضى بحكم اعتماده على تكنيك تكثيف رأس المال المستورد، إلى التبعية المفرطة، وجعل طاقة القطاع الصناعي تتضاءل في استيعاب وامتصاص قوة العمل.

أدى ذلك إلى اختلال التوازن في سوق العمل، ومن جهة أخرى ساعد على تأخر الريف وعدم توافره على إمكانات العمل، ما دفع بالأعداد المتزايدة من القادرين على العمل إلى البحث عنه في المدن، بما تتوافر عليه هذه الأخيرة من مصانع وخدمات، ولكنها لم تتوافق مع حجم العاطلين ولم تلبّ رغبة العدد الوافد الكبير.

وفي ظل هذه الوضعية غير المنسجمة التي استمرت لسنوات، بقي مستوى العمال وعرض العمل في تزايد مستمر، جراء البنية المشوهة للنظام الاقتصادي وانخفاض مستوى القوى المنتجة.

قاد سياق التحليل في البحث، إلى أن الأسس التي تم بها توزيع أفراد المجتمع داخل النسق الاقتصادي والاجتماعي لم تحقق الأهداف الاجتماعية التي وضعها المجتمع كمنطلقات لمشروع التنمية. الأمر الذي جعل الهوة تزداد اتساعاً بين المؤسسات الاجتماعية وفئات المجتمع خصوصاً الشباب منه، هذه الشريحة من المجتمع التي تؤكد الإحصاءات الرسمية بأنها تتزايد باستمرار، وتزداد معها المصاعب.

لقد تأكد من خلال الدراسة ودعمته الإحصاءات الرسمية، أن الشباب في

المجتمع يمثل القاعدة العريضة في المجتمع، وفي الوقت نفسه لا يشكّل القوة الفاعلة في دينامية المجتمع، واقتصر الاهتمام على التباهي بالعنصر الشاب، في حين ظل إبداع الظروف والأساليب التي تمكنه من بلوغ المستوى الاجتماعي تكاد تنعدم، وهو ما جعل الشباب يعيش التناقض بين المستوى الاجتماعي، والواقع الاجتماعي.

أصبح الوضع العام للشباب في اقتصاديات الدول النامية ـ ومنها الجزائر مجال البحث ـ يتميز بالإحباط لعدم تلاؤم الممارسات مع التوقعات.

كل المؤشرات توضح معاناة الشباب من الفروقات في الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي، والتفاوت في الظروف ـ أي توزيع الثروة ـ أدت إلى تحويل الاقتصاد في المجتمع من قطاع عام إلى قطاع خاص وإلى غلق المؤسسات والشركات وتسريح العمال، ما جعل حجم البطالة يتفاقم، كما إن المسافة الفاصلة بين معدلات البطالة الخاصة بالكبار والشباب ما فتئت تتسع.

تشير إحصاءات مكاتب التوظيف أن فئة الشباب الذي قيدوا أسماءهم لدى مكاتب التوظيف الحكومي ـ منهم الجامعيون، والذين لا مستوى لهم ـ لم يوفقوا في طلباتهم في الحصول على وظيفة.

يتأكد ذلك من الوقائع اليومية التي يقدمها هؤلاء الشباب في صورة احتجاجات وطلب العناية والتكفل بقضاياهم.

لقد كشفت الدراسة أن نمط التنمية التابع الذي طبق في الوطن العربي، والجزائر منه، لم يحدث تلك التبدلات المرجوة، ولكنه سد الباب في وجه الشباب، دافعاً بهم إلى سوق البطالة، وإحداث تمايز اجتماعي عميق.

والتمايز الطبقي بدوره قد ولّد التهميش الذي يساعد على تزايد الخروقات والتمرد على النسق العام.

هذا النوع من التسيير القائم على الصرامة، يحرم الكثير من فرص المبادرة وتحمل المسؤولية، وأمام الصد المتواصل لشباب الطبقات الدنيا المستمر، أرغم على البحث عن طريق يسلكه لإشباع حاجاته ورغباته ـ السرقة، المخدرات، الاغتصاب، الجريمة بأشكالهاـ .

كان مصير الشباب العاطل التكدس في المدن. ليس لهم دور، مسلوبي الإرادة، لم يجدوا أمامهم سوى الانخراط في حياة اللهو والفراغ الممل، فانساقوا وراء الإدمان والسرقة والجريمة، وإلى ركوب البحر معتقدين أنهم سيجدون في الشاطئ الآخر الأمن والاستقرار.

إنه الاغتراب عن الوطن والهوية، لقد تأكد من الدراسة أن الشباب يعيش في القلق والحيرة، حائر في كل شيء، في العلم، وفي الحياة، إنه أحساس اليقين بأنه لن يشارك ولن يساهم بشيء في بناء مجتمعه، يتفرجون عليه ويتوقعون انهياره ويتربصون وينتظرون ولا يبالون.

لقد اتضح منذ البداية أن دراسة: الشباب ومشكلاته الاجتماعية في الأحياء المتخلفة في المدن الحضرية، توجب على الباحث أن يصوغها في قالب دينامي ينطلق من الواقع، وتسعى إلى تحقيق هدف الدراسة باتباع منهج يجمع بين الأداة والطريقة وبين التحليل والمقارنة.

إن محاولة استنطاق الذات من خلال موقعها، وربط ذلك بسياق البناء الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي للمجتمع، يمكن أن يدلل على مجموعة من القضايا ومنها:

● إذا كان مستوى الربط يتم بطريقة منسجمة، نسبياً، في مشروع التنمية، فإن ما ينتج من علاقات اجتماعية ومن قيم ثقافية للمجتمع، يحصل من دون أزمات خطيرة.

● أما عندما يجري منطق سير العمل والإنتاج في كل المؤسسات وفق اتجاه معاكس لمنطق المؤسسات الأخرى ـ مثل الذي حدث في الجزائر ـ فإن ما ينتج من علاقات اجتماعية، يشوبها الكثير من المشاكل والأزمات، قد تتحدى النظام نفسه.

ومع ذلك يبقى الانتظار والأمل في تصحيح الخلل في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة صياغة بنائها، وعندها نعيد للشباب آمالهم في المستقبل وهويتهم وثقتهم في المؤسسات، ومن ثم يتم دمجهم في مؤسسات المجتمع، فتقام الشراكة والمشاركة، وتتقلص المشاكل تدريجياً، لأن فاعلها قد غاب وحل محله التابع المبدع، ليحتل موقعاً في الحياة بعدما كان وجوده بلا معنى ولا هدف.

مقدمـــــة

أصبح موضوع الشباب من الموضوعات التي تحتل مكانة بارزة في الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما شكل محور اهتمام علماء التربية، وميادين الإعلام، ووسائل الاتصال، لما للموضوع من أهمية في حياة الشعوب عامة والنامية بخاصة، ومنها المجتمع العربي الذي يشكل أكثر من ٥٠ في المئة منه صبية وفتياناً دون الثامنة عشرة، ما يستوجب التفكير في مستقبل هذه الشريحة من المجتمع التي تمثل أمل المستقبل، هذا المستقبل الذي بدأ يلوح في أفق سمائه سحابة تنذر بمطر آتٍ.

وإذا كان موضوع الشباب قد تناوله الفكر الأوروبي الاجتماعي والسياسي بالدراسة والتحليل، عقب الثورة الصناعية وما أصاب المجتمع من تخلخل في بنائه، فإن النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسة لم يكن بالإمكان الركون إليها واتخاذها كمسلمات وقضايا عامة، تصلح كموجّه للدراسة في مجتمعات العالم الثالث عامة، والمجتمع العربي بخاصة، للتباين في أنساق القيم، والأنساق الاجتماعية والاقتصادية، فللمجتمع العربي كسائر مجتمعات العالم الثالث تركيبته الطبقية، التي تختلف بهذا القدر أو ذاك، عما يقابلها في أوروبا. ولهذه التركيبة علاقتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، عن مقابلتها الأوروبية، وهي بحكم جدلية حركة المجتمع ترفض واقعا قائماً، طامحة إلى مجتمع أفضل من خلال ما يتوافر لها من أدوات التغيير، وهذا الواقع وتلك الطموحات، والأدوات تختلف عما في المجتمعات الأوروبية، من واقع ومشكلات وأدوات التغيير، وهذا ما يوجب على الباحث الاجتماعي في العالم الثالث أن يبادر إلى البحث بنفسه من خلال واقعه، دون الانطلاق مما أسسه الأوروبيون من مسلّمات ونتائج، على أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من النظريات والمناهج الأوروبية كأدلة وضوء ينير الطريق وأدوات بحث مجردة.

بالبحث في التراث الاجتماعي للمجتمع العربي، نجد أن موضوع الشباب وبالأخص الانحراف والسلوك الإجرامي، ما زال لم ينل ما يكفي ويستحق من الدراسة، حيث تناوله عدد قليل من الباحثين الأكاديميين في الجامعات ومراكز البحث بصورة لم تشمل المجتمع العربي كله.

ولقد طفا على السطح منذ زمن ليس بالقصير ظاهرة مفادها انتشار الانحراف والسلوك الإجرامي في قطاع الشباب، وذلك من خلال صفحات الحوادث في الصحافة الجزائرية، وسجلات القضاء، والشرطة، وما يتداوله الناس من أحاديث في مجالسهم العامة والخاصة، ما دفع الباحث إلى اختيار موضوع السلوك الإجرامي لدى الشباب الجزائري لدراسته ميدانياً، من خلال إحصاءات، وبهدى نظريات ومناهج علم الاجتماع المتاحة، وفي حدود القدرة، هادفاً من ذلك إلى خدمة الوطن، والشباب الجزائري بخاصة الذي هو نصف حاضرنا وكل مستقبلنا. ولكي تكون نتائج هذه الدراسة بين يدي المخطط والمنفذ وصاحب القرار على السواء عسى أن تنفع.

لقد جاءت الدراسة في قسمين **أولهما** نظري و**الثاني** ميداني، في **القسم الأول،** كان لا بد من عرض المناهج والنظريات والتعريف بالدراسات المماثلة والبحوث ذات الصلة، لكي يتوضح مكان هذه الدراسة ومنهجها وأدواتها بين ما قاله السابقون، وما سيقوله اللاحقون، أما **القسم الثاني،** فقد اعتمد العشوائية في اختيار عينة الدراسة، حاصراً إياها في مجتمع له خصائصه التي تساعد على تقريب التجربة، ما يسمى بالظروف القياسية في العلوم الطبيعية، لذلك كان تدخل الباحث في اختيار حي مختلف بل مركز من مراكز إعادة التربية يندرج ضمن انتقاء نماذج تكون أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث.

والله ولي التوفيق.

القسم الأول

قضايا الشباب والسلوك الإجرامي من منظور متعدد

الفصل الأول

إشكاليـــة الدراســـة، تحديـد مبهـم

تمهيـد

يعود الاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي لدى الشباب إلى الدراسة الميدانية التي قمت بإجرائها حول الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية ـ الاجتماعية على الشباب بالجزائر، إذ إن المقابلات، والمحاولات التي تمت مع سكان هذه الأحياء، قد أعطت الباحث دافعاً قوياً لبحث الظاهرة من منظور مغاير في المعالجة، لما يجري به العلم حالياً من منطلق النظرية المتوسطة المدى التي نادى بها ميرتون (R. Merton)، والتي بمقتضاها تدرس المشاكل ومنها السلوك الإجرامي، دراسة جزئية انطلاقاً من مقولة النظرية الوظيفية: إن الأجزاء تؤدي وظائف أساسية متسقة في النسق الاجتماعي لتأكيده واستمراره، مختلقة الحقائق التي تبرر وجود نظام اجتماعي، ومؤسسات اجتماعية تسير في طريق الانحلال والتفسخ.

انطلاقاً من ذلك، فالدراسة الحالية تأخذ مساراً مغايراً يرتكز على الشمولية والانطلاق من الكل إلى الجزء، والعلاقة بينهما، وكما يقول بيتر ورسلي (Peter Worsley): الاهتمام بسياق المجتمع لأن الظاهرة ليست قائمة هكذا بمفردها معزولة عن سياقها وارتباطاتها البنائية التاريخية.

كل ذلك يندرج ضمن محاولة التقرب من غاية علم الاجتماع من «تلك المهمة الكبيرة المتمثلة في دفع حركة المجتمع إلى مواقع أكثر تقدماً من خلال تعميق الوعي الاجتماعي بمستلزمات التطور»[١]، وهو مقصد يجب أن يهدف إليه علم الاجتماع

---

(١) لمزيد من التفصيلات، انظر: سمير أيوب، **تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٦٨.

في بلدٍ نامٍ يحاول التخلص من آليات التبعية والتخلف.

هذا التصور نتج كما أشرت من قبل، عن معايشة الواقع، والحوار مع الظاهرة، والسؤال الدائم، لماذا تعتبر بيئات معينة من دون غيرها مولدة للسلوك الإجرامي ليكون مختلفاً عن غيره في البيئات الأخرى؟ هذه الخلفيات والطرق المتبعة في النظر والتصدي للمشكلة من جانب السلطة الرسمية، والتناقض بين ما هو واقع وما هو مصرح به، كوّنت لدى الباحث الرغبة الصادقة في طرح الموضوع من واقع وطبيعة السياق الاجتماعي الذي يقع الفرد (الشاب) في نطاقه، وهذا يوضح النظرة المتباينة إلى الشباب بين الاستيعاب والرفض[٢].

هذا الطرح الذي يعتمد على التحليل العلمي للواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي يتطلب كما يبدو الاعتماد على أكثر من أداة، لاستجلاء ديناميات المشكلة، التي ما زالت سائدة في المجتمع النامي تجاه المشكلة.

وللمساهمة في تحليل نقدي لتراث السلوك الإجرامي في علم الاجتماع، وإيجاد أساس نظري مقبول، تمحورت الدراسة الراهنة في اتجاهين:

الاتجاه الأول، الجانب التاريخي المقارن الذي يتجلى في تحليل التراث السوسيولوجي عن الجريمة، لتصنيفه وتنقية الأفكار والقضايا المتعلقة به لكشف ما بداخله وما بينه من سبل علمية، ومنهجية[٣].

الاتجاه الثاني، الحاجة إلى النظرة المتعمقة لتاريخ الظاهرة موضوع البحث في المجتمع الجزائري، مع تدعيم ذلك بدراسة إمبريقية تطبق على الواقع في مجتمع محلي، باتباع أسلوب يجمع عدة تقنيات، يؤمل أن تتكامل في تحقيق هدف الدراسة.

وبالتأمل في ظاهرة الجريمة، اتضح أنها قديمة ومتطورة عبر التاريخ، تعرضت لها المجتمعات قديمها وحديثها، ولعلاقتها بانهيار الجماعة وخلق التمايز داخل المجتمع، تبذل الجهود للحد من فعاليتها.

من هنا كان التساؤل بعد الاطلاع على ما كتب من السلوك الإجرامي في المجتمع مجال الدراسة، هل أصبح الشباب في العالم الثالث نمطاً مشكلاً؟ ثم أما زال علم الاجتماع في العالم الثالث رهن الاعتقال المدرسي؟ أم تحرر من قيود الاتجاهات القائمة؟

---

(٢) لمزيد من الشرح، انظر: سيد عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠).

(٣) لمزيد من الإيضاح، انظر: عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة؛ ٤٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، ص ٥٠.

من ذلك فإذا كان أصحاب الاتجاه الوظيفي قد تحيزوا بارتباطهم الشديد بالوضع السائد، معتبرين السلوك الإجرامي حالة غير سوية تصيب النظام القائم، نتيجة محاولة الفرد التوافق مع الكل، رابطين ذلك بين الجريمة وعامل من العوامل، ظلوا يبحثون عنه، مبدعين الوسائل التي تؤكد ذلك، مهملين المتغيرات المادية في تفسيرهم للسلوك الإجرامي.

هذه النظرة القصرية للسلوك الإجرامي، دفعت أصحاب الاتجاه المادي «الماركسي» إلى إيجاد دليل آخر يفسرون به السلوك الإجرامي يكون أكثر موضوعية من التفسير الوظيفي، على اعتبار أن المجتمع ليس مجرد تجمع آلي للأفراد، وأن التطور الاجتماعي عملية معقدة تحكمها قوانين معينة.

وعلى ذلك فالنظام الاقتصادي الحر المبني على الاستغلال هو الذي يخلق الانحراف بحسب هذا التصور، بفعل استيلاء طبقة صغيرة على وسائل الإنتاج المادي والفكري، التي يتمكنون من خلالها من الإشراف على خلق مجموعة من المعتقدات والقوانين التي تخدم مصالحهم وتحميهم من رد الفعل الخارجي.

إجمالاً إذا كان **الفريق الأول**، قد عالج الظاهرة من منظور ينهض على مسلّمة أساسية، هي أن المجتمع يمثل وحدة وظيفية تترابط فيها أنساقه فتؤدي وظائفها النوعية في اتساق وانسجام، بحيث يبدو الإخفاق في تحقيق ذلك وكأنه مجرد معوق مؤقت يؤثر على كفاءة الكل . . .[٤]، فإن **الاتجاه الثاني** قد نظر إليها من منظور العلاقة الجدلية بين البناء الفوقي والبناء التحتي، وما ينجم عنه من تمايزات بين مالكي وسائل الإنتاج ومن لا يملكون سوى جهدهم.

أما **الثالث** فهو **اتجاه التسمية**، الذي يعتبر دفعة إلى الأمام بنظرته الفاحصة للسلوك الإجرامي، فلم يركز كغيره على الشخص المنحرف، بل وجه الانتباه إلى الجماعة صاحبة الموقف التي خلقت الانحراف بسنّها مجموعة من القواعد لتوصيف أعمال انحرافية في العامة، لأن هذه الأعمال تحدد مصالحهم وبالرغم من مساهمته، إلا أنه لم يقدم تفسيراً اجتماعياً وتاريخياً للظاهرة، وتفاعلها مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

وكان **الفريق الرابع** الذي سُمِّيَ بأصحاب محاولة الرجوع للذات وهي، محاولة جادة من مفكري العالم الثالث والعالم العربي، الذين أدركوا الموقف ووجهوا الانتباه

---

(٤) لمزيد من التفصيلات، انظر: السيد الحسيني، **نحو نظرية اجتماعية نقدية** (القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٨٢)، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

إلى خفايا الظاهرة في مجتمعات العالم الثالث في إطار النسق العالمي وعملية التطور اللامتكافئ التي تولد عنها التخلف الناجم عن التبعية، بسبب توسع النظام الرأسمالي العالمي والذي لا أمل حيالها لهذه الدول في الخروج من تخلفها، ما دامت تعمل في إطار قوانين النظام الرأسمالي الدولي، تلك القوانين التي تولد التقدم في النظام الرأسمالي، والتخلف في الجزء الآخر من النظام نفسه[٥].

هكذا صاحب هذا التغلغل تشويه للبنى القديمة، وتسرب أفكار دخيلة جعلت من الصعوبة فهم البُنى السياسية كما يرى أصحاب الاتجاه.

تأسيساً على ذلك، فإن هذه المحاولة التي لا يمكن الادعاء بأنها جديدة، بل مستمدة من الدراسات الجادة التي قام بها مفكرو العالم الثالث والعالم العربي بخاصة، على أساس واقعي بنظرة شمولية نابعة من الذات، عمدت إلى تقسيم الموضوع إلى عناصر يمكن النظر إليها في إطار حركة ديناميكية تعبر عن العملية الجدلية، لفهم جوانب السلوك الإجرامي في المجتمع الذي يجب، بحسب تصورنا، أن ينبثق من:

- ظروف الحياة الواقعية التي يحياها الأفراد، وإشباع حاجاتهم اليومية.
- الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد وما تتميز به، ودورها في التقسيم الاجتماعي.
- المعايير القيمية التي تحدد دور الأفراد في تعاملهم مع بعضهم ورؤيتهم للحياة «السيئ/ السوي».
- العلاقة بالمحيط الخارجي ـ علاقة الأحياء المتخلفة بالمحيط العام، ونظرة أصحاب الموقف إليها.

في هذا الإطار يمكن أن نفرق بين مستويين من مستويات السلوك:

ـ السلوك السوي، الذي ينظر إليه المجتمع كمعيار قيمي يحدد دور الأفراد ضمن الإطار العام للمجتمع.

ـ السلوك غير السوي، الذي يعتبر أصحاب الموقف سلوكاً ضاراً بالمجتمع وهو نتاج عوامل اجتماعية (Comme cas social)[٦].

(٥) محمد أزهر سعيد السماك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨١.

(٦) أرجو الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الإحالات جاءت خلواً من علامات التنصيص، لأن النص لم يؤخذ من المرجع بصيغته، بل تم التصرف فيه في أغلب الحالات انتقاءً أو اختصاراً أو توليفاً.

في ضوء ذلك يتركز مسلك الدراسة حول **المستوى الثاني**.

والسلوك الإجرامي كمفهوم وكفعل احتل دوراً كبيراً في الدراسات السوسيولوجية، بسبب انتشاره الكبير في المجتمعات المعاصرة، وبسبب تعدد أساليب تفسيره، وطرق المعالجة، حيث أحدثت الظاهرة تأزماً عميقاً في المجتمعات الصناعية الغربية، أكدت ذلك الإحصاءات، فضلاً عن البحوث والدراسات النظرية، والاستقصاءات الإمبريقية، نتج عنها الكثير من المفاهيم النظرية والاتجاهات حول هذه الظاهرة ومكوناتها.

إن دول العالم الثالث التي تبنّت مختلف الخطط الإنمائية على النموذج الغربي للقضاء على التخلف، لم تلبث أن وجدت نفسها حبيسة هذه التصورات التي انتقلت آثارها على دول المحيط كنماذج نظرية لتطبيقها على مجتمعاتها، فأضحت تراثاً سوسيولوجياً عاماً يحمل الكثير من القيم والمفاهيم المفسرة للسلوك الإجرامي بالرغم من عدم تناسقها كمنظور لدراسة الظاهرة.

إن النموذج الغربي في عمليات التنمية، الذي ينقل ليطبق في المجتمعات المحيطة، قد نقل معه أسلوب تلك التصورات والإشكالات كحلول جاهزة لمشكلاتها[٧].

والباحث بحسب ما يبدو في بعض دول العالم الثالث، وجد نفسه تابعاً لتلك الدراسات التي تناولت ظاهرة السلوك الإجرامي من زوايا متعددة وتحت مسميات مختلفة. ولذلك وجب على الباحث لدى تعامله مع الظواهر الاجتماعية ألا يكون تابعاً لبنية اجتماعية معينة، يعزز بنيتها ويدعم استقرارها . . .[٨]. والتوجه في طرح مشكلات البحث من خلال مفاهيم الشمولية، لإبراز كل الظروف والعوامل النفسية والاجتماعية منها على السواء التي ترتبط بالسلوك الإجرامي في مجتمعنا، وتحليل هذه الظروف والعوامل من منظومة المفاهيم المستمدة من البناء الاجتماعي للمجتمع[٩].

---

(٧) ربما كان ذلك ما أدى بالبعض إلى دعوة المثقف العربي إلى المساهمة في إبداع نظرية قومية في الثقافة تُعد الإنسان العربي لمواجهة قضايا التغريب والاستهلاك الغازي لمواجهة تزييف ثقافة الوالي/أو الخادم. لمزيد من التفصيلات حول هذه القضية، انظر: أحمد مجدي حجازي، «المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٤ ـ ٢١.

(٨) عبد الباسط عبد المعطي، **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٣٧.

(٩) سمير نعيم أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي** (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٥)، ص ٢٨٣.

إن قبول مقولة إن السلوك الإجرامي مرتبط أساساً بالمجتمع ونظامه وأهدافه، وتلك القواعد التي تطبق داخله، يطرح التساؤل أصلاً عن طبيعة المعايير التي يميز بها المجتمع، بين السوي والسيئ، أي إن الانحراف والسواء مسألة يجب البت فيها ودراستها بحسب طبيعة المجتمعات النامية وخصوصيتها.

القول إن السلوك الإجرامي ظاهرة تطورت مع تطور المجتمعات، هو تعبير عن الواقع الاجتماعي المتفاعل، وعليه ينبغي أن يدرس في إطار سياق التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. لما لذلك من ارتباط وثيق بأنساق المجتمع وما يطرأ عليها من تغيرات أخرى، وهذا ما يجعلها ذات صلة بعلم الاجتماع باعتبارها قضية عامة، كما إنها تنطوي في موضوعاتها الأساسية على أحد مجالاته، إضافة إلى تأثيرها على الحياة الاجتماعية[١٠].

إن التحكم في الظاهرة على ما يبدو ما زال أمراً بعيد المنال في أكثر دول العالم الثالث، أي إن «السيطرة عليها والتحكم فيها لم يصلا بعد إلى تلك الدرجة التي حققها الإنسان من السيطرة على الظواهر الطبيعية المادية»[١١].

والدراسات الغربية باتجاهاتها المختلفة قد انطلقت من دراسة الفرد البشري وأنماط تكيفه، وعلاقته بالعوامل التي تتفاعل معها الذات، وتسيطر على دراسة السلوك الإجرامي الاتجاهات التالية:

● اتجاه دراسة الفرد بمعزل عن النسق الاجتماعي، من ممثلي هذا الاتجاه راندال شيلدن (Randall G. Shelden)، وإرنست كرتشمر (Ernest Kretschmer) «نظرية الأنماط الشخصية» التي تنحصر حول الخصائص الذاتية التي تميز الفرد المجرم[١٢].

● اتجاه دراسة النسق الاجتماعي الذي تخطى جانب قصور الاتجاه الأول، الذي يركز على الفرد «حيث ذهب في البحث عن نقائص أو اضطرابات في البيئة الخارجية المحيطة بالفاعل»[١٣]، يمثل هذا الاتجاه تالكوت بارسونز (Talcott Parsons)، وروبرت ميرتون (Robert Merton)، وإدوين سذرلاند (E. Sutherland).

---

(١٠) نيقولا تيماشف، **نظرية علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري [وآخرون]، ط ٨ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، ص ٣٧.

(١١) أحمد، المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

● اتجاه حاول أصحابه الجمع بين العوامل الذاتية والاجتماعية «نظرية رد فعل المجتمع»(١٤).

● أما الاتجاه المادي فقد أكد خلاف ذلك على التفاعل بين الفرد والمجتمع، وما ينشأ عنه من علاقة ديالكتيكية، تدفع بالفرد إلى السلوك الإجرامي.

● وذهب اتجاه التبعية إلى التأكيد على أن السلوك الإجرامي في المجتمعات التابعة «يرجع إلى الحقبة التاريخية التي تطور في ظلها النظام الاجتماعي والاقتصادي، مفرزاً خصوصيات لا يمكن إدراكها إلا من خلال السياق العالمي(١٥)».

إذاً، فدراسة الجريمة في بلدان العالم الثالث يرجح أن تنطلق من النظام العام للمجتمع وعلاقته بالأفراد، لارتباطها وانعكاسها على التغير الاجتماعي الذي يتضمن تغيراً في معايير المجتمع (Norme).

بناء على ما تقدم فإن الدراسة الحالية، ينبغي أن تأخذ في سياقها القضايا الأساسية التالية:

● قضية عدم إشباع الحاجات الأساسية في دول العالم الثالث نتيجة الخلل الذي يعيشه اقتصادها بين التبعية والتضخم(١٦).

● تغير الأنساق الاجتماعية بتأثير عمليات التنمية غير المتوازنة، حيث خبرت مجتمعات العالم الثالث، والجزائر واحدة منها، تغيرات اقتصادية تحوّرت معها مفاهيم أساسية في الحياة الاجتماعية ـ تقليص القطاع العام ـ نمو القطاع الخاص ـ بروز فئة طفيلية على سطح الحياة الاجتماعية، لها وزنها في التوجيه(١٧).

● وجود فروق كبيرة نسبياً بين المراكز «المدن» والمناطق النائية «الأطراف».

هكذا نجم عن القضايا السابقة وضع اجتماعي، نأى عن مطالب مستوى الإشباع النسبي، ماذا يعني ذلك؟

---

(١٤) Robert K. Merton and Robert Nisbet, eds., *Contemporary Social Problems*, 4th ed. (Chicago, IL; New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1978).

(١٥) لمزيد من الإيضاح، انظر: أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي، **مشكلات العالم الثالث بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: [د. ن.: د. ت.])، ص ٨٣.

(١٦) عبد المعطي، **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا**، ص ١٥١.

(١٧) ضمن هذا الإطار ورد في خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٨٦ أمام اللجنة المركزية للحزب، أن الجزائر تعيش أزمة اقتصادية، وأن معدل الدخل قد انخفض إلى ٨٠ في المئة، لهذا ينبغي أن نصدّر بعض السلع الوطنية، حتى ولو كان ذلك على حساب المواطن، مشجعاً القطاع الخاص ليؤدي دوره في هذه العملية، وهذا تأكيد للتحول المشار إليه سابقاً.

يعني أن وجود التنمية ومخططاتها المختلفة على النموذج الغربي المشار إليه سابقاً، ينقل التكنولوجيا التي «تتحمل الدولة المضيفة الساعية في أجل قصير إلى خلق نسيج صناعي متكامل، تكاليف إضافية باهظة، هذه التكاليف تجمد بقدر كافٍ من السرعة مسيرة الخط البياني لنمو هذه الدولة، ما يخلق عجزاً في ميزان المدفوعات، واضطرابات في البنية الداخلية للأسعار عند الاستهلاك، هنا تشل الجهود المبذولة»[(١٨)]، ومن جهة ثانية «عجز الإدارات العامة في مجالات الهندسة الصناعية وطرائقها»[(١٩)].

وهناك نقطة ثالثة تتعلق بالعدد الكبير من العمال الذين لا يستوعبهم المشروع نفسه، لعدم كفاءتهم المهنية، وآلية المشروع من جهة أخرى، وهذا يناقض الواقع الذي تعانيه هذه البلدان، وهكذا يهمّش النظام الجديد جزءاً كبيراً من طبقات المجتمع وبخاصة الشباب بدلاً من إدماجهم.

إن التنمية في مواثيق الثورة الجزائرية تهدف «إلى ترقية الإنسان اجتماعياً وثقافياً»[(٢٠)]، وهذا يتضمن معنى الشمولية، غير أن الواقع في الجزائر كما يبدو لم يكن كذلك.

لقد كانت المحاولات السابقة التي عرفها المجتمع الجزائري، تهدف في ما تهدف إليه رفع مستوى معيشة الشريحة الاجتماعية الأكثر فقراً والعريضة من أبناء البلد، غير أن الصعوبات التي واجهت المجتمع في مسيرته التنموية، جعلت تلك المحاولات ترتد، وذلك راجع بحسب ما يبدو من الواقع «لنموذج التنمية الاقتصادية، المعتمدة على نقل التكنولوجية الغربية، وكثافة رأس المال وتحويل ديناميات بعض القطاعات الاقتصادية التي صيغت من خلال سياسة تنمية المركز الذي كان في الغالب العاصمة الحضرية»[(٢١)]، في حين ظلت المسائل الجذرية والمشاكل الاجتماعية الأساسية في بعض الجهات هامشية بعيدة عن التناول.

ولعل القصور الأكبر في هذه التنمية هو نقل التكنولوجيا لا استيعابها وتركيز التنمية في المدن الكبرى وبشكل خاص العاصمة، وإهمال الأقاليم وعدم تنويع الاقتصاد من خلال التنمية.

---

(١٨) لمزيد من الإيضاح، انظر: جورج قرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، سلسلة السياسة والمجتمع، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ١٢٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٢٠) جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٧٦** (الجزائر: المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦)، ص ١٧٥.

(٢١) عبد المعطي، **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا**، ص ١٠٣.

لقد جاءت التنمية، بحسب النموذج الغربي، عاملة على اللاتوازن الاقتصادي ـ الاجتماعي، فالمصانع بنيت في المراكز الحضرية والعواصم، كما استفادت هذه المراكز من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أكثر من المناطق الريفية التي ما زالت تعاني نقص المرافق الضرورية وعدم تأمين فرص العمل لآلاف الشباب[٢٢].

من هنا كانت «إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لفئات الشعب في دول العالم الثالث، هي توفير الحد الأدنى من الكساء والغذاء والسكن الذي كان مرحلياً، صاحب الطفرة، ولم تعنَ ببناء هيكل صناعي متكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى متحرر ومستقل وشامل، متوجه إلى عمق المسألة الاجتماعية»[٢٣].

وبذلك لم تؤدِ هذه الإستراتيجية إلى أي شكل من أشكال التنمية بل ساهمت بدور أساسي في خلق التخلف[٢٤].

أولاً: أهمية الدراسة

يمكن القول إن المشاكل الاجتماعية والسلوك الإجرامي لدى الشباب كإحدى القضايا الأساسية في دول العالم الثالث، هي على حد كبير نتيجة منطقية للإفرازات التي ولّدها التناشز الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي، وأكدها الوضع البنيوي الطبقي.

في ضوء ذلك، فإن دراسة جرائم الشباب في دول العالم الثالث تكتسب أهمية خاصة، لأنها تتضمن تحليلاً ونقداً، لبعض التصورات وخاصة في ما يتعلق بأسباب الظاهرة ودوافعها.

إن ما كتب حول الشباب في العالم العربي عامة[٢٥] والجزائر بخاصة يشير إلى:

---

(٢٢) تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الشباب في المجتمع الجزائري تمثل ٥٣,٦ في المئة أقل من ١٨ سنة و٧٣ في المئة أقل من ٣٠ سنة عام ١٩٧٥، وسيستمر هذا التركيب العمري إلى غاية سنة ٢٠٠٠ ما يتولد عنه الكثير من الصعاب، في ميادين: التكوين والعمل والسكن، علماً بأن عدد العمال المشتغلين قد قفز من ٣,٩٧٨,٠٠٠ إلى ٤,٤٥٩,٠٠٠ في نهاية سنة ١٩٨٤، وهذا يعني زيادة ١٥٦,٠٠٠ طالب عمل سنوياً بفعل وتيرة نمو السكان، فإذا علمنا أن الكثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية قد ألغيت أو توقفت بفعل الأزمة الاقتصادية، فإن مستقبل الشغل تغشاه سحب مظلمة، وبقراءة متأنية للنسب المرفقة، نخلص إلى أن الأزمة الاقتصادية قد تنعكس على الشباب المقبل على المثلث الحاد «الشغل والسكن والزواج».

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٢٥) ما عدا مصر التي شهدت في أواخر الستينيات ظهور مدرسة نقدية في ميدان علم الاجتماع، كان لها تأثيرها الواضح على مسار البحوث الميدانية.

ـ إن ظاهرة الإجرام عامة، وجرائم الشباب بخاصة، لم تدرس دراسة ميدانية من وجهة النظر الشمولية.

ـ إن ما كتب عن الشباب في الجزائر لا يتعدى الاهتمامات النظرية والحملات الصحافية.

ـ توجد بعض الرسائل على مستوى دبلوم الدراسات المعمقة والماجستير، ولكنها تخلو من التحليل النقدي المتعمق[٢٦]، تفادياً من الدارس الدخول في تفصيلات قد تحول بينه وبين تحقيق بحثه لما للظاهرة من علاقة وثيقة بالنسب العام، وعليه تظل التغيرات الجديدة في نسج أفكاره.

من الدراسات التي تمت على مستوى الدبلوم والماجستير دراسة حول انحراف الأحداث بقسنطينة، وعنابة، والجزائر العاصمة، والتي أخذت عيناتها من مراكز إعادة التربية. وسيتضح مدى تأثير هذه الدراسات بالتوجهات النظرية وبخاصة البنائية الوظيفية[٢٧] التي تتفق والنظرية الصناعية المحدثة[٢٨]. غير أن هذه الدراسات قد ساهمت في توجيه الباحث بشكل أو بآخر للتعامل مع الدراسة قيد البحث، كما إنها ألقت الضوء على المنهج الذي يتبع في محاولة تنظير مشكلة دراسة السلوك الإجرامي.

من خلال ما تقدم، يتضح أن البحث العلمي حول ظاهرة السلوك الإجرامي لدى الشباب في المجتمع الجزائري لم يحقق الهدف المتوخى منه بعد، ولذلك يبدو أن الدراسة قيد البحث يمكن أن تعد محاولة للإسهام في هذا الميدان برؤية نقدية أكثر شمولية[٢٩].

ثانياً: هدف الدراسة

استخلاصاً مما تقدم يتجلى هدف الدراسة في تحليل وضعية اجتماعية خاصة، تتمثل في الأحياء المتخلفة التي تمارس تأثيراً على فئة الشباب التي تشكل حوالى ٧٣

(٢٦) قد يكون الإحجام عن التعرض لقضية الشباب بالبحث والتحليل، أثار الخوف من الدخول في مسائل أخرى حول تشعب الظاهرة وارتباطها بهياكل أخرى والتي تثير الكثير من المشاكل.

(٢٧) لمزيد من الإيضاح، انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: أيوب، **تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع**، ص ٢٠٧.

(٢٩) لمعرفة نوع البحوث التي أجريت من قبل باحثين جزائريين داخل وخارج الجامعات الجزائرية خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٢، انظر: Farouk Benatia, «Les Sciences sociales en Algerie, 1962\1982,» *Revue trimestrielle* (Alger), no. 28 (1985),

وهو عدد خاص عن المواضيع التي درست في مجال العلوم الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث اتضح من الفحص أن موضوع الشباب ما زال غير مدروس.

في المئة[٣٠] من مجموع السكان، كما تهدف أيضاً إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة منها:

١ ـ هل السلوك الإجرامي لدى الشباب وليد الظروف التي نجمت عن العلاقة بين الاستعمار الفرنسي، كمستعمر وجه جهده لتشويه أنماط حياة المجتمع الجزائري؟

٢ ـ هل السلوك الإجرامي عند الشباب في دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها، ظاهرة تاريخية، اجتماعية، أي إنها ناتجة عن تطور النظام الاجتماعي قبل وبعد الاستقلال؟

٣ ـ كيف نشأت الأحياء المتخلفة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى الشباب؟

٤ ـ هل السلوك الإجرامي في الأحياء المتخلفة نتيجة للمخالطة الفارقة، أو للصراع القيمي، أو لعوامل اقتصادية تاريخية، أفرزت السلوك الإجرامي؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة الأساسية

١ ـ مفهوم الجريمة

مفهوم السلوك الإجرامي والانحراف من المفاهيم التي اختلف حولها الباحثون، وما زال الاختلاف قائماً، وبخاصة بين المدرسة الكلاسيكية للفعل الإجرامي، والمدرسة الوضعية والاتجاهات الحديثة.

لقد جعل هذا التباين من الصعوبة إيجاد صيغة وتعريف موحد تتفق عليه الآراء نظراً لتشعب المشارب وتشبهاً بالانحيازات، لذلك بدا ضرورياً أن نضع مفهوم الجريمة في إطارها المرجعي، والنظر إليها من وجهتي النظر القانونية والاجتماعية للجمع بين الاتجاهات الموضوعية، والسلوكية، الحتمية الاقتصادية، والخروج بتعريف عام يكون مساراً للدراسة قيد البحث.

الجريمة إذاً في أساسها مفهوم قانوني يقصد به ذلك «الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على فعله»[٣١]، وبما أن التجريم تابع «لوجهة نظر المجتمع القائم في زمان ما ومكان ما، فهو ظاهرة يحددها الوضع

(٣٠) لمزيد من التحليل، انظر: «Situation alimentaire en Algerie: Eléments sur la famille et les ménages algériens,» *Revue statistique* (Office national des statistiques), no. 14 (janvier-mars 1987).

(٣١) أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، ص ٥٣.

الاجتماعي وتتبع المجتمع في تطوره»[٣٢]، ومن ذلك فإن «ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل في ذاته وماديته، بل نظرة المجتمع بذاته إليه»[٣٣].

ذلك ما دعا بعض علماء الاجتماع إلى التردد في قبول التعريف القانوني للجريمة[٣٤]، وتم وضع تعريف اجتماعي يتماشى وعاملي الاستمرارية والديمومة النسبية، فتصبح بذلك الجريمة: أي سلوك ضار بالمجتمع وبرفاهية أعضائه، وهذا التعريف يجعل من الجريمة شيئاً ثابتاً ودائماً بحسب هذا الرأي[٣٥].

لكن التعريف الاجتماعي، لا يجعل من مفهوم الضرر واحداً، فما تعتبر الجماعة في ظل النظام الرأسمالي ذي الاتجاه الفردي ضاراً بها، يختلف عن نوع ضرر الجماعة ذات الاتجاه الاجتماعي، مثل الدول الاشتراكية، وهو ما جعل البعض يقرر بأن الجريمة ليست فعلاً يلحق الضرر بالجماعة، بل هو فعل تعتقد الجماعة أنه يضرها[٣٦]. كما يتأكد ذلك من التعريف الذي قدمه ريتشارد كوينّي (Richard Quinney)[٣٧]، إذ يذكر أن الجريمة سلوك يكتسبه الفرد من خلال ارتباطه بالآخرين، فالتصرف النابع من معارضة الفرد أو تحديه للنظام الاجتماعي القائم، يفسر على أساس تصرفات إجرامية، فالضرر هو اعتقاد الجماعة، بأنه فعل ضار، غير أن هذا الضرر قد لا يكون كذلك بالنسبة إلى جماعة أخرى، لأن الفعل ارتبط بعنصر آخر.

أما ميرتون ونسبت (Merton and Nisbet)[٣٨] فقد ربطا الضرر بالفاعل، أي إن الإجرام ناجم عن الجماعة صاحبة الموقف، فالأفعال ضارة بفئة وليس بالمجتمع، لأنه كما يتصور أن الجريمة مظهر من مظاهر انهيار الجماعة لأن وسائل الضبط الاجتماعي والعدالة، لا تؤدي دورها إلا بطريقة شكلية، فتحدث فجوة بين الجماعات.

هذا، وتصنف الجريمة إلى ثلاثة أقسام هي: الجنايات، الجنح، والمخالفات، تبعاً لذلك قسم المشرع المصري والفرنسي الجريمة على النحو السابق بيانه[٣٩]، وعرَّفا

---

(٣٢) أحمد محمد خليفة، **أصول علم الإجرام الاجتماعي** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٥)، ص ١٠.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) أحمد، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٣٥) للتوسع أكثر في هذه الفكرة، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣٦) خليفة، المصدر نفسه، ص ١١.

(٣٧) للتوسع، انظر: Richard Quinney, *The Social Reality of Crime* (Boston, MA: Little, Brown, 1975).

(٣٨) Merton and Nisbet, eds., *Contemporary Social Problems*, p. 27.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: أبو اليزيد علي المتيت، **البحث العلمي عن الجريمة** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٦)، ص ١٣٠.

الجريمة تعريفاً قانونياً بأنها فعل أو الامتناع عن القيام بفعل يقرر له القانون عقاباً.

إذا كانت التعريفات السابقة القانونية للجريمة، » تؤكد على الركن المادي لها بعمل إيجابي يقوم الجاني بفعله، ينهى القانون عن إتيانه»[٤٠]، فإن التعريف الاجتماعي لم يجد قبولاً للأسباب التالية:

ـ ليس هناك معيار محدد واضح للضرر الاجتماعي.

ـ اختلاف الضرر من مجتمع إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر.

ـ التعريف الاجتماعي يحوِّل العامل الاجتماعي إلى مشرع، وهذا غير مقبول[٤١].

لذلك فإن التعريف القانوني للجريمة هو المعيار الذي يؤخذ به في تصنيف الأفعال ووضع العقوبة لها، فالجريمة إذاً تنطوي على الفعل وانعدام الفعل الذي يقرر له القانون عقاباً[٤٢]، ويتحمل الشخص مسؤولية أفعاله لأهليته «توافر شروط السن، والعقل وحرية الاختيار».

وصنّف القانون السوري من لم يبلغوا الأهلية بسن الخامسة عشرة، فلا عقاب عليهم من أجل أفعالهم التي اقترفوها؛ أما القانون الفرنسي فقد اعتبر من لم يتموا السادسة عشرة من عمرهم غير مسؤولين عن أفعالهم الإجرامية؛ وميز القانون المصري في مسؤولية الأحداث تبعاً للأعمار من ناحية المساءلة ومنعها، فإذا لم يبلغ الصغير من العمر الثانية عشرة لا يعاقب عقوبة البالغين بل يودع الإصلاحيات والتأديب، أما إذا بلغ سن السابعة عشرة، فتصبح المسؤولية كاملة، والعقوبة عادية إلا في حالة الإعدام، فتعوض بالأشغال الشاقة[٤٣].

وحذا المشرع الجزائري في تصنيفه سن المساءلة حذو المشرع المصري، إذ اعتبر الصبي الذي لم يبلغ سن الثالثة عشرة غير مسؤول قضائياً عن أفعاله لعدم أهليته، وهنا «تنص المادة رقم ٤٩ من القانون الجزائري، على أن الصبي الذي لم يبلغ سن

---

(٤٠) مرتضى منصور، **الموسوعة الجنائية: شرح قانون العقوبات وتعديلاته** (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠)، ص ٣٤.

(٤١) للتوسع أكثر، انظر: أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، ص ٦١.

(٤٢) المتيت، **البحث العلمي عن الجريمة**، ص ١٣.

(٤٣) عبد السلام التونجي، **مواقع المسؤولية الجنائية** (القاهرة: دار الهنا للطباعة والنشر؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

الثالثة عشرة غير أهل للمسؤولية الجنائية ويعامل معاملة القاصر الذي يتخذ ضده تدابير إصلاحية وتربوية.

وورد في المادة رقم ٤٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري، نص يجيز للقضاء الجزائري تحديد السن ما بين «١٣ ـ ١٨ سنة التي ينضوي تحتها القاصر ليودع مراكز الحماية والتأديب وهو ما سمي بالجزاء الوقائي أو الاجتماعي»[(٤٤)].

٢ ـ مفهوم الشباب

تأسيساً على ما سبق ذكره، فالشباب في هذه الدراسة، هو ذلك الكائن البشري الذي « بلغ الثامنة عشرة كاملة، خالياً من العاهات، والذي يعتبره قانون العقوبات الجزائري قد امتلك الأهلية، ويعاقب على كل فعل اعتبره قانون العقوبات سلوكاً مخالفاً للسلوك العام»[(٤٥)].

وعليه فإن عينة الدراسة تتكون من شباب في سن الثامنة عشرة سنة ـ والثلاثين سنة، وكان الداعي على تحديد هذه الفئة العمرية يعود إلى:

● أن المشرع الجزائري قد اعتبر سن بلوغ الجاني في جرائم هتك العرض هو اكتمال «١٨ سنة كاملة، وكل من لم يبلغ هذه السن يعتبر قاصراً سواء كان ذكراً أو أنثى»[(٤٦)].

● أنها أكثر الفئات ارتكاباً للسلوك الذي يجرّمه القانون لما لها من حيوية وديناميكية.

هذه الفكرة تأكدت من خلال فحص السجلات القضائية، والنشرات الإحصائية الرسمية[(٤٧)].

● إن إبعاد فئة الشباب الأكثر من (٣٠ سنة) له ما يبرره بحسب تصوري، فأكثرهم يكون قد تزوج وأصبح ذا مسؤولية عائلية، تحتم عيه، القبول بالأمر الواقع كما تقيد من سلوكه.

---

(٤٤) رضا فرج، **شرح قانون العقوبات الجزائري**، ط ٢ (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٣٨٦ ـ ٣٩١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٦ ـ ٣٩١.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٦ ـ ٣٩١.

(٤٧) تذكر الإحصاءات أن هناك أكثر من مليون شاب ما بين ١٥ سنة و٣٠ سنة غير مندمجين في القطاع الاقتصادي والمهني والتعليمي، انظر: *EL Moujahid*, 5/11/1980.

٣ ـ مفهوم الحي المتخلف

يبدو أن دراسة الشباب في دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها، يستهدف الوقوف على مدى تأثيراته على التنمية، فإذا كانت التنمية وما صاحبها من تغير اجتماعي، وخلق ظروف اجتماعية واقتصادية، قد ساهمت في بروز معايير وقيم جديدة لا تتماشى وقيم الثورة، فالتنمية المتبعة في الجزائر لم تحقق هدفها الكبير: تحقيق العدالة والقضاء على صور الفساد والتخلف التي كان المجتمع يعانيها قبل فترة الاستقلال وأثناءها، بل إن هذه الوضعية قد ساهمت بشكل أو بآخر في تهميش الشباب وجعلت من عدد لا بأس به كائناً بشرياً مستلباً إلى حد كبير، يعيش من دون شروط التهيئة داخل المجتمع.

هكذا بعد الاستقلال عام ١٩٦٢، شرع المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية، غير أن المهاجرين الذين تجمعوا حول المدن(٤٨) بعد رحيل الأوروبيين الذين كانوا يفتقدون أبسط الشروط الحياتية، شكلوا مواجهة لهذه البرامج، إذ أصبحت الدولة أمام اختيار صعب، إما القضاء على هذه الأحياء التي تسمى بالهامشية(٤٩) لعدم مشاركتها في التطور الاجتماعي والاقتصادي، وهو أمر يتطلب تخصيص اعتمادات مالية كبيرة، لم تكن في إمكانية دولة مستقلة حديثاً، الإيفاء بها، فضلاً عن ذلك سيكون على حساب مناطق أخرى، وإما تركها على حالها تنمو وتتوسع، وإدخال بعض اللمسات الخفيفة من مثل الماء والكهرباء وإثبات ملكية الحيز المكاني. التي لم تسهم في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية للسكان.

وعليه أضحت الظاهرة، تؤثر تأثيراً سلبياً، سواء بالنسبة إلى الريف أو المدينة، ما أدى بالميثاق الوطني إلى إدراجها ضمن اهتماماته، واصفاً إياها بأنها علامة من علامات البؤس(٥٠).

نتيجة للعوامل السابقة، ظلت ظاهرة الأحياء المتخلفة في تزايد مستمر رغم بعض الأعمال التي كانت عبارة عن حملات فصلية تنتهي فعاليتها بانتهاء وقتها. من هنا يمكن إدراك ملامح التمايز الاجتماعي بين منطقتين، وبالتالي بين جماعتين.

---

(٤٨) تميزت فترة الاستقلال التي تمتد ما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ بنزوح ريفي مهم نظراً إلى ارتحال الأوروبيين الجماعي، حيث قُدر عدد النازحين خلال أربع سنوات بـ ٦٠٠ ألف نسمة. انظر: **الإحصاء العام للسكان والسكن** (الجزائر: [د. ن.]، ١٩٧٧).

(٤٩) قُدر عدد المهاجرين الذين نزحوا إلى المدن من الريف خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ بأكثر من مليون و٦٠٠ ألف نسمة، انظر: عبد اللطيف بن أشنهو، **الهجرة الريفية في الجزائر** (الجزائر: مطبعة الحزب، [د. ت.])، ص ٧.

(٥٠) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

تشير الدراسات إلى أن مفهوم الحي المتخلف من المفاهيم التي شاع استخدامها بين ذوي الاختصاص، بما له من علاقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، لذلك يمكن تصنيفها موضوعياً، لاقتراح مفهوم يعبر عن واقع العالم الثالث.

من الذين تناولوا هذا المفهوم جيرالد ساتلز (Gerald Suttles)[٥١] حيث يقول: الأحياء المتخلفة (Slums) مناطق تسكنها الأقليات الفقيرة، تعيش بين كيانها مجموعة عالية من ذوي السلوكيات الجامحة، ويعاني قاطنو الأحياء المتخلفة الحرمان الثقافي، والبطالة ومجموعة من أمراض الحضر، وممارستهم الاجتماعية اللاسوية بالمقارنة مع المجتمع الأصلي.

ومن جهة عرّف بهارات ساماج (Bharat Samaj)[٥٢] الأحياء المتخلفة بأنها تجمعات تحيط بالمدينة العاصمة، وأماكن العمل، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، يعيش سكانها شروطا متردية خاصة الأطفال، الذين ينشأون على التلقائية.

أما مارشال كلينارد (Marchall Clinard)[٥٣]، فقد أعطاها بعداً سوسيولوجياً بأنها أسلوب للحياة أو طريقة لمعيشة، أو أنها ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من القيم والمعايير التي تعكس الوضع الانحرافي، وهذا بحسب تصوره ما جعل سكانها ينعزلون عن القوى البنائية.

وفي دراسة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام في المناطق الحضرية، حددت سهير لطفي أن الأحياء المتخلفة بالقاهرة[٥٤]، مناطق توجد بالقرب من المراكز الصناعية، تتميز بالازدحام والنمو السكاني الزائد، وكبر حجم الأسرة مقارنة بالأحياء الأخرى، يباشر سكانها أعمالاً في مجال الخدمات، منهم نسبة كبيرة لتنشيط اقتصادي لهم.

---

(٥١) للتوسع، انظر: Gerald D. Suttles, *The Social Order of the Slum; Ethnicity and Territory in the Inner City*, pref. by Morris Janowitz, Studies of Urban Studies (London; Chicago, IL: University of Chicago Press, 1970).

(٥٢) للمزيد من الشرح، انظر: Bharat S. Samaj, *Slums of Old Delhi; Report of the Socio -economic Survey of the Slum Dwellers of Old Delhi City*, with a foreword by Jawaharlal Nehru (Delhi: A. Ram, 1958), p. 202.

(٥٣) للتوسع أكثر في مفهوم مارشال كلينارد للأحياء المتخلفة، انظر: سهير لطفي علي، «التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام في المناطق الحضرية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٧٧)، ص ٣٠٨.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

أما محمود الكردي فيرى «أنه إذا كانت الهجرة من أهم الروافد في تكوين ظاهرة الأحياء المتخلفة، فالفقر عامل من عوامل نموها لما تتوافر عليه من مستوى معيشي منخفض يتسق مع الإمكانات الاقتصادية للمهاجر، يعيش سكانها في حالة من الازدواجية، قطاع اقتصادي غير مستقر، واجتماعياً تدني مستويات الحياة العامة[٥٥].

وفي دراسته الشاملة، عرض جيرالد بيريز (Gerald Perez)[٥٦]، الحي المتخلف في إطار عام تتفاعل داخله مجموعة من المتغيرات، فالحي المتخلف بحسب تصوره في الدول النامية نجم عن ظاهرة أنماط النمو الحضري واستخدام الأرض التي كانت تتميز بالعفوية[٥٧].

إن ما اصطلح عليه، بالتحضر الحدي الذي يعني التحضر، والذي لا يتوافر فيه للمواطن العادي سوى الضروريات «عيش الكفاف»، وفي بعض الأحيان لا تكتمل حتى تلك الضرورات اللازمة للحياة في البيئة الحضرية، ويؤكد بالقول إن ما قدمه ليس بالوصف الثانوي للتحضر في البلاد النامية أو الآخذة بالتحديث، بل إن الشواهد المتاحة، يبدو أنها تؤكد أن الغالبية العظمى في تلك الأماكن تعيش فعلاً في مستوى التحضر الحدي[٥٨].

في ضوء هذا الطرح، حاول جيرالد بيريز رصد أهم متغيرات الظاهرة في البلاد النامية، إذ يرى أن المدينة في هذه البلاد قد تخصصت في جذب السكان بحيث تحدث هجرات إليها بجموع تفوق عادة طاقة المدينة على تشغيلهم، وإسكانهم وإطعامهم وخدمتهم وتعليمهم. ومع ذلك يظل هناك نوع من الانتحار الذي لا يفتر يؤثر في سكان البلاد النامية، ما يترتب عليه في النهاية التضخم المستمر في سكان الحضر[٥٩].

والحق أن ما قدمه جيرالد بيريز من توصيف للحي المتخلف في المدن ذات

---

(٥٥) محمود فهمي الكردي، **التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦)، ص ١٥٤ ـ ١٦٠.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل عن ظاهرة النمو الحضري المشوه في البلاد النامية، انظر: جيرالد بيريز، **مجتمع المدينة في البلاد النامية**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٢).

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٤. وهي شواهد تجد تجلياتها في مجتمع مجال الدراسة الذي تم التدليل عليها في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٩٧.

التحضر الحدي، يعبر بكل تجلياته عن الظاهرة ذات الوجود العياني في مدن البلاد النامية، يستدل على ذلك بشواهد، تعبر عن أوجه النقص الهائل في المساكن في مدن الهند(٦٠)، التي تؤوي مئات الآلاف من واضعي اليد، وهي توجد على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية المبنية، وفي المناطق المتخلفة أو مناطق الفضاء البعيد في مختلف أنحاء المدينة، وبغض النظر عن المكان الذي تشغله، إلا أنها ظاهرة مشوهة تشوه جميع المناطق السكنية بدءاً من الأحياء المتخلفة حتى أحياء (الفيلاّت) أو الأحياء الفاخرة(٦١).

تتسم مساكنها بأنها من حجرة واحدة في الأغلب الأعم من الحالات، وهذا يؤدي إلى كثافات عالية للغاية في مناطق تفتقر افتقاراً كاملا إلى المرافق وأسباب الراحة، ويكاد يقتصر سكانها على الوافدين الجدد إلى المدينة(٦٢).

ما يستفاد من المعطيات السابقة، هو أن الأحياء المتخلفة في دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها، تختلف من ناحية التكوين والوظيفة عنها في الدول الصناعية، إذ يلاحظ أن تخوم المدن هي التي توجد فيها الظاهرة خلافاً للمدن الأوروبية التي عادة ما يكون في وسطها مناطق فقيرة، ومهملة، حيث بؤر الانحراف كما هو الحال في أحياء الزنوج، كحي «هارلم» في نيويورك، لكن أواسط المدينة في الجزائر ودول العالم الثالث، كما يبدو، ليست كذلك، بل تخومها ـ وهذا يعني مرة أخرى أن المسألة هي مسألة زمن ـ عرض وطلب لفرص العمل والتعليم، وليست مشاكل أصلية في مجتمع العالم الثالث كما هو الحال في أوروبا.

إن بنية الحياة الاجتماعية في الغرب هي التي تشجع على الاغتراب والاعتزال إلى حد كبير، كما أشار إريك فروم، وهي التي تجعل بنية الحياة الاجتماعية في نظرنا يكتنفها الاغتراب والمرض الذي يؤدي إلى الانحراف أو الأمراض النفسية كالعصاب مثلاً.

خلاصة لما سبق يمكن القول إن الحي المتخلف في الجزائر يتميز بالضيق والاحتقان السكني وكبر حجم الأسرة الذي يعد عاملاً متغيراً في المناطق الحضرية الأخرى. إن التداخل والتزاحم، وعدم التهوية والظلام ليلاً والضيق المكاني، غرفة واحدة مخصصة لكل الحاجات «يعيش فيها ما بين ٨ ـ ١٢ فرداً» يشترك السكان في

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

الكثير من المرافق مثل: (المجال، والمدخل، ودورات المياه. . . إلخ). هذه كلها مواصفات الحي المتخلف الذي صنعت بيوته في الغالب من الطوب، والإسمنت والقصدير، وهي سمات تتشابه مع تلك التي توجد في عواصم دول العالم الثالث[٦٣].

وعليه، فإن التدقيق في الظاهرة سوف يؤكد بأنها تسير في دول العالم الثالث نحو التشابه والتقارب، حيث تجمع متناقضات منها، البطالة بين الشباب، ما يؤدي بهم إلى التهميش، وبالتالي إلى الانحراف، حيث بلغ ١١٠٤٥٠٠ شاب بين (١٥ ـ ٢٠ سنة) وذلك عام ١٩٨٠، ولا يمارس أي نشاط معروف، إلى جانب ٦٢٠٠٠ شاب بين (٢١ ـ ٢٩ سنة) ليس لهم أي نشاط يذكر[٦٤]. فإذا ما عرفت شروط الحياة الاجتماعية التي منها معدلات أفراد الأسرة العالية وانتشار الأمية، لاتضح مدى توافر عوامل تعميق التمايز الطبقي بين المدينة المركز، والحي المتخلف الحافة.

هكذا يبدو بأن مفهوم الحي المتخلف ليس مجرد المكان، وإنما مجموع ما يتضمنه هذا المكان من عوامل تاريخية، اقتصادية واجتماعية، قد ساهم في توليد الجريمة بين الشباب وبخاصة أن مفهومنا للحي المتخلف (هو مصطلح المظلي) (Umbrella Term) وهو مفهوم شامل لعدة مصطلحات فرعية ومشابهة له (حي متخلف يساوي نقص المرافق + ضعف فرص التعليم + قلة فرص العمل بين الشباب بخاصة + انعدام التكوين + نقص إمكانيات قضاء وقت الفراغ. . . إلخ)[٦٥].

رابعاً: منهج الدراسة

إذا كان لكل بحث ميداني هدف يريد بلوغه، فلا بد من اختيار الأسس المنهجية التي في ضوئها ينظم إطار بحثه، وطرح بدائل كحلول للمشكلة، وانطلاقاً من هدف الدراسة الذي يسعى إلى تحليل وضعية اجتماعية لها جوانب تتفاعل في إطار جدل بين الماضي والحاضر، بين الفرد والجماعة، بين المركز والحافة، من هنا يأتي المنهج الذي يتمثل في الجمع بين الأسلوب التاريخي بمساءلة الإطار الفكري «النظري» ومحاور إفرازاته مع رد كل زعم إلى مكانه الصحيح والأسلوب الوصفي، لوصف الظاهرة؛ وأنماط تفاعل الذات والواقع الخاص والعام في علاقة جدلية وصولاً إلى

(٦٣) Mostefa Boutefnouchet, *La Famille algérienne: Evolution et caractéristiques récentes* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980), p. 131.

(٦٤) Samaj, *Slums of Old Delhi; Report of the Socio-economic Survey of the Slum Dwellers of Old Delhi City*, p. 204.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Mostefa Boutefnouchet, *Système social et changement social en Algérie* (Alger: Office des publications universitaires, 1986), pp. 134-135.

استنتاجات عن الواقع الذي تم وصفه، كل ذلك من أجل توضيح جوانب الظاهرة الكامنة، ذلك لأن السلوك الإجرامي والانحراف من الظواهر المتشابكة التي تتطلب من الباحث اختياراً يساعد على إدراك الظاهرة والعوامل الفاعلة فيها.

إن محاولة الربط بين المجال الفكري ومجال التنفيذ، من الأمور المهمة في سبيل النظرة الواقعية للظاهرة(٦٦)، غير أن ذلك لا يتم إلا باستخدام المنهج الذي يسهم في عرض صورة دقيقة الملامح للظاهرة الاجتماعية التي يعنى ببحثها، وبذلك ييسر إدراك الظاهرة وفهمها فهماً دقيقاً(٦٧)، لأن وصف أساليب الحياة في الطبقات الاجتماعية المختلفة في أي مجتمع، يمكن أن يمدنا بفهم أفضل لمختلف الدوافع والمشكلات لدى طائفة معينة من أبناء هذا المجتمع(٦٨).

وبتحليل عملية التفاعل بين الأسلوب الوصفي والأداة، يبدو أنها أفضل طريقة يمكن استخدامها عندما يتعلق الأمر بدراسة تحاول أن تحدد الأسباب الكامنة وراء السلوك الإنساني الذي تدرسه(٦٩).

من ذلك كله يمكن القول إن ما ذكر سابقاً يندرج تحت تصور عام، يفيد أن المحاولة تسعى إلى بلوغ استنتاجات عملية مفيدة عن طريق الاستدلالات العقلية من المعطيات الواقعية والمقدمات معاً(٧٠)، ما يصبغ أسلوب الدراسة بصبغة الطرح الموضوعي الشامل.

خامساً: أدوات جمع البيانات

ونظراً لما للمنهج الشامل من فعالية في كشف الظاهرة، كان النزول إلى الميدان بمجموعة من الأسئلة تاركين تفسير وظيفة أي من العوامل أكثر أثراً في الظاهرة الميدانية، فالميدان هو الكشاف، والملاحظة هي المنهج الملائم الذي يؤكد إلى حد ما، أي العوامل لها الأثر في الظاهرة، وبالفعل كانت الملاحظة المستخدمة من نوع

---

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ط ٦ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٧)، ص ١١٧.

(٦٧) حسن الساعاتي، **تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٥٣.

(٦٨) لمزيد من التحاليل حول هذا الموضوع، انظر: محمد الجوهري، **طرق البحث الاجتماعي**، ط ٤ (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٧٠) صلاح قنصوة، **الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث** (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٩١.

الملاحظة من دون مشاركة، وهي عبارة عن مراقبة وتتبع مجريات أحداث يقوم بها الباحث، من دون أن يندمج في حياة مجتمع البحث التي تمكنه من مشاهدة السلوك الطبيعي الواقعي من دون تصنع[٧١].

لقد مكث الباحث نفسه ساعات طويلة في هذه الأحياء وهو يلاحظ ويقارن، موجهاً بعض الأسئلة للسكان، والشباب بخاصة، في قضايا تهمهم، مثل: الخدمة الوطنية، وتوفير المال، والمهنة، والتكوين المهني، والقلق، ومستقبل الشباب، ونظرة المجتمع والأسرة للشباب، علاقة الأبوين والتكيف معها، وبعض الأمور الأخرى التي تطرح نفسها على الشباب في هذه الأحياء، كالفراغ، وموقفهم من الحياة المتمايزة.

١ ـ الملاحظة

تم القيام بالملاحظة على مراحل:

أ ـ **في المرحلة الأولى**، كانت مجرد تجوّل لملاحظة أنواع البيوت، والمادة التي صنعت منها، والطرقات ومدى انتشار الكهرباء، ووجود الماء وغير ذلك. وفي إطار هذه الجولات تم أيضاً تسجيل بعض شجارات الأطفال وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض، وأنماطهم السلوكية بصورة عامة[٧٢].

ب ـ **في المرحلة الثانية**، أمكن دخول بعض بيوت من استأنس بنا من السكان، وألقيت عليهم أسئلة بصورة غير مباشرة عن أحوالهم وعن ظروفهم وعلاقتهم بأبنائهم وموقفهم من وضعيتهم، وعلاقتهم بالآخرين. وذلك حتى لا نجرد المشاكل الاجتماعية من صفتها السوسيولوجية.

لقد مكّنت هذه الملاحظة الباحث من اكتشاف الكثير من الأفكار حول شباب هذه الأحياء، كما ساعدت على تعميق أفكاره وعلى بناء علاقات بين جوانب الظاهرة موضوع الدراسة، كما شكّلت الأساس لصياغة فرضيات البحث، وقضايا أخرى أساسية.

٢ ـ الاستمارة

ولتنظيم هذه المؤشرات في إطار علمي، سوف يتم جمع البيانات من المفحوصين ميداناً بواسطة أداة هي عبارة عن استمارة أسئلة، وإجاباتها تشكل الجزء الجوهري من

---

(٧١) حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ص ٣٣٣.

(٧٢) تيودور كابلوف، **البحث السوسيولوجي**، تعريب نجاة عياش؛ تدقيق غسان سلمان (بيروت: دار المروج، ١٩٨٥)، ص ١٢٣.

وسيلة جمع البيانات في هذه الدراسة. هذا وقد احتوت الاستمارة على نوعين من الأسئلة:

أ ـ أسئلة رئيسية، يتوقع أن تكون الإجابات عنها مؤشرات تقيس كل مجموعة منها فرضية من فرضيات الدراسة. هذا وكان مجموع هذه الأسئلة (٦٢) اثنين وستين سؤالاً.

ب ـ أسئلة فرعية، تدعم الأسئلة الرئيسية حتى يمكن الإلمام بجوانب المشكلة موضوع الدراسة.

لقد تراوح عدد الأسئلة الفرعية التي ألحقت بالأسئلة الرئيسة من (١ ـ ٦ أسئلة)[٧٣].

تهدف كل الأسئلة الفرعية إلى إلقاء مزيد من الأضواء، وشرح مضمون الأسئلة الرئيسية بشكل يمكّن من تكوين صورة متكاملة عن السلوك المراد سبره[٧٤].

٣ ـ عينة الدراسة ومجالها

يمكن القول إن هذه الملاحظات المشار إليها سابقاً، ساعدت على تحديد عينة البحث التي يمكن أن تتوافر فيها شروط الدراسة المطروحة، هكذا كانت محاولة نقل مفاهيم الدراسة المرتبطة بالفروض المحددة إلى حيز الواقع[٧٥] غاية من غايات البحث للتأكد من مدى صدق مقولة: هل السلوك الإجرامي أزمة انحراف، أو أزمة تخلف؟

بناء على ما تقدم استقر الأمر على أخذ عينة الدراسة من مراكز إعادة التربية، وَمَرَدُّ ذلك إلى:

ـ صعوبة تحييد الأشخاص الذين ارتكبوا جنحاً خارج مراكز إعادة التربية.

ـ أن الجانح نفسه الذي قام بفعل، وسبق أن سجن، يحاول أن لا يُعرف عنه في المحيط الاجتماعي، بأنه مجرم، إلا أن الواقع داخل المراكز يختلف تماماً خصوصاً بعد تفهم المسؤولين موضوع وهدف الدراسة.

وحدد حجم العينة بمائتي حالة، على أساس، أن إمكانية الباحث لا تسمح بأكثر من ذلك لعدة أمور، منها:

أ ـ مجال الدراسة.

---

(٧٣) لم تعطِ هذه الأسئلة أرقاماً خاصة بها.

(٧٤) لمزيد من التفاصيل عن الاستمارة ومكوناتها، انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٧٥) الجوهري، **طرق البحث الاجتماعي**، ص ١٨.

ب ـ نطاق الحياة الاجتماعية المراد دراسته[٧٦].

مع الإشارة إلى أن يكون المبحوث من الأحياء المتخلفة، أي إبعاد الذين هم من أحياء مخططة أو راقية، حتى يمكن معرفة أي من العوامل هي أكثر تأثيراً في الإجرام «الحي المتخلف وظروف السكن والتسيب الأسري والعامل الاقتصادي».

وللرد عن سؤال يمكن أن يطرح: لماذا وقع الاختيار على الأحياء المتخلفة؟ يكون الرد عن ذلك: أن سبب الاختيار هو عزل العامل الآخر، (الحي المخطط)، على أن الأحياء المتخلفة ظاهرة تاريخية خلقها الاستعمار وتطورت مع ظاهرة التنمية المختلة غير المتوازنة، والجزائر واحدة منها.

إن البحث عن عوامل الارتباط، وإبراز خصوصية الظاهرة، يفترض الاستعانة بالبيانات الإحصائية حول جرائم الشباب المستقاة من الهيئات القضائية المختصة.

٤ ـ الأسلوب الإحصائي

من الأدوات التي استعان بها الباحث في جمع البيانات، الأسلوب الإحصائي، الذي مكّن من استقاء البيانات المتعلقة بتطور الجريمة عامة وجرائم الشباب خاصة، كما أفاد في «الكشف عن التغيرات التي طرأت على الظاهرة موضوع الدراسة»[٧٧] خلال مرحلة التنمية وبناء الجداول.

إن فحص سجلات المبحوثين المودعة في المحاكم، والتي تعبر عن خلفية اجتماعية ـ اقتصادية، عبر عنها المبحوث صراحة. إن هذه البيانات المستخلصة من تحليل السجلات، تلقي المزيد من الضوء عن أسباب الظاهرة موضوع الدراسة وجمع البيانات من المبحوثين عن طريق المقابلة الشخصية، لما لها من مميزات تناسب الدراسة[٧٨].

ولعل ما يدعو الباحث إلى التشديد على ضرورة أن يكون المبحوث من أبناء الأحياء المتخلفة في مجتمع كالجزائر مر بما يسمي بتجربة التنمية، هو اتكاء الباحث على مسلّمة تقول: إن التنمية التي لا يكون فيها أحياء متخلفة لا تنتج جريمة، لأن

---

(٧٦) لمزيد من الإيضاح، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٧٧) ستطرح الأسئلة باللهجة الجزائرية، وعن طريق المقابلة الشخصية المقننة التي تتميز بالأسئلة المحددة التي تطرح على المبحوث وجهاً لوجه وتسجل الإجابة فوراً، يبرر ذلك: أ ـ عدم قدرة المبحوثين على الإجابة كتابياً. ب ـ استخدام أسئلة مفتوحة. ج ـ تميزها بالموضوعية. للمزيد من الإيضاح، انظر: قباري محمد إسماعيل، **الاتجاهات المعاصرة في مناهج علم الاجتماع** (بيروت: دار الطليعة العربي، ١٩٦٩)، ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

(٧٨) لمزيد من التحليل، انظر: حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ص ٤١٩.

فوائد التنمية قد عمت غالبية الأفراد محققة الحد الأدنى من المتطلبات الأولية للإنسان، على أقل تقدير[٧٩].

في هذا الصدد نشير إلى أن هناك مستويات ثلاثة، يدرس بمقتضاها السلوك الإجرامي، وهي عبارة عن أسس التوجيه النظري للبحث، وموجهات في التناول الميداني وهي:

أ ـ المستوي الشخصي ـ علاقة المبحوث مع الأسرة ـ عدم تكيفه مع الواقع . . إلخ.

ب ـ المستوي الخارجي أو العلائقي، وهو ما سمي قانونياً بجرائم ضد الأشخاص (سرقة ـ ضرب ـ زِنى ـ قتل . . إلخ).

ج ـ المستوى العام وما اصطلح عليه قانونياً بجرائم ضد المصلحة العامة.

٥ ـ قضايا الدراسة الأساسية

في ضوء هذه المنطلقات شكّلت قضايا الدراسة الأساسية على الوجه التالي:

أ ـ هل يؤدي الخلل في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية في حياة الشباب، إلى بروز ظاهرة السلوك الإجرامي لدى الشباب؟

ب ـ هل السلوك الإجرامي في دول العالم الثالث وليد أعراض المرض التي تبدو على البناء الاجتماعي في حركته التنموية غير المتكافئة؟

ج ـ هل السلوك الإجرامي ينبثق عن التمايز الاجتماعي وتهميش جزء كبير من فئات المجتمع؟

د ـ هل يعيش شباب العالم الثالث، والجزائر نموذجي، أزمة مجتمعاته؟

٦ ـ متغيرات الدراسة

يمكن القول إن ثمة متغيرين رئيسين في مشكلة الدراسة هما:

أ ـ **المتغير المستقل**، وهو ظروف الحياة الاجتماعية المنعكسة عن خصائص النظام الاجتماعي والسياسي لمجتمع ما، ونظرته إلى الحياة الاجتماعية، والوظائف التي

---

(٧٩) إن التنمية التي تحقق قدراً من العدالة الاجتماعية تكون قد وفّرت الشروط الضرورية للسكان، توفير العمل والسكن والماء والتعليم، وبالتالي تحول الإنسان وبخاصة الشباب إلى المساهمة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام لأنه المستفيد الأول منها.

يقدمها لأفراده، وقضية إشباع الحاجات في إطار كلي دينامي.

ب ـ أما **المتغير التابع**، فهو إفرازات ذلك التنظيم على سلوكيات الأفراد في الأحياء المتخلفة، آخذين في الحسبان الحركة الدينامية التي يتحرك في إطارها العالم الثالث، وما يتعرض له من عوامل خارجية وداخلية لها تأثيرها في العلاقة الجدلية بين البناء الاجتماعي والسلوك الإجرامي[٨٠].

إن التأكيد على المتغيرين الأساسيين المذكورين لا يعني إهمال محاولة دراسة المتغيرات اللاحقة التي قد تؤثر في الظاهرة مثل: السن، والجنس، والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي. .إلخ، من المستويات التي تساعد في توضيح وشرح بعض الزوايا الغامضة، كما أشار بول لازرسفيلد (Paul Lazarsfeild)[٨١].

استخلاصاً مما تقدم، يبدو أن الباحث قد طبق في دراسته أسلوباً يعتمد على الشمولية في الطرح، هادفاً من ورائه الوصول إلى نتائج جزئية صادقة لاستخلاص النتائج الكلية، وتحديد احتمال صحة التعميمات الناتجة.

إن الحقائق وحدها، كما يقال، لا تصنع العلم، إلا أن موضوع البحث وأدوات البحث المنهجية، نظرية وتطبيقية، هي التي تصنع العلم.

تناول الفصل بالطرح والتحليل إشكالية الدراسة، محدداً قضايا أساسية ومنهجية وأسلوب التحليل، وتتناول الفصول التالية من هذا البحث بالتحليل والنقد أهم النظريات والاتجاهات التي تعرضت إلى السلوك الإجرامي بطريقة أو بأخرى، وصولاً إلى وضع تصور نظري لدى دراسة شباب دول العالم الثالث، ممثلاً في المجتمع الجزائري كعينة منها.

هذا وتقع الدراسة في قسمين رئيسين، يدور **القسم الأول** منهما حول الإطار النظري. وقد تضمن ستة فصول.

تعرض **الفصل الأول**، لإشكالية الدراسة وقضاياها الأساسية، وبذلك يعد هذا الفصل تمهيداً عاماً للموضوع.

وركز **الفصل الثاني**، على دراسة السلوك الإجرامي برؤية نقدية، حيث تم استعراض نظريات كل من اتجاه البنائية الوظيفية، واتجاه التسمية، والاتجاه المادي

---

(٨٠) عبد المعطي، **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا**، ص ٦٩.

(٨١) ريمون بودون، **مناهج علم الاجتماع**، ترجمة هالة شبؤون الحاج (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٢)، ص ٧٨.

واتجاه مدرسة التبعية، وكان الهدف من تخصيص فصل لهذه الاتجاهات، هو الخروج بأهم القضايا الأساسية التي يمكن الاستفادة منها، وتكون موجهاً نظرياً لدراسة السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري.

ويحاول **الفصل الثالث**، من منطلق نظري دراسة جرائم الشباب في مجتمعات العالم الثالث، ومحاولة طرح مجموعة من المقولات يمكن من خلالها التنظير لجرائم الشباب في دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها.

أما **الفصل الرابع**، فقد خصص للسلوك الإجرامي وواقع العالم الثالث للتأكد من مقولات التخلف والانحراف، مركزين على العلاقة بين التخلف وانتشار السلوك الإجرامي.

وأفرد **الفصل الخامس**، للسلوك الإجرامي لدى الشباب الجزائري مركزاً على العناصر التالية: عدم التوازن في أنماط الإنتاج بسبب التخلف، وعلاقة التخلف بانتشار الظاهرة الإجرامية بين الشباب، مع توضيح ظاهرة الأحياء المتخلفة، واستشراء السلوك الإجرامي لدى الشباب فيها.

ويتعرض **الفصل السادس** من البحث إلى الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، وخطة العمل الميداني، ومجالات الدراسة، حيث نتناول فيه الأساليب المنهجية التي استخدمت في الدراسة السابقة للسلوك الإجرامي، ومدى إمكانية الاعتماد على كل منها.

يمثل هذا الفصل خاتمة القسم الأول، أما **القسم الثاني** فيختص بالدراسة الميدانية لجرائم الشباب في الأحياء المتخلفة.

ويتضمن خمسة فصول، يتناول **أولها** البيانات الأساسية «الخلفية الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث».

ويحاول **الفصل الثاني**، إبراز قضية الشباب والانتماء الطبقي من خلال مجموعة من المحددات، وضعت مؤشراً لذلك.

وتناول **الفصل الثالث**، بالدراسة والتحليل استقراء السلوك الإجرامي في محيط الشباب الاقتصادي والاجتماعي.

وأوضح **الفصل الرابع**، قضية الشباب بين الإدماج والتهميش.

ويحاول **الفصل الخامس**، استخلاص نتائج الدراسة الميدانية، وقضايا أساسية يمكن أن تكون موجهاً لوقاية الشباب من المشاكل.

الفصل الثاني

السلوك الإجرامي، من منظور متعدد: رؤيــة نقديــة

تمهيــد

الدارس للنظرية الاجتماعية بصفة عامة، وتفسيرها للسلوك الإجرامي بصفة خاصة، يجد نفسه أمام سيل «من التصنيفات والمحاولات، منها التي استأنست بمعيار واحد، وأخريات استأنست بأكثر من معيار. . .»[1].

أمام تعدد هذه النظريات والاختلافات والتباين في التفسير، يحاول هذا الفصل أن يركز على أهم النظريات التي تناولت السلوك الإجرامي، «ساعياً إلى تخطي المثالب في التصنيفات السابقة»[2]، متوخياً في هذا العرض ما أوضحته أكثر المحاولات السابقة جدية، والدراسات النقدية التي قام بها بعض الباحثين العرب.

القصد من هذا المسار كذلك هو إبعاد الدراسة قيد البحث والمطبقة في العالم الثالث، العالم العربي بخاصة «من تكرار تلك الدراسات المشابهة التي أجريت في المجتمعات الغربية»[3] المشفوعة بتصورات بعيدة المنظور عن واقع مجتمعات العالم الثالث، اقتصادياً واجتماعياً من جهة، واقتصارها على العوامل الذاتية والنفسية منها والاجتماعية من دون التعرض للبناء العام من جهة أخرى. لذلك يمكن إدراج تلك

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة؛ ٤٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٣) سمير نعيم أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي** (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٥)، ص ٢٤.

النظريات تحت مسلك نقدي ورؤية شمولية للظاهرة، تساعد على وضع تصور نظري أكثر تناسباً بالوسط مجال الدراسة ويتمثل في:

أولاً: اتجاه البنائية الوظيفية

إن الاتجاه البنائي الوظيفي، كما أوضح علي ليلة، «يمثل بناء نظرياً له مقولاته وقضاياه النظرية التي تلزم الباحث الوظيفي بأن يستنبط منها فروضه وأن يلتزم بهذه القضايا في مسلكه المنهجي في دراسة هذه الفروض واختيارها. . .»[٤].

لأجل ذلك تقتضي الضرورة توضيح أهم المحددات التي يقوم عليها اتجاه البنائية الوظيفية، التي تبيح لنا القول إنه من الصعوبة الإحاطة بكل تفاصيل ذلك، لتعدد وجهات نظر البنائيين، غير أن ذلك التعدد والتشعب لا يمنع من رصد أهم الملامح العامة التي ينهض عليها هذا الاتجاه بإيجاز.

١ ـ حالة التكامل

كان لتقدم المنهج العلمي في العلوم الطبيعية دور كبير في الإسراع بظهور علم الاجتماع، كعلم يتخذ من الجماعة مادة للدراسة، زامن هذا التحول محاولات هادفة على تطبيق المناهج المتبعة في العلوم الطبيعية في الدراسة الاجتماعية، تمكن خلالها علم الاجتماع من «الظهور كمنظور جديد محدد»[٥]، محققاً بعد ذلك استقلالية متميزة مكّنته من صياغة الكثير من المفاهيم من أجل استخدامها في دراسة مناحي الحياة الاجتماعية وأنساقها.

لذلك يعتقد أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي، أن علم الاجتماع يتخذ من الجماعات موضوعاً له، غير أنه ينبغي ألا ننظر إليها على أنها مجرد مجموعات من الأفراد، فالجماعة أكثر من مجرد مجموع أفرادها، وهي أكثر من مجرد العلاقات القائمة، فخاصية التكامل تتحقق في التصور العضوي في أن الكل يتركب من أجزاء ترتبط بعلاقات لا مجال للفصل بين الأجزاء والعلاقات في تصور البيئة وإدراك كنهها.

ويمكن القول إن حالة التكامل في المجتمع تبرز من خلال تضافر مجموعة من الأدوار، سعياً منها إلى حل الصراع الدائم وتبلوره لاستقرار النموذج وتكامله، وهنا

---

(٤) للتوسع أكثر، انظر: علي ليلة، **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا: المفاهيم والقضايا** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥.

يشير بارسونز إلى أنه «يوجد في كل نسق من أنساق الفعل بعض وحدات السلوك، الغرض منها ضبط وكف الميول المنحرفة، والمحافظة على قدر من التنسيق بين الأجزاء، وتجنب أي مظاهر للاضطراب داخل النسق»[٦].

٢ ـ حالة التوازن

إذا كان مفهوم التكامل لدى البنائيين الوظيفيين يفيد بتآزر الأفعال لبلوغ الهدف الذي حدد مسبقاً، فإن حالة التوازن تأتي لتنسق تلك الانتظامات في إطار يجعلها تعمل في اتساق وتآلف، وهو ما يقرر استيفاء مظاهر التوازن، فالتوازن بحسب منظور هذا الاتجاه لا يعني أنه ليس هناك اختلالات، بل إن وجودها الدائم يجعل النسق دائم البحث عن إبداع تعديلات جديدة تنحو نحو التوازن.

ولعل دوركهايم قد استفاد من هذه المحددات حين تعرّض بالدراسة للنسق الاجتماعي سواء في مجتمع التضامن الآلي أو العضوي، ويعقب على ذلك علي ليلة مؤكداً ضرورة تدخل عمليات التوازن والتغير والتفاعل والصراع في صياغة بناء النسق، وهو ما يوضح أن نسق دوركهايم في حركة دائمة بميكانيزمات عديدة، تحاول أن تحقق حالة التوازن، التي يستجيب فيها النسق بأسلوب ملائم لمختلف القوى التي تمارس تأثيراً عليه[٧].

بناء على ما سبق، يصبح بعد ذلك التغير كمفهوم لا بد أن يرتبط بحالة الاستقرار.

٣ ـ حالة الاستقرار

تؤكد البنائية الوظيفية على أنه كان يعمد دوماً إلى التركيز على استقرار البناء الاجتماعي وتكامله واستمراره، ما جعله يتجاوز عن قصد أو غير قصد دراسة التغير البنائي، لأجل إبعاد التناقضات لصالح الاتساق الذي يؤدي إلى الاستقرار. وهو منحى عام دأب عليه أصحاب الاتجاه بحثاً عن أوجه الاتفاق بين المظاهر المختلفة، والبحث عن علامات التشابه بين الأنظمة المتباينة.

في هذا الإطار يورد بارسونز في سياق دراسته عن ذلك التوجه، استدلالات تفيد أن «في كل نسق من أنساق الفعل بعض وحدات السلوك، الغرض منها ضبط

---

(٦) لمزيد من التوسع، انظر: غي روشيه، **علم الاجتماع الأمريكي**، ترجمة وتعليق محمد الجوهري (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٨٣.

(٧) لمزيد من الإيضاح، انظر: ليلة، المصدر نفسه، ص ٩٣.

وكف الميول المنحرفة، والمحافظة على قدر من التنسيق بين الأجزاء»[٨].

أما دوركهايم فيشبه ذلك الموقف بنموذجه البنائي السالف الذكر، حيث إن «الكثافة السكانية تفترض قيام حالة من التنافس بين الأفراد، تزداد اطراداً، فكلما تزايدت الكثافة السكانية للمجتمع الذي يقوم على التخصص في شكل تقسيم العمل كتنظيم اجتماعي ليس من هدفه»، كما يقول علي ليلة «زيادة الإنتاج، بل تقليل المنافسة. . .»[٩].

تأسيساً على ما سبق، نقول إن التكامل والتوازن والاستقرار ثلاث حالات شرطية لوجود الأنماط البنائية الرئيسية للنسق.

وباعتبار اللامعيارية حالة من حالات عدم الانتظام، بحسب تصور الاتجاه البنائي الوظيفي، تنهار فيها المعايير وقواعد السلوك، كما تمثل الوجه الثاني للحالات الثلاث: التكامل، التوازن، والاستقرار. ونظراً إلى كونها تمثل حيزاً كبيراً من حوار اتجاه البنائية الوظيفية تلزم الإشارة إلى مدلولها الاجتماعي.

٤ ـ اللامعيارية (Anomie)

أدخل دوركهايم هذا المصطلح في دائرة اهتمام علم الاجتماع، عند قيامه بدراسة الانتحار، الذي أطلق عليه اسم الانتحار اللامعياري.

ولقي هذا الاستخدام قبولاً من الباحثين. حتى أضحت اللامعيارية تستخدم في العديد من المشاكل الاجتماعية المتخصصة، وقد صيغ المصطلح بمضمون يخالف مضمون التضامن الاجتماعي، الذي يعد محور تصوره، فإذا كان التضامن الاجتماعي كما سبق وتبين، يعبر في حالة التكامل والتوازن الجمعي؛ فإن اللامعيارية تعبر عن حالة من عدم التوازن، ينعدم فيها الأمر، وتتلاشى المعايير، الأمر الذي تصبح معه التمثلات الجمعية منهارة تماماً، وبهذا المنحى تفترض اللامعيارية ظرفاً مسبقاً يكون فيه السلوك معيارياً، إذ يكون إطاراً مرجعياً للأفراد داخل النسق.

٥ ـ العلاقة بين اللامعيارية والانحراف والإجرام

تجدر الإشارة هنا إلى أن اللامعيارية التي تشير إلى الكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الفجائية، تُحدث تباعاً هزات في أنساق القيم، التي تؤدي

---

(٨) لمزيد من التحليلات، انظر: روشيه، المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٩) للتوسع أكثر، انظر: ليلة، المصدر نفسه، ص ٩٦.

بدورها إلى المزيد من التحولات في البناء الاجتماعي، مفرزة حالة مرضية، كما يرى دوركهايم، لأنها تورث الأشخاص حالة من الانحراف، الذي لا يتلاءم مع النسق العام. وعليه يرى دوركهايم أن ظاهرة الانحراف ترتبط بالبناء الاجتماعي أساساً وليس بالفرد، مؤكداً أن الجريمة أو الانتحار لا يرجعان لأسباب نفسية، أو أسباب جغرافية، أو أسباب بيولوجية فردية[١٠].

وهذا يعني أن المنحرف، بحسب هذا التصور، شخص يمتلك الاستعداد لذلك، غير أنه يعتمد على قوة أو ضعف الضمير الجمعي، ومع ذلك فهو شخص غير قادر على أداء دور مفيد في المجتمع.

وخلاصة القول إن اللامعيارية هي الإطار العام لتفريخ الانحراف أو الجريمة، فكلما ساد عدم الاستقرار والانهيار الخلقي، زادت الانحرافات والجرائم.

إن تصورات كل من دوركهايم، وبارسونز، وميرتون، حول الانحراف والسلوك الإجرامي، وكنظرية المخالطة الفارقة، ومدى مساهمتها في بلورة البنائية الوظيفية وما طرحه اتجاه التسمية الذي يعد تحولاً مهماً في دراسة الانحراف ـ الجريمة، يدعونا إلى أن نعرّج على الاتجاه المادي وتفسيراته المغايرة لتفسير الاتجاه البنائي الوظيفي، لنصل إلى مدرسة التبعية لمعرفة تصورها الجديد للظاهرة.

٦ ـ نظرية المخالطة الفارقة (Differential Association)

قدم مجموعة من علماء الاجتماع الغربيين، نظرية «المصاحبة»، أو «المخالطة الفارقة»، فقد طرح كل عالم منهم مجموعة افتراضات، ثم حاول تأكيدها وتثبيتها، عن طريق البحث الإمبريقي. وتعد هذه النظرية إضافة، أثْرت علم الاجتماع وأغنت مباحثه، وبخاصة في مجال الانحراف، والسلوك الإجرامي، ما أدى إلى ذيوع صيتها. وتحاول هذه النظرية، التأكيد أن الأفراد إنما يصبحون منحرفين، بسبب مخالطة الآخرين.

من هنا يكون الانحراف أو الجريمة في نظر إدوين سذرلاند (Edwin Sutherland) وليد أنماط الحياة المشكّلة التي يعيش في إطارها الشخص[١١]، فالفرد المجرم بحسب هذا المنظور، فرد غير متكيف مع معايير المجتمع الكبير، وذلك يعود إلى التناشز بين الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها وبين واقع حياته. وحسبما يري سذرلاند، فإن البيئة

---

(١٠) للتوسع في الشرح، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١١) Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey, *Principles of Criminology*, 7th ed. (Philadelphia: Lippincott, [1966]), p. 75.

المحيطة به والتي ينتمي إليها، ليست من صنع المجتمع الكبير. إنها نتاج مغاير. إنها الجماعة التي ينجذب إليها ذلك الفرد الفاشل في التكيف مع معايير المجتمع، وهي مدرسته التي تصنع منه مجرماً[١٢].

وفي اعتقاده أن الفرد الذي أصبح سلوكه سلوكاً إجرامياً، هو نتيجة للمخالطة المغايرة، فلو تعامل أكثر مع جماعة مضادة لهذا السلوك لما أصبح مجرماً، وبذلك فإن الفرد المنحرف، بحسب هذا المنظور، قد تزود بتجارب سابقة وميول وقدرات تسلح بها عند تعامله مع تلك الوضعية في حياته، فالجريمة تحدث عندما تكون الظروف ملائمة لها.

وهكذا يتلخص مفهوم السلوك الإجرامي عند سذرلاند في القضايا التالية:

أ ـ السلوك الإجرامي مكتسبٌ وليس موروثاً، فمن لم يتعلم الإجرام لا يخترع الجريمة.

ب ـ السلوك الإجرامي متولد عن المخالطة.

ج ـ يكون تعلم السلوك الإجرامي عن طريق اندماج الفرد مع الجماعة ذات الأنماط السلوكية الإجرامية.

أما أوسكار لويس (Oscar Lewis)، فقد استخلص من بحثه الميداني الذي طبقه على جماعات مختلفة في كل من «المكسيك ـ وكوبا ـ ونيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية»[١٣]، مفهوما متميزاً أسماه بـ «ثقافة الفقر» (Culture of Poverty). وثقافة الفقر بحسب منظوره ليست قضية حرمان أو اختلال في النظام العام، أي نتيجة لنقص شيء ما، إنها ثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي التقليدي، فهي تزود الإنسان بمخطط الحياة، وبمجموعة من الحلول الجاهزة لمشاكله اليومية، كما تقدم له مفاهيم تساعده على التكيف مع الوسط، فهذه الجماعة إذاً لها مميزاتها وخصوصيتها.

إن الجماعة الحاملة لثقافة الفقر، كما يرى أوسكار لويس تتركز في أحياء هامشية، يتميز سكانها بالتخلف، من سماتها «الجهل، الكسل، البخل، القذارة، العنف، الشر، الجرم..»[١٤]، إضافة إلى إنه يبين أن هذه الجماعة غير قادرة على تأمين الحياة الاعتيادية.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(١٣) Oscar Lewis, «The Culture of Poverty,» *Scientific American*, vol. 215, no. 4 (October 1966), p. 19.

(١٤) لتكوين فكرة أوسع، انظر: المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٥.

إن التصورات والاستدلالات التي قدمها أوسكار لويس، إنما هي محاولة لتضليل الفكر بإقحامات غير موضوعية يكتنفها اللبس والغموض، ومن هنا، كان طرح التساؤل عن ماهية الثقافة التي يكتسبها الفرد من دون سواه بحسب منظور ألبرت كوهين (Albert Cohen).

إن دراسة كوهين[١٥] لثقافة الانحراف، لم تفصح عن ذلك التجاهل السابق، حيث إن مفهومه يشير إلى نمط حياتي لمجموعة من الأولاد، يوجدون بشكل واضح في أحياء الانحراف في المدن الأمريكية الكبرى (Delinquency Neighborhood) وهم منحرفون لأن الظروف قادتهم إلى الاختلاط والالتحاق بمجموعة الأحداث المنحرفين، لا لشيء إلا لكونهم يعيشون في مثل هذه الأحياء التي اتسمت بذلك التخلف[١٦].

وبما أن هذه البيئات تتميز بالفقر والجهل والتفكك والضعف وضعف التربية، وإهمال الأبوين للطفل، فإن أغلبية الأطفال الذين يتشكلون في هذه البيئات بحسب منظور كوهين، ينحرفون لأن حياة جماعتهم، وهي تتحرك في إطار ثقافي متميز من الثقافة العامة للنظام الاجتماعي، يساعد حامليها على التكيف مع محيطهم الهامشي.

بناء على ذلك فثقافة الفقر لدى أوسكار لويس سلبية تجعل من حامليها جماعة غير مؤهلة سيكولوجياً (Psychological)، لأن تتكيف مع الظروف الجديدة، وتغير حياتها.

أما منظور كوهين فينطوي، كما تبين، على فكرتين أساسيتين: **أولاهما** وجود مصدر للانحراف في المجتمع ذاته، و**الثانية** وجود عنصر التدعيم الجماعي للسلوك الانحرافي، حيث أكد في كتابه، أن المنحرف يصير منحرفاً بمقتضي الاختلاط مع الشلّة غير المناسبة، فالانحراف إذاً مكتسب وليس فطرياً يُكتسب عن طريق الاختلاط المغاير[١٧] للأطفال الأسوياء، بأطفال أصبح السلوك المنحرف مؤسساً فيهم.

هكذا تبرز الثقافة الفرعية عند كوهين كعامل ضمني، أو كشيء يوجد أساساً في بيئة الطفل، غير أن الإشكالية نفسها، جعلته يتساءل عن سبب وجود الثقافة الفرعية، لماذا يقتصر انتشارها في بعض الأوساط من دون الأخرى من النظام الاجتماعي الأمريكي؟

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Albert K. Cohen, *Delinquent Boys: The Culture of the Gang* (New York: Free Press, 1971).

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٧) للتوسع أكثر، انظر: المصدر نفسه، ص ١١.

هكذا يكشف التحليل المنصبّ على مفهوم كوهين بالثقافة الفرعية زيف ادعائه بأن السلوك الإجرامي، مقتصر على مناطق الفقراء، كما إنه ادعاء يبطله الواقع، وهذا الاستنتاج يؤكد مرة أخرى أن الفكر الغربي يحاول دائماً إثبات أن البناء الاجتماعي ليس من عوامل الانحراف.

وعلى ذلك فإن النتائج المستخلصة من دراسة كوهين هي أنه كان يسعى إلى السيطرة على انحراف الأحداث، فهذه السيطرة أصبحت قضية حيوية تهدد استقرار نظام المجتمع، وبذلك تأتي معالجته جزئية بعيدة عن البناء الاجتماعي للمجتمع الأمريكي.

وقد ميز ريتشارد كويني (Richard Quinney) في كتابه(١٨) بين السلوك الاجتماعي والسلوك الإجرامي، فسلوك الفرد يصبح نمطياً من خلال تصرفاته، وثقافة المجتمع التي تتكون من مجموعة متفاعلة من ضمنها القيم، حيث تشكل أفعال الفرد التي تكون مصدراً لهويته وأساساً للسلوك الاجتماعي. ويرى كويني أن كل فرد يقوّم ذاته على نحو ما، وبمقتضى هذا التقويم، يكتشف موقعه الاجتماعي، فيتصرف بمقتضى ذلك مع المحيط الذي يعيش فيه، فإذا تصرف معارضاً أو متحدياً النظام الاجتماعي، فسّر المجتمع تلك التصرفات على أنها انحراف وإجرام.

ومن دراسته الميدانية التي طبقت على مجموعتين من الأطفال الأسوياء والمنحرفين، استوحى قضية تكوين فكرة الشخص عن ذاته في حياته المستقبلية وما لها من أثر في تحصين المرء ضد الانحراف.

لقد حاول كويني أن يؤكد منذ البداية، أن مفاهيم الانحراف لا تنمو إلا من خلال الاختلاط بمجموعة ما، وبذلك يكتسب الفرد السلوك الإجرامي من خلال ارتباطه بالآخرين، وهذا ما أسماه بنظرية المخالطة الفارقة (Differential Association)(١٩)، إذ يتعرض الرد لتلك المفاهيم المركزة والمكثفة عن مخالفة القانون، التي اعتبرها غير كافية، فالمنحرف يحتاج إلى أكثر من مجرد الاختلاط، ما أدى به إلى إبدال مفهوم المخالطة الفارقة، بمفهوم المخالطة في الهوية (Differential Identity)(٢٠).

تأسيسا على ذلك، يعرف الفرد من خلال ارتباطه بمجموعة ما، فيكون قيامه

---

(١٨) للمزيد من الشرح، انظر: Richard Quinney, *The Social Reality of Crime* (Boston, MA: Little, Brown, 1975).

(١٩) للمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٢٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

بسلوك إجرامي أو غير إجرامي، من خلال اعتقاده بقبول هذه المجموعة أو رفضه مثل هذه السلوك. والإنسان الذي يحترم القوانين لن يتورط في ارتكاب سلوك إجرامي، غير أنه قد يتعرض في المرحلة الانتقالية بين الاحترام والخرق، بين الانجذاب والصد، إلى منزلق قد يؤدي به إلى الانحراف والسلوك الإجرامي.

إن ما يمكن استقراؤه من معطيات كويني، هو أن السلوك الإجرامي سلوك ينتج عن المخالطة الفارقة التي يمر بها الفرد، حيث يخضع لفترة تدريب تحت إشراف فرد آخر أكثر خبرة بالانحراف، يشعر خلالها الفرد المتعلم بتناقض بين المفاهيم القديمة، وتلك التي تحملها الجماعة المشكلة، يقدم خلالها اعتذارات واهية، إلى أن تتكيف هذه المفاهيم، وتصبح مقبولة، وهكذا يتطور هذا الفرد من منحرف، إلى مجرم أكثر احترافاً[٢١].

إن ما يميز مشروع كويني عن الانحراف هو اتجاهه بمنحنى عمدي نحو الجماعات الفقيرة ذات الثقافة الهامشية، والتي توجد ضمن شروط حياتية تتمثل في الجماعات غير الفاعلة (الأقليات والمهاجرين المقيمين حول المدن الكبيرة)، المجردة من أدنى شروط الحياة، منساقة وراء الجماعة الميسورة صاحبة المصلحة.

في ختام هذا المبحث يمكن القول إن منظور كويني عن الانحراف يفتقر إلى الصياغة النظرية، والنظرة الشمولية للظاهرة، حيث أثبت التحليل المنصب حول سياقه الذي لم يستطع أن يتحرر من إطار نظرية المخالطة الفارقة التي نادى بها كل من سذرلاند، وغيره، فجعل المنحرف بوتقة المخالطة الفارقة، وبذلك فنظريته قاصرة بحسب ما يرى بنجامين (Benjamin)[٢٢]، كما إنه لم يشر إلى النظام العام. والاستنتاج ذاته يفسح المجال بالوقوف على تفسيرات مطابقة للتفسيرات السابقة للانحراف، التي أرجعته إلى عوامل ذاتية، ونفسية اجتماعية من دون الإحاطة بعوامل أخرى تبدو في ظاهرة الانحراف ولا تقتصر على النتائج.

ولا يعمد البحث هنا إلى تكرار ما سبق بيانه، من أن الإطار واحد على الرغم من تبدل الكلمات عند كل من الوظيفيين الرواد، وهؤلاء الجدد ومنهم كويني، وبنجامين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن القراءة المتأنية لأعمال الكتاب الوظيفيين التقليدين تجعلنا نعتقد بأن دراستهم لم تجب عن: كيف؟ ولماذا يظل الانحراف قائماً في

---

(٢١) للمزيد من الشرح، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٢٢) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: Robert K. Merton and Robert Nisbet, eds., *Contemporary Social Problems*, 4th ed. (Chicago, IL; New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1978), p. 31.

البيئات الفقيرة؟ هذا يوجب على المنتمين إلى العالم الثالث كما يرى فرانك (Frank)[٢٣] بناء نظرية اجتماعية قادرة على الكشف عن آليات تحقق التنمية وتتجاوز ذلك إلى تطوير تلك الآليات عند هذه الشعوب لنقلها من الواقع الراهن، وتتجاوز آليات التخلف. هذه النظرية بإمكانها خلق ثورة كاملة تحطم وتهدم النسق الرأسمالي الذي ما زال يهيمن على تخلف العالم الثالث، ليس اقتصادياً فحسب بل اجتماعياً وثقافياً.

انطلاقاً من ذلك، وبحسب منظور الدراسة، يجب أن يوجه النظر إلى اتجاهات أخرى يعتقد أنها ستلقي ضوءاً إضافياً على الظاهرة، ما يمكننا من تجاوز تلك التصورات التي لا تتماشى والبناء الاجتماعي الخاص بالعالم الثالث، بحسب ما يرى بعض باحثي العالـم الثالث.

ثانياً: اتجاه التسمية

إذا كانت البنائية الوظيفية كما تأكد من التحليل السابق قد حاولت توضيح العلاقة بين السلوك الإجرامي، وبين العوامل الاجتماعية الأخرى، فإن دراستهم تعد قاصرة بحسب ما يعتقد بنجامين[٢٤].

من هنا انبرى اتجاه التسمية، الذي تتزعمه مجموعة من الباحثين أطلق عليهم باحثو التفاعل أو رد الفعل، أو اتجاه التسمية، الذي يعد تقدماً ملحوظاً نحو نظرية اجتماعية كاملة حول الانحراف[٢٥]، كما إنه يعد نقلة كبرى في علمي الجريمة والاجتماع، إزاء مدارس وتيارات وأفكار لم تسمح لما عداها في الحديث عن الجريمة والانحراف والمشاكل الاجتماعية، إضافة إلى أنه يرفض الحساب ذا العوامل المتعددة للجريمة والانحراف والمركّز على طبيعة الأسباب الانحرافية والإجرامية المطلقة[٢٦].

لا ينظر اتجاه التسمية للانحراف على أنه قضية متأصلة في السلوك، لأن العمل المنظور إليه كانحراف يجب وصفه بذلك من ناحية المجتمع[٢٧]. تأكيداً لذلك يلقي روبرت ميرتون مزيداً من الضوء على ذلك بالقول إن هيكل المجتمع نفسه هو مصدر

---

(٢٣) لتكوين فكرة أوسع حول هذه النقطة، انظر: Andre G. Frank, *Critiques et contre-critiques: Essais sur la dependance et le reformisme* (Paris: Anthrops, 1985), p. 125.

(٢٤) للتوسع أكثر، انظر: Merton and Nisbet, eds., Ibid., p. 31.

(٢٥) للمزيد من الشرح، انظر: Ian Taylor, Paul Walton and Jock Young, *The New Criminology for a Social Theory of Deviance*, [with a foreword by Alvin W. Gouldner], International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1973), p. 139.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

المشاكل الاجتماعية، وعليه فإن نتائج تلك المشاكل نفسها، هي التي تدل على تلك المشاكل وتحددها مهما كانت أسبابها[٢٨].

ومن ثم فالاعتبار يتم بحسب الاهتمامات والقيم، حيث قد تكون بعض المواقف مسببة لمشاكل لدى بعض الجماعات، وذلك يرجع بالأساس إلى موقف تلك الجماعة ودورها في مسار الحياة الاجتماعية.

تبعاً لما سبق يعد ظهور اتجاه التسمية محاولة في معالجة السلوك الإجرامي بمنظور مخالف ودافعاً للدراسة خطوة إلى الأمام، ومزيلاً بعض الإشكاليات القائمة، والتوصيفات التعسفية التي كانت تقحم في بعض الدراسات الغربية، موجهاً الانتباه إلى قضايا جوهرية، غُيبت أو تغافلت عنها الاتجاهات الأخرى.

بداية يمكن القول إن اتجاه التسمية، قد استطاع الإجابة عن المقولة القائمة كما يرى بعض الدارسين للنظرية الغربية، التي مؤداها: لماذا يحكم على الأنماط السلوكية لبعض أفراد المجتمع بأنها أنماط سلوكية منحرفة، بينما لا يحكم على أنماط سلوكية مشابهة لأفراد آخرين بذلك[٢٩]؟

ذلك يرجع بحسب إدوين شور (E. Schur) إلى أنه مهما تكن الظروف، فإن أسباب الانحراف ترجع إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي فيه، مخالفاً بذلك، المنظور الليبرالي الذي يركز على الإصلاح التدريجي، والتغير البنائي المرتبط بالتدرج، بحيث لا يحدث خلل في النسق الاجتماعي العام[٣٠]، فاللامساواة في الفرص وظروف الحياة المرتبطة بها تبدو كأحد المقومات الأساسية لانتشار الجريمة.

من هذه المؤشرات الدالة، تمكّن طرح المسلمة التي ظلت قائمة في نظرية البنائية الوظيفية ومؤداها الاعتقادي، بأن سبب الجريمة أو الانحراف مسلمة غير مقبولة لاستحالة التأكد منها إمبريقياً من جهة، ولصعوبة تفسير، لماذا ينحرف بعض الفقراء بينما لا ينحرف البعض الآخر[٣١]؟

في ضوء ذلك فالانحراف في رأي أصحاب اتجاه التسمية، لا ينظر إليه كسمات خاصة بالشخصية، ولا كموضوع للمعالجة الاجتماعية والاقتصادية التي

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Merton and Nisbet, eds., Ibid., p. 40.

(٢٩) للتوسع حول هذا الموضوع، انظر: أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي، **مشكلات العالم الثالث بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: [د. ن.: د. ت.])، ص ٥٩.

(٣٠) للتوسع أكثر، انظر: Edwin M. Schur, *Radical Nonintervention: Rethinking the Delinquency Problem*, Spectrum Book (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, [1973]), p. 105.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

تقبل كثيراً من الاحتمالات. وتأسيساً على ذلك نظر إلى التوجه غير السليم للمراهقين نظرة بولغ فيها، لأن المنحرفين شباب لديهم أسباب أدت بهم إلى الانزلاق إلى أشكال من السلوك غير موافق عليها من قبل الجماعة الرسمية. ومن هنا وسمتهم الجماعة الرسمية بالانحراف(٣٢).

فإذا كان المنظور الأول يركز على الطبقة الاجتماعية الدنيا، فاتجاه التسمية قد نظر إلى الظاهرة من حيث المركز الاجتماعي والاقتصادي وإطار الثقافة(٣٣).

الجماعة الاجتماعية بحسب ما يرى هوارد بيكر (Howard Becker)، تخلق الانحراف بعمل قواعد يشكل خرقها انحرافاً، كما إن تطبيقها على أناس معينين ووصفهم بأنهم خارجون عليها، هو الذي ينتج لنا من نسميهم بالمنحرفين ويؤدي إلى مزيد من الأخطاء، فالانحراف بحسب المنظور هذا، ليس بنوعية العمل الذي يرتكبه الفرد لكنه نتيجة التطبيق الذي فرض من الآخرين، فالمنحرف هو ذلك الشخص الذي يصفه الناس بالانحراف(٣٤).

اعتباراً لذلك التصور يتساءل أصحاب اتجاه التسمية ضمن سياق تحليلهم للانحراف لم سُمِّيَ منحرفاً؟ وَعَمَّ انحرف؟

هذا التساؤل نابع من إصرارهم على أن من هو منحرف بالنسبة إلى شخص ما، قد يكون غير منحرف بالنسبة إلى آخر، وأكثر من ذلك أن من يعامل كمنحرف في وقت من الأوقات، وفي بيئة ما، لا يعني بالضرورة أنه منحرف دائماً وأبداً. باختصار، إن الرأي المقدم هو أن محاولة إعاقة أو عقاب أو منع الانحراف، يخلق الانحراف، وهذا يعني بحسب ما يرى إيان تايلور (Ian Taylor) ثلاث قضايا:

القضية الأولى، إن تواتر عدد مرات كسر القاعدة في المجتمع، ليس انحرافاً سلوكياً حقيقياً، وينبغي ألا ينظر إليه كسلوك انحرافي حتى يصفه بعض التفاعليين بأنه انحراف، وهنا يمكن بحسب هذا المنظور التساؤل: من وضع هذه القاعدة أو القواعد؟ ولفائدة من؟

القضية الثانية، يحتمل أن يصبح الفرد منحرفاً نتيجة التفاعل مع خطة التغيير الاجتماعي من خلال العمل المنحرف الذي يدفع ذلك الفرد بقوة

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣٣) لمزيد من التحاليل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣٤) لمزيد من التحاليل انظر: Taylor, Walton and Young, *The New Criminology for a Social Theory of Deviance*, p. 146.

لاشعورية حتى يرى الفرد نفسه منحرفاً ويصبح معتاداً على الانحراف.

القضية الثالثة، إن الوجود اليومي لجهاز الضبط الاجتماعي يولّد نسباً معينة من الانحراف، وهنا يبدو أن دلائل الجريمة أو الانحراف تأتي كنتيجة منطقية للأعمال اليومية للبوليس والمحاكم وأفراد هذا الجهاز، وهؤلاء يكشفون عن الانحراف كماً، بل يكشفون عن حد دلائل الانحراف التي نتجت عن التفاعل مع خطة الضبط الاجتماعي[٣٥].

كل ذلك دفع بـ بيكر إلى تعريف الانحراف تعريفاً اجتماعياً، حيث يرى «أن الانحراف والفشل في إطاعة قوانين المجموع، فإذا تم وصف قواعد المجتمع، تأكد أن الشخص الذي يخرج عليها يعدّ منحرفاً»[٣٦].

إلا أن هذا التعريف لا يزيل الغموض ـ كما يرى بيكر ـ الذي ينشأ عن تقرير القواعد التي تعتبر مقياساً يحدد أيا من السلوك يعد انحرافاً، تماشياً مع خصوصية كل مجتمع الذي له قواعد خاصة يطبقها الأفراد، في حين قد تخرق تلك القواعد[٣٧].

فإن سمة العمل المنحرف تكمن في طريقة تعريفه تبعاً إلى العقلية العامة للجماعة، ومن ثم لا يكون الانحراف هو نوعية العمل الذي يقترفه شخص ما، ولكن كنتيجة لتطبيق القواعد والعقوبات على الشخص المخطئ، في ضوء ذلك يرفض دارسو الانحراف الاعتقاد السائد، بأن التجريم نفسه معصوم من الخطإ، وذلك لأن بعض الأشخاص الذين اعتبروا منحرفين لم يرتكبوا خرقاً للقاعدة. وفي السياق نفسه يرى بيكر أنه طالما أن المجتمع ينقصه التجانس، ويفشل في احتواء كل الحالات الموجودة فيه، لذلك فإنه لا يمكن الفرد أن ينتظر وجود عوامل شخصية أو عامة أو موقف حياة يعلل لماذا يعتبر في حالة انحراف[٣٨].

هكذا يتضح أن اتجاه التسمية، لا يرتكز كغيره من الاتجاهات السابقة على الشخص المنحرف، أو على بعض جوانب شخصيته، أو على عامل من العوامل البيئية، بل يركز على الجريمة كوحدة للبحث، لا على الفرد[٣٩].

وفي الإطار نفسه، يلقي هارتجن (Hartjen) ضوءاً إضافياً على هذه النقطة بالقول:

---

(٣٥) لتكوين فكرة أوسع، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣٦) للمزيد من الشرح، انظر: Howard S. Becker, *Outsiders; Studies in the Sociology of Deviance* (London: Free Press of Glencoe, [1963]), p. 7.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣٩) للتوسع أكثر، انظر: حجازي وقناوي، **مشكلات العالم الثالث بين النظرية والتطبيق**، ص ٥١.

إن موقف المجتمع من السلوك الانحرافي هو الذي منحه صفة التهديد، فالحكم من قبل السلطة السياسية، هو الذي جعل السلوك الانحرافي المطروح ضاراً بقيم المجتمع ومصالحهم أو وجودهم الذي لا يمثل في حقيقة الأمر الأغلبية الساحقة[٤٠].

ذلك ما جعل هارتجن، يعتقد بأن شعور جماعة السلطة، بتهديد مصالحها، واهتزاز قيمها، وقوانينها، قد انعكس على معايير المجموعة، ومن ثم على تقنين القانون الرسمي، الذي يصبح كمعيار لوقف رد فعل المجتمع، فالهند التي كانت مقاطعة بريطانية، لا يزال قانونها الجنائي يحمل سمات القانون البريطاني نفسه، بيد أن الملاحظ أن بعض الولايات الهندية قد شرعت بعد الاستقلال في سن قوانين خاصة بجرائم الأحداث، تناسب النسق المحلي[٤١].

هذا يعني بحسب رأي هارتجن، وهو مشابه لرأي بيكر، أن جماعة السلطة التي بيدها قوة التنفيذ، هي التي تخلق الانحراف، بواسطة صنع القواعد التي يمثل خرقها أو انتهاكها انحرافاً، وعلى ذلك لا يعتبر الانحراف خاصية لفعل يقوم به شخص، وإنما هو نتيجة لتطبيق مجموعة قواعد وجزاءات على شخص مذنب، وبذلك يكون السلوك المنحرف هو السلوك الذي أعطاه الناس هذا الاسم[٤٢].

ما يمكن أن نستشفه في ختام هذا المبحث هو أن اتجاه التسمية، قد وجد النظر إلى الانحراف، لا كظاهرة نفسية حتمية «الاتجاه النفسي»، ولا على أساس أنه متمركز في الطبقات الدنيا، تتحكم فيه الثقافة الفرعية الحتمية الاجتماعية. لكنه ظاهرة منتشرة عبر المجتمع المحلي، ما دام جزء كبير من فائض العمل يؤول إلى فئة عليا تستحوذ على شريان الحياة.

الاهتمام إذاً منصب على عموميات، تدور حول التحليلات التصنيفية، استناداً إلى النظريات التي أفرزها الواقع، من دون دراسة ذلك الواقع، واستقصاء حالات معينة، على أنها نماذج بحيث يمكن الانطلاق من دراستها إلى تحديد مفاهيم سوسيو ـ اقتصادية وثقافية في المعالجة[٤٣].

---

(٤٠) للتوسع أكثر، انظر: Clayton A. Hartjen, *Delinquency in India: A Comparative Analysis*, Crime, Law, and Deviance Series (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1984), p. 73.

(٤١) ينطبق هذا المثال على عددٍ من دول العالم الثالث والدول العربية، التي كانت أطرافاً من دول أوروبية فجلبت نصوصاً من قوانين تلك الدول نفسها وطبقتها في محيطها الذي يختلف عنها شكلاً ومضموناً.

(٤٢) للتوسع أكثر، انظر: سامية محمد جابر، **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**، تقديم محمد عاطف غيث (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١)، ص ١٧٨.

(٤٣) للمزيد من التفاصيل، انظر: Schur, *Radical Nonintervention: Rethinking the Delinquency Problem*, p. 20.

إن الاتجاه الراديكالي، بحسب شور، يرى أن الانحراف لا يرصد من خلال دراسة الحالات الفردية، كما إنه ليس عرضة لمعوقات اجتماعية اقتصادية لكنه نتيجة للحرمان، والضغوط الاجتماعية، من ذلك الحرمان الاجتماعي الناجم عن طبيعة البناء الاجتماعي ومساره، والاستغلال الكامن فيه، مخالفاً بذلك المنظور الليبرالي الذي يركز على الإصلاح التدرجي والتغير البنائي الذي يرتبط من ناحية الدرجة، بحيث لا يخل بالنسق الاجتماعي العام[٤٤].

وهنا تفرض بعض التساؤلات نفسها، وهي تساؤلات قد تكون محيرة ولا جواب عنها:

ـ من الذي وضع هذه القوانين؟ ولصالح من؟

ألا ينبغي أن تكون هناك قوانين لحماية الطبقات الدنيا من الحرمان والبؤس والضياع؟ وكيف يعتبر البائس والأمي والعليل منحرفاً في نظر القانون؟ أما كان الأجدر العمل على إصلاحه؟ ثم بأي منطق يعتبر الشاب المعدم والمطرود من المدرسة لسبب ما منحرفاً يجب تأديبه؟ إنها على أية حال، تساؤلات تبقى معلقة تبحث عن إجابة.

ثالثاً: الاتجاه المادي (الاقتصادي)

إذا كان اتجاه البنائية الوظيفية قد ركز في تحليله على مجموعة من القضايا ذات العلاقة بالفقر والثقافة والإيكولوجية، كمتغيرات فاعلة، وأن اتجاه التسمية قد استطاع أن يوصّف الانحراف، مرجعاً إياه إلى عوامل أساسية في الهيكل الاجتماعي، فالاتجاه المادي قد وجه سير البحث والنظر إلى الظاهرة من خلال «مجموعة من المواقف التي تتميز بمنطلقات نظرية شاملة، مؤكدة على الإدراك الكلي لظاهرة السلوك الإجرامي»[٤٥].

انطلاقاً من ذلك المنظور، ربط الاتجاه المادي السلوك الإجرامي بالمستوى الاقتصادي على اعتبار «أن المجتمع ليس مجرد تجمع آلي للأفراد، وأن التطور الاجتماعي عملية تحكمها قوانين معينة، وعلى العلم الاجتماعي الكشف عن تلك القوانين الأساسية للتاريخ الاجتماعي للمجتمع»[٤٦].

---

(٤٤) انظر الجدول التصنيفي، في: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٤٥) انظر: سيد عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠)، ص ١٧٨.

(٤٦) سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ١٤٨.

لذلك فإن النظام الاقتصادي الحر المبني على الاستغلال في نظر الاتجاه المادي هو الذي يخلق الانحراف. في هذا السياق توضح مجموعة من الكتاب أهمية الفساد الاجتماعي في المجتمع، والذي يقابل الجريمة التي تكبر في المنظمات والمؤسسات الاجتماعية «المؤسسات الرأسمالية»، وهي بحسب هذا المنظور ضرورة اعتمادية بين السياسة الاقتصادية والتنظيمات الإجرامية[٤٧].

يتأكد هذا عند معرفة أن الدستور في النظام الرأسمالي يقسّم القوى الاجتماعية إلى وحدات وأجزاء بطريقة تجعلها غير قادرة من دونه، فهو الذي يزود الوحدات، ويخلق بها دينامية، حيث يجعل الحكومة في الأخير تتحرك في المركز بطريق إيجابية[٤٨].

وفي ظل العلاقة غير المتكافئة بين المالك الذي يؤول إليه جانب كبير من فائض العمل، والعامل الذي يزيد فقراً وضعفاً نتيجة حرمانه من جهد عمله، يحدث الصراع لتضارب المصالح، ما يؤدي إلى خرق النظام. في ضوء ذلك نحاول عرض التصور المادي في تسليط الضوء على أسباب الجريمة والإطار الاجتماعي العام الذي تتم فيه من خلال مجموعة من الباحثين.

تنطلق النظرية المادية من حقيقة اقتصادية مؤداها «أن العامل يزداد فقراً كلما زادت الثروة التي ينتجها، وكلما زاد إنتاجها قوة ودرجة، والعامل يصبح سلعة أكثر رخصاً كلما زاد عدد السلع التي يخلقها»[٤٩]، وباعتبار أن العمل هو أساس الحياة الاجتماعية، فإن نمط الإنتاج وتوزيع الثروة المنتجة هي التي تخلق بين الناس تفاوتاً اجتماعياً، بين مالكين يملكون وسائل الإنتاج، ومحرومين، هم البروليتاريا التي تصبح في ظل ظروف أكثر تطوراً، عاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية، حيث يكون المحروم مغترباً عن عمله، وعن ذاته، لأن حاصل عمله غير عائد عليه، ما يجعله عرضة للاغتراب فالانزلاق إلى مهاوي الجريمة، تبعاً لذلك يرى ماركس (Marx) أن للاغتراب (Aliénation) أنماطاً هي:

ـ اغتراب الفرد عن الطبيعة، الذي يعني في نظر ماركس اغتراب الفرد عن النشاط العملي، أي عن الجانب الحقيقي كإنسان ينشد العدالة ويدافع عن الحقيقة لأنها

(٤٧) للتوسع أكثر، انظر: Hussein Abdilahi Bulhan, *Frantz Fanon and the Psychology of Oppression*, PATH in Psychology (New York; London: Plenum Press, 1986), p. 62.

(٤٨) للتوسع أكثر، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٤٩) للتوسع أكثر، انظر: كارل ماركس، **مخطوطات كارل ماركس**، ترجمة محمد مستجير مصطفى (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٤)، ص ٦٨.

الحقيقة، وبذلك يتجاوز نطاق الطبيعة، ليسمو على مرتبة الجنس البشري، وذلك لن يتحقق وفقاً لتصور ماركس، إلا إذا تم التوفيق والانسجام بين الجانب الحسي والعقلي من الإنسان، حيث ينتفي معه الصراع.

ـ اغتراب الفرد عن العمل، وهو ما يعني في فكر ماركس الاغتراب عن نتائج العمل، وعن العمل نفسه، لأن عائد العمل لم يعد عليه بالفائدة، بل إن العامل يزداد فقراً كلما زادت الثروة التي ينتجها، وكلما زاد إنتاجه قوة ودرجة. فالعامل يصبح سلعة أكثر رخصاً[٥٠]، فالعمل كما يرى ماركس لا ينتج سلعاً فحسب، وإنما هو ينتج ذاته وينتج العامل كسلعة، بالنسبة نفسها التي ينتج بها السلع عموماً، وهو ما يعبر عن أن الشيء الذي ينتجه العمل، يواجه العامل كشيء غريب وكقوة مستقلة عنه، ذلك ما يخلص إليه ماركس بالقول: إن العامل يرتبط بنتائج عمله كما يترابط بموضوع غريب، يؤدي به إلى الانفصال عن العمل أو إنتاجه، كما يؤدي به في الوقت نفسه إلى الاغتراب عن الطبيعة التي هي الموضوع، وعن ذاته.

وهكذا يبدو من خلال تلك العملية الجدلية الناجمة عن انفصال العمل كشيء خارج عن العامل، بفعل نسق العلاقة التي تحكم العملية الإنتاجية، ضمن أطر وأنساق اقتصادية واجتماعية معينة، هي التي تؤدي بالعامل إلى الشعور بالبؤس وبعدم الرضا، تضمحل معها أو تتلاشى قدرته على تنمية مواهبه العقلية والجسدية، فيتحول إلى شخص منهوك القوى، متمزق عقلياً ومهمشاً لامنتمٍ.

ـ تغريب الفرد عن الآخر، ذلك لأن العلاقة الغريبة بين المنتج وما ينتجه تصبح سبباً مباشراً لاغتراب ذلك المنتج عن ذاته، ويذهب ماركس في توضيح هذه الفرضية بالتساؤل التالي:

إذا كان ناتج العمل غريباً عني، وإذا كان يواجهني كقوة غريبة، فلمن إذاً ينتمي[٥١]؟

ويجيب عن ذلك بالقول: إنه لكائن آخر غيري، وهو بحسب ما يتصور ناتج عن القوى الغريبة التي تسيطر على الإنسان، واستغلاله من طرف إنسان آخر الذي تؤول إليه قوة عمل المنتج وناتج عمله.

ضمن هذه العملية يغترب الإنسان عن نشاطه وحياته، لأن النشاط الحر الواعي

---

(٥٠) للتوسع أكثر، انظر: محمود رجب، **الاغتراب، سيرة مصطلح**، ط ٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨)، ص ١٠٢.

(٥١) لمزيد من التوسع، انظر: ماركس، المصدر نفسه، ص ٧٦.

يولّد حياة من خلالها يؤكد الإنسان ذاته، غير أن علاقة الإنسان بذاته لا تصبح موضوعية وواقعية بالنسبة إليه إلا من خلال علاقته بالآخرين، كما يرى كارل ماركس، وهي علاقة تنتج عن الملكية الخاصة التي تنتج بدورها إنساناً منسلباً، وعملاً مغترباً وحياة مغتربة[(٥٢)].

ذلك ما حاول ماركس بلورته في رؤية خاصة في تفسير السلوك الإجرامي نستمدها من تصوره للاستغلال في النظام الرأسمالي الذي يؤدي كما يرى إلي تفشي ظاهرة الفقر، والبؤس، مفرزة أنواعاً مختلفة من السلوك الإجرامي كرد فعل لهذه الظروف. أي إن الاغتراب يأتي نتيجة للتفاوت الشخصي البنائي في المجتمع الذي يفرز عدداً كبيراً من الانحرافات والجريمة.

ضمن هذا السياق يمكن الوقوف على رأي إنغلز (Engels) عن الجريمة، كما يرى نسبت (Nisbet) في عرضه للاتجاه المادي، بأنه إذا «عمدت السلطة إلى إفساد الأخلاقيات والتصرفات بشكل غير عادي، فقد يصبح العامل مجرماً، بفعل المعاملة الوحشية التي يمارسها البرجوازيون على العمال بشكل غير عادي، فيتحول العامل بالضرورة إلى مجرد أداة تخضع إلى قوانين الطبيعة، ثم يفقد معها صفة الاختيار تماماً[(٥٣)].

أما فانون (Fanon) فقد أعطى الاغتراب مفهوماً شاملاً، مستمداً ذلك من تأثره بماركس مع إثرائه للموضوع بدراسته النفسية، مقترحاً في أعماله خمسة عناصر للاغتراب:

١ ـ الاغتراب عن الذات.

٢ ـ الاغتراب عن الآخرين المهيمنين اجتماعياً.

٣ ـ الاغتراب عن الناس.

٤ ـ الاغتراب عن الثقافة الخاصة؛ أي الشخصية.

٥ ـ الاغتراب عن الحدود الاجتماعية الخلاقة.

إن التأليف بين هذه المكونات، التي رصدها فانون لشرح الظاهرة يسمح بالقول إن الاغتراب يبدو في عدم مشاركة الفرد في الهوية المجتمعية العامة، والاستلاب عن الانتماء العائلي. وبما أن لغة الفرد اليومية، تختلف عن المسار التاريخي لها، فهي

---

(٥٢) لمزيد من الإيضاح، انظر: المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٥٣) لمزيد من التحليلات، انظر: Merton and Nisbet, eds., *Contemporary Social Problems*, p. 210.

معزولة عن التاريخ، وأخيراً إنكار (Abdication) تحديد الذات الاجتماعية والنشاط المنظم الذي يعتبر المجهود الإنساني الحقيقي[٥٤].

هكذا ركز فانون وأصحاب اليسار الجديد على الأسباب الاجتماعية ـ النفسية[٥٥]، ناظرين إلى ظاهرة الاغتراب من واقع الاستعمار الذي حطّم تماسك وثقافة الأهالي (السكان الأصليون)، وتفريقهم عن طريق الوسائل الهمجية التي طبقها في الأطراف التي تتغلغل في كيانها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (والجزائر نموذج لذلك العمل المركز).

طبقاً لهذا التصور، تكون جدلية العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فإذا كانت ملكية عامة لوسائل الإنتاج، فتتخذ العلاقات الإنتاجية طابع التعاون والمساعدة المتبادلة بين الناس المتحررين من الاستغلال، أما إذا كانت وسائل الإنتاج خاصة في مجتمع منقسم إلى طبقات لا تتكافأ بينها علاقات الإنتاج، فإن المنتج يكون محروماً من وسائل الإنتاج، ومجبراً على العمل لحساب المستغل الذي يملك تلك الوسائل.

في ظل هذه العلاقة غير المتكافئة بين المالك الذي يؤول إليه جانب كبير من فائض العمل، والعامل الذي يزيد فقراً وضعفاً، مؤدياً به ذلك إلى الاندماج في دائرة الاستلاب الذي قد يثير فيه جانب العدوانية، لأن العامل المنتج الذي تحول إلى طرف سالب، لا يصبح مغترباً عن عمله فقط، بل عن ذاته ومحيطه الذي يتحرك فيه.

واستناداً إلى الأفكار التي عرضها ريكس (Rex) في باب الصراع والتحليل الطبقي، يمكن القول إن الطبقات الأكثر تدنياً التي تتكون من الفقراء المعدمين الذين لا يعملون في الغالب ويعتمدون على المساعدات الاجتماعية، هم يشعرون باحتقارهم من كل الطبقات[٥٦]، ويعيشون وضعاً متبايناً اجتماعياً واقتصادياً يخلق ميكانيزمات أخرى متفاعلة من تعليم متدنٍ، وخدمات اجتماعية ضعيفة، وتنشئة اجتماعية تتميز بالفتور، والتي تأتيً كلها انعكاساً للوضع الاقتصادي الجوهري للفرد الذي سلب منه.

---

(٥٤) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة، انظر: Bulhan, *Frantz Fanon and the Psychology of Oppression*, p. 188.

(٥٥) للتوسع أكثر في هذه النقطة، انظر: Robert Kilroy-Silk, *Socialism since Marx* (London: Penguin Press, 1972), p. 117.

(٥٦) لمزيد من التفصيلات في هذا الموضوع، انظر: John Rex, *Key Problems of Sociological Theory*, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London: Routledge and K. Paul, 1961), p. 150.

ضمن هذا السياق يمكن الوقوف على رأي إنغلز عن الجريمة، من عرض روبرت نسبت للاتجاه المادي، بأنه «إذا عمدت السلطة إلى إفساد الأخلاقيات والتصرفات بشكل غير عادي، فقد يصبح العامل مجرماً، بفعل المعاملة الوحشية التي يمارسها البرجوازيون على العمال بشكل غير إنساني، فيتحول العامل بالضرورة إلى مجرد أداة تخضع لقوانين الطبيعة ثم يفقد صفة الاختيار تماماً. .»[٥٧].

هذا يعني بحسب التصور نفسه، أن فساد النظام الرأسمالي يتولد عنه فساد الأخلاق مؤدياً إلى شبح الفوضى والإخلال بالنظام، ما يجعل الحرب الاجتماعية تشتد يوماً بعد آخر، يقف كل شخص فيها للدفاع عن نفسه فقط، ويكافح من أجل نفسه ضد ما قد تجيء به الأيام، وكما يتجلى من جداول الجريمة، فهذه الحرب تزداد عمقاً وقسوة ولا يمكن كبح جماحها، ينقسم الأعداء فيها إلى معسكرين كبيرين: «البرجوازية من جهة، والعمال من جهة أخرى، هذه الحرب هي حرب الجميع وضد الجميع، حرب البرجوازية ضد البروليتارية»[٥٨].

الجريمة بحسب هذا المنظور، تنتج جهاز الضبط الاجتماعي، الشرطة والقضاة، ومنفذي الأحكام، والمحلفين، والكثير من وسائل التفنن في معاملة المجرمين، يعمل على كسر القاعدة التي صنعتها البرجوازية لحماية البناء الاجتماعي الرأسمالي من الانهيار.

إن فكرة الظروف السائدة في تصور المنظور المادي، هي المناخ الذي ينتج الجريمة التي تتحول في النهاية إلى صناعة تعمل على تطوير قدرات الإنسان الرأسمالي في مجال في الجريمة باعتبارها أمراً طبيعياً كما يراها دوركهايم.

ومن ثم فإن الجريمة عبارة عن نضال الفرد ضد تلك الظروف السائدة التي أنتجت قانوناً تسيطر به على الأوضاع، التي ترى الخروج عنها انحرافاً عن الحق والقانون.

إن الفرد المجرم بحسب الاتجاه المادي، هو ذلك الذي انفصل عن عمله، وأصبح مغترباً عنه بفعل وتيرة النظام الرأسمالي، الذي تتولد عنه علاقات متباينة، من الاستحواذ على كل شيء، حتى الإنسان الذي يتحول إلى سلعة مجردة من الإرادة.

وهذا يعني أنه أصبح عبداً لتلك الجماعة الفاعلة التي صنعت الروابط[٥٩]

---

(٥٧) للتوسع أكثر، انظر: Merton and Nisbet, eds., *Contemporary Social Problems*, p. 210.

(٥٨) انظر كذلك: المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

لحماية نفسها ونظامها من أولئك الذين أبعدوا عن علاقات الإنتاج المادية، بوصفها العلاقات الأساسية والحاسمة[٦٠]. وبسبب تلك الممارسة القاسية التي يعانونها يتحقق انعزالهم عن الوجود الفعلي (العمل).

واضح أن القانون في ظل النظام الرأسمالي، قد لا يعاقب الجريمة فحسب، بل يستنبطها على الفور[٦١]، كما إن الرقابة الاجتماعية نفسها يمكن أن تؤدي إلى الانحراف، بحسب المعنى الذي يقول إن القرارات التحكمية عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي، يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة في الجريمة.

تأكيداً لهذا المجرى المتشابك، ذكر ماركس وإنغلز . . . «أن الطبقة التي هي عبارة عن القوة المادية الحاكمة في المجتمع، هي قوته الفكرية الحاكمة نفسها، تبعاً لسيطرتها الاقتصادية التي تسود الأفكار والمؤسسات البرجوازية التي تستخدم لاستمرار الحكم من جانب، ومحاربة البروليتاريا من جانب آخر . .»[٦٢].

ما يستفاد من معطيات كل من ماركس وإنغلز حول ظاهرة السلوك الإجرامي، هو «أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي أفقدت الإنسان أخلاقياته، وأصبح متوحشاً بواسطة المزاولة اليومية للعمل في ظل الرأسمالية الصناعية، غير أن الإنسان ما زال قاصراً عن أن يقبض على ناصية الأمور الخاصة بأساسيات الحياة من خلال السرقة والابتزاز . . .»[٦٣] أي إن الجريمة عبارة عن تعبير لموقف من الناس له قيوده في نطاق الإجراءات الاجتماعية الغريبة، وإن هذا الموقف في جزئيته عبارة عن دلالة ذات كفاح للتغلب على هذه الترتيبات الاجتماعية.

بناء على ذلك يمكن اختزال معطيات تصور كل من ماركس وإنغلز إذا جاز ذلك في معطى واحد يعبر عنها، بأن الجريمة حاصل أو ناتج العلاقات الاقتصادية المجحفة، المتوالدة عن ظواهر أخرى متفاعلة في البناء الاقتصادي الاجتماعي.

أما بونجر (Bonger) الذي اشتق الكثير من المفاهيم عن الماركسية، فقد تميز منها في عدة جوانب، حيث كان في اهتمامه أكثر جدية بحلقة الاتصال السلبية التي تربط الجريمة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية (Criminality and Economic and Social Conditions)، كما إن شرحه لم يكن قاصراً على جريمة الطبقة العاملة، بل امتدت

---

(٦٠) لتكوين فكرة أوسع عن هذه النقطة، انظر: ف. ج. أفاناسيف، **أصول الفلسفة الماركسية**، ترجمة حمدي عبد الجواد (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥)، ص ١٩١.

(٦١) لمزيد من التفصيل، انظر: Merton and Nisbet, eds., Ibid., p. 217.

(٦٢) للمزيد من الشرح حول هذه النقطة، انظر: أفاناسيف، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٦٣) انظر في ذلك: Merton and Nisbet, eds., Ibid., p. 218.

مناقشاته إلى النشاط الإجرامي للطبقة البرجوازية الصناعية التي تم تحديدها، بواسطة القوانين الجنائية في عصره. .[٦٤].

والجريمة بحسب تصور بونجر حصيلة النظام الرأسمالي الذي يخلق الأنانية (Egoism)، بدلاً من الإيثارية أو الغيرية (Altruism) في نطاق الحياة الاجتماعية[٦٥]، والإثارة عند بونجر تتخذ وظيفتين:

أولاهما، أن الفكر الإجرامي متولد بواسطة ظروف البؤس التي فرضت على قطاعات كبيرة من الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية.

أما **ثانيتهما**، فإن الفكر الإجرامي هو النتيجة المنطقية للجشع الذي تم تشجيعه عندما ازدهرت الرأسمالية.

ما لا شك فيه أن بونجر كان يعزو الفكر الإجرامي إلى الجريمة الاقتصادية، فالنظم الرأسمالية في نظره متغير مستقل، والوحشية الموجودة في النظم الرأسمالية وما تخلقه من فساد في الأخلاق، وأسلوب الإنتاج السائد، كل هذه العوامل لها تأثير على العلاقات الاجتماعية في المجتمع العريض[٦٦].

إن ذلك يعني أن وسائل الإنتاج الرأسمالية تتجه دائماً نحو تفريد طبيعة الحياة الاجتماعية (Individuation) وهي حالة شمولية نابعة من مجموعة معينة من الترتيبات الاجتماعية، لهذا فالرأسمالي بإمكانه إخضاع عماله وجعلهم يذعنون عن طريق قفل مصانعه، وهو بهذا العمل الوحشي يعرّض عماله وعائلاتهم إلى الجوع والبؤس، بذلك؟ لم يكن أنانية من صاحب العبيد، الذي يقودهم إلى المشنقة، فمن المنطق إذاً بحسب رأي بونجر ألا نتحدث عن تقليص الأنانية، ولكن عن تعديل الظلم والاستبداد[٦٧].

عموماً فتصور الاتجاه المادي عن السلوك الإجرامي، ما زال في حاجة إلى توضيح أكثر، على الرغم من أنه قد زودنا بالطرق التي بمقتضاها يتولد الصراع الاجتماعي، وتشكيل النشاط الإجرامي والانحراف؛ فبالرغم من التركيز في المعالجة للسلوك الإجرامي على الجانب الاقتصادي الذي يعتبر القوى المحركة والمشكل للوعي الاجتماعي، إلا أنه يمكن تسجيل بعض الملاحظات على ذلك:

---

(٦٤) للمزيد من التحليل حول هذا الموضوع، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٦٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٦٦) لمزيد من الشرح حول رأي بونجر، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٦٧) للتوسع في هذه الفكرة، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

ـ ينبغي ألا نسلم بالحتمية الاقتصادية كعامل وحيد للسلوك الإجرامي.

ـ كما إن المناهج المطبقة في إثبات هذه العلاقة لم توضع بعناية.

ـ إضافة إلى أن ملفات وقوائم كل من الجريمة وطرق الدورات الاقتصادية قد تباينت بشدة.

ـ على الرغم من الإنجازات التي حققتها الطبقة العاملة دولياً، إلا أنها فقدت قوتها كحركة ثورية داخل المجتمعات الرأسمالية، وذلك لأسباب لا يتسع المجال للبحث فيها(٦٨).

رابعاً: اتجاه مدرسة التبعية(٦٩)

إذا كان التحليل السابق للنظريات الاجتماعية التي ربطت بين السلوك الإجرامي، وبين بعض العوامل الذاتية والاجتماعية للفرد المنحرف، فإن الدراسات النقدية قد دحضت قضاياها الأساسية ومنهجها كتفسير عام للسلوك الإجرامي. لذلك لا يمكن الركون إلى هذا المنطلق في معالجة السلوك الإجرامي في بلدان ما زالت تعرف بعض جوانب الاستقرار النفسي بالمفردات والتقنيات نفسها وبخاصة بعد مساهمة اتجاه التسمية، والاتجاه المادي في إضافة أبعاد جوهرية في فهم المشكلة من جذورها، والنظر إليها في إطار كلي، لا نظرة رأسية قاصرة.

وتماشياً مع منظور الدراسة الذي يسعى إلى معالجة ظاهرة السلوك الإجرامي في بيئة تتجاذبها عوامل تاريخية، وأخرى داخلية وخارجية في إطارها الشامل، ولا يمكن أن يتحقق لها ذلك ما لم يتعرض مسار الدراسة، لاتجاه يعتقد أنه قد وجه النظر إلى البناء الاجتماعي في المجتمعات المتخلفة(٧٠).

من هنا يأتي اتجاه مدرسة التبعية كمحاولة جادة في تفسير السلوك الإجرامي من

---

(٦٨) لمزيد من التحليل حول الموضوع، انظر: السيد الحسيني، **نحو نظرية اجتماعية نقدية** (القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٨٢)، ص ٢١٩.

(٦٩) سوف نتعرض بالتفصيل لآراء «مدرسة التبعية»، في السلوك الإجرامي وواقع العالم الثالث في الفصل الثالث من هذا الكتاب. ومن الجدير بالملاحظة أن دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية، ما زالت تتبع سياسة التقشف وتخفيض العملة المحلية ورفع دعم الدولة عن السلع الاستهلاكية، التي فرضها وما زال يفرضها صندوق النقد الدولي. ومنه ظل نمط التنمية الذي اتبعته هذه الدول، يعمل من أجل السوق الخارجي، في حين صاعد من حدة التفاوت بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، مع شدة تزايد الاحتياجات الداخلية، من الغذاء، والعمالة و. . . إلخ.

(٧٠) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة، انظر: أحمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ١٩٦.

خلال العلاقة الجدلية الدينامية التي تفاعلت مع جميع المؤثرات الخارجية والداخلية، إذ يرى أن الحياة المضطربة الناجمة عن نظام مختل تولدت عنه حالة مضطربة، تؤدي ببعض فئات المجتمع إلى الهامشية (Marginalité) في الحياة، ما يؤزمها ويدفع ببعض الأفراد إلى السلوك الإجرامي، فالتغلغل الرأسمالي يعد مسؤولاً إلى حد كبير عن التخلف ووقف التنمية ذاتها. في هذا السياق يطرح بيران (Beran) التناقض الثنائي التالي: التغلغل الرأسمالي/ التخلف، غياب التغلغل/ التنمية...[71]؛ فالرأسمالية بحسب هذا المنظور، ظاهرة تاريخية استغلالية لم تخلق في مستعمراتها ـ دول المحيط ـ علاقات إنتاج رأسمالية محل العلاقات القديمة، وذلك بإنشاء مشروعات تشغل يداً عاملة مأجورة...[72] بل إن «اندماج المجتمعات المتخلفة في النظام الرأسمالي قد أدى بالفعل إلى عملية إفقار الجماهير المشتغلة بالإنتاج الصغير»[73].

هكذا زاد الاستغلال من بؤس وفقر الدول المستعمرة، وفرض عليها حياة بدائية، كما إن الاستعمار قد دمر هذه الشعوب وهدم هياكلها المحلية الحرفية، وأصبحت عبارة عن مخازن لمؤسسات دور المركز.

هكذا يصبح جزء كبير من الشعب مغترباً، ليس أمام عمله فحسب بل أمام ذاته وكيانه، وحتى وطنه منعكساً على قيمه الاجتماعية، فالتخلف يأتي إذاً نتاجاً للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية اللامتكافئة المستمرة بين دول المراكز ودول المحيط[74].

وإذا كانت دول المركز تتوافر على إمكانيات تحرير الإنسان من العجز، وإشباع حاجاته البيولوجية وخلق المزيد من الإشباعات الأخرى، العقلية والروحية، ما يحقق للإنسان إنسانيته، بغض النظر عن الواقع والإمكانية، ففي دول العالم الثالث المتخلفة ظلت نسبة كبيرة من الشعب أسيرة احتياجاتها الأساسية وعاجزة عن التطور الإنساني وباقية في حالة من التخلف...[75].

---

(٧١) للتوسع أكثر في هذه النقطة، انظر: محمد إبراهيم محمود عبد النبي، «الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٥)، ص ١٢٧.

(٧٢) لمزيد من التفصيلات، انظر: سمير أمين، **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٢.

(٧٣) لتكوين فكرة أوسع، انظر: عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١١٨.

(٧٤) انظر اندريه فرانك، في: بول سويزي، **الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة: دراسات**، ترجمة عصام الخفاجي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص ١٠٧.

(٧٥) لمزيد من التفصيلات، انظر: أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، ص ٢٢.

إذا كان تحقيق الأنماط الاستهلاكية الأوروبية للأكثرية الساحقة من شعوب دول المحيط مستحيلاً كما يعتقد فورتادو (Furtado)[٧٦]، فإن لجوء الدول التابعة إلى الدول الرأسمالية لتحقيق الإشباع، والتقدم على النمط الأوروبي قد زاد من انغماسها في النظام الاقتصادي العالمي من جهة، ومن جهة ثانية يعد دليلاً على فشل مشاريع التنمية في معظم الأقطار العربية التي تعتبر جزءاً من العالم الثالث ـ من نفطية وغير نفطية ـ في تحقيق تغير اقتصادي ومجتمعي حقيقي . . .[٧٧].

ذلك يعني حدوث تمايز بين الزراعة والصناعة، بين المدينة والريف، بين مركز المدينة والمحيط، تتحول العلاقة خلالها من علاقة متسقة ومنسجمة إلى علاقة استغلال، فبدلاً من مساهمة المدينة في تطوير الريف، تظل تمارس الأغراض نفسها التي أنشئت من أجلها من قبل الاستعمار كأداة للإخضاع . . .[٧٨].

إن هذه الوضعية تفرز بدورها انقسامات داخل الهيكل الاجتماعي، ما يؤدي ببعض الفئات الاجتماعية إلى العزلة، والعيش على هامش الاقتصاد الوطني.

والمستفاد من كل ما تقدم هو أن التبعية وضع ديناmكي تتفاعل فيه عوامل التبعية الخارجية والداخلية بشكل دائري يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلفها . . .[٧٩].

من ذلك تبدو مساهمة مدرسة التبعية أنها عكس الاتجاهات والتفسيرات التي كانت سائدة قبلها حول التخلف في الفكر الليبرالي، موضحة العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في صنع التخلف . . .[٨٠].

إلا أن نقاط الضعف التي تعانيها مدرسة التبعية هي أنها لم تبين:

- لماذا كان التغلغل الرأسمالي داخل هذه التشكيلات ممكناً؟ وما هي أسبابه؟

---

(٧٦) للتوسع أكثر، انظر: سالزو فورتادو، «خرافة التنمية الاقتصادية،» ترجمة أنطونيوس كرم، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٤، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ١٧٠.

(٧٧) لمزيد من التفصيلات، انظر: جورج قرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، سلسلة السياسة والمجتمع، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ١٣٧.

(٧٨) انظر فرانك، في: سويزي، **الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة: دراسات**، ص ١٠٥.

(٧٩) انظر في ذلك: محمد أزهر سعيد السماك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٧٩.

(٨٠) للتوسع أكثر في هذه النقطة، انظر: «ندوة التنمية في مصر والوطن العربي: مدخل نظري،» شارك فيها محمد دويدار [وآخرون]؛ أدار الحوار طاهر عبد الحكيم، **فكر** (باريس)، السنة ٢، العدد ٧ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

• إغفالها دور الجانب المعنوي الذي يتمثل في القيم الثقافية[٨١] في تكوين آليات التبعية.

إن القيم الثقافية ظلت قائمة التأثير على الوعي السياسي، ما أدى بدوره إلى خلق الاستئناس بالتبعية، يتضح ذلك في الدور الريادي الذي يقوم به البناء العلوي في ربط بلدان العالم الثالث بالنسق العالمي.

خامساً: تعقيب على النظريات والاتجاهات السابقة والخروج بأهم القضايا التي يمكن الاستفادة منها في وضع تصور نظري لدراسة السلوك الإجرامي في دول العالم الثالث

كشفت النظريات التي تم عرضها تحت هذا الفصل، مجموعة من القضايا تكونت من خلال حصر وتحليل هذه الدراسات والاطلاع على الجانب النقدي الموجه لها.

تبعاً لذلك يمكن إيجاز أهم الملاحظات:

• أحجمت كل النظريات الوظيفية عن الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الحيوية وهي: ما سر وجود ثقافة فرعية يتناقلها المراهقون وتصبح شيئاً من ذواتهم؟ ولماذا ألحقت هذه الثقافة بمجموعة. . .؟ ولماذا ألصقت هذه الثقافة بمجموعة من السكان من دون غيرهم؟

ألتكوينهم البيولوجي؟ أم لمعايير أخرى راسخة في النظام الاجتماعي الغربي؟

• الادعاء بأن السلوك الإجرامي ينتشر بين الفقراء ادعاء باطل ومضلل، لم تؤكده الدراسات الإمبريقية المعاصرة، وفي هذا السياق دعا تايلور (Taylor) بعد تفحص واقع الدراسات ونتائجها المجحفة، إلى إعادة النظر في الحلقات المتعددة من القضايا والمشكلات، لأنه بحسب اعتقاده ليس من المنطق أن تظل بؤرة علم الإجرام التطبيقي مسلطة على المراهق البالغ من الطبقة العاملة المحرومة اجتماعياً، ومن ذلك فإن على هذا العلم أن يتعامل مع المجتمع بشكل كلي[٨٢].

(٨١) لمزيد من التحليلات حول التبعية الثقافية، انظر: أحمد مجدي حجازي، «المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٤ ـ ٢١، وزايد، **البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة**، ص ٢٠٠.

(٨٢) لمزيد من التفصيلات حول هذه النقطة، انظر: Taylor, Walton and Young, *The New Criminology for a Social Theory of Deviance*, pp. 278-279.

● لم يلتفت أصحاب النظرية الوظيفية عن قصد أو عن غير قصد على حقيقة وهي احتمال قيام نظام جديد يعمل على إعادة توزيع فرص الحياة ويتميز بالاختلاف جذرياً عن النظام القائم.

● حاولت هذه النظريات تفسير توزيع الجناح في المدن الأمريكية بالاعتماد على مجموعة من الدراسات الإمبريقية المفعمة بمفاهيم صاغها رواد مدرسة شيكاغو، المتأثرين بالنظرة الجزئية للظواهر.

● أما اتجاه التسمية أو رد الفعل، فقد أعطى الانحراف تفسيراً مغايراً، إذ وجه النظر إلى الطرف الآخر الذي صنع الحكم، وأصبح الشخص المجرم بذلك الحكم هو الموسوم بهذا الاسم أو الصفة.

● بذلك يكون قد وجه الاهتمام إلى الظروف المتفاعلة، الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية على السواء، وفسر الانحراف بأنه نتيجة لسن قوانين مناسبة لحماية الجماعة، صاحبة الموقف، ومن ثم يعتبر كاسر هذه القاعدة منحرفاً.

● بالرغم من أن اتجاه التسمية كما يرى النقاد يعتبر مدخلاً نحو نظرية اجتماعية كاملة عن الانحراف، إلا أنه ما زال يعاني من الافتقار إلى تعريف متقن، ووضع قاعدة بإمكانها تقديم الاقتراحات ذات العلاقة المتبادلة، والافتراضات القابلة للتجريب[٨٣].

● والاتجاه المادي من جهته يختلف كلياً عن الاتجاهات الأخرى، فهو لا يرى السلوك الإجرامي، كما أشير سابقاً، خروجاً على المعايير، ولكن خروجاً على نموذج معين رسمه ماركس، وهو المجتمع الشيوعي، وعليه فإن الحل يكمن في تأسيس هذا المجتمع.

وميزة المنظور في تحليل المجتمع الرأسمالي، هو كشفه ما تفرزه ميكانيزمات النظام: كالاغتراب، والصراع الطبقي وخصوصية تنظيم العمل.

● إن الصراع الجدلي المستمر بين المستَغَلِين والمستَغِلِينَ يولّد الجرائم التي تظهر بصورة أو بأخرى، أن المجتمع الغربي قد فشل في إشباع الحاجات المتنامية للأفراد، وأن هناك قلة تسيطر وتحتكر نشاط وخبرات الأغلبية. وهذا المنظور نابع من أن حياة الناس ليست ذات دلالات مطلقة، بل هي أكثر تعقيداً بكثير من مجرد توفير القاعدة المادية[٨٤].

---

(٨٣) للاطلاع أكثر، انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٨٤) لمزيد من التفصيلات حول ذلك، انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/أغسطس ١٩٨٦)، ص ٥٦ ـ ٨٣.

● إذا كانت مدرسة التبعية كاتجاه حديث نبع من الذات لتفسير ظاهرة تاريخية، قد أثبتت أن البنى الاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث، قد تكونت وتشكلت تحت تأثير التبعية، والتقسيم الرأسمالي والمركانتيلية[٨٥] الصناعية والمالية، خلال القرون الأخيرة[٨٦].

● إلا أنها لم تتمكن من بناء نظرية علمية مقبولة إذا أرادت فعلاً اتباع طريقة تساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان، فهذه النظرية بحسب ما يرى فرانك (Frank)، بإمكانها خلق ثورة كاملة تحطم وتهدم النسق الرأسمالي الذي ما زال يهيمن على تخلّف العالم الثالث[٨٧].

بناء على ما تقدم، وجب على هذه الدراسة اتباع أسلوب يحاول الاقتراب من ربط السلوك الإجرامي، بتنمية المجتمع وتنمية الإنسان في البلدان المتخلفة[٨٨]، والتركيز على العلاقة بين مدى ما تحقق حتى الآن من عدالة اجتماعية لمختلف فئات الشعب، وبين التغير الذي طرأ على معدلات الجريمة[٨٩].

وعلى ذلك يمكن أن نجمل ما سبق في عرض ملخص نحدد فيه:

١ ـ إن قضية عدم إشباع الحاجات الأساسية في الدول النامية نتيجة الخلل الذي يعيشه اقتصادها بين التبعية والتضخم والارتفاع في الأسعار الذي يزيد البطالة تفاقماً، والشباب أحد العناصر الحيوية الأكثر تعرضاً لهذه المؤثرات، يجنح إلى السلوك الإجرامي.

٢ ـ إضافة إلى تغير الأنسقة الاجتماعية بتأثير عمليات التنمية، حيث خبرت الجزائر تغيرات اقتصادية، مثلها مثل بقية دول العالم الثالث تحوّرت معها مفاهيم الملكية العامة والتعاون، كما إن وجود فروق كبيرة نسبياً بين مراكز المدن والمناطق

---

(٨٥) المركانتيلية (Mercantilism): (النزعة التجارية): نظام اقتصادي نشأ في أوروبا خلال تفسخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية. انظر: **المورد: قاموس إنكليزي ـ عربي**= *Al-Mawrid: A Modern English-Arabic Dictionary*، ط ١٧ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣)، ص ٥٧١.

(٨٦) لتكوين فكرة أوسع حول هذه النقطة، انظر: Frank, *Critiques et contre-critiques: Essais sur la dependance et le reformisme*.

(٨٧) انظر كذلك: المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٨٨) لمزيد من التحليل، انظر: أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، ص ٢٨.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

النائية (الأطراف) التي ظلت بارزة، إضافة إلى ذلك كله فإن هذه التنمية لم تؤدِ دورها بشكل عادل لإنهاء مشاكل المجتمع.

من هنا يتجلى الإطار المرجعي للدراسة في النظرة الشمولية للظاهرة موضوع البحث، فالتبعية والأزمات التي يتعرض فيها المجتمع إلى صعوبات، تخلق فرزاً بين المركز والأطراف والدول النامية بقدر ما تتسع رقعة الشباب فيها (نسبة كبيرة في الجزائر ٧٣ في المئة)[٩٠]، فشبابها ليس بالأساس شباباً مشكلاً[٩١]، وإنما شباب يواجه مشكلات، هي انعكاس للأنماط التنموية التي طرحت ولا تزال تُطرح بشكل معوّج، والتي لا تهتم بالبعد الإنساني، ومنه قضايا الشباب الأكثر حيوية والإحساس بكل الترتيبات الاجتماعية عن ذلك.

في ضوء هذا الطرح، واستناداً إلى القضايا التي استعرضت، انبثقت مسلمات الدراسة التي تسعى بجانبها النظري والميداني وفي تناسقهما وتكاملهما، إلى الإجابة عنها[٩٢].

أما الفصل الثالث فيحاول من منطلق نظري دراسة السلوك الإجرامي وواقع العالم الثالث.

---

(٩٠) «Séries statistiques rétrospective, 1962\1986,» *Reuve statistique* (Office National des Statistiques), no. 15 (avril-juin 1987).

(٩١) لمزيد من التفصيلات حول هذه النقطة، انظر: عبد الباسط عبد المعطي، **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٣٣٩.

(٩٢) لمعرفة مسلمات الدراسة، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

الفصل الثالث

السلوك الإجرامي وواقع العالم الثالث المحفز

تمهيد

إذا كان الفصل الأول قد بين، بعد التحليل، والمقارنة بين الاتجاهات المختلفة كلاً بحسب منظوره للظاهرة، أن السلوك الإجرامي لدى الشباب في دول العالم الثالث، نتاج للتناقضات التي عاشها ويعيشها سياقه الاجتماعي خلال «الظروف التاريخية التي هيمن فيها الاستعمار الرأسمالي على دول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»[1]، فإن هذه الظاهرة قد أدت إلى خلق بناء متخلف، تحكمه جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ساهمت بدورها في مجموعة ظواهر أدت بفئة من المجتمع إلى الإجرام.

في ضوء هذا التصور، يحاول هذا الفصل وضع تلك القضايا النظرية موضع التطبيق، ويمكن كما يرى محمود عودة، في ضوئها تفسير الوقائع الميدانية[2]، فالظاهرة لا تفسر إلا في سياقها التاريخي، وواقعها العياني، وهذا يتفق مع قول بيكر (Becker)، إن المشكلات الاجتماعية لا تظهر بضربة واحدة، بل يمكن تصورها على أنها دائماً في حالة دينامية من التكون تمر عبر مراحل الإدراك المدرجة في التاريخ[3].

---

(١) لمزيد من التفصيلات في ذلك، انظر: فايز بكتاش، «مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ١٣، العدد ٣ (خريف ١٩٨٥)، ص ٤٢.

(٢) لتوسع أكثر، انظر: محمود عودة، **الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي** (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٩)، ص ٤٢.

(٣) لمزيد من التحليل، انظر: Howard S. Becker, ed., *Social Problems: A Modern Approach* (New York: Wiley, [1966]), p. 10.

ومن ثم تصبح مهمة البحث الاجتماعي، بحسب ما يرى محمود عودة، في المحل الأول، في تحليل الأشكال الخاصة والنوعية لتلك الدول التي نمت تحت مظلة النظام الرأسمالي.

وفي ضوء النظرية الشمولية للتعارض بين المراكز والأطراف، يركز التحليل في هذا الجزء من الدراسة، الذي يعد مكملاً للفصل السابق، كما سيتضح من خلال السياق التحليلي، حيث يتمحور حول استجلاء مواقف تكوين التخلف في العالم الناجم عن التبعية، مشكّلاً بدوره تعارضاً بين مراكز/أطراف، داخل البلد نفسها، ذلك لأن المقارنة بين الموقف الغربي (النظريات الوظيفية)، والموقف الذاتي[٤]، الذي يتجسد في الرؤية الشمولية للمشاكل والمنطلقة من الداخل، وحتى لا نقع تحت طائلة النظرة التجزئة للمشاكل، فسوف ينصب التحليل على الجانب التاريخي والاقتصادي الاستعماري لدول العالم الثالث وصولاً إلى الجواب عن مقولة:

السلوك الإجرامي أزمة انحراف، أم أزمة تخلف؟ وما مدى فعالية ظاهرة التخلف في السلوك الإجرامي عامة والشباب بخاصة؟

بناء على ذلك يتضمن الفصل مجموعة من القضايا.

أولاً: الرأسمالية كظاهرة تاريخية شكّلت دول العالم الثالث

انطلاقاً من قضية أساسية مؤداها «أن الرأسمالية كظاهرة عالمية، تاريخية هي السبب الأول في التخلف في الماضي، منذ القرن السادس عشر، ولا تزال تولّد التخلف في الحاضر...»[٥]. حيث أدى التطور التاريخي للدول الرأسمالية داخل الإطار القومي إلى أن تجر في أذيالها ليس مجرد التناقضات الجدلية بين العمل ورأس المال، «كأشكال الملكية وما ينجم عنها فحسب، بل تشمل أيضاً المركز المتقدم والمحيط المتخلف»[٦].

(٤) الموقف الذاتي يتمثل في مجموعة الكتّاب الذين ينتمون إلى دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية حيث تصدى باحثوها إلى دراسة منظور العلاقة الجدلية بين الإمبريالية ودول العالم الثالث.

(٥) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة، انظر: Andre G. Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*, Pelican Latin American Library, rev. ed. (Harmonsworth: Penguin Books, 1971).

(٦) لمزيد من التفصيلات، انظر: أنيس الزمان وأنور عبد الملك، محرران، **الثقافة والفكر**، ترجمة فؤاد كامل (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ص ٩٤.

من خلال ذلك التعارض بين المركز والأطراف تشكلت «القوة السياسية التي تتمتع بها كل دولة ضمن نسق العلاقات الدولية. .»[٧]، التي تخضع لكل التأثيرات الخارجية لأجل إرساء جذور النسق الرأسمالي.

وبغض النظر عن أنواع الدول والتشكيلات، فالأساس واحد، ويتمثل في سيطرة الشركات العالمية على الاقتصاد الوطني، إذ إنه مع استقلال الدول المسماة بالنامية أو العالم الثالث، فإنها تبدأ بمواجهة قضايا اقتصادية تحدث لها آثاراً بالغة «زيادة السكان، اشتداد الطلب على الغذاء والكساء، وانصراف السياسة القومية عن الزراعة، وعن التنمية ورفع مستوى المعيشة في هذه البلدان. . .»[٨].

ضمن هذا السياق تم تحديد ملامح وهوية النظام التابع، الذي يتجاهل الحقائق البشرية والثقافية للطبقة العريضة من المجتمع.

إن التغلغل الرأسمالي عبر المحيطات قد ازداد تفاعلاً مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية، عن طريق شركات عبر الحدود، فالتغيرات العلمية والتكنولوجية، التي أقامت علاقات اقتصادية وبخاصة مع العالم الذي كان بصفة أساسية مصدراً للطاقة الرخيصة والمواد الأولية، مع احتفاظ هذه المناطق المتخلفة في العالم بالأساليب التقليدية في التنظيم، أصبحت بصورة متزايدة تابعة للبلاد الصناعية، بالنسبة إلى نموها الاقتصادي والتكنولوجي[٩].

إدراكاً لذلك، فإن الانطلاق من النظرية وصولاً إلى مضمون تكوين التخلف في دول العالم الثالث[١٠]، واستجلاء صيرورة التخلف، وكيف اندمجت هذه الأخيرة في المركز، يشكّل الرؤية الواضحة لفهم جدلية التخلف، وتحديد آفاق سياسة سليمة للخروج من مأزق التخلف.

وفي ضوء ذلك حرمت إنكلترا مستعمراتها من التصنيع، وأصدرت لذلك قانوناً أطلقت عليه قوانين التجارة والملاحة، الذي مفاده احتكار إنكلترا العمليات التجارية بأكملها سواء بالشراء من المستعمرات أو بشراء المستعمرات لسلع غير محلية

---

(٧) أحمد زايد، **الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية**، [تقديم محمد الجوهري] (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٥٩.

(٨) لمزيد من التفصيلات، انظر: إيليا حريق، محرر، **العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد** (بيروت: دار المشرق والمغرب، ١٩٨٣)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(١٠) للتوسع أكثر، انظر: محمد دويدار، «التخلف، النمو، التنمية،» **فكر** (باريس)، السنة ٢، العدد ٧ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٣١.

أو بنقل السلع، أو بإقامة صناعات في المستعمرات لها نظير في إنكلترا[١١].

وهكذا أدى التقدم التكنولوجي الذي حصل للدول الرأسمالية، إلى دفعها للتسلط على غيرها من الدول المتخلفة تكنولوجياً، ما أدى إلى تخلفها ضمن هذه العلاقة غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة، حيث كان يؤول جانب كبير من مخزون الدول المتخلفة إلى مصانع الدول الغربية، ما زاد من ازدهارها وتقدمها، في الوقت نفسه تزامن مع هذا الازدهار والتقدم ظاهرة أخرى مهمة غيرت بعض ملامح النظام الرأسمالي العام، بإبعاد الهيمنة والممارسات العنيفة على صيغ أخرى أكثر مرونة تتناسب مع الوضع الراهن.

هذه المعطيات سوف توضح لاحقاً كيف أن الاستعمار الرأسمالي بفعل التشوه الذي أقامه، ليس الاقتصادي فحسب بل الاجتماعي والسياسي متفاعلاً مع عوامل أخرى، أضحى معها البناء الاجتماعي لهذه الدول، يعمل على التباعد الاجتماعي، بحسب ما يرى إدوين شور (Schur)[١٢]، فالتهميش بدل التوحد والاستيعاب، هذه الثنائية التي أصبحت من معالم دول العالم الثالث: الشمال والجنوب، المدينة والريف، مركز المدينة والحافة (المحيط)، المجتمع وقضايا الشباب.

إذا كان هدف الاستعمار قد تجلى في خلق نمط إنتاجي رأسمالي، في الأطراف، فإنه قد خلق من جهة أخرى بناء اجتماعياً يعمل على تحويل نمط الإنتاج إلى نمط إنتاج ما بعد الاستعمار بحسب تعبير حمزة علوي[١٣].

في هذا الاتجاه عمل الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا على تدعيم الخلافات الحدودية التي ما زالت قائمة، تشكل نقاط الخلاف، وتعمل على «تقوية الشرائح الاجتماعية الطفيلية المرتبطة عبر رؤيتها ونمط حياتها بنموذج الاستهلاك المستورد من بلدان المركز»[١٤].

ويرى أنور عبد الملك، أن الإمبريالية ظاهرة اجتماعية شاملة، لا تحدد بالمكان

---

(١١) لمزيد من الإيضاح حول هذه النقطة، انظر: أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي، **مشكلات العالم الثالث بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: [د. ن.: د. ت.])، ص ٧٦.

(١٢) لمزيد من التفصيلات حول هذه النقطة، انظر: Edwin M. Schur, *Radical Nonintervention: Rethinking the Delinquency Problem*, Spectrum Book (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, [1973]), pp. 61-65.

(١٣) انظر في ذلك حمزة علوي، في: أحمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ١٧٤.

(١٤) لتكوين فكرة أوسع، انظر: سامي نايز، «المشروع التاريخي للمغرب العربي،» **الطليعة** (القاهرة)، السنة ٢٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

والزمان، لم تتوقف عن سعيها في ربط نفوذها قبل وبعد الاستعمار بفئة مثقفة من صانعي القرار بهذه التوابع، تعمل في إطار متسق مدعمة بمفاهيم التحديث، والعصرنة، تم تطويرها خصيصاً لتكون نماذج، أصبح الاعتقاد أنه لا يمكن لهذه الدول أن تتقدم، إلا إذا حذت حذو الدول الغربية واتباع نموذجها التحديثي[(١٥)].

يستدل على ذلك بالأزمان المتواترة التي يعيشها العالم الثالث، وهي ظاهرة عيانية تعبر عن «العملية الإنمائية، ذات النموذج الغربي، باعتبارها عملية كلية شاملة متعددة الأبعاد وأساسها التفاعل الديناميكي المستمر بين أبعادها»[(١٦)].

إن السلوكيات الانحرافية الفاعلة في الهيكل الاجتماعي لدول العالم الثالث محصّلة لمجموعة القيم المتناقضة التي سيتم تناولها في الصفحات التالية.

ثانياً: الرأسمالية الجديدة وآليات التخلف

لعله من البديهي القول إن الرأسمالية كظاهرة تاريخية مرت بأشكال متعددة تبعاً للظروف التي مر بها التوسع الرأسمالي، ما أدى ببعض المنظّرين إلى إرجاع قيام الطابع المميز لنمط الدولة الرأسمالية إلى التحالف السياسي بين طبقة النبلاء السائدة سياسياً، والبرجوازية المسيطرة اقتصادياً مروراً بالشكل المهيمن المتميز بالعنف، إلى أن بلغت مرحلتها القصوى بتصدير رأس المال، واقتسام العالم تمهيداً «لتدويل رأس المال الذي يتجلى في سيطرة رأس المال والسوق المالي، هذه المرحلة التي أطلق عليها لينين، أعلى مراحل الإمبريالية. . .»[(١٧)].

والملاحظة المسجلة هي أنه إذا كانت الرأسمالية تاريخياً قد تميزت بسرعة اقتحام المجتمعات المتخلفة، إلا أن آليات السوق والربح الرأسمالي قد ولّت ـ بحسب ما يرى أحمد غزاوي ـ نمطاً وبخاصة من التفاعل بين العالم الصناعي والعالم الثالث، نجمت عنه تنمية غير منسجمة إلى درجة كبيرة بين المنطقتين[(١٨)].

---

(١٥) انظر في ذلك: علي الجرباوي، «نقد المفهوم الغربي للتحديث،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦)، ص ٤٠.

(١٦) لمزيد من الشرح، انظر: جلال عبد الله معوض، «أزمة عدم الاندماج في الدول النامية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦)، ص ٥٩.

(١٧) لمزيد من التفصيلات حول هذه النقطة، انظر: عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٢١.

(١٨) للتوسع أكثر، انظر سمير أمين وأحمد غزاوي، في: حريق، محرر، **العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**، ص ٢٠٣.

كان ذلك التحول لدور الرأسمالية ناجم عن التغيرات التي شهدتها في الأعوام الثلاثين الأخيرة، غالبية المجتمعات المكونة للنظام العالمي، وكذلك هيكل النظام نفسه، حيث سادت الفترة ما قبل ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥، قضايا أساسية تمثلت في:

١ ـ ركود نسبي للقوى الإنتاجية.

٢ ـ تناقضات عنيفة بين المراكز الاستعمارية التي حاولت حلها من خلال الهيمنة العسكرية (الحربين العالميتين).

٣ ـ استمرار الأوضاع الكولونيالية أو شبه الكولونيالية في آسيا وأفريقيا.

٤ ـ نجاح الثورتين الروسية والصينية تحت قيادة أحزاب شيوعية (ظهور الشيوعية كقوة سياسية في الساحة).

٥ ـ هيمنة الولايات المتحدة على العالم[١٩].

يبدو من خلال هذا الطرح أن هناك ربطاً بين التطور الصناعي، وتصريف الفائض، بين مجموعة من الأحداث المؤدية إلي تقسيم العالم سياسياً لوقف التيار الاشتراكي من التوسع، واقتصادياً لخلق أسواق جديدة.

في هذه المرحلة التي بدأ الغرب يلتقط أنفاسه خلالها، كما يقول ميردال، بل أمام مصلحته الجديدة التي تتطلب إستراتيجية أفضل، اندفع المفكرون البرجوازيون الغربيون يضعون آفاقا، في رأيهم، تطور بلدان العامل الثالث، بادئين بحوثهم بالإجابة عن الأسئلة التالية: ما هو التخلف؟ وبماذا يتحدد؟ وما هي العوامل الأساسية التي تعوق قضاء البلدان النامية على تخلفها الاقتصادي في أقصر فترة ممكنة؟

بناء على ما تقدم من طرح أفكار يمكن التساؤل عن:

ما هو التخلف[٢٠]؟ وتخلف عن ماذا؟

لعل النظرة الموضوعية لتحليل التخلف تستلزم تجنب التصور السطحي الوصفي، وانتقاء سياق نظري يتسم بالشمول والتكامل، كما سبق ذكره، «أي إن التحليل يجب ألا يعزل تلك الدول عند دراسة ظواهر التخلف ليجعل منها شيئاً، بل

---

(١٩) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع، انظر: سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٨٦ ـ ١٢٢.

(٢٠) إن ما نهدف إليه ضمن التعرض لأهم وجهات النظر في مجالي التخلف والتقدم، هو تحقيق عرض موضوعي لأهم المداخل التي طرحت في هذا السياق، بقصد مناقشتها، والخروج بأهم القضايا المقترحة في مجال السلوك الإجرامي لدى الشباب في ظل نسق متخلف تابع، عاجز عن استيعاب قضايا الشباب الأساسية.

يجب أن يضعها في شبكة علاقات التبعية والاستغلال التي تعرضت لها تاريخياً والتي ما زالت واقعة في شراكها . .»[٢١]، فالبلدان المتخلفة، بحسب هذا المنظور، تمر الآن بمرحلة تاريخية، توصف أحياناً بالمرحلة الأولى التي تخطتها البلدان المتقدمة منذ زمن بعيد. بيد أن إلماماً بسيطاً بالتاريخ يبين لنا بأن التخلف ليس حالة متأصلة أو متوارثة في منطقة أو شعب معينين. من هنا، لا بد أن نوجه النظر إلى تلك الدراسات التاريخية والاجتماعية المستفيضة النابعة من الذات، في محاولة إجلاء جانب كبير من «واقع التخلف القائم، الذي يعد النتيجة التاريخية للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية المستمرة بين التوابع والبلدان المتطورة حالياً، مضافاً إلى ذلك أن هذه العلاقات تشكل جزءاً جوهرياً من بنية وتطور النظام الرأسمالي على صعيد العالم ككل»[٢٢].

وما لا شك فيه، أن الفكر السوسيولوجي النقدي يكشف زيف النظريات الغربية الرأسمالية وأهدافها السياسية، فنظريات التنمية التي تصطنع في الغرب وتصدّر إلى دول العالم الثالث لتتبنى هناك كأنماط جامدة، قد أبطلت الدراسات وتحليلات علماء اجتماعية العالم الثالث فعاليتها، مبرزين جانب القصور فيها، وأنها لا تزيد عن كونها تزييف الواقع، بل إن الاعتماد عليها في وضع سياسية علمية للتنمية، يؤدي إلى تكوين التخلف في دول العالم الثالث، واستمرار تبعيتها لدول الغرب بحسب ما يرى فرانك.

هناك استدلالات أخرى تؤكد عدم واقعية وموضوعية النظرية الغربية، في معالجتها ظاهرة التخلف وما تتميز به هذه الدول من خصائص نجملها في الفقرات التالية:

● تبدأ هذه النظريات بالتحدث عن التنمية بشكل شديد العمومية والتجريد، كما لو كانت عملية مجتزأة من السياق التاريخي للمجتمع من جهة، ومن السياق العالمي للعلاقات بين الدول من جهة أخرى.

فهي كما يرى سمير نعيم تبدأ بالتسليم بالواقع المتخلف للمجتمع في اللحظة الراهنة، من دون إبراز العمليات التي أدت إليه.

كما إنها لا تبرز العلاقة بين التخلف في جزء من العالم، والتقدم في جزء

---

(٢١) نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، تقديم محمد عاطف غيث، ط ٢ (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٨١.

(٢٢) لمزيد من التفصيلات، انظر: سمير نعيم أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي** (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٥)، ص ٩.

آخر منه، وكيف أسهم كل جزء منهما في خلق الحالة الراهنة[٢٣].

• منطلقاتها الأساسية مثالية تماماً، فالواقع المادي المتخلف يعزى إلى عوامل فكرية أو ثقافية، مثل التقليدية أو المحافظة التي تسود البلدان المتخلفة وتحول بينها وبين التحديث.

• تجعل من المجتمع الغربي الرأسمالي النموذج الذي تجعل منه هدفاً لتنميتها، ونقل أساليب الحياة بقيمها وأنماط الاستهلاك الغربية.

في ضوء ذلك تأتي التنمية بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث بحسب تصور سمير نعيم، متخذة الخصائص والسمات السلوكية والسيكولوجية والثقافية والاجتماعية الرائجة في البلدان الرأسمالية الغربية[٢٤].

في دراسته الواقعية النابعة من الذات لتاريخ تطور الرأسمالية في أمريكا اللاتينية، بيّن فرانك (Frank) أن الرأسمالية القومية والبرجوازية القومية لن تستطيع أن تؤدي إلى طريق الخروج من التخلف، كما إنه ليس من المثمر أن يتوقع من الدول المتخلفة تكرار مراحل النمو الاقتصادي عن طريق الدول المتقدمة[٢٥]، والاستدلال على ذلك يتلخص في أن التنمية بحسب النموذج الرأسمالي العالمي والعلاقات الكولونيالية، لا تكون سوى دلالة على تحويل نظام اقتصادي رأسمالي، مقتصراً على بعض العواصم، حيث يتركز وجود الطبقات البرجوازية، لإشباع حاجاتها واستمرارها، مع تنمية علاقات كولونيالية عالمية جديدة، مسداة من النظام الرأسمالي[٢٦].

في ظروف كهذه يكون التشوه في عدم التوازن بين الريف والمدينة من جهة، وبين قطاعات المجتمع من جهة أخرى، من أكثر المعالم دلالة على مسار التنمية المعوجة في دول العالم الثالث، وهو نموذج سيظل بحسب ما يعتقد فرانك ضعيفاً ما دام بناء الهيكل الاقتصادي بشقيه قد حدد من قبل الطبقات ذات الفكر المستوحى من الكولونيالية، وبقاء الطبقات التي نبعت من الثورة، محتفظة بالعواصم، وإدراج المناطق الأخرى تحت مظلة التبعية الرأسمالية، لذلك يلاحظ على اقتصاد دول أمريكا اللاتينية، آسيا، وأفريقيا، أنه ضعيف الإنتاج عاجز عن إشباع حاجات سكانه

---

(٢٣) لمزيد من التفصيلات، انظر: المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٥) لمزيد من التفصيلات، انظر: Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*, pp. 15-16.

(٢٦) لمزيد من الإيضاح، انظر: Andre G. Frank, *Critiques et contre-critiques: Essais sur la dependance et le reformisme* (Paris: Anthrops, 1985), p. 121.

المتنامية تبعاً لمؤشر النمو السكاني، ومعدل التنمية الاقتصادية؛ فالصناعة الوطنية التي تبنى في مراكز الدول النامية لا تختلف من الناحية الشكلية عن مصانع دول المركز، غير أن التدقيق في هذه العملية، يكشف أن دور البرجوازية، كولونيالية متخلفة (Neo-colonial)، كما سماها فرانك[٢٧].

طبقاً لذلك، بحسب ما يعتقد فرانك، تقوم البرجوازية في دول العالم الثالث، في ظل التغلغل الرأسمالي، بدور تطبيق السياسة الموافق عليها والمأخوذة من النظام الرأسمالي، حيث تلفق التنمية في العالم الثالث[٢٨].

من ذلك فإن «اقتصاد التشيلي الذي كان يعتمد على تصدير الذهب والشحم الحيواني، وإشباع الاستهلاك المحلي من اللحوم، وإنتاجها الزراعي الذي كان يكفي لإمداد خمسين مدينة»[٢٩]، قد تحول إلى مستورد[٣٠] لأن النظام الرأسمالي كما يؤكد فرانك قد أصبح يصوغ ليس القرارات الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل امتد إلى تزوير التاريخ الاقتصادي والاجتماعي[٣١].

ويلقي فرانك مزيداً من الضوء على تطور التخلف من خلال دراسته للبرازيل ضمن دينامية الاستعمار، حيث تم في بداية القرن السادس عشر تحويل مناطق الشمال الشرقي ومناطق الداخل والجنوب، تدريجياً إلى اقتصاد تصديري ملتحم ببنية وتطور النظام الرأسمالي العالمي، وإذا كانت هذه المناطق كما يقول، قد مرت بحالة نمو اقتصادي ظاهرياً خلال عصرها الذهبي، غير أنه كان نمواً تابعاً عاجزاً عن توليد المزيد من النمو وعن إدامته، وهكذا ما إن أخذت إنتاجية هذه المناطق بالتقلص حتى تضاءلت المصالح الاقتصادية الأجنبية والمحلية، ومن ثم بدأت عملية تطور التخلف تأخذ مسارها، لتظل قائمة[٣٢].

---

(٢٧) لتكوين فكرة أوسع، انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٢٨) لمزيد من الإيضاح، انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٢٩) Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*, p. 5.

(٣٠) ظلت الجزائر كمستعمرة تابعة تزود السوق الفرنسية بالقمح والخضر والفاكهة واللحوم بعد تقلص المصالح الاستعمارية ورحيل المستعمرين واستقلال الجزائر، وأصبحت تستورد ما تستهلك من القمح والبطاطس واللحوم من الأسواق الأوروبية. بلغ ما باعته فرنسا من القمح للجزائر في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى أيار/ مايو ١٩٨٦ ٢٧٥ ألف طن.

(٣١) Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*, p. 5.

(٣٢) انظر اندريه فرانك، في: بول سويزي، **الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة: دراسات**، ترجمة عصام الخفاجي (بيروت: دار ابن خلدون ١٩٨٠)، ص ١٠٨.

يستفاد من معطيات فرانك المستقاة من دراسة عن المجتمع التشيلي كنموذج لدول العالم الثالث، أن التغلغل الرأسمالي، بأي شكل من الأشكال قد أدمج هذه الدول في نظامه العالمي، ليس بسبب التوسع وتقسيم العالم دولياً، بل بالهيمنة، لتصبح تابعة ليس اقتصادياً فحسب، بل أيديولوجياً واجتماعياً وثقافياً، بحسب ما يرى مجدي حجازي، فالتخلف المعاصر في جانب كبير، بحسب منظور فرانك، هو نتاج للعلاقات اللامتكافئة الاقتصادية التاريخية بين دول المركز والأطراف.

من هنا ظهر تقسيم جديد للعالم، متخذاً أبعاداً أخرى، حيث امتد خارج الإطار المحلي، خالقاً سوقاً عالمية، متخذاً شكلاً مغايراً، تمثل في الرأسمالية المالية التي أصبحت مجموعة قليلة بواسطة هذا النظام تسيطر على أغلبية الشعوب من وراء زجاج البنك الدولي، وبنك التنمية.

هكذا كانت التنمية غير المتكافئة في دول العالم الثالث لا تزيد عن كونها زيادة الدخل القومي، في حين ظلت القضايا الأساسية التي يعانيها المجتمع قائمة كالفقر والجهل والبطالة والفساد في الأوجه الاقتصادية، في هذا القسم تذكر الإحصاءات أنه في سنة ١٩٨٠ تم تحديد ٨٠٠ مليون نسمة تعيش الفقر بنسبة ٤٠ في المئة من مجموع سكان الدول النامية[٣٣]، وبحسب تقدير خبراء الأمم المتحدة، فإن هناك ٥٧ في المئة مليون شخص من دون عمل عام ١٩٧٩ في دول العالم الثالث، مع وجود ٢٢٥ مليون شخص عاطلاً (Chemeurs)[٣٤].

إذا كانت هذه هي إفرازات التنمية المعوجّة كما يسميها البعض، فإن رد فورتادو (Furtado)[٣٥] على جماعة نادي روما، يفصح عن مدى عمق الفجوة بين دول المركز، والأطراف، فالآثار التي نجمت عن سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي، لم تتوقف عند تعميق فجوة الدخل التي تفصل دول المركز عن دول المحيط، بل امتدت إلى هيكل الدول المتخلفة نفسها، حيث خلقت تمايزاً بين طبقاتها الغنية والفقيرة، وكذا تحول هدف التنمية من القضاء على المشاكل، إلى إفرازها من جديد، نتيجة لتبنيها النموذج الغربي الذي لا يخرج عن كونه نسقا اقتصادياً مركزياً منظوراً للتوابع على أنها مجموعة من المتغيرات تعمل في تناسق لدوام الكل، وهذا ينسحب

---

(٣٣) Bernard Granotier, *La Planète des bidonvilles: Perspectives de l'explosion urbaine dans le tier monde*, l'histoire immediate (Paris: Seuil, 1985), p. 10.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣٥) تمت صياغة هذا الجزء بناء على أفكار فورتادو، وللمزيد من التفصيل عن ذلك، انظر: سالزو فورتادو، «خرافة التنمية الاقتصادية،» ترجمة أنطونيوس كرم، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٤، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ١٦٧.

على تحقيق دمج المجتمعات الأخرى، وضمان تبعية المجتمعات النامية[٣٦].

في ضوء ذلك التصور الخاطئ لوضعية الدول النامية من قبل المفكرين الغربيين، رفض فورتادو (Furtado) مسلّمة نادي روما الخاطئة، التي مفادها أن الأنماط الاستهلاكية المرتفعة المستوى والمتنوعة التي اكتسبتها الدول المتقدمة من البؤس وجوع دول الحافة، ستعم مستقبلاً شعوب المحيطات لأن:

ـ نمط توزيع الدخل العالمي الذي ينتج في معظمه عن نشاط الشركات الكبرى متعددة الجنسية، والمتمركز في دول المركز.

ـ يتركز الدخل في أقلية محدودة للغاية من شعوب العالم الثالث.

هذا يعني أن الأكثرية الساحقة من هذه الشعوب لن تتمكن من أن تحقق الأنماط الاستهلاكية التي تنعم بها شعوب دول المركز، عدا الطبقة البرجوازية.

إذاً انهيار الاقتصاد العالمي الذي تنبأ به نادي روما كما يعتقد فورتادو خرافة باطلة، بل إن دراسته هذه تكون قد وجهت ضربة قوية لخرافة النمو الاقتصادي السريع الذي هيمن ويهيمن على تفكير الاقتصاديين خلال ربع القرن الماضي.

كل هذه العوامل متفاعلة أصبحت تشكل مصاعب لدول العالم الثالث التي تلجأ دائماً إلى الحل السهل، والمتمثل في الاقتراض الذي يوقعها في مثلث التبعية (الاقتصادية ـ السياسية ـ الثقافية).

في هذا السياق حاول بوب ساتكليف باللاتينية تطوير مفهوم الماركسية حول موضوع العلاقة بين الرأسمالية، وبلدان الأطراف (Peripheral Countries)[٣٧]، مقسما إياها إلى ثلاث مراحل متميزة[٣٨]:

أولى هذه المراحل، التي بينتها كتابات ماركس وإنغلز، وتتمثل في نهب الثروات والعبيد وتصدير الصناعات الرأسمالية إلى الأطراف.

ثانية هذه المراحل، أكثر تطوراً من الأولى، وهي تصدير رأس المال، والتنافس من أجل الحصول على المواد الخام، ونمو الاحتكار.

---

(٣٦) عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة؛ ٤٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٣٧) لمزيد من التفصيلات عن هذا النوع، انظر: بوب ساتكليف، «الإمبريالية والتصنيع في العالم الثالث،» في: سويزي، **الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة: دراسات**، ص ٣١.

(٣٨) لمزيد من التفصيلات، انظر: ساتكليف، المصدر نفسه، ص ٣٢.

أما **ثالثة** هذه المراحل، فتصل الرأسمالية فيها إلى قمتها من التقدم والتعقيد، إذ يلعب رأس المال الأجنبي: الشركات المتعددة الجنسيات (Corporations International)، وإعادة الأرباح إلى البلد المصدر، وما يصاحب ذلك من سلبيات في شروط التجارة، والتبادل غير المتكافئ(٣٩).

خلال هذه العلاقة المتناقضة تعمل الرأسمالية على «تقييد وتشويه وإيقاف التنمية الاقتصادية والتصنيع»(٤٠)، بطرق مختلفة سبقت الإشارة إليها.

تأسيساً على ما تقدم يتضح أن ما تقوم به الرأسمالية، من تدمير هياكل الاقتصاد بشقيها، لدول الأطراف يجعل «الإفلات من حالة التبعية الاقتصادية والوصول إلى مركز اقتصادي يضعها في مصاف الدول الرأسمالية المتقدمة»(٤١)، مستحيلاً في ظل الظروف الحالية. ذلك يسمح بالقول إن النظريات الغربية الرأسمالية التي نبعت من الاتجاه التطوري، والنزعة التقليدية التابعة لعلم الاجتماع الغربي الذي ينظر إلى الحياة الاجتماعية نظرة المتوازن حفاظاً على النظام العام، لم تقدم ما نطمح إليه من تصور شمولي لفهم ظاهرة التخلف والمشكلات الاجتماعية التي تعانيها شعوب العالم الثالث. هكذا أكدت المعالجة السابقة أن مفهوم التخلف لا يعبر بصدق عن واقع الدول المتخلفة، لأنه تصور ينبعث من نظرة أيديولوجية غربية، وليس عن قضية موضوعية تصف الواقع، علماً بأن هذا المفهوم كان من وضع الأوساط الرأسمالية في الولايات المتحدة، ثم في أوروبا، فهو أي الوصف إذا جاء معبراً عن أيديولوجية رأسمالية، يناسب مراحلها المتطورة، ويخفي حقبة من الزمن مظلمة عاشتها الدول المتخلفة(٤٢).

هذا الاستخلاص يوجه النظر إلى تفسير الظاهرة تفسيراً يعبر عن شمولية الظاهرة من خلال رؤية مدرسة التبعية للظاهرة، ومن خلال جملة الظروف الداخلية والخارجية المتفاعلة.

ثالثاً: التخلف: رؤية نظرية، مدرسة التبعية

تمهيداً لا بد من عرض لبعض الأسس التي تقوم عليها النظرية، في ضوء محاولة إيجاد أساس نظري يمكّن الدارسين من تفسير العلاقة غير المتكافئة القائمة بين دول

(٣٩) المساعدات المقدمة للدول المتخلفة من أجل التنمية في شكل قروض ذات فوائد من مؤسسات عالمية، تزيد من خضوعها للهيمنة وتفرض عليها التزامات أخرى.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤٢) للتوسع أكثر، انظر: عبد الباسط عبد المعطي، **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٣٦.

المركز والأطراف، ضمن ذلك يركز أصحاب الاتجاه على تحليل الظاهرة في إطارها العالمي، وعليه فإن الحي المتخلف موضوع الدراسة لا ينظر إليه كوحدة منعزلة عن السياق الكلي، كذلك لا ينظر إلى الشاب المجرم على أنه غير متكيف ثقافياً، أو نتيجة للمخالطة الفارقة بحسب تصور الوظيفية، بل خضوعه لمجموعة من المؤثرات المنطلقة من المجال العالمي، وأخرى منطلقة من المجال المحلي كما يرى البعض(٤٣).

إن التآلف بين المكونات السابقة يفسح المجال للقول إنه بسبب «التبادل الخاضع لشروط استغلالية تتغير آلياته وأدواته من دون أن يتغير الجوهر. .»(٤٤)، قد أدى ببعض البلدان إلى التراجع عن الخط التقدمي الذي يقوم على التعاون مع الجماهير الكادحة، فاتحة المجال للشركات الأجنبية. وهذا يوضح مدى درجة الانغماس في التبعية للنظام الرأسمالي(٤٥).

في المغرب العربي مثلاً، «قادت التجربة الرأسمالية إلى اللاتنمية، وأدى منطق الإدماج الرأسمالي داخل التقسيم العالمي للعمل إلى إعادة الإنتاج الموسع للبؤس واستغلال الطبقات الشعبية. . .»(٤٦)، وحيث إن مجال التبعية لا يقتصر على المجال الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل المجالات الاجتماعية من اهتزاز القيم الأصلية، والثقافية، وتقليد السلوك الأوروبي في الاستهلاك، والأمور العلمية وبخاصة الفنية، ومنها استيراد التكنولوجيا المتطورة من دون التحكم في تقنياتها، ما يؤدي بالقوى الإنتاجية الوطنية في البلاد المتخلفة إلى أن تعيش نوعاً من الاغتراب التكنولوجي(٤٧)، وهذا مظهر من مظاهر التبعية التي سماها أفسينيف الثلاثية الاقتصادية:

- قطاع اقتصادي طبيعي (تقليدي).
- قطاع اقتصادي سلعي داخلي (مديني).
- قطاع اقتصادي تصديري يقع أو يشترك فيه الجانب البرجوازي(٤٨).

---

(٤٣) انظر: سيد عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠)، ص ٣٦.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: نادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٤٣.

(٤٥) من الدول التي حصل فيها تراجع: تنزانيا، أوغندا، غامبيا، وكينيا.

(٤٦) ناير، «المشروع التاريخي للمغرب العربي،» ص ١٠٥.

(٤٧) م. م. أفسينيف، **نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية**، تعريب عز الدين جوني (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩)، ص ٤٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٧.

ومن مميزات هذه القطاعات، التجزئة، وعدم التناسق بينها.

بذلك يصل أفسينيف إلى أن القطاعات الموجودة في بلدان العالم الثالث، قد أثرت على العلاقات السلعية لأنها بدأت تتمازج مع أشكال الرأسمالية، كما إنها ليست متجانسة بل في تضاد في ما بينها، إضافة إلى وقوف فئات وراء كل قطاع لخدمة البرجوازية الأجنبية التي تعمل في السوق الداخلية.

يدلّ على ذلك من انتشار الشركات العالمية، في بلدان العالم الثالث (البترول، شيل، إسو، مونوبري، باتا)، وغيرها من المؤسسات التي يقتصر إنتاجها على مواد الاستهلاك، بل تعدى ذلك إلى مصدر الغذاء الأساسي في الزراعة التي تحتاجها السوق الداخلية وتعتمد عليها.

أما القطاع الذي يعتبر أكثر انسجاماً بحسب ما يرى أفسينيف فهو القطاع الخارجي، الذي يعود إلى الأجانب وتأثيره يتجلى في الأرباح المقتطعة التي تذهب إلى ما وراء البحار وحرمان الاقتصاد الوطني من هذه الأرباح.

إن توسع الإمبريالية كظاهرة تاريخية سياسية مهيمنة على دول العالم الثالث، التي لم تكن فاعلة بل مفعولاً به، أي لم تشارك في المجال الاقتصادي بحسب ما يرى محمد الجوهري[٤٩]، هذا التوسع لم يعمل كما يعتقد على تقليص التمايزات، والتناقضات بين الظواهر الاجتماعية، بل دعمها وشكّلها وأصبحت أنماطاً مميزة لوصف نموذج اقتصادي ـ اجتماعي، فتعايش تلك المكونات المتمايزة بعضها مع بعض في هيكل واحد أدى إلى:

١ ـ اقتصاد مفكك، وتركيب مشوه بين الفلاحة والصناعة، «تضخم الأنشطة الخاصة بالقطاع الثالث تعبيراً عن وجود بطالة مستترة»[٥٠].

٢ ـ تركيب اجتماعي تابع، حيث تتحول الطبقة الحاكمة في هذه المرحلة إلى أداة التكييف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في نموذج رأسمالية الدولة التابعة[٥١].

---

(٤٩) انظر مداخلة محمد الجوهري في ملتقى قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة في ٢٨/ ١١/ ١٩٨٦.

(٥٠) لمزيد من التحليل، انظر: غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢**، ص ١١٨.

(٥١) انظر: المصدر نفسه، ص ج.

٣ ـ استنزاف الفائض الاقتصادي الذي كان يستخدم في عملية التنمية الاجتماعية بفعل التوسع الكبير في الاستهلاك(٥٢).

٤ ـ التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي، بين الريف والمدينة ما شجع حركة الهجرة(٥٣) بين المدينة والحافة نفسها وانتشار ظاهرة الأحياء المتخلفة الفقيرة(٥٤)، التي أدت إلى بروز الفئات الهامشية، وعيشها في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقوة.

٥ ـ اقتصاد عاجز عن استيعاب القوى الطبقية التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي(٥٥)، ضمنها فئة كبيرة من الشباب غير المتعلم، لها تأثير على الحركة التنموية بفعاليتها.

مما تقدم يستخلص أن دول العالم الثالث التي ظلت هدفاً للتدمير والتشويه الاقتصادي ـ الاجتماعي والثقافي، تعيش أزمة تخلف بجميع أشكالها.

رابعاً: السلوك الإجرامي بين مقولتي: التخلف والانحراف، أزمة انحراف أم أزمة تخلف؟

إذا كان الجزء الأول من هذا الفصل قد أجاب بقدر ما على أحد جوانب المقولة المطروحة، إن دول العالم الثالث تعيش أزمة تخلف على المستويات الثلاثة: الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، فإن هذا الجزء يحاول الإجابة عن الشطر الثاني من المقولة، وذلك من خلال الشكل الذي آل إليه البناء الاجتماعي، موضحاً أكثر آليات التخلف التي يتولد عنها الانحراف، ليصبح ظاهرة عيانية.

في هذا السياق يلقي سمير أمين ضوءاً إضافياً على الموضوع، بتحليله ظاهرة التبعية في أفريقيا والعالم العربي، منطلقاً من واقع هذه المجتمعات، أو، كما يصطلح منهجياً، بالدراسة من الداخل.

إن مفهوم سمير أمين الذي يقوم على فكرة التبادل اللامتكافئ، ينطلق من الظروف التاريخية التي خلقت التبادل غير المتكافئ بين دول المركز والأطراف، والذي

---

(٥٢) انظر: المصدر نفسه، ص أ.

(٥٣) للتوسع أكثر، انظر: معوض، «أزمة عدم الاندماج في الدول النامية،» ص ٦٤.

(٥٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٥٥) محمود عبد الفضيل، «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة إجمالية ـ نقدية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ١٢٦.

يعود إلى التقسيم الدولي للعمل، فالتوسع الرأسمالي، كما يقول سمير أمين دائماً، غير متكافئ، في جميع مراحله التوسعية، حيث لم تعرف الأطراف الداخلة في النظام الرأسمالي وضعاً متجانساً[٥٦].

بناء على ذلك «تتجه دينامية الأجر والأشكال الأخرى لعائد العمل في اتجاهات مختلفة في المراكز والأطراف، فبينما أخذ الأجر في المراكز يرتفع، ظل عائد العمل في الأطراف ثابتاً، هكذا فرضت هذه التركيبة المشوهة على الأطراف شكلاً من التنمية يمكن تسميتها بالتنمية غير المكتملة»[٥٧].

إن المواد الأولية كالبترول والحديد، والشاي، والقطن وغيرها لا تنتج في أغلب الأحيان إلا في الأطراف، رغماً من ذلك لا يمكن القول إن التعويضات في الأطراف مرتبطة بالإنتاجية، بل بأقل كثيراً من إنتاجية العامل، يرجع ذلك في نظر سمير أمين إلى «أسباب داخلية خاصة لمختلف التكوينات التاريخية، أو خصوصيات الدينامية الطبقية. . .»[٥٨].

ولتوضيح شكل التمايز الموجود بين دول المركز والأطراف، يرى سمير أمين أن ما يحصل عليه الفلاح الأفريقي لقاء مئة يوم عمل شاق في السنة، لا تكاد تعادل قيمتها عشرين يوماً من العمل العادي الذي يقوم به عامل أوروبي ماهر[٥٩]، وهكذا يكشف قضية خصوصية الطبقة التي سبق ذكرها ويستدل على ذلك التناقض، الذي تعانيه مؤسسات دول العالم الثالث من خسارة مستمرة، ما أدى بها إلى السير في طريق اللاتنمية.

ويعتقد سمير أمين أن النظم المتخلفة لا تسيطر على التكنولوجيا المستوردة وإعادة إنتاجها وتكييفها بحسب الظروف، إضافة إلى أن نماذج التصنيع في العالم الثالث، تتطلب كميات كبيرة من رؤوس الأموال تفوق في معظم الأحيان إمكانيات جمعها على الصعيد المحلي، وهذا يمنع إنشاء سوق مالية وطنية، ما يفرض الاندماج في السوق المالية العالمية[٦٠].

---

(٥٦) لمزيد من التفصيلات، انظر: أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» ص ٨٦ ـ ١٢٢.

(٥٧) لمزيد من الشرح، انظر: سمير أمين، **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٠.

(٥٨) لمزيد من التفصيلات، انظر: أمين، المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ١٢٢.

(٥٩) للتوسع أكثر انظر: سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٩٤.

(٦٠) أمين، **أزمة المجتمع العربي**، ص ٢٢.

في ظل المعطيات التي قدمها سمير أمين، ينبغي الإشارة إلى قضايا البناء الفوقي، وقضايا استمرار التبعية. ولإيضاح ذلك نذكر أن تجربة الجزائر في التنمية التي كانت محكومة بآليات مقصودة أو غير مقصودة، أدت بها إلى التخلف رغم ما بذل في ذلك، فعندما اختارت بناء الصناعة لم تطرح تكوين التقنيين والفنيين، والمسيرين الوطنيين حيث وجدت نفسها من دون مهيّآت، ما اضطرها إلى جلب الفنيين، ومكاتب الدراسات متعددة الجنسية «مباشرة أو عن طريق المقاول، وكانت النتيجة بناء نماذج أوروبية، بتصور رأسمالي حيث قادت البلاد إلى اللاتنمية، التي من آثارها إتلاف الهكتارات من أخصب الأراضي الصالحة للزراعة»[٦١]، وبناء قرى فلاحية، ذات النموذج الهولندي والإنكليزي في بيئة فلاحية ذات قيم مغايرة، ما أوقف المشروع[٦٢]. هذا من جهة، وقضى على المشروع الاجتماعي الذي تبناه الرئيس بومدين، وهو القرى الفلاحية وتطوير الريف من جهة ثانية.

وفي سياق الحديث عن ذلك التناقض بين التصورات والمصالح، يقدم سمير أمين توصيفاً للتنمية المتبعة في دول العالم الثالث، بأنها أحادية الجانب لا تعمل حساباً للمضمون الطبقي لهذه التنمية، ولكن لمصلحة من؟ لقد كانت التنمية اختياراً أيديولوجياً ولكنها كانت من جهة أخرى قبولاً للنموذج الغربي على أنه قادر على حل مشاكل المجتمع والإنسانية[٦٣].

قد يفسر ذلك الانحراف عن بعض التجارب ذات الاتجاه الجماعي للملكية وسائل الإنتاج، والاتجاه إلى سياسة الانفتاح أمام الرأسمالية، التي «تمحو بالتدريج خصوصيات واستقلالية مختلف المناطق والشعوب»[٦٤] عن طريق القيم التي اكتسبتها الطبقة الحاكمة، وأسلوبها في نشر الثقافة المستقاة للتحديث.

هكذا فإن التخصص الدولي غير المتكافئ، بحسب تصور سمير أمين «يعبر دائماً عن تراكم أولي يجرى لصالح المركز، وتبقى الأطراف بصورة دائمة ضمن دورها المحدد، وتعبر عن نفسها بتباعد متعاظم في تقويض العمل، كما تحافظ على ديمومة

---

(٦١) للتوسع أكثر في هذا الموضوع، انظر: Smaïn Laacher, *Algérie: Réalités sociales et pouvoire*, préface de Roland Colin, bibliothèque du développement (Paris: L'Harmattan, 1985), p. 70.

(٦٢) يشير الميثاق الوطني الأول، ١٩٧٦، على أن الدولة ستقدم على إصلاح اجتماعي عميق في الريف يتمثل في بناء ١٠٠٠ قرية فلاحية. انظر: جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٧٦** (الجزائر: المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦).

(٦٣) لمزيد من التفصيلات، انظر: أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» ص ٨٦ ـ ١٢٢.

(٦٤) لمزيد من التحليل، انظر: أمين، **أزمة المجتمع العربي**، ص ٨٨.

التخلف ونموه، ضمن هذه الحركة الجدلية تتفاقم التناقضات الداخلية الخاصة بالتشكيلات الطرفية. . »[٦٥].

في ظل هذا المناخ غير المتكافئ، وضعف رأسمال دول المحيط، يتغلغل الرأسمال الأجنبي مهدماً اقتصاديات دول المحيط، ومن خلال هذا الطرح يخلص سمير أمين إلى أن نظرية التنمية غير علمية، لأنها كما يرى تخلط بين التخلف والفقر، ولو تخلصت من تصورها التعسفي لتوصلت إلى مجموعة من الخصائص الاقتصادية التي تتصف بها بلدان العالم الثالث، ومنها:

- عدم تكافؤ الإنتاجية في القطاعات.
- التخلخل الاقتصادي.
- السيطرة الاقتصادية الخارجية[٦٦].

تأسيساً على ما تقدم، يطرح سمير أمين نموذج «فك الروابط» الذي «يعني التخلص من تحكم قانون القيمة الرأسمالية العالمية، وإحلال سيادة قانون قيمة وطنية شعبية محله، تنعكس فيه مقتضيات التحالف الطبقي الشعبي الحاكم. . »[٦٧]. وفك الارتباط عند سمير أمين يعني، إعادة النظر في الطابع غير المتكافئ بين الزراعة والصناعة، ومشكلة التفاوت في توزيع الدخل، وهذا يوجه النظر إلى قضايا أساسية في المجتمع، تتمثل في: ماذا ينتج المجتمع؟ وكيف ينتج؟ وكيف يوزع؟

لكل ما سبق، اقترح سمير أمين إستراتيجية تصنيع فعّالة تساعد فعلاً على رفع الإنتاجية، وبخاصة في الزراعة، كما تساعد على جعل الزيادة في الإنتاج الصناعي موازية لزيادة دخول موزعة بالتساوي في كل مرحلة من مراحل التنمية.

إن مشروع سمير أمين، التنمية المتمحورة على الذات أو فك الارتباط تعني السيطرة الوطنية على:

- إعادة تكوين قوى العمل عبر تنمية زراعية، قادرة على إشباع السوق الداخلية.
- الهيمنة على تمركز الفائض المالي لدفع تنمية قوى الإنتاج.

(٦٥) لمزيد من التحليل، انظر: أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ص ١٣٥.

(٦٦) انظر في ذلك: المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(٦٧) انظر في ذلك: أمين، **أزمة المجتمع العربي**، ص ٢٦.

في ختام هذا المبحث نقول، إن التحليل الذي انصبّ حول العلاقة الدولية بين المراكز والأطراف، قد أظهر، أن التنمية التي تمت تحت مظلة الاستعمار «تنمية معوجة وموجهة إلى الخارج، وبذلك فهي تابعة (Dependent)»(٦٨) للرأسمال العالمي، حيث تشير آخر الإحصاءات إلى أن «٥٠٠ شركة متعددة الجنسية تسيطر على ٧٢٠٠٠ شركة تابعة في أنحاء العالم، ذلك كله وغيره جعل مجتمعات العالم الثالث تعيش آلام أزمة مستحكمة»(٦٩).

هذا بالقول إن مدرسة التبعية قد تمكنت بأدواتها البحثية من تفسير ظاهرة التخلف، من خلال العلاقة الجدلية الدينامية التي تفاعلت مع جميع المؤثرات الخارجية والداخلية(٧٠).

في ضوء ذلك تكونت السلطة السياسية في كل البلدان التابعة، وهي برجوازية كما يقول فرانك، تشكلت ضمن إطار السوق العالمية، خلقها المركز ودفعها إلى المحيط(٧١).

انتقل هذا التركيب على الصعيد الداخلي بين المناطق الحضرية والقرية بين المدينة نفسها، وتخومها، بين الحي الراقي والمتخلف، بين الصناعة والتجارة، ضمن هذه العلاقة الجدلية، ولدت بين هذه الأجزاء المحلية في مرحلتها الأخيرة، وضعية عيانية تبدو للملاحظ، وهي ترجع أساساً بحسب تصور فرانك، إلى الحقبة التاريخية للتطور الرأسمالي، وإلى تلك العلاقة الوظيفية المتبادلة بين دول المركز والأطراف التابعة، والتي انتقلت إلى المستوى المحلي، مشكّلة ما يسمى بالتكوين الاجتماعي للدول التابعة في علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، مولدة وضعاً متميزاً تحكمه آليات متشابكة في التوابع.

والوضع المتميز الذي تنعم به المدينة تمتد جذوره إلى الفترة الاستعمارية حيث اتخذها الاستعمار لكي تؤدي الأغراض التي لا تزال تؤديها اليوم، وهي دمج السكان المحليين في الاقتصاد الذي أنشأه المحتل، «حيث إن المدينة في التوابع كانت إقليمياً

---

(٦٨) لمزيد من التفصيلات، انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/أغسطس ١٩٨٦)، ص ٦٤.

(٦٩) انظر في ذلك: المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٧٥.

(٧٠) انصب تحليلنا هنا على منظور «مدرسة التبعية»، حول تخلف المجتمعات التابعة، وصولاً إلى كيف تؤثر مجموعة من التناقضات الداخلية الفاعلة في دفع فئة من المجتمع إلى السلوك الإجرامي، أما الجانب النقدي للمدرسة فقد تعرضنا له خلال الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٧١) انظر في ذلك: عبد المعطي، **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا**، ص ١٦٣.

أداة الاحتلال ولا تزال تمارس الاحتلال والإخضاع»[٧٢]، فالنشاط الصناعي الذي يتركز في مدن العالم الثالث، «أدى إلى بروز طبقات معينة تسيطر على جوانب الحياة الحضرية، وأخرى تكون في الغالب تابعة لتلك الطبقات»[٧٣]، هذه قضية أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر إلى فقراء الحضر، فقراء الحضر بحسب ما يرى محمود الكردي، «ظاهرة قائمة واضحة القسمات تكونت أساساً نتيجة للتفاوتات الضخمة في إمكانات الأفراد وطاقاتهم وأنصبتهم من الدخل، والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات»[٧٤].

وأكد فورتادو هذه الوضعية الناجمة عن دور الطبقات الحاكمة في دول المحيط، ذات العلاقة بدول المركز، ومن ثم تبعية هذه الطبقات للخارج بقدر ما تحاول هذه الطبقات استغلالها جماهير شعبها، لتلحق بالأنماط الاستهلاكية السائدة في الدول المتقدمة[٧٥].

تبعاً لذلك التناقض يأتي هدف التنمية السريعة في الدول المتخلفة مغايراً لما تصبو إليه، وهو التخفيف من وطأة التخلف إلى تدعيمه وتعميق وزيادة الفروق الاجتماعية بين فئات الشعب.

المدينة التي أصبحت «مكان تركز قوة الدولة الجديدة، كما يرى محمد الجوهري، هذه القوة لا تتمثل في الإدارات الحكومية الوطنية فقط التي يجب أن تقام في بيئة حضرية، وإنما تصبح المكان الذي ترسم فيه السياسة، وتوضع فيه البرامج التي تحدد سيطرة هذا النظام»[٧٦].

طبقاً لذلك التركز، يخلق التمايز بين المدينة والريف، منبع الثورة، والمدينة التي تمتص هذه الثروة، فيظل الفلاح تابعاً للمدينة اقتصادياً لتصريف إنتاجه، وثقافياً لأنها مركز المدرسة والخبرة، «كما تصبح مركز القوة الاقتصادية، باعتبارها مركز المشروعات الصناعية، والتجارية وغيرها»[٧٧].

---

(٧٢) لمزيد من التفصيلات، انظر: فرانك، في: سويزي، **الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة: دراسات**، ص ١٠٥.

(٧٣) لمزيد من التفصيلات، انظر: محمود فهمي الكردي، **التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦)، ص ١٢٩.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٧٥) لمزيد من التحليل، انظر: فورتادو، «خرافة التنمية الاقتصادية،» ص ٩٤.

(٧٦) لمزيد من التفصيلات، انظر: محمد الجوهري وعلياء شكري، **علم الاجتماع الريفي والحضري** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ٣٦٨.

(٧٧) لمزيد من التحليل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

بناء على ذلك نمت المدينة في دول العالم الثالث وتطورت بشكل لا يخدم الواقع الاقتصادي والاجتماعي، بل أصبحت تشكل أزمة حادة له.

يستدل سمير أمين على منظور فرانك الذي مؤداه أن المدينة في الدول المتخلفة، نمت وتطورت بواسطة القوى الاستعمارية[٧٨]، بالقول: إن مدن المغرب العربي الحالية ما زالت تحمل آثار ذلك التاريخ القديم مثل مراكش العاصمة، وتونس التي يقطن فيها عدد كبير من السكان.

أما الجزائر فتقدم صورة معاكسة، حيث ـ كما يقول ـ لا نجد في مدنها المبنية على التطور الفرنسي إلا القليل من الأحياء التقليدية، وبعضها يفتقر إلى ذلك كلياً[٧٩].

هذا يبين مرة أخرى كيف شكّل الاستعمار صميم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمستعمراته، لتكون في ما بعد صورة تابعة للمركز تمارس علاقاتها غير المتكافئة، حتى من ناحية الإنارة، فالمجتمع الكولونيالي الفرنسي كما يعتقد سمير أمين قد تكوّن بسرعة عظيمة، بعد الاحتلال، واتخذ شكله النهائي تقريباً عام ١٨٨٠ في الجزائر، بعد ذلك لم يعد هذا المجتمع الفرنسي يفعل أكثر من النمو عدداً من دون أن يتطور كيفياً، إضافة إلى أنه كان مصاباً بالتحجر.

وبذلك ـ بحسب ما يرى سمير أمين ـ يظهر المجتمع الأصلي الحضري منذ البدء كجزء لا يتجزأ من هذا المجتمع الفرنسي في الجزائر، في تلك المدن الجديدة التي يقف وراء إنشائها الاستعمار الأوروبي لخدمة مصالحه[٨٠].

وبما أن هذه المراكز (المدن) تصبح بعد الاستقلال الوعاء الذي يستقبل أغلبية أموال الاستثمارات المحلية والقادمة من الخارج لتنميتها[٨١]، فإن نمو دول شمال أفريقيا، ومنها الجزائر، لم يتم تصوره كمركز ذاتي (autocentre)، بل كنمو مقاطعة فقيرة ضمن الكل الأوروبي، كان يقال آنذاك إن الجزائر ستكون آخر مقطورة (Wagon) لأوروبا[٨٢].

مما تقدم، واستخلاصاً من المعطيات الدالة على الواقع الاجتماعي، يتبين أن جزءاً

---

(٧٨) انظر في ذلك: السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٠٤.

(٧٩) لمزيد من الاطلاع، انظر: سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل ق. داغر، ط ٣ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٣٦.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٨١) لمزيد من التحليل، انظر: الجوهري وشكري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، ص ٣٧٢.

(٨٢) أمين، المصدر نفسه، ص ١٥١.

من هذه التنمية على الرغم من أنها وطنية الهدف، إلا أن العوائق الخارجية والداخلية التي سبق ذكرها، جعلتها تنهج نهجاً مغايراً، معيدة بذلك خلق البؤس والتمايز الطبقي، بفعل التغلغل والتشويه الاستعماري الذي دام في بعض الدول أكثر من ١٣٢ سنة، ما جعل هيكل المجتمع في ما بعد عاجزاً عن مسايرة المتغيرات الاجتماعية، والوفاء باحتياجات الطبقات العريضة، حيث يؤدي عدم التناسق بين القطاعات إلى فرز بعض المشكلات التي يصعب احتواؤها، ومنها السلوك الإجرامي لدى الشباب.

خامساً: العلاقة بين التخلف وانتشار السلوك الإجرامي

إذا كانت الدراسة في توجهاتها تهدف إلى تحليل وضعية اجتماعية تولدت عن تطور النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي لدول العالم الثالث داخل النسق العالمي، فإن التعرض لتحليل العلاقة بين المتناقضات التي سبق إثباتها والواقع الاجتماعي، لاستجلاء الميكانيزمات التي تتحكم في المشاكل، ومنها السلوك الإجرامي كمحاولة لبلورة ذلك الجانب من المعادلة غير المتساوية، أمر مهم، لأنه كما تبين من العرض السابق، أن التنمية في العالم الثالث، لارتباطها بعوامل داخلية وخارجية، عجزت عن تحقيق قضية التنمية، انطلاقاً من ذاتها ولذاتها ولأسباب يعيشها العالم الثالث، منها ارتفاع معدل السكان، ونسبة الشباب العالية المقبلة على العمل والسكن. في هذا السياق تشير الإحصاءات إلى أن مجموعة العاطلين عن العمل سنة ١٩٧٥ في المدن الحضرية كان ٣٠ في المئة في آسيا[٨٣]، و٣٦ في المئة في أفريقيا، و٢٩ في المئة في أمريكا اللاتينية[٨٤].

هكذا يبدو التناقض الذي يعيشه البناء الاجتماعي بين الظروف الداخلية والخارجية، فانخفاض أسعار البترول من ٤٠ دولاراً إلى ١٠ دولارات، وتأثير ذلك على مشاريع التنمية التي توقف أغلبها، زاد من فرص الالتجاء إلى السوق الرأسمالية العالمية، لمزيد من القروض، وبالتالي إلى مزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي، حيث تؤدي العملية إلى إنتاج البؤس والتمايز الطبقي، إضافة إلى أن اقتصاد بلدان العالم الثالث لم يستطع إشباع حاجات السكان، بل إن ما نتج عن «استراتيجية التصنيع هو بعض الصناعات المعدة للتصدير وصناعات استخراجية، وأعمال تجارية ومالية وخدمية تتمركز في عدد من المدن»[٨٥]، بينما ظلت ثوابت البؤس والعطالة

---

(٨٣) من دون إدخال الصين الشعبية في النسبة.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: Granotier, *La Planète des bidonvilles: Perspectives de l'explosion urbaine dans le tier monde*, p. 43.

(٨٥) لمزيد من الشرح، انظر: اسماعيل صبري عبد الله، **في.. التنمية العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٠٥.

والفقر وأزمة السكن وأزمة الزراعة وتهميش شرائح من السكان، ثابتة»[٨٦].

من هنا كانت التنمية تتم على حساب العمال والشباب، فاقتلاع الآلاف من الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وتقاليدهم، من دون أن يقدم لهم نمط حياة جديداً، بل حوّلهم الاستعمار الفرنسي إلى متشردين مع اختفاء نشاطهم المعتاد (الفلاحة)، كما «إن توجه مليون من البؤساء ليقيموا خلف جدران المدينة، التي تقيم بها فئات قد استفادت من النشاطات المكثفة لبعض القطاعات المرتبطة مباشرة بالقطاعات العسكرية وبتثميرات مشروع قسنطينة الاستعماري»[٨٧]. ذلك يوضح أن الاستعمار أو الرأسمالية، قد تغلغلت في أعماق الشعوب المستهدفة لتشكّل حياتها، لتصبح مرحلياً تابعة لها.

هكذا تكوَّن التخلف من خلال الفرز بين المراكز والمحيطات على المستوى المحلي للمجتمع، كما انقسمت المدينة نفسها إلى مركز ومحيط، لتصبح هذه التخوم مأوى لحوالى ٧٠ في المئة[٨٨] من السكان يعيشون في ظروف صعبة، تعمل على تشكيل حياتهم يوماً بعد آخر، وبخاصة فئة الأطفال والشباب الشديدة التأثر. هذه الظاهرة أصبحت تتحدى بحجمها الكبير دول العالم الثالث في تحقيق مشاريع التنمية من جهة، واستقرارها من جهة أخرى، كما إن ضعف الإمكانيات الناجمة عن الإسراف المتزايد في مجالات، وأغراض مظهرية لا تخدم إلا طبقة معينة، والثراء الذي تحصل عليه «قوى اجتماعية محلية على حساب الفقراء والعمال، فيزداد غنى الأغنياء، وفقر الفقراء»[٨٩].

من المتوقع في ظل هذه الظروف القاسية، أمام عجز الكثير من الناس عن تحقيق طموحاتهم، وإشباع حاجاتهم البيولوجية، والحاجات العقلية الروحية، ما قد يدفع الفرد منهم إلى تحطيم المحيط الاجتماعي الذي أصبح ضده لا له. في هذا السياق تشير الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن حوالى ٤٠ في المئة من سكان مدن العالم الثالث تعاني المثلث الحاد، التضخم السكاني، البطالة، الفقر والمرض، بمجموع بلغ ٢٠٠ مليون نسمة[٩٠]، وبحسب المصدر نفسه، فإنه في سنة ٢٠٠٠ سيصير أكثر

---

(٨٦) ناير، «المشروع التاريخي للمغرب العربي،» ص ١٠٥.

(٨٧) أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص ١٠٥. ولمزيد من التحليلات حول هذه النقطة، انظر: الفصل الخامس من هذا الكتاب حيث تعرّض لهذه القضية بالتفصيل.

(٨٨) لمزيد من الشرح، انظر: Granotier, *La Planète des bidonvilles: Perspectives de l'explosion urbaine dans le tier monde*, p. 88.

(٨٩) لمزيد من التفصيلات، انظر: أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، ص ٢٣.

(٩٠) لمزيد من التفصيلات، انظر: Granotier, Ibid., pp. 10-17.

من ٨٠ مليون نسمة يعيشون في بيوت قصديرية من أصل ١٣٥ مليون نسمة في المكسيك وحدها[٩١]. في الاتجاه نفسه يرى محمود الكردي، أننا يمكن أن نميز بسهولة ووضوح بين طبقتين متباينتين، أقلية ضئيلة متميزة لا تزيد عن ٥٠ في المئة من السكان، وأغلبية ساحقة، متدنية في مستواها المعيشي، لا يحقق معظمها الحد الأدنى من المعيشة الآدمية[٩٢].

هكذا أدت، وتؤدي، التناقضات المتزامنة في البناء الاجتماعي لدول العالم الثالث، إلى فرز متناقضات أخرى، ناجمة عن التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي منها:

- تراخي المؤسسة الاجتماعية عن القيام بدورها.
- عدم الاندماج القيمي وبخاصة فئة الشباب[٩٣].
- اتساع الهوة بين الشباب والأسرة ممثلة للسلطة.

من هذه الملاحظات الثلاث يتبين، أنه عندما لم تتسق الأنساق الاجتماعية الاقتصادية، والسياسية مع مشكلاتها[٩٤]، تدفع بحامليها إلى كسرها، ومن ثم فإن أزمة المجتمع في دول العالم الثالث، تنجم عن فشل أنماط التنمية التي اعتمدت على توجهات رأسمالية، حيث لم تستطع هذه الأنماط قيادة المجتمع إلى توازن في دخول الأفراد، إضافة إلى تهميش طبقة عريضة من المجتمع من دون عمل، ومن دون أمل في الحصول عليه.

في موازاة ذلك تسود ظاهرة الإحباط هذه المجتمعات نتيجة عجز التنمية المستوردة عن إشباع حاجات السكان وخاصة الشباب، من شغل وسكن وتعليم، كما أن غياب المدرسة كمؤسسة اجتماعية، تساهم في تشكيل صورة الفرد، أدى بالشباب خاصة إلى التنكر للمدرسة، والبيئة الاجتماعية وبالتالي للمجتمع، والتشكيك في كل شيء. والفصل الرابع يحاول مزيداً من الإيضاح وإبراز مجموعة من المتصلات، منها متصل السلوك الإجرامي لدى الشباب في مجتمعات العالم الثالث.

---

(٩١) لمزيد من الشرح، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٩٢) لمزيد من الإيضاح، انظر: الكردي، **التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج**، ص ١٣٣.

(٩٣) لمزيد من الإيضاح، انظر: معوض، «أزمة عدم الإندماج في الدول النامية،» ص ٦٥.

(٩٤) الكردي، المصدر نفسه، ص ١٨٩.

الفصل الرابع

قضايا الشباب في المحيط الاجتماعي والاقتصادي لــدول العالــم الثالــث، والجزائــر واحــدة منهــا: الاندمــاج والتهميــش

تمهيـد

كشفت نتائج الفصل الثالث عن أن عدم تناسق الأنساق في البناء الاجتماعي لدول العالم الثالث، يرجع في الأساس إلى تلك التناقضات التي نجمت عن نموذج التحديث المطبق في الدول النامية، حيث تولدت عنه مجموعة من التغيرات كانت لها آثار على الأنساق الأخرى.

لذلك فلا بد أن يوجه النظر إلى علاقة الشباب بقضية التنمية، من حيث التأثير والتأثر.

ضمن هذا الإطار بيّنت الدراسات والإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة، أن شباب دول العالم الثالث في تزايد مستمر، بينما تتناقص هذه النسب في الدول الصناعية المتقدمة، فإذا كان شباب الدول الصناعية قد خبر الاضطراب الاقتصادي ـ الاجتماعي، الناجم عن المشروع الصناعي الرأسمالي الذي يعظم الربح ويحقق ذلك بزيادة المبيعات، فشباب دول العالم الثالث الذي يواجه تحديات التخلف، محاولاً كسر الحاجز الذي أقيم في مساره، لا يزال أسير أساسيات الحياة.

وإدراكاً لمدى قيمة الشباب في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، يمكن طرح التساؤلات التالية:

إلى أي مدى تم توظيف هذه الفئة العمرية في دول العالم الثالث (في قضية الدافعية)[1]؟

ما هو واقع الشباب في دول العالم الثالث؟ وما مستوى التوجه نحو إدماجه في البناء الاقتصادي؟

وهل هناك ما يطلق عليه التواصل الجيلي؟ أي نسبة محاولة دمج الشباب في النظام الاجتماعي، أم إن هناك صدى لانطلاقه وإفساد مفعول طاقته؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، سوف يعنى هذا الفصل بمحاولة رصد مجموعة من المؤشرات، يعتقد أنها تفرز مجتمعة اختلالات في البناء الاجتماعي، إن عرض هذه المؤشرات من دون سواها لا يعني التقليل من دورها في الحركة الاجتماعية، ولكن من الصعوبة تناول كل المؤشرات عبر جزئية محدودة من الدراسة، غير أن عرض هذه القضايا يعود في الأساس إلى كونها تشكل صفات متشابهة بين دول الأطراف.

العمل والتعليم والأسرة، ثلاث قضايا فاعلة في أنساق المجتمعات التي تبنت إصلاحاً اقتصادياً، لا يجوز النظر إليها بعيداً عن الحركة الكلية للمجتمع، سواء تعلق الأمر بالعمل أو التعليم أو الأسرة، كما إن الشعار السياسي بمفرده لا يؤدي إلى تغيرات كبيرة ما لم يدمج بخطط اجتماعية واقتصادية.

أولاً: في مجال العمل

من مسلّمات الاقتصاد السياسي أن لكل سلعة قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، تبعاً لذلك فالعمل الذي يخلقها لا بد أن يكون له جانبان، ومنه أصبح يشكل نقطة محورية في حياة المجتمعات، لأنه ـ أي إن العمل المنتج ـ هو الذي يشكّل قيمة السلعة بما يبذل في إنتاجها، كما إنه، أي العمل الإنساني وكميته وإتقانه والاختلاف في أدائه، يحدد قيمة السلعة، وعليه فمن البديهي، كما يذهب ل. أبالكين (L. Abalkin)، أنه ليس هناك أي معنى لأن نحمِّل السوق سلعة ليست لها قيمة استعمالية، لأنه لن يكون هناك من يشتريها[2].

---

(١) لمزيد من التفصيلات، انظر: اسماعيل صبري عبد الله، **في.. التنمية العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٢٨.

(٢) لمزيد من الإيضاح، انظر: ل. أبالكين [وآخرون]، **الاقتصاد السياسي**، ترجمة سعد رحمي (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧)، ص ٧٨.

إذا كان العمل بحسب ما يذهب إليه ل. أبالكين، الشرط الطبيعي والأبدي للحياة الإنسانية، فإن طبيعته تتحدد وفقاً للشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج. هذه الأشكال التي خبرت تحولات وتبدلات كبيرة، صاحبها تطور في قوى الإنتاج الاجتماعي، والذي يعد تقسيم العمل واحداً من أبرز عوامله[٣].

وتقسيم العمل ظاهرة قديمة تصدى لها المفكرون الاقتصاديون والاجتماعيون، ومنهم ابن خلدون الذي عالجها في مرحلة مبكرة تعد متقدمة على الرأسمالية، سواء في ما يخص التقسيم الاجتماعي العام بين بدو وحضر، أو في ما يخص التقسيم الاجتماعي المهني ما بين فلاحة وصناعة وتجارة وخدمة.

ذلك يوضح بجلاء أن التقسيم الاجتماعي للعمل، قد ساهم إسهاماً فعالاً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تجني المجتمعات المتقدمة ثماره بمختلف أشكالها. «أما التشوهات والانحرافات التي نتجت، وما زالت تنتج، عن تقسيم العمل، سواء ما يصيب الإنسان الفرد، أو البنية الاجتماعية أو العلاقات الدولية، فإن تقسيم العمل ليس المسؤول عنها بحد ذاته، وإنما هي ترجع إلى طبيعة النظام الاجتماعي والنظام الدولي القائم[٤]».

وفي ضوء ذلك يتجه السياق إلى عرض ملامح تقسيم العمل بإيجاز في دول العالم الثالث، ضمن اقتصاد تابع، ومشكلة التنمية التي تنعكس آثارها على الشرائح الاجتماعية، ومنها الشباب.

١ ـ العمل في القطاع الزراعي

أوضحت كل المؤشرات والمعطيات المتداولة أن دول العالم الثالث، دول زراعية، حيث تعمل الأكثرية من السكان في القطاع الزراعي، بواقع بلغ الثلثين أو أكثر من ذلك. غير أن هذا الكم الكبير من الاستخدام لا يؤشر على تطور الإنتاج الزراعي الذي ما زال ـ وبخاصة في السنوات الأخيرة ـ لا يفي بمتطلبات السوق الداخلية، ما أدى بهذه الدول إلى اللجوء إلى السوق الخارجية للحصول على غذائها الأساسي الذي هو القمح، وهذا لا يتفق مع نسبة حجم العمالة في القطاع الزراعي.

والواقع أن المحولات والجهود المبذولة لإصلاح الريف التي طبقت في دول العالم الثالث، لم تؤدِ إلى تطوير الزراعة، الذي يعني تطوراً في أدوات الإنتاج وازدياد

(٣) عارف دليلة، **بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ١٢٠.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٢١.

الفاعلية الإنتاجية، وخلق الفائض الإنتاجي، ففي أفريقيا حيث «تتوزع القوة العاملة التي تشكل نحو نصف إجمالي السكان على الأنشطة الإنتاجية على نحو يعكس الاختلاف في الهيكل الاقتصادي، فالزراعة وحدها تستحوذ على ٨٠ في المئة من القوة العاملة، في حين تتوزع باقي النسبة على مجموع النشاطات المتمركزة في المناطق الحضرية»[٥].

إن عدم التوازن في الهيكل الاقتصادي لدول العالم الثالث، سمة تجد تجلياتها في العديد من الدول النامية؛ ففي الجزائر ـ البلد الزراعي الذي كان إلى وقت قريب أكبر قطر في أفريقيا يصدر القمح إلى أوروبا ـ كان القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية من خلال إسهامه في قوة العمل، وفي كل من الدخل القومي، والناتج الإجمالي المحلي، وبالفعل كانت نسبة العمال الزراعيين تمثل ٦٥ في المئة بعدد إجمالي بلغ ٢٠٠,٠٠٠ عامل عام ١٩٦٤، في قطاع الدولة، في حين بلغ عدد العمال الزراعيين الموسميين ٤٠٠,٠٠٠ عامل[٦].

غير أنه ـ ومع سنوات الإصلاح الزراعي ـ بدأ انخفاض نسبة العاملين في الزراعة، إذ سجلت الإحصاءات فائضاً من العاطلين، بلغ مليون عامل لا أرض ولا عمل لهم، إلا أنهم عدوا من الروافض التي حجّمت المشكلة الحضرية.

لا تختلف الوضعية في مصر عن مثيلاتها من الدول التي تعيش الاختلال في التوازن بين قطاعاتها، فبعد أن كانت في مرحلة الستينيات تكفي نفسها من القمح، أصبحت من أكثر الدول استيراداً له[٧].

هذا الخلل يعكسه توزيع السكان بين القطاع الزراعي، والقطاع الحضري، ففي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن الهجرة الداخلية في مصر من الريف إلى المدن لم تقل، بدليل أن نسبة سكان الحضر كانت تمثل ٣٨ في المئة من مجموع السكان عام ١٩٦٠، وحوالى ٤٤ في المئة عام ١٩٧٦[٨].

إن التحليل السابق لسوق العمل في مصر وغيرها من الدول، وميكانيزمات

---

(٥) مصطفى نور الدين عطية، **المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٨٩)، ص ٦٠.

(٦) لمزيد من التفصيل، انظر: Gérard Chaliand et Juliette Minces, *L'Algérie indépendante* (Paris: F. Maspero, 1972), pp. 73-74.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) لمزيد من التحليلات، انظر: حمدي الحناوي، **رأس المال البشري: تأصيل نظري وتطبيق على مصر** (القاهرة: مطبوعات بيت الخبرة الوطني، ١٩٨٨)، ص ٢٥.

التوازن فيه، يؤكد بوضوح أن عمق مشكلة البطالة تتجسد في الاختلال والتشوه الذي انتاب هيكل الاقتصاد، «فانخفاض خصوبة الأرض وضعف إنتاجيتها، أدى إلى تدهور حاد في إسهام قطاع الزراعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي ٨٩,٦ في المئة عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، إلى ١٦,٧ في المئة عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧. كما تناقصت قدرته على استيعاب العمالة من ٥٨ في المئة من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٦٠، إلى ٣٦,٢ في المئة عام ١٩٨١/ ١٩٨٢[٩].

هكذا توحي البيانات المتوافرة بأن القطاع الزراعي في دول العالم الثالث، يحتفظ بموقعه في الاقتصاد القومي، على الرغم من أن به فيضاً سكانياً، لعل ذلك يتيح تكوين فكرة مؤداها أن الإصلاح الذي طبق في هذه الدول، لم يؤدِ إلى تطوير وتحديث الزراعة بشكل جذري، بل أدى إلى تدهور العلاقة بين الفلاح والأرض، الذي يمكن التعبير عنه، من خلال زوال صغار الفلاحين ذوي الملكيات صغيرة الحجم، يعني تخلّف القطاع الزراعي جعله عاجزاً عن توفير العمل لنسبة عالية من السكان، للعوامل التالية:

أ ـ ساهم تفتيت الحيازات وتجريد السكان من الأرض في خلق فائض من السكان، وهي ظاهرة غيرت من معالم الريف الذي كان يوفر الشغل لثلثي السكان.

ب ـ كان لهبوط نسبة العاملين في الزراعة ونمو فرص العمل في القطاعات غير الزراعية، أثره الواضح في عملية النزوح الريفي.

ج ـ من (أ)، (ب)، تتضح أهمية العامل الاقتصادي في الهجرة من خلال بيان نسبة العاملين من إجمالي المهاجرين، التي بلغت في الجزائر ٦٩ في المئة[١٠]، أغلبهم من السكان النشيطين، في سن العمل والإنتاج.

د ـ إن بيان أن العمل من أهم دوافع الهجرة في الجزائر، توضحه نسبة ٨١ في المئة من المهاجرين ممن تراوحت أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة، وهو ذو دلالة على استقطاب المدن للمهاجرين الريفيين، بسبب ما آل إليه العمل الزراعي، الذي لم يعد يستوعب أكثر من ٦ في المئة[١١] من الفئة النشيطة.

---

(٩) ليلى أحمد الخواجة، «ظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر،» **المنار**، السنة ٥، العدد ٥٢ (أيار/ مايو ١٩٨٩)، ص ٩٠.

(١٠) لمزيد من التفصيلات، انظر: محمد الهادي لعروق، «النمو الحضري في الشرق الجزائري،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، قسم الجغرافيا، ١٩٨٩)، ص ٣٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

هـ ـ الاستخلاص الأساسي الذي يمكن إبداؤه هنا يفيد بأن الهجرة في دول العالم الثالث، لم تندرج ضمن سياق علاقة الهجرة بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي، الذي يدل على توزيع الفائض بين القطاعات من خلال عملية التنمية[١٢]، حيث تكون عملية توزيع قوة العمل على القطاعات الأخرى تسير في إطار يحافظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي، هذه المعالم تتوضح من خلال التعرض للعمل في القطاع الصناعي والخدمات.

٢ ـ العمل في القطاع الصناعي والخدمات

كان للنموذج التنموي الغربي الذي أخذت به دول العالم الثالث دور محدود الفاعلية في تغيير الملامح الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت سائدة بها، بل أدى ـ كما تبينَّ ـ إلى إحداث العديد من الاختلالات في النسق العام، ومنه ظلت ثوابت الفقر والبطالة والأمية وتحقيق المستوى الصحي، ملمحاً عاماً خصوصاً لدى القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت من فرص النمو كما يرى محمد الجوهري[١٣].

والنموذج الجديد للاستثمار، لا يؤدي إلى تحقيق التكامل الداخلي للبنية الاجتماعية والاقتصادية، بل يفضي بحكم اعتماده على «تكنيك رأس المال المستورد الذي يتسم بمستوى تكنيكي عالٍ نسبياً، إلى تضاؤل طاقة القطاع الصناعي على استيعاب وامتصاص قوة العمل»[١٤]، حيث أصبح كل واحد من اثنين من العاملين في المدن عاطلاً عن العمل.

نجم ذلك عن اختلال التوازن في سوق العمل، نتيجة اعتماده على آليات خاصة ومؤقتة، فتأخر الريف وعدم توافر إمكانية العمل فيه، دفع بالأعداد المتزايدة من القادرين على العمل إلى البحث عنه في المدن، بما تحويه من مصانع وخدمات. غير أن مبادرة التصنيع في دول العالم الثالث بما تحمله من مصاعب، لم تتوافق مع حجم المتعطلين، الذي بلغ في الجزائر ١٥ في المئة عام ١٩٨٧[١٥]، من إجمالي قوة العمل.

---

(١٢) الحناوي، **رأس المال البشري: تأصيل نظري وتطبيق على مصر**، ص ١٤٢.

(١٣) لمزيد من الاطلاع، انظر: محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(١٤) توماس سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، ترجمة فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(١٥) «Emploi «d'autres Choix»,» *Révolution africain* (Alger), no. 9 (mai-juin 1987).

كما إن الطاقة الاستيعابية لقطاع الخدمات الذي يضم العمال غير الماهرين قد تجاوز حدوده القصوى، وهو ما يعني أن العمالة وعرض العمل في هذه المجتمعات، ستظل في تزايد مستمر من جراء البنية المشوهة للنظام الاقتصادي، وانخفاض مستوى القوى المنتجة.

ذلك يقود سياق التحليل إلى توضيح الأسس التي يتم بها توزيع أفراد المجتمع داخل النسق الاقتصادي والاجتماعي، الذي تبين أن هناك هوة تزداد اتساعاً بين المؤسسات الاجتماعية، وفئات المجتمع وبخاصة الشباب، هذه الشريحة من المجتمع التي تشير الإحصاءات المتاحة إلى أنها تتزايد باستمرار.

وبالفعل بلغ العدد الإجمالي بحسب الإحصاءات من الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤ سنة) عام ١٩٨٠، ٦٦٥ مليون نسمة في العالم الثالث. هذا العدد قابل للزيادة إذا تعلق الأمر بمن هم فوق الأربعة والعشرين عاماً وحتى الثلاثين»[١٦].

ذلك يوضح أن الهرم العمري في دول العالم الثالث يمثل قاعدة عريضة، وارتفاعاً منخفضاً[١٧]، غير أن الدارس يدرك أن كبر نسبة الشباب في هذه الدول لا يشكل القوة الفاعلة في دينامية المجتمع، بل اقتصرت على التباهي بالعنصر الشاب، في حين أن إبداع الظروف والأساليب التي تمكنه من بلوغ المستوى الاجتماعي تكاد تنعدم، ما يجعله يعيش التناقض بين المستوى الاجتماعي، والواقع الاجتماعي، ومن ثم يجعل الوضع العام للشباب في اقتصاديات هذه الدول، يتميز بالإحباط لعدم تلاؤم الممارسات مع التوقعات[١٨].

كان للمعطيات السابقة دور كبير في توضيح مدى معاناة شباب دول العالم الثالث، من الفروقات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتفاوت في الظروف، أي توزيع الثروة. وهي قضية محورية في النظام الاقتصادي، يوضحها الجزء التالي.

٣ ـ نصيب الشباب من الدخل

في وصفها لوضع الشباب، الشريحة الاجتماعية ضمن النسق الاقتصادي، تشير الإحصاءات إلى أنه من ضمن ١٧ مليوناً من المتعطلين الحاليين ونسبتهم ٤٠ في المئة،

(١٦) أحمد عبد الله، «قضايا الشباب في المنظور الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠ (نيسان/ أبريل ١٩٨٥)، ص ٥٤.

(١٧) عبد الله، **في.. التنمية العربية**، ص ١٤٢.

(١٨) للتوسع أكثر في هذا الموضوع، انظر: محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨)، ص ٢٢.

تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين سنة، يعانون صعوبة الحصول على فرصة عمل، نتيجة الركود الاقتصادي الذي تعيشه اقتصاديات دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها.

تبعاً لذلك، تتجلى صورة التوظيف لدى دول العالم الثالث، من خلال نشرة مكتب العمل الدولي، إذ تبين من استقصاء دولي، أجري حول آراء الشباب من قضايا أساسية فعالة في تغيراته الإدراكية، أن مشكلة عدم العثور على فرصة عمل من الأمور الجوهرية التي يعانيها شباب دول العالم الثالث، حيث تأكد من الاستقصاء أنه لا أمل في العثور على وظيفة من دون تقديم التأهيل المناسب، وأن الوظائف المتوقعة في القطاع الحديث في الثمانينيات للذين أتموا دراستهم تمثل في الكويت ٢٢,٥ في المئة، وفي الجزائر ٢٨ في المئة، وفي سوريا ٧٢ في المئة، وفي السنغال ٢١,٢ في المئة، وفي غانا ٢٩ في المئة، وفي الفيليبين ٧٤,٢ في المئة، وفي التشيلي ٦٦ في المئة[١٩].

وما تبين من المؤشرات السابقة هو أن أولئك الذين أتموا تعليمهم ومن المفروض حصولهم على فرص عمل وإدماجهم في الاقتصاد القومي، لم يستوعب منهم القطاع الحديث سوى نسبة ضئيلة، كانت في الكويت ٢٧,٦ في المئة، وفي السودان ٢,٨ في المئة، وفي سوريا ١٢,٢ في المئة، وفي السنغال ٧,٧ في المئة، وفي غانا ٦,١ في المئة، وفي المكسيك ٢٥,٥ في المئة، وفي الفيليبين ٨,٦ في المئة، وفي الجزائر ٧,٥ في المئة[٢٠]، وفي التشيلي ٢٥,٧ في المئة، وفي الهند ٨,٩ في المئة، وفي كوريا ١٧,٩ في المئة[٢١]، . . . إلخ.

تعكس الصورة السابقة اختلال النظام الاقتصادي في دول العالم الثالث، الناجم عن اعتماده على آليات لم تتمكن من مقاومة المتغيرات الاجتماعية التي أفرزها نظام التنمية، حيث أدى « ثقل التصنيع والإبداع التكنولوجي في البلدان الغربية، الذي اعتمد في بلدان العالم الثالث[٢٢]، إلى ازدياد المسافة الفاصلة بين معدلات البطالة الخاصة بالكبار والشباب، إذ كان ٣٦ في المئة من الشباب من مجموع الذين ضخموا

---

(١٩) للمزيد من التفصيل، انظر: بيتر ملفن، «الشباب والبطالة،» **رسالة اليونسكو**، العدد ٢١٠ (١٩٧٩)، ص ١٣.

(٢٠) في حالة الجزائر، تبيّن أنّ ٣٦ شاباً من بين مئةٍ وصولوا عام ١٩٨٠ إلى سوق العمل، كانوا قد أتمّوا دراسة ابتدائية فقط. أما الآخرون فقد قطعوا شوطاً أطول من ذلك في التعليم. ولكن ٧,٥ في المئة فقط، من بين هؤلاء الـ ٣٦ يأملون في الحصول على عمل، أما الـ ٢٨,٥ في المئة الباقون فلن يجدوا عملاً إطلاقاً.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢٢) جورج قرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، سلسلة السياسة المجتمع، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ١٤٨.

صفوف المتعطلين بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥»، وفي عام ١٩٧٦، شكل الثلث منهم الظاهرة، فإذا كانت هذه الأرقام، لا تعكس الواقع الحي للشباب في الدول الأوروبية التي عرفت تقدماً اقتصادياً وتكنولوجياً[٢٣]، في نظام يهدف إلى تحقيق الربح المالي، فإن السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو:

- ما نوع الشباب العاطل في دول العالم الثالث؟
- ما هي انتماءاته وخصوصيته؟

إن الجواب عن هذه الأسئلة يمكن استنباطه من إحصاء مكاتب التوظيف لدى هذه الدول، إذ تذكر «أن فئة الشباب الذين قيدوا أسماؤهم لدى مكاتب التوظيف الحكومي، ممن تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة، ويبحثون عن أول فرصة يجدونها، لم يوفقوا في طلباتهم الخاصة بالالتحاق بمراكز التدريب[٢٤]، إنهم في عداد البطالين الذين يتضخم عددهم كل سنة».

يلاحظ على المعطيات السابقة، أن النظام الرأسمالي المتبع الذي يقوم على الربح معتبراً العمل سلعة كبقية السلع، هو الذي سد الباب في وجه الشباب دافعاً بهم إلى سوق البطالة، فالتمايز الطبقي هو الذي يولّد التهميش الذي يولّد التمرد على النظام الجائر والنمط المتسلط؛ «فالتنظيم بشكل جبري صارم، يحرم الكثير من فرض المبادرة وتحمل المسؤولية»[٢٥]. وأمام الصد المتواصل لشباب الطبقات الدنيا مدة طويلة يضطرون معها إلى البحث عن طريق يسلكه لإشباع حاجاته.

واضح أن النمط التنموي الجديد الذي أريد به تلبية حاجات السكان من السلع، وتأمين العمل لملايين العمال، قد أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، خصوصاً بين الشباب الذي يعد نوعاً من الإهدار لعنصر رأس المال، وهو ما يعكس مدى فعالية النظام الاجتماعي في عملية تنظيم المجتمع.

إن عملية الربط بين مؤسسات المجتمع والشباب يوحي بعدة استنتاجات.

أولاً، إذا كان مستوى الربط يتم بطريقة منسجمة نسبياً، فإن ما ينتج من علاقات اجتماعية، ومن قيم ثقافية للمجتمع يحصل من دون أزمات خطيرة.

ثانياً، أما عندما يجرى منطق سير العمل والإنتاج في كل هذه المؤسسات وفق

(٢٣) ملفن، المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦.

اتجاه معاكس لمنطق المؤسسات الأخرى، فإن ما ينتج من علاقات اجتماعية، قد يشوبها الكثير من المشاكل والأزمات[٢٦].

تأسيساً على ما تقدم، نخلص إلى أن إقصاء الشباب عن سوق العمل يعد السبب الاقتصادي في اغترابهم وانعزالهم عن البناء الاجتماعي، الذي يولّد لديهم ثقافة فرعية، تختلف عن ثقافة الجماعة، قد تكون عدوانية تجاه أولئك الذين صدوهم، فالانعزال الاجتماعي كما يرى هارتجن[٢٧] «ينجم عن طريق اقتصاد غير وثيق الصلة بظروف المجتمع، وفئاته المختلفة، وذلك ما يجعل:

ـ انجذاب الشباب إلى النشاط الذي ينتهك القانون أمراً محتملاً.

ـ أما إدماجهم في النظام الاجتماعي العام السائد، فيقضي على شعورهم بالإهمال، ويقطع الطريق على الاتجاهات التي تدعو إلى التحدي والسلوك الإجرامي.

هكذا تتجلى قضايا الشباب في دول العالم الثالث، في عدم ارتباطها بالبيئة وقضايا المجتمع، حيث يظل الشباب خلالها يعتقد أن المستقبل المتاح أمامه سوف تكتنفه المشكلات الاقتصادية التي منها المجتمع، وعلى الأخص ضعف المرتبات وارتفاع تكاليف المعيشة، ثم عدم وجود فرص العمل»[٢٨].

ثانياً: في قطاع التعليم

أضحى التعليم يشكل أحد المتغيرات الأساسية، في شتى المجالات والبرامج التنموية، التي شهدها العالم الثالث، في شكل عمليات اجتماعية واقتصادية، تهدف إلى تحويل البنية الاجتماعية والاقتصادية المشوهة الناجمة عن التهميش من خلال ما تعرضت له هذه المجتمعات من نهب لموارد الثروة الوطنية من قبل الرأسمالية والاستعمار.

وبالنظر إلى الدور الرائد للتعليم في تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يحظى هذا الأخير بأهمية كبيرة، وينعكس ذلك في التخصصات المالية الكبيرة التي تقتطع من الدخل القومي لصالح التعليم، غير أن نسبة الأطفال الذين يحصلون على

(٢٦) عبد القادر الزغل، «الشباب العربي: مشاكل وآفاق،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٨ (شباط/ فبراير ١٩٨٣)، ص ٨٠.

(٢٧) لمزيد من الشرح انظر: Clayton A. Hartjen, *Delinquency in India: A Comparative Analysis*, Crime, Law, and Deviance Series (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1984), p. 74.

(٢٨) علي رضا الهنيدي [وآخرون]، **الشباب المصري في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ١٩٨٠)، ص ٥٥.

التعليم في مراحله ومستوياته ما زالت ضعيفة، كما إنه ليس من المتوقع أن تنخفض نسبة الأمية بشكل كبير.

ذلك يفرض توجيه النظر إلى مستوى توجه التعليم في دول العالم الثالث، وإلى العوامل المحيطة بالعملية التربوية.

١ ـ التعليم بين الاكتشاف والتشكيل

يهدف التعليم، في ما يهدف إليه، إلى تثقيف عقل المتعلم وينمي فكره ويربي فيه قوة الابتكار وسلامة التقويم وروح النقد، مع استقلالية في الرأي. هذه المتغيرات كلها تبعث في ذاته حب العلم.

انطلاقاً من تلك المحددات، يصبح التعليم بمدلوله الواسع يعمل على تهيئة الفرص لتكوين شخصية متكاملة، تحمل مقومات النضج والابتكار، ما يمكنها مستقبلاً من مواجهة ضغوط الحياة وصعوبتها والتغلب عليها.

هكذا تتجلى وظائف أي نظام تعليمي، خصوصاً في دول العالم الثالث في تشجيع الطموح والثقة والمعرفة، «وتنمي لدى الشباب إحساسهم بالمؤسسة تجاه أنفسهم ونحو مجتمعهم في موقع يسهمون من خلاله في عملية إعادة بناء مجتمعهم»[٢٩]. والتعليم بما يتوافر عليه من مقومات، «يمنح الفرص لتنمية مهارات حياتية جديدة للفرد، خصوصاً إذا كانت فرص الحصول على هذه العملية الثقافية متساوية في المجتمع، فإذا لم يسهم مباشرة من خلال ما ينطوي عليه من مواد وبرامج تعليمية في تنمية إحساس الشباب بالمسؤولية، فإن ذلك معناه أننا فقدنا أهم وسيلة من وسائل التوجيه الاجتماعي للشباب»[٣٠].

بناء عليه يصبح التوجيه السليم المبني على أسس تربوية تراعي مكونات ومراحل الشاب، عملية خلّاقة، تثير جوانبه الكامنة، وتؤدي به إلى الانصهار في بوتقة المؤسسات الاجتماعية، غير أن هذا الجانب الاستشرافي للتعليم لم يجد انعكاسه في واقع هذه الدول. هذا الواقع الذي يشير إلى مساوئ مؤسسات التعليم وعدم ارتباطها بمشاكلها التنموية، «فالبرامج التربوية الجديدة كان ينبغي أن توضع في ضوء مبدإ الاعتماد على الذات، وعلى أساس اجتماعي، معتمدة على الموارد المتوافرة»[٣١]،

---

(٢٩) لمزيد من التوسع، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٣١) للتوسع أكثر، انظر: أندرو ويبستر، **مدخل لسيوسيولوجية التنمية**، ترجمة حمدي يوسف؛ مراجعة قيس النوري، سلسلة المائة كتاب (بغداد: وزارة الثقافة، ١٩٨٦)، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

ومرتبطة بالظروف الاجتماعية، وهذا ما تعكسه نسبة الأمية التي تشكل نحو ٤٥ في المئة من السكان، إذ لا يصل عدد المسجلين بالمدارس الابتدائية إلاّ إلى نحو ٤٦ في المئة فقط من الأطفال في سن التعليم[٣٢].

إن تذبذب النظام التعليمي في دول العالم الثالث عامة، والدول العربية بخاصة بين النماذج العالمية، أدى به إلى العشوائية والسطحية، لأنه لم يرتكز على وسائل تحققه ـ يراعى فيه الواقع المحلي وخصوصية المجتمع ـ نزع الشباب في سنه المبكرة من بيئته. إذ يحدث الانفصال بين التعليم من حيث العملية التعليمية والمتعلم، الذي يعانيه الشباب في المجال التعليمي، يتلخص في بعد المقررات الدراسية عن الحياة اليومية، وانعدام التفاعل بين الأساتذة والطلاب، وعدم ارتباط برامج التعليم بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو يفتح أمامه آفاقاً أوسع للمستقبل.

أظهر التحليل السالف أن للظاهرة عوامل أثرت في العملية التعليمية في دول العالم الثالث. تتركز أهم هذه العوامل في التوجه الاقتصادي الداخلي لها، لأن ذلك التوجه هو الذي يحدد نمط العلاقة الاجتماعية المراد تحقيقها، وتوزيع الدخول بين الشرائح الاجتماعية.

٢ ـ انفصال التعليم عن الواقع في دول العالم الثالث

وعلى الرغم من التحسن الحاصل في مجال التعليم في السنوات الأخيرة بفضل البرامج التي طبقت في الدول النامية، منها مجانية التعليم وبرامج محو الأمية، فإن ذلك لم يغير من الوضع كثيراً لعوامل عدة خارجية وداخلية، نوجزها في التالي:

ـ أغلب النظم التربوية والتعليمية في دول العالم الثالث على صورتها الراهنة، «تلعب دوراً كبيراً في تكريس وضع التخلف والتبعية، وتزيد الإنسان فيها انفصالاً عن الإنتاج، وبالتالي اغتراباً»[٣٣]، لعجزه عن التلاؤم مع شروط الحياة التي يعيشها المجتمع.

ـ عدم وضوح الخط التربوي العام في المجتمع الناجم عن غياب فلسفة وطنية تجسد روح الانتماء، فضلاً عن جلب هذه النظم وسطحية أساليب التكوين.

ـ تتخذ الظروف الفيزيقية التي تتم فيها العملية التعليمية في وجود تناشز بين المؤسسات التعليمية وعدد الأطفال في سن الدخول إلى المدرسة. انعكس ذلك على

(٣٢) عطية، **المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة**، ص ٦٠.

(٣٣) قرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، ص ١٣٦.

تكدس التلاميذ في القسم الواحد، والتفاعل بين المعلم والتلميذ، الذي يصبح التركيز في التعليم فيه على التلقين والإلقاء وإهمال الأساليب العلمية القائمة على إجراء التجارب في المعمل وزيارة المصانع.

ـ إذا كانت قضية الاستيعاب على المستوى الحضري، شكلت عائقاً أمام نسبة كبيرة من الأطفال الذين لا يجدون مكاناً في المدرسة، فإن التكاليف وحاجات الأسر الفقيرة إلى العمل، أدت إلى ترك المدرسة في فترة مبكرة، وبخاصة الفتيات، فبُعد المدرسة في الريف أو انعدامها، يقف حائلاً ضد طموحات الكثير من أطفال العالم الثالث.

في ضوء ذلك الاختلال في مناهج التعليم غير الملائمة في بعض دول العالم الثالث، تشير الإحصاءات إلى أنه في البرازيل، لا تتاح لـ ٨٥ في المئة فرصة تجاوز الصفوف الأولى من مرحلة الدراسة الابتدائية، ومن كل مئة تلميذ ينهون تلك المرحلة لا يتابع إلا ثمانية دراستهم في المرحلة الثانوية(٣٤).

وفي العالم العربي يبدو من التقارير الدولية أن ملامح الوضعية لم تتغير على الرغم من رفع شعار مجانية التعليم، وتمكين الفئات الفقيرة من فرص التعليم، لأن الاستعداد للاستيعاب وبعد المؤسسات عن رائديها، إضافة إلى عوامل أخرى، أدت «بالغالبية من الصغار إلى ترك الحياة الدراسية في سن مبكرة قبل أن يكتمل نموهم الجسمي والعقلي والفكري»(٣٥).

تأسيساً على ما تقدم، يمكن إدراك أن النظم التربوية في دول العالم الثالث ومنها الوطن العربي، لم تكن تهيئ الشباب لمهنة محددة، لها علاقة بالواقع المحلي وسوق العمل.

هذا يوضح إلى أي مدى يحدث انفصال «واستبعاد التعليم عن متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعدم تجاوب برامجه للمتغيرات التي يطرحها المجتمع الحديث، وعدم وقوع المدرسة والعمل على متصل واحد»(٣٦)، وهو أمر ذو دلالة واضحة على أن «النظم التعليمية المتبعة في الوطن العربي بوجه عام غير متطورة، وهي أنظمة انعكاسية للأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة

(٣٤) للتوسع أكثر، انظر: **رسالة اليونسكو**، العدد ٢٨٩ (حزيران/ يونيو ١٩٨٥)، ص ٢٠.

(٣٥) أحمد ظاهر، «الشباب العربي: دراسة ميدانية لنموذج من شباب الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٢٦ ـ ٤١.

(٣٦) الهنيدي [وآخرون]، **الشباب المصري في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، ص ٣٨.

على مزيج من العادات والتقاليد، والفكر المستورد»[٣٧] إضافة إلى أن أهداف هذه النظم متشعبة المصادر وغير محددة، ومتذبذبة بين محاولة الانطلاق من الذات والتبعية المطلقة.

من الواضح من المعطيات والمؤشرات السابقة، أن شباب دول العالم الثالث بما فيه الوطن العربي، يعيش أزمة نظام تربوي، أوجد التخلف.

يتضح هذا أكثر عند الإشارة إلى الدراسات الميدانية التي أجريت حول رأي الشباب نحو التعليم الجامعي، وذلك أن «الشباب الجامعي لا يشعر بأن الجامعة لا تقدم أكثر من مجرد كم من المعلومات من دون أن تقوم بوظيفتها الثالثة، أي الوظيفة الإرشادية والتثقيفية التي تزود الشباب بما يحتاجه من ثقافة عامة»[٣٨].

ترتب على ذلك وجود فجوة بين جيل الشباب والآباء نتيجة لظروف ومتغيرات الحياة المعاصرة، والملاحظ أن الظاهرة ما زالت تسير في اتجاه يكرس الطابع السلبي للنظام التعليمي في هذه الدول والمتمثل في أن:

- التعليم لا ينمي القدرة على الابتكار والتجديد.
- التعليم لا يمنح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية.
- التعليم لا يضع في الاعتبار احتياجات المجتمع الفعلية.

أكدت الملاحظات التي تم عرضها في سياق هذا الجزء، أن النظام التعليمي في دول العالم الثالث، لم يتحدد دوره في الاهتمام بتنمية قدرة الفرد الإبداعية، وترقية الاتجاهات نحو الحرف والأعمال اليدوية، تمهيداً لدمجه في المؤسسة الاجتماعية، وإنما عملت مجموعة الآليات التي تتحكم في العملية التعليمية على فصله ليس عن المدرسة فحسب، بل من بيئته الاجتماعية.

ثالثاً: في نطاق الأسرة

كان لسرعة معدلات التغير الاجتماعي التي خبرتها دول العالم الثالث ومنها العالم العربي، فعالية «فصل الحاضر عن الماضي، وجعل المستقبل بعيداً عنهما أيضاً، كما عزلت الشباب عن الكبار، ومن ثم ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما يمكن أن ينجم عن ذلك من تزايد إحساس الشباب بالاغتراب وعدم اللامبالاة

(٣٧) ظاهر، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣٨) الهنيدي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٥.

والانعزال عن العديد من المواقف التاريخية في المجتمع»[٣٩].

صاحب هذا التغير تغير آخر في بنية القرابة التي أصبحت تنزع نحو الأسرة الصغيرة، ولا سيما في المراكز الحضرية التي نتجت عنها نزعة فردية كواقع اجتماعي. هذه الظاهرة طرحت مشكلة السلطة الأبوية داخل الأسرة ومن ثم قيم الانتماء والاستقلالية[٤٠].

ويقترب هذا التحليل كثيراً من الواقع الذي تشهده المجتمعات العربية بخاصة، ومجتمعات العالم الثالث بعامة، والذي يمكن استنباط العوامل التي أدت إلى وجود نسق الأسرة النووية كبديل عن الأسرة الممتدة، يتناسق والحياة الحضرية.

وبهذا سوف تعرض هذه الفقرة بإيجاز أبرز الملامح التي صاحبت التحولات والتغيرات التي طرأت على نسق الأسرة، لتوضيح أهم جانب من جوانب قضايا الشباب، من حيث إن الأسرة ضابط لسلوك الفرد ومجال للمساعدة المتبادلة[٤١]، وتقوم، «كما تذهب علياء شكري» بدور مهم في صياغة وتكوين الشخصية الأساسية في كل ثقافة من الثقافات المختلفة»[٤٢].

لذلك يجدر بنا أن نوجه الاهتمام لنمطين من أنماط الأسرة، هما الأسرة الممتدة والأسرة النووية، ليس باعتبارهما النمطين السائدين في دول العالم الثالث، ولكن لكونهما النمطين اللذين ما زالا يقدمان وظائف اجتماعية للمجتمع.

١ ـ التغير في حجم الأسرة (من الممتدة إلى النووية)

تذهب علياء شكري في دراستها، إلى أن الأسرة قد تطورت من أشكال كبيرة إلى ممتدة، إلى أشكال أصغر فأصغر[٤٣]، فالأسرة الممتدة في شكل نظام اجتماعي ما زالت سائدة في أغلب النظم، وبخاصة أنظمة العالم الثالث.

---

(٣٩) محمد علي محمد، **الشباب والمجتمع: دراسة نظرية وميدانية**، مراجعة وتقديم محمد عاطف غيث (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص ٤١.

(٤٠) وصف بعض المختصين هذه الظاهرة بـ «أزمة الأسرة»، لأنها أفرزت قيماً متباينة بين التحرر والاستقلالية، والانتماء الأسري.

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر: توماس بيرتون بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة وتعليق محمد الجوهري [وآخرون]، ط ٦ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، ص ٢٤٤.

(٤٢) علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٢٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

وهي كما توضح علياء شكري «عبارة عن تجمع تلك الأسر النووية المستقلة استقلالاً داخلياً، داخل إطار الأسرة الكبيرة. وقد تجمع تلك الأسر النووية، رابطة أجيال متتابعة في خط الأب أو خط الأم».: يميزها في الغالب كبر حجمها وشدة انتماء أعضائها، مع ارتكازها على أساس اقتصادي، وإذا كان النظر إلى الأسرة الممتدة من منظور ما تقدمه لأفرادها من إمكانيات جاهزة حافظت بشيء من المتانة على الألفة والالتفاف حول الذات، فإن التحولات الكبرى بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، قد قلصت من الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة الممتدة في الدول الصناعية، وبالتالي تعد عاملاً مساهماً في إخفاء هذا النمط، في حين ظل سائداً في دول العالم الثالث»[٤٤].

في هذا السياق تشير الدراسات الخاصة بالأسرة إلى أن نمط الأسرة الممتدة، ما زال يشكل نسبة كبيرة من سكان دول العالم الثالث، على الرغم من التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته. ويتضح ذلك من خلال تكوين التجمعات السكانية المحيطة بالمدن، حيث إن عامل جذب الأقارب للإقامة بالقرب من الجماعة ذات الارتباط الأسري، كان عاملاً مميزاً في تكوينها الجغرافي[٤٥].

كان لانعكاس الحراك الاجتماعي الذي تم في إطار التنمية التي لم تقم على التوافق والتكامل بين كل من قطاعي الزراعة والصناعة، اختلال في توازن سوق العمل الذي شجع الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل والعيش في منطقة جديدة تختلف عن المنطقة التي نزح منها. و«أدى ذلك إلى إدخال أنماط أسرية جديدة على مجتمع المدينة. والأرجح ألا تستطيع تلك الأنماط الأسرية الجديدة الوافدة من الريف، أن تتكيف بسرعة وبشكل كامل مع ظروف الحياة في المدينة»[٤٦].

وكما هو واضح فقد أدى التحضر إلى سطحية العلاقات الاجتماعية، وإلى ضعف تلك الروابط التي كانت سائدة، تدريجياً، وأدى كذلك إلى تحول الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية بحجم أصغر، كما أسهم الحراك الاجتماعي الذي نشأ عن الثورة التكنولوجية وانتشار وسائل الاتصال في انهيارها كوحدة وظيفية. «وتستطيع الأسرة أن تحقق لأفرادها جانباً كبيراً من احتياجاتهم المعيشية والاجتماعية»[٤٧].

---

(٤٤) لمزيد من الشرح، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٤٥) لمزيداً من التفاصيل، انظر الدراسة الميدانية عن الأسرة الجزائرية: Mostefa Boutefnouchet, *La Famille algérienne: Evolution et caractéristiques récentes* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980), p. 35.

(٤٦) شكري، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

ووفقاً لتلك المتغيرات ولمتطلبات الحياة الجديدة وشبكة العلاقات التي تنظم الأشخاص، أصبحت الأسرة النووية تمثل النمط السائد في مدن العالم الثالث. وهنا نسجل ملاحظة مؤداها، أن النمو الحضري وحركة التصنيع في دول العالم الثالث، لم يؤديا إلى اختفاء نمط الأسرة الممتدة، حيث تدل الشواهد على وجود رواسب ذلك النمط خصوصاً في المناطق المحيطة بالمدن على الرغم من العزلة الحضرية، التي صارت من أهم ملامح نسق القرابة.

لقد أوضحت الدراسات الميدانية التي أجريت على الأسرة هذا الاتجاه، إذ بينت أنه على الرغم من التغيرات التي حدثت في المجتمع من سياسية واجتماعية واقتصادية، فإن الأسرة الممتدة ظلت تمثل النمط السائد في العراق[٤٨].

٢ ـ الأسرة المهاجرة ونسق القيم

أضحى واضحاً أن الأسرة في دول العالم الثالث تتحول بالفعل إلى أسرة نووية من حيث المكان والحجم، وكان ذلك التغير استجابة لتغير في المجتمع والعلاقات الاجتماعية.

والأسرة لكونها وسيطاً اجتماعياً بين الفرد والمجتمع، تتولى تنشئة الطفل وتلقنه القيم الآتية من المجتمع[٤٩]، كما تسهم بشكل جزئي وربما غير مباشر في التأثير على وضع الفرد في المجتمع وعلاقته بالدولة[٥٠].

غير أن الذي تبين من التحليل السابق، هو أن الأسرة الحضرية بحكم وضعها الجديد «تعتمد على البيئة الخارجية المحيطة بها في إشباع أغلب احتياجاتها، ما ينعكس بدوره على تنظيمها الداخلي»[٥١]، وذلك من حيث العلاقة بالمحيط الذي تتعايش في ظلاله، وتأثيره على السلوك الاجتماعي.

ومنه فإن الاختلالات التي ظهرت في اقتصاديات دول العالم الثالث، في توزيع الدخل بين السكان، وخصوصاً بين الريف وأطرافه، مشكلة تحديات وصعوبة للأسرة النووية في مجالات كثيرة، كالسكن، والتعليم، والعمل، والصحة، والقيم.. إلخ.

---

(٤٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: فهد ثاقب الثاقب، «التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ١٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦).

(٤٩) بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع**، ص ٢٤٦.

(٥٠) شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، ص ١٢٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

وفي هذا السياق تشير الاستطلاعات والدراسات إلى أن دول العالم الثالث، تعاني مشكلة السكن، وبدرجات مختلفة، بل أصبحت أزمة في البعض الآخر، ما أدى بهذه الدول إلى أن تستقطع جزءاً ضخماً من مواردها لإسكان النازحين من الريف.

إلا أن تضخم المشكلة جعل سياسة الإنجاز لا تواكب الأعداد المتدفقة على المدن، ما أدى بالمئات من الأسر إلى أن تضطر للسكن في مساكن ذات نمط خاص، تتميز بالضيق، ولا تتوافر فيها المرافق الضرورية[٥٢]، يشغلها العمال والحرفيون، وصغار الموظفين، والباعة المتجولون، وهم كما يبدو من ذوي المستويات الاجتماعية المنخفضة، وهو ما يجعل انعكاس الظاهرة عليهم متعدد الجوانب، ولها تداعيات أخرى منها:

● فتور العلاقة بين الأسرة وأفرادها بسبب عدم تنظيم وقتها، وبقاء أطفالها وقتاً أطول خارج البيت بعيدين عن تأثير الأسرة، ما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي بين الشاب وأسرته، وهذا الموقف له أيضاً انعكاس آخر يتمثل في ضعف استقاء «القواعد الأخلاقية بوصفها مركبات فعالة مؤلفة من قيم تنظيم السلوك»[٥٣].

● إن الطفل الذي يقضي الجانب الأكبر من وقته بعيداً عن أسرته وخارج الجماعات المنظمة، يؤثر على عملية التواصل الاجتماعي بأعضاء الأسرة، ويطغى على علاقاته المفروضة عليه بالمؤسسة التربوية والتعليمية، وهنا يمكن القول إن عملية الضبط الاجتماعي لا تتم داخل الأسرة في هذه الحالة، بل إن الجزء الأكبر يتم من خلال جماعة الرفاق.

● إن عدم ربط التعليم وبرامجه بالواقع، وحرمان الأغلبية من أبناء الشريحة الاجتماعية من الاستفادة من التعليم، يقلص في دوره كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، «ويصبح على القيم التي يأخذها الطفل من المدرسة أن تتنافس مع القيم التي يتلقاها من أسرته وجماعة الرفاق ومن وسائل الاتصال الجماهيري»[٥٤].

إن عدم التوافق بين المؤسسة الاجتماعية الرسمية والمحيط، قد أدى إلى خلق مجموعة من المؤشرات لها انعكاسها على أنماط السلوك، ومنها:

---

(٥٢) للتوسيع في هذا الموضوع، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، حيث بيّنا مميزات الحي المتخلف ونمط المساكن به.

(٥٣) بوتومور، المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

ـ تجريد حياة الشباب من عنصر الاستمرار وإقحامها في عنصر الاغتراب، حيث جعل من الشباب جيلاً تختلف مواقفه وأنماط حياته عن الأجيال السابقة، انطلاقاً من مقولة إن الشباب ليس حالة طبيعية بل مخلوق ثقافي، أي إنه نتاج أوضاع، تتجاذبه حياة الأسرة التي ينتمي إليها بقيم اجتماعية معينة، وواقع اجتماعي يتميز بقيم تختلف عن الأولى، تقوم على احتقار العمل اليدوي، وتشجيع الثروة، وتحث على امتلاكها، وهذا الوضع يختلف اختلافاً كلياً عما تنقله وسائل الاتصال.

ـ أصبح دور وسائل الاتصال في دول العالم الثالث بحسب ما تؤكده الملاحظات، يتمثل في تدمير الفرد وبخاصة «فئة الشباب المقبلة على الحياة وتحطيم تماسك المجتمع من خلال الأفلام والبرامج الأجنبية المختلفة عن قيم المجتمع»[٥٥].

وهذه القيم قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وتخلق للشباب إحساساً بالعجز عن التلاؤم مع شروط الحياة التي يعيشها المجتمع.

ـ انحراف دور وسائل الاتصال عن محاولة إذابة الفوارق بين الطبقات وتقريب الهوة بين القرية والمدينة، وتحقيق الشق الثقافي من التنمية الشاملة، وما يتضمنه هذا من بعث للقيم الأصلية (الإخلاص في العمل، المصلحة العامة، التعاون، المحبة، الانتماء. . الخ)، والإسهام في التنشئة الثقافية الواعية والعلمية[٥٦].

وأسهم انحراف وسائل الاتصال إلى تدعيم نسق القيم الجديدة الذي يشجع على التطلع الطبقي والاستهلاك والمظهرية.

مما سبق يتضح أن بيئات دول العالم الثالث بما فيها الوطن العربي، تفتقر إلى ثقافة مميزة عن الشباب، بل يرجح أن أغلبها لا تحبذ نشوء وتأسيس ثقافة خاصة به، لأن الشباب شديد الاهتمام بالحياة ونوعية المجتمع وانشغاله بالمشكلات الأساسية، والتبرم من الأوضاع المختلفة.

ويؤدي هذا إلى القول إنه إذا كانت نظرة الأسرة والمجتمع ومكانتهم، حاضراً ومستقبلاً، وتأخذ بالاعتبار المكونات الأساسية، البيولوجية منها والنفسية والاجتماعية، بحيث تعمل على التواصل والنقل أو التمهيد إلى الاستقلالية، وبناء

---

(٥٥) للمزيد من التفاصيل حول كيفية اكتساب القيم الاجتماعية ودورها في توجيه المجتمع، انظر: سمير نعيم أحمد، «أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٠، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٢).

(٥٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الباسط عبد المعطي، **الإعلام وتزييف الوعي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، [د. ت.])، ص ٢٣.

الشعور بالمسؤولية، لتتوافق مستقبلاً مع محيط المجتمع بشكل سوي، فإنه يقضي على شعورهم بالإهمال، ويقطع الطريق أمام الاتجاهات التي تدعو إلى التحدي والسلوك الإجرامي.

أما إذا كانت تلك النظرة قائمة على الفصل والعزل بين الكبير والصغير، وبين الفكر والواقع، وبين طموحات الشباب ووسائل تحقيقها، فإن احتمال تزعزع أنساق تلك القيم يصبح أمراً واقعاً، وكل ذلك يؤدي إلى الكثير من الاختلالات، يتولد عنها الكثير من المشاكل الاجتماعية، يصعب على البناء الاجتماعي استيعابها.

رابعاً: اختلال التوازن في البناء الاجتماعي ومشكلة الاستيعاب في دول العالم الثالث

لقد أدت التغيرات الحاصلة في حركية مجتمعات دول العالم الثالث إلى افتقاد القدرة على التغيير، وتفاقم الوضع الاجتماعي. وإن أكثر الفئات العمرية تأثراً بهذه الأوضاع هم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاماً وحتى الثلاثين.

في ضوء ذلك، واستنتاجاً من الإحصاءات المتوافرة، يتبين أن الفجوة بين الريف والمدينة تتعمق يوماً بعد يوم، وهي ظاهرة مَرضية، تترتب عليها ظواهر أخرى لها فعلها الخطير في عدم تناسق الأنساق.

وفي عام ١٩٨١ بلغ سكان الحضر في بعض الدول العربية وعلى سبيل المثال، في العراق ٧٢ في المئة، كان ٥٥ في المئة في بغداد وحدها؛ وكانت النسبة في مصر ٤٤ في المئة منهم ٣٩ في المئة في القاهرة، وبلغت النسبة ٤٩ في المئة في سوريا منهم ٣٣ في المئة في دمشق، وكانت النسبة في تونس ٥٣ في المئة منهم ٣٠ في المئة في تونس العاصمة(٥٧)، وبلغت في الجزائر ٤٣ في المئة(٥٨).

وتعرف أمريكا اللاتينية الظاهرة بشكل أكثر حدة، حيث بلغت نسبة سكان المدن ٦٠,٤ في المئة عام ١٩٧٥، مع توقع بلوغ النسبة ٧٤,٨ في المئة عام ٢٠٠٠(٥٩).

---

(٥٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: جلال عبد الله معوض، «أزمة عدم الاندماج في الدول النامية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦)، ص ٦٩.

(٥٨) بالنسبة إلى الجزائر تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نسبة سكان الحضر قد بلغت ٦٦ في المئة، في حين تقلصت نسبة سكان الريف التي تشكل ٥٨ في المئة إلى ٣٤ في المئة. انظر: سمير رضوان، «القوة العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٥٩.

(٥٩) لمزيد من التفصيلات، انظر: Mario Ibarra, *Problémes economiques: Sociaux et culturelles poses par l'exode rural en Amérique Latine* (Paris: Organisation des nations unies pour l'éducation, la science et la culture (Unesco), 1983), p. 10

أفرزت الظروف السابقة، ظواهر أخرى تمثلت في:

ـ ظاهرة الأحياء القصديرية المتخلّفة (Bidonvilles) التي لا تعبر عن الفقر في العالم الثالث بقدر ما تعبر عن توزيعه، وعن حرمان جزء كبير من المجتمع، من عائدات بلاده، موزعة توزيعاً غير عادل.

ـ ونتيجة لما تتسم به هذه البيئات من صعوبات اقتصادية واجتماعية، ولا شك أن أكثر المتأثرين بها هم الأطفال والشباب الذين لا تعليم ولا عمل لهم، إنهم يعيشون ظروفاً مضطربة.

ـ ومنه إذا لم تتغير الآليات التي أدت إلى ظهور هذه المحيطات، وإدراجها ضمن منظور شامل للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، فمن المحتمل أن تتحول إلى موقف مضاد يهدد البناء الاجتماعي (من خلال عمليات عنف الشباب وتطرفه).

إن الأماني التي تحققت، والفرص المتاحة عن طريق التكوين الاجتماعي، يخلقان التوتر لدى المجموعات بحسب السن والأجيال(٦٠).

ومن ذلك الرأي الذي يقول، إن النشء ملحق بالجيل الأقدم، مقصور دوره على الدراسة والمرح التافه، قد تم تطويره واتخذ أساساً للقيمة المعاصرة على المجتمع ضمن المنهج الثقافي العام(٦١).

من ذلك يمكن التساؤل عن:

- ما هي الأدوار الجديدة المتاحة للشباب في مثل هذه المجتمعات؟
- ما مدى سهولة حركتهم بين الهياكل المختلفة؟
- ما مدى حجم اندماج الشباب في مجتمعات العالم الثالث؟

إن الإجابة عن الأسئلة السابقة، تفتح المجال للقول إن شباب دول العالم الثالث، يعيش أزمة ناجمة عن ذلك التناقض في البناء الاجتماعي وتناقض في البناء المعرفي(٦٢)، ومن ذلك يمكن استخلاص مجموعة من المقولات النظرية التي يمكن

---

(٦٠) للمزيد من الشرح، انظر: ليوبولد روزنماير، «محاولات جديدة في دراسة المشكلات الاجتماعية للشباب،» ترجمة أحمد عبد الرحيم أبو زيد، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونسكو)، السنة ٤، العدد ١٣ (١٩٧٣)، ص ٣٢.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد مجدي حجازي، «المثقف العربي والإلتزام الأيديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ص ٤ ـ ٢١.

من خلالها معالجة قضايا الشباب، وبخاصة مشكلة الجريمة في العالم الثالث، والعالم العربي جزء منه.

إن المدقق في مسار النسق العام لدول العالم الثالث يستجلي مجموعة من المتغيرات تساهم في فرز مكونات لها الفاعلية في توجيه الشباب منها:

● إن تراجع عمليات التنمية في دول العالم الثالث، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها مع سوء تنظيم الموارد المحلية، أدى إلى انخفاض مستوى معيشة الأغلبية من سكان العالم الثالث بما في ذلك فئة الشباب، ما أحدث له نوعاً من الإحباط (Frustration) وهو شعور الشباب بالخيبة عندما لا يستطيع إشباع حاجاته، بسبب عوائق مادية واجتماعية.

● السلوك الإجرامي في دول العالم الثالث لم ينجم عن لامعيارية دوركهايم[٦٣]، لأن أزمة هذه المجتمعات لم تكن حالة ظرفية مفاجئة، بل عملية تاريخية بنائية تعرضت لأساليب عمدية غريبة عنها.

● السلوك الإجرامي لدى شباب دول العالم الثالث، لم ينجم عن الثقافة الفرعية[٦٤] التي ركز عليها سذرلاند (Sutherland)، ففي الدول التي خبرت النظام الاجتماعي القائم على التصور الوقائي لكل ثغراته كالدول الاشتراكية، يخفف أو يقضي على المشكلات الاجتماعية في مهدها.

يستنتج من القضايا الأساسية السابقة أنه:

● بسبب ضعف فرص تعليم الأفراد، وضعف مستوى التكوين مع قلة الإمكانات لتحسينه، إذ إنها عوامل تشجع على التسرب المدرسي ليزداد توسعاً، ما يدفع ويعزز إمكانيات السلوك الإجرامي.

● وبسبب عدم تأمين فرص العمل، وعدم حصول الشباب على مستوى تعليمي يخوله الدخول على مراكز التكوين والتوظيف، يحدث الإقصاء ثم التهميش والاغتراب، الأرضية الخصبة لنمو السلوك الإجرامي مرة ثانية.

● وبسبب الظروف (الإيكولوجية للسكن) في محيط يتميز بعدم التناسق والاحتقان وعدم استقرار القيم، يحدث للفرد عموماً وللشباب خصوصاً تأرجح بين السكون، والاندفاع، وبين السلوك الإجرامي الذي ينجذب نحوه.

---

(٦٣) انظر في ذلك الفصل الثاني من هذا الكتاب، حيث تم التعرض لمفهوم دوركهايم عن «اللامعيارية».
(٦٤) حول مفهوم سذرلاند عن «الثقافة الفرعية»، انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

علماً بأن السلوك الإجرامي لدى شباب العالم الثالث، يتجاوب سلباً وإيجاباً مع الاختلافات الاقتصادية والسياسية داخل المجتمع، وهذه الاختلافات تحسب بحسب مميزات التنمية، والإنفاق الاجتماعي المنتج، وهذا يسمح لنا بالاستنتاج التالي:

لو كان الحي متخلفاً، والبيت ضيقاً فعلاً، ولكن هناك نظام قائم على أساس واضح ونظرة أيديولوجية شمولية للواقع، مدرسة وعمل متوفران، ونشاط هادف قائم على التعرف، واكتشاف اتجاهات الشباب، النفسية، الاقتصادية ـ الاجتماعية، طبقاً لمقتضيات استثمار طاقاتهم للنهوض بمستوى البناء الاقتصادي للمجتمع، لحلّت المشكلة سلباً وإيجاباً.

إن دول العالم الثالث لا تعيش مشاكل الشباب، بل إن شبابها يعيش في مشكلات، انعكاساً للأنماط التنموية التي طرحت كنماذج للتقدم، والقضاء على التخلف، إضافة إلى أن شبابها يعيش أزمة تولدت عن واقع أصبح عاجزاً عن استيعاب مجموعة من التناقضات العيانية: التقدم/ اللاتقدم، التغير/ اللاتغير، عدالة/ لاعدالة من دون الدخول في مثالب الثنائية.

في ختام هذا المبحث يمكن التأكيد اتفاقاً مع مقولة: إنه إذا ظلت قدرة المجتمع محدودة غير قادرة على استيعاب طاقات الشباب، فسوف يصبح المجتمع على ما يذهب علماء الاجتماع والسياسة مهدداً بانفجارات اجتماعية عديدة، قد تحمل قدراً من الفوضى إلا أنها بالتأكيد سوف تؤدي إلى تدمير الكثير من المظاهر الاجتماعية[٦٥]. وهذا ما ستحاول الدراسة الميدانية توضيحه.

---

(٦٥) سيد عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠)، ص ٣٧.

الفصل الخامس

السلوك الإجرامي لدى الشباب الجزائري: تحليل تاريخي ومحاولة استنطاق الواقع ومكوناته

تمهيـــد

إن معالجة التخلف وآلياته، الناجم عن التنمية غير المتوازنة، من القضايا الصعبة، من حيث النظرة للظاهرة من آلياتها الداخلية، والخارجية وهذا يتطلب الطرح الموضوعي للظاهرة، فالجزائر دولة عانت ١٣٢ سنة من الاحتلال، تعرضت خلالها لمختلف التشويهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أفرزت في ما بعد قوى مضادة لمسار الحركة التنموية.

وباعتبار «التخلف ظاهرة تصيب بعض المجتمعات، وتعني بطء الحركة في تحقيق النمو الذاتي لها، وهي تنبع أصلاً من تأثيرات تفاعلية خارجية وداخلية وليست متأصلة في كيان المجتمع بيولوجياً أو وراثياً، تتجسد في سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة، وضعف التركيب الاجتماعي، والإطار الثقافي للقائمين، تنجم عن هذه الوضعية مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادي وتحدث خللاً في البناء الاجتماعي. . . »[(١)].

أولاً: التشوه في أنماط الإنتاج وقضايا التخلف

انطلاقاً من هذا التصور، ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن أهم مكونات الظاهرة في المجتمع موضوع الدراسة، ورسم إطار عام لنموذج عياني لواقع جديد

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمود الكردي، **التخلف ومشكلات المجتمع المصري** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ١٤.

أصبحنا نلمح قسماته في هيكل المجتمع، وتحقيقاً لتصور الدراسة الشامل، بعد أن أدى هذا الفصل بنا إلى تحليل واقعي للمجتمع، وتنميط عوامل وأسباب الظاهرة (السلوك الإجرامي لدى الشباب)، واستنتاج ما يمكن استنتاجه، لتحديد توجهات الظاهرة والتصدي لأسبابها وهذا يتحقق بحسب تصور الباحث من خلال القضايا التالية:

١ ـ التعرض للمجتمع الجزائري من منظور تاريخي ابتداء من سنة ١٨٧١ وما حدث فيه من تشويهات اقتصادية، وتهديم كيان المجتمع.

٢ ـ توجيه النظر بالتحليل للمجتمع غداة قيام الثورة التحريرية عام ١٩٥٤ وما تميز به من خصائص اقتصادية ـ اجتماعية وثقافية إيكولوجية ديمغرافية.

٣ ـ المجتمع الجزائري عام ١٩٦٢ عشية رحيل الاستعمار الفرنسي، تاركاً وراءه مجتمعاً جديداً محرراً سياسياً، ومدمراً اقتصادياً وثقافياً، تابعا لدولة المركز التي كيفته بحسب مصالحها وأهدافها.

٤ ـ مرحلة عام ١٩٦٥ التي تميزت بدينامية خاصة، إذ تعتبر انطلاقة جديدة ومحاولة التصدي لظاهرة التخلف وفك الارتباط، باتباع أسلوب التنمية الاقتصادية، وتحقيق أهداف الثورة التي رسمت في ميثاق طرابلس[٢].

من هذا المنظور يمكن الإحاطة بالمؤشرات والآليات التي كانت وراء الظاهرة.

ثانياً: المجتمع الجزائري، ١٨٧١ ـ ١٩٥٤ من صدور قانون الملكية حتى إعلان قيام الثورة

لا يمكن تحليل التخلف بوصفه ظاهرة تطبع وتميز التشكيلات الاجتماعية التابعة إلا داخل إطار شمولي تاريخي. في ضوء هذه المسلمة، يمكن توجيه النظر إلى أن الاقتصاد والمجتمع الجزائريين وجهان لواقع تاريخي واحد، كان قد تطور بضغط الاستعمار، وأنتج التخلف الذي امتد إلى مرحلة لاحقة[٣]، حيث ما زال المجتمع يعيش آثارها.

---

(٢) «ميثاق طرابلس»، هو ميثاق صدر عن المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني، الذي عقد بعد إبرام اتفاقية الاستقلال، حيث ركز الاجتماع على محاولة تكيف الاستعمار الفرنسي مع مرحلة الاستقلال، وانقلابه إلى استعمار جديد من النوع الاقتصادي. انظر: عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦)، ص ١٥٧.

(٣) عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي، ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠**، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣)، ص ٧.

ذلك ما توضحه المرحلة السابقة للاقتصاد الجزائري الذي كان يستند إلى نشاطين أساسيين هما، زراعة الحبوب وتربية الماشية، غير أن الاقتصاد الجزائري كان يتميز بتوافر عوامل التكامل، «حيث إن هناك نظام السهولة الذي يعتمد على الفلاحة، يدعمه نظام تربية الماشية في المرتفعات، السنة الأساسية في هذا التنظيم الاجتماعي، تبرز في ضرورات الإنتاج الاجتماعي، إضافة إلى وجود الملكية الخاصة التي كانت شائعة بين السكان»(٤).

غير أن المشروع الاستعماري الذي ركز على فكرة عدم وجود الملكية الخاصة في الجزائر من أجل أن يضم إلى أملاك الدولة المستعمرة أكبر قسم من الأراضي(٥)، قد حطم البنى الاقتصادية للمجتمع من أجل احتوائها.

لقد اعتبرت هذه الفترة بحق أسوأ مرحلة عاشها المجتمع الجزائري لأنها تتميز بـ:

● فرض غرامات الحرب بعشرات الملايين الفرنكات الذهبية آنذاك، وكانت عمليات التفقير واسعة، شملت كل الجزائريين.

● حجز الأراضي ومصادراتها، والمحاكم القمعية التي مثل أمامها آلاف من المحاربين الوطنيين، وإعدام عدد كبير منهم.

باختصار، إن ما حدث كان «عبارة عن نهب جنوني لجميع الثروات الإنسانية والمعنوية والاقتصادية للجزائر بواسطة الغزو والاستعمار الإمبريالي، فالقمع والمجاعة، وتعميم النصب والسلب والدمار واستئصال جذور الثقافة وتجميد الوسط الريفي تجميداً متعمداً لم تعرفه البلاد من قبل. . . »(٦).

يمكن التدليل على ذلك بأهم الأعمال التي أقدم عليها الاستعمار الفرنسي حيث «دمر نظام الملكية المحلي، واضعاً مراسيم وقرارات تنهي الشكل الجزائري للملكية، منها أن الأرض تعود إلى البايلك (الدولة) من أجل امتلاكها. . . »(٧).

إن قانون عام ٢٦ تموز/يوليو ١٨٧٣ كإجراء آخر لتحطيم ملكية الجماعة القبلية للأرض في الجزائر، قد قنن الملكية لأفراد القبائل، كما أتاح للإدارة

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٦) للتوسع أكثر في هذا الموضوع، انظر: مصطفى الأشرف، «مشاكل الجوع والتغذية الناقصة في الوسط الفلاحي،» **المجاهد**، ١٧/٧/١٩٧١، ص ١٩.

(٧) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمه عن اللغة الانكليزية سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

الفرنسية أن تنقل سياستها الخاصة بمناطق الإيواء عن طريق تحديد ثلاثة هكتارات للفرد الواحد. .[8].

نجم عن هذه القوانين تشويه نمط الإنتاج الجزائري، على صُعُد ثلاثة:

ـ على صعيد علاقة الفرد بالملكية.

ـ على صعيد البناء الاجتماعي.

ـ على صعيد المؤسسات الاجتماعية.

كانت الآثار الأولى لهذه القوانين[9]، تتمثل في تقلص حاد في تربية الماشية، نتيجة لمصادرة أراضي رعي الماشية، ما دعا بعض الأهالي إلى التخلي عن هذا النشاط الأصلي، وتحول الفلاح الذي كان في وقت من الأوقات يملك أرضه على مجرد خمّاس، أو حصّاد[10]. كما انهارت المؤسسات التي كانت تقدم القروض والمساعدات للفلاح في الأزمات الزراعية، مع تلاشي الكثير من العادات الفلاحية مثل: خزن المحصول في مخازن القبائل، وبروز نظام بيع المحصول قبل حصاده ليصدر إلى فرنسا دولة المركز.

في هذا السياق تذكر الإحصاءات الحديثة أنه بعد عملية المصادرة، أصبحت طبقة الملاك الصغار، والعمال الدائمين والذين يشكلون ٣٠ في المئة من السكان الريفيين لا تملك سوى ١١ في المئة من دخل الزراعة، غير أن هناك طبقة من كبار الملاك الجزائريين، أقل من ٥ في المئة من السكان الزراعيين، تستحوذ على أكثر من ١٣ في المئة من الدخل الزراعي، وهؤلاء يمثلون الأعيان الذين يشكلون السند السياسي للاستعمار الفرنسي[11]، وتشكل طبقة المعمرين ٢ في المئة[12] من السكان

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٩) كان قانون فرنسا الصادر في ١٦ شباط/ فبراير ١٨٩٧، الذي يهدف أساساً إلى انتزاع أكثر الأراضي، وتوزيعها على البورجوازية من الفرنسيين والجزائريين، حيث تضاعف عدد المالكين، ما أدى إلى خلق تمايز اجتماعي داخل الجزائريين أنفسهم، انظر في ذلك: عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٩٢**، ترجمة نخبة من الأساتذة؛ راجعه عبد السلام شحادة؛ دققه وأشرف عليه محمد يحيى ربيع (الجزائر: الشركة الوطنية للكتاب، ١٩٧٩)، ص ٢١٠.

(١٠) «الخماس» هو أجير دائم يحصل على أجره في نهاية الموسم، على خمس الغلة، أما «الحصاد» فهو أجير موسمي يتقاضى مقابلاً محدداً متفقاً عليه لفترة محددة، وهو يشبه ما يسمى بعامل التراحيل في مصر.

(١١) لطفي حميد جواد، «واقع الملكية في الجزائر،» **المجاهد**، العدد ٨٢٧ (١٩٧٦)، ص ٢٥.

(١٢) المقصود بطبقة المعمرين، أولئك الفرنسيون الذين استوطنوا الجزائر تحت شعار «الجزائر فرنسية»، وتملكوا الأرض والعقار ليمدوا جذورهم وليتشبثوا بالأرض ويبقوا فيها.

الزراعيين، ولكنها تسيطر على أجود الأراضي الزراعية، وتستحوذ على ٤٥ في المئة من الزراعة في الجزائر[١٣].

هكذا استولت أقلية من المعمرين تحت مظلة المستعمر على أهم وسائل الإنتاج والتمويل، إذ بلغ ما امتلكته هذه الفئة من أراضي أكثر من ٣ ملايين هكتار، كما بلغت نسبة احتكار البنوك والنشاط الصناعي ٩٠ في المئة[١٤].

في ظل هذه السياسة المبنية على الاغتصاب، التي استمرت حتى عام ١٩٤٦، أصبح المجتمع الجزائري بعدها يتكون من قطاعين تربط بينهما علاقات هشة فرضتها آليات غير متوازنة نتيجة تطبيقها.

ـ **القطاع الأول**، عصري ونشيط، لأنه يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد الفرنسي، ويتكون من الفلاحة الأوروبية المتخصصة، والمدعمة بوسائل تقنية، ويغذي أسواق المدن، والتصدير لدولة المركز.

ـ أما **القطاع الثاني**، فيتكون من السواد الأعظم من الفلاحين بلغ عددهم ٥,٢ مليون شخص تقليدي الطابع يغلب عليهم النمط الاستهلاكي.

وهكذا يتأكد مرة أخرى أن الاستغلال البشع الذي مارسه الاستعمار الفرنسي والتخريب المقصود، قد أضعف لدى السكان الشعور بالانتماء إلى دولة هي في حاجة إلى من يحميها، ومن ثم على التشتت[١٥]. من هنا يمكن القول، إنه لم يبلغ الوضع في الجزائر من الخطورة، مثل ما بلغه في عام ١٨٧١ وبعده، من تحطيم مقومات المجتمع، التي هي الأرض مصدر الرزق، وتوزيعها على المستعمرين، ما أدى إلى استلابه مادياً وثقافياً، هذه العملية أدت بدورها إلى مضاعفة عدد الكادحين في الأرياف[١٦].

إن ما يمكن تسجيله هنا هو أن النظام الاستعماري قد تم تطبيقه في الجزائر، مدعماً بالإقطاعية المتواطئة مع الملاك الأجانب، وكان الاستعمار يدرك أن ولاء هذه الطبقة التي أوجدها من العدم هو الضمانة لبقاء العهد القائم[١٧].

---

(١٣) جواد، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٤) سعد بوعقبة، «كيف عالجت المواثيق الوطنية مسألة الأرض والفلاح،» **المجاهد**، العدد ٨٤٧ (١٩٧٦)، ص ٢٤.

(١٥) مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمه عن الفرنسية حنفي بن عيسى (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٦٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٤.

هكذا يصبح وصف الاستعمار الفرنسي في ضوء ما فعله قرابة قرن وربع في الجزائر كمجرم حرب، وما طبّقه من عمليات القتل، والنفي، والعمل الإجباري، كأساليب رئيسة لفرض الهيمنة من جهة، وزيادة ثروته من جهة ثانية واحتياطاته التي تضم المواد الأولية الوافدة من المستعمرات، والجزائر التي كان يعتبرها من المخازن العامة لأسواقه[١٨].

كان للوضع السابق آثار سلبية على المجتمع الجزائري، أفرزت طبقة زراعية «تتكون من مجموع الناس الذين يشتغلون في الأرض غير متلاحمين جزئياً، من العمال الزراعيين والخماسين، وصغار الفلاحين المالكين لقطعة أرض، هذه الفئة الاجتماعية ظهرت في الجزائر لأول مرة على المسرح السياسي عام ١٨٧١ نتيجة تفكك البنية الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري، كما يرى جاك ووديس. . .»[١٩].

وبالنظر إلى طول هذا الوضع وآلياته، حيث اختفت معه معالم الوطنية، وكل ما هو جزائري، تم خلال ذلك الاستيلاء وتمكين الأجانب على أرض نزعت من أصحابها الشرعيين، ليتحولوا في ما بعد إلى فلاحين أجراء في أراضيهم ذاتها.

أما سكان المدن فقد عاشوا على هامش المدينة من غير أن يندمجوا فيها، كأجراء نزحوا إليها فراراً من قساوة الظلم الاجتماعي الذي عم الريف، ويمكن تلخيص أهم سمات المرحلة السابقة في ما يلي:

● استيلاء المعمرين التام على خيرات السكان الأصليين الجزائريين، من أراض وأملاك وديار.

● تدهور معيشة الفلاحين بفعل تجريدهم من مصادر رزقهم التي هي الأرض، بلغت بحسب بعض الإحصاءات ما بين (٨ و٩) ملايين من الهكتارات[٢٠].

● نتيجة وجود فائض من الإنتاج العالمي للحبوب، تعرض الفلاحون الصغار إلى أزمة انخفاض الإنتاج، وتدهورت أوضاعهم، ووقعوا بعدها تحت طائلة القروض التي أفقدتهم أرضهم لتكون سداداً لقروض الدائنين.

---

(١٨) جاك ووديس، **نظريات حديثة حول الثورة**، تعريب محمد مستجير مصطفى، ٤ مج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، مج ٢، ص ١٩.

(١٩) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل، السلسلة التاريخية، ط ٣ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣)، ص ١٢٧.

(٢٠) الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ص ٩٦.

● كسر الأطر السابقة وتحطيم التوازن التقليدي، ونهب كل الثروات التقليدية تحت ضغط الأعباء الثقيلة، وتحويل قسم كبير من الملاكين الصغار إلى كادحين.

● ولادة فئة تمتلك ثروة جديدة بفضل التجارة والتوفير والسلفيات ذات الفوائد العالية، وامتلاك حقول واسعة[٢١].

● ظهور طبقة بورجوازية عقارية جزائرية، كان ثراؤها على حساب إفقار الآخرين، إذ بلغ ما استولت عليه من أراض ٨٢٤٥٦٠ هكتاراً، مع نمو هذه العملية بعد سنة ١٨٨٠ ـ ١٩٥٩[٢٢].

● في حين ازدادت فئة الفقراء التي جردت من ملكيتها بلغ عددها حوالى ١٣٨٦٥٨٠ فلاحاً صغيرا وكانت هذه البروليتاريا على حد قول مغنية الأزرق، مرتبطة بالإفقار العام للمجتمع المحلي[٢٣].

إن التأليف بين هذه المكونات يسمح بالقول، إن السمات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن سياسة الاستعمار الفرنسي المركزة، قد خلقت من الجزائر محيطاً تابعاً يساهم في تراكم رأس المال المركز. يُستدلّ على ذلك بما كان يقدمه صغار الفلاحين ذوي الملكية الصغيرة التي كانت تغذي السوق الفرنسية بالمواد والمنتوجات، من خراف، وزيت، وتين، وتمر، وشعير[٢٤]، وهي ما تربيه أو تنتجه عوائل منتجة بأسلوب جماعي تعاوني غير منظم.

إن مقولة «إن البورجوازية ليست سوى صورة ساخرة لطبقة رأسمالية عاجزة عن التصرف، كطبقة مستقلة وغير قادرة إلا على أداء دور وسيط الرأسمالية الأجنبية، وحشو جيوبها على حساب الجماهير. . .»[٢٥]، تصدق إلى حد ما على مثال الجزائر.

إن التاجر الجزائري لم يؤدي إلا دور «الوسيط بين المنتج والمصانع الكبرى، العائدة للأوروبيين، الموجودة في فرنسا لتصنيع التمور، ومعاصر الزيت، وصناعة المعلبات، وشراء الخراف، والجلود في الأسواق القريبة. . .»[٢٦].

---

(٢١) بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٩٢**، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢٢) للتوسع أكثر، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٢٣) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ٦٤.

(٢٤) بن أشنهو، المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٢٥) ووديس، **نظريات حديثة حول الثورة**، ص ٥١.

(٢٦) بن أشنهو، المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

هذا الشكل من السيطرة والاستغلال، حرم الفلاح من وسائل الإنتاج بالرغم من تركها في الظاهر، فالتسويق مفروض على الفلاح بحسب الأسعار التي لا يسيطر عليها، كما عرفت الصناعة الحرفية الجزائرية تدهوراً في عهد الاحتلال، بل أدى الاستعمار « إلى تدمير شروط إعادة إنتاج النظام الحرفي مسبباً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إفقار وتحويل العمال المباشرين إلى كادحين، يتجلى ذلك في إصدار قانون إلغاء النظام الحرفي. . . »[٢٧].

كان لهذه الإجراءات ما يبررها بالنسبة إلى الاستعمار، حيث أصبح إنتاج المواد الأولية، كالأصواف، والجلود والأخشاب، «توجه إلى التصدير تحت أشكال التجارة والضريبة، وارتفاع سعر المادة الأولية. . . »[٢٨]. إضافة إلى أن تدفق المصنوعات الأوروبية، كان لها فعاليتها في تدمير الصناعة الحرفية والتخلي عنها، وإغلاق الكثير من المشاغل الخاصة التي كانت مزدهرة.

في هذه الوضعية أصبح المجتمع الجزائري محطماً ومحروماً من وسائل التطور والنمو، والتي يستحيل تحقيق الرخاء والازدهار للشعب، إلا إذا توافرت الشروط الأساسية التي ينمي بها إمكانياته، ويفجر طاقاته الكامنة، لا شك أن هذه الشروط لم تكن متوافرة بالنسبة إلى شعب[٢٩] . . . فرض عليه سياسة الخضوع، والاستكانة ليحول في ما بعد إلى مستعمرة تابعة لفرنسا، لا تزيد عن كونها حقلاً من حقول السوق الأوروبية.

لكل ما سبق يمكن القول، إن النهب والاستغلال البشع الذي سُلّط على المجتمع الجزائري، قد فجر غضبه متخذاً أسلوب الكفاح الذي قادته قوى اجتماعية حضرية ريفية، كانت بدايتها عام ١٨٧١، هدفها إخراج الإمبريالية الاستعمارية، واستعادة ملكية الأرض مصدر الرزق[٣٠].

كان نضال الطبقة الفلاحية المعدمة المحطمة المثقلة بالضرائب المستلبة الحقوق، المعطلة الإنتاج متواصلاً، ما خلق لديها الشعور بأن « أفق المستقبل قد أصبح مسدوداً، وشعورها بفقدان كيانها الاجتماعي واغترابها من محيطها، الذي لا يمكن الاستغناء عنه: الأرض، الحرية، الصحة، والمؤسسات الاجتماعية، اللسان القومي. . »[٣١].

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.
(٢٨) الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ص ٩٩.
(٢٩) للتوسع أكثر، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٩.
(٣٠) جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ص ١٢٩.
(٣١) الأشرف، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

الاغتراب عن الملكية التي تشكّل مكونات الحياة، دافع قوى لممارسة العنف ضد الإمبريالية، فإذا كان «العنف في الدول الاستعمارية، يعد جزءاً من النظام نفسه لحماية أهدافه الاقتصادية والسياسية التي تقوم على أساليب وأشكال وبخاصة الاستقلال الاقتصادي. .»[٣٢]، فهو لدى الشعوب المستعمرة يأتي رداً سياسياً على القهر السياسي والوضع الاقتصادي العام للمجتمع، والحالة الاجتماعية التي آل إليها المجتمع الذي أصبح يعيش في بؤس، خصوصاً الخمّاسين، وعمال المدن الذين كانوا يشكلون الشريحة الأكثر خضوعا لأنواع الاستغلال من قبل البورجوازية العقارية[٣٣].

في ختام هذا المبحث نقول إن كل العوامل السابقة متفاعلة، ساعدت على قيام ثورة كبرى نتيجة صراع بين شعب سلب حقه وتاريخه، وبين قوى عالمية ذات نظام رأسمالي حاول أن يدمر شعباً، ويشوه نظامه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ثالثاً: المجتمع الجزائري، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ من إعلان الثورة حتى إعلان الاستقلال

بعد التوسع في الحيازات وامتلاك حق أراضي جديدة ونمو القطاعات التي ساعدت على تراكم رأس المال الفرنسي، والتي أدت إلى اختفاء كل النشاطات الحيوية الممارسة من السكان الأصليين المحليين.

غير أن فترة الازدهار هذه التي توقفت، بسبب زيادة وتطور مطالب السكان الأصليين المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام للجزائر، وتطور الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال[٣٤]، قد عملت على تدعيم البورجوازية العقارية قاعدتها العقارية مستغلة أزمات تراكم رأس المال الأوروبي.

ضمن هذا الإطار، حدث تراجع في زرع أشجار الكروم التي كانت تشغل حيزاً كبيراً من أخصب الأراضي الزراعية وانخفاض المبيعات، كما تقلص إنتاج الحبوب وبخاصة القمح، هذا يفسح المجال للقول إن كل القطاعات التي ارتكزت عليها قاعدة تراكم رأس المال في هذه الفترة قد فقدت ديناميتها.

يضاف إلى ذلك أن العمالة لم تتطور، وبقيت على حالها، وهذا يدل على وجود

(٣٢) للمزيد من التوضيح، انظر: ووديس، **نظريات حديثة حول الثورة**، ص ٩٠.

(٣٣) بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٩٢**، ص ٣٠١.

(٣٤) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ٦٩.

بطالة حقيقية، لأن «الاستخدام المنتج في الجزائر ظل في حالة ركود، خلال الفترة ١٩٣٠ ـ . . . ١٩٥٤»[٣٥].

تدل جميع الوقائع على أن أزمة تراكم رأس المال الأوروبي في دولة المركز، أحدثت آثاراً اجتماعية في دولة المحيط التابعة، تمثلت في:

- انخفاض عدد الفلاحين الصغار الذي يعكس نزع ملكية المنتجين[٣٦].

- تدهور أحوال الفلاحين الفقراء بشكل ملحوظ، ما اضطرهم إلى التخلي عن أراضيهم والنزوح إلى المدن تحت ضغوط ضريبية، وهرباً من طابع الحرب الاستعمارية.

تولّد عن ذلك متغيرات أخرى تمثلت في عدم التوازن بين الريف والمدينة، حيث قفز عدد سكان المدن من «٥٠٠,٠٠٠ ألف نسمة، سنة ١٩٢٦ إلى ٦١٠,٠٠٠ ألف سنة ١٩٣٦، ليصل إلى أكثر من مليون سنة ١٩٤٨»[٣٧].

نجم عن الظاهرة السابقة كذلك، تغير آخر عكس علامات التخلف في المجتمع الأصلي الجزائري، فمواصلة انتزاع الملكية العقارية، وتعرض سكان الريف لأشكال الاضطهاد والهجرة المتزايدة نحو المدن هرباً من البطش والحشد «في محاولة عزل السكان عن الثورة من قبل الاستعمار حيث أدى ذلك على خلق أكواخ من الصفيح، اكتظت بالفلاحين المحرومين من أبسط الحقوق»[٣٨]، قابعين وراء أسوار الفقر الواطئة.

وفي تلك الوضعية السابقة، التي تميزت بعدم الاستقرار السياسي، حاولت السيطرة الاستعمارية، العمل على استتباب الوضع وذلك بخلق إصلاحات، منها منع مساحة أشجار الكروم، تحديد سعر القمع، إنشاء صندوق القروض لدعم الديون، غير أن هذه الإصلاحات لم تعد على الفلاح الجزائري بأي نفع بسبب تركز الملكية بأيدي المعمرين، يستدل على ذلك «أن زيادة الجرارات والحصادات، لم تعمل على تطوير الفلاح الجزائري، بل أدت إلى تأخره وبؤسه، بفعل تفاقم البطالة وتدني الأجور. .»[٣٩]، أكثر من ذلك جلبت له سلسلة من عمليات النفي كما يلاحظ

(٣٥) بن أشنهو، المصدر نفسه، ص ٣١٥.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٥.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٣١.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.
(٣٩) للتوسع في ذلك، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

ميرتون: «فلا الآلة، ولا المكننة، هي التي تشوه الإنسان، بل إن التقنيات الصناعية تحرر الإنسان من قوى الطبيعة العمياء، كما إنها تقوم بدور المحرر إذا استخدمت لخدمة الإنسان، لكنها تزيد من اغترابه إذا استخدمت لزيادة أرباح الرأسماليين. .»[٤٠].

تبع ذلك التشويه انخفاض الطلب على صعيد الاستخدام في المدن، حيث قدر إن «مليون عائلة تقريباً لا تملك أي أرض، ذات مستوى صعب جداً وغير ثابت. .»[٤١]، وهكذا كانت كل الإجراءات المتخذة للإصلاح، وزيادة الاستخدام، قد فشلت في إعادة التوازن والاستقرار في المستعمرة، لما أصاب كيان المجتمع من تدمير وتشويه أنماط الإنتاج.

إجمالاً يمكن القول إن ما فعله الاستعمار الفرنسي بالمجتمع من تشويه اقتصادي، اجتماعي، وثقافي، أدى إلى اتخاذ الحركة الوطنية موقفاً اجتماعياً لا لنقل السيادة فقط، بل إلى تحويل شامل للمجتمع[٤٢].

من هنا كانت ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ بداية لمرحلة تالية، وتحدٍ لأوضاع سابقة، ومحاولة تحقيق أهداف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.

كانت أهداف الثورة بعد الاستقلال، قد حددت في مؤتمر طرابلس عام ١٩٦١ الذي شكل التوجه السياسي الاقتصادي لدولة المستقبل في «إصلاح زراعي، تخطيط اقتصادي، تأميم الموارد المعدنية والتجارة الخارجية، تطوير التعليم. .»[٤٣].

وأهمية ما سبق عرضه، لأنه في سياق التحليل، يساعد على الكشف عما يعمق الوعي السياسي والاجتماعي للطبقة الفلاحية التي تعاملت مع الثورة في مسارات ثلاثة:

١ ـ النضال السياسي ضد تقسيماتها الخاصة وانعزالها نتيجة الليل الاستعماري.

٢ ـ النضال الأيديولوجي أيضاً ضد الظلم نتيجة الليل الإقطاعي.

٣ ـ النضال ضد الاستعمار.

---

(٤٠) ووديس، **نظريات حديثة حول الثورة**، ص ٢٢.

(٤١) بن أشنهو، المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٤٢) انظر: جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٧٦** (الجزائر: المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦)، ص ٣١.

(٤٣) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ٨٤.

هذا يؤكد أن نضال الطبقة الفلاحية من أجل الاستقلال، لا ينفصل عن النضال من أجل الأرض. إن أحسن وصف لفترة ١٩٥٤ عن حالة الجزائر المدمرة حيث سلطت الإمبريالية كل أساليبها، على شعب عاش كل مؤشرات التخلف والتبعية، وهذا يتفق مع وصف أحد الجنرالات الفرنسية، وهو بوجو (Bougeu) حيث يقول:

إننا في حاجة إلى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين، ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضيَ خصبة لا يطير غبارها، أينما وجدتم مياهاً متدفقة، وأراضي خصبة ومراعي، أنزلوا بها المعمرين ولا يهمكم أمر أربابها...[٤٤].

أما الجنرال روفيغو (Rofigau) القائد الأعلى فيقول: «وحيث إننا لن نستطيع أبداً أن نمدنهم، فما بأيدينا إلا إقصاءهم في الفيافي والقفار، وسيبعدون كما تبتعد الوحوش من الأماكن الآهلة»[٤٥].

أما شارل أندريه جوليان (Charle Andri Julienne) فيقول في كتابة **شمال إفريقيا** معبراً عن الظلم الاستعماري في الجزائر، «إنهم لم يحرقوا البلاد خفية، كما قتلوا أعداءهم جهاراً بلا شفقة ولا رحمة، لم يمنعهم من ذلك رادع، ولا وازع، كانوا بالعكس يفتخرون بضراوتهم ووحشيتهم..»[٤٦].

يستخلص من هذه المعطيات أن هدف الاستعمار كان مركزاً حول تحطيم الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً، مع محاولة لطمس معالم الحياة العربية في الجزائر، حين اعتبروا اللغة العربية لغة أجنبية، واضطهدوا الإنسان الجزائري، ونظموا استغلاله، وعملوا على تشويه ثقافته ومحو كل طابع ذاتي للجزائر، وذلك لتحقيق دمجها النهائي بفرنسا...[٤٧]. كل هذه العوامل ساعدت وتساعد على خلق التناقض داخل المجتمع الجزائري في ما بعد، كما يتجلى في سياق التحليل.

رابعاً: المجتمع الجزائري، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦: مرحلة التبلور في النظام

كان المجتمع الجزائري ممثلاً بالسلطة، قد رسم أهداف الثورة بعد الاستقلال مع بداية عام ١٩٥٤، ومن ثم ولكي يكون تطور الجزائر بحسب ما يرى عبد القادر

(٤٤) للمزيد من التفاصيل، انظر: فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها: ليل الاستعمار**، نقله إلى العربية أبو بكر رحال ([الدار البيضاء]: مطبعة فضالة المحمدية، [١٩٦٢])، ص ٧٦.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٤٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ص ١٤٧.

جغلول «سريعاً، ومتجانساً وموجهاً نحو تلبية كل الحاجات في إطار جماعي مشترك، فإنه بالضرورة يجب أن يدرك في بعده الاشتراكي. . .»[٤٨]. غير أن برنامج طرابلس الذي يحمل بذور الاختيار الاشتراكي، لم تذكر صراحة في الوثائق الرسمية، يتجلى ذلك عندما حاولت اللجنة الوطنية تبني هذا البرنامج في حزيران/ يونيو ١٩٦٢، حيث « بدت بعنف تناقضات عميقة بين الجماهير الشعبية وبين تلك العناصر البرجوازية، التي كانت ترغب في احتكار الاستقلال لصالحها»[٤٩].

هذه الطبقة الجديدة التي تولدت في ظروف الاستقلال بما حققته من الغنيمة الاستعمارية الكبيرة، والملكية العقارية[٥٠]، التي أكسبتها قوة وامتيازات، وبحكم وجودها في آليات الدولة والأجهزة الاقتصادية، والإدارية، أصبحت تشكل خطراً على تطور الاشتراكية في الجزائر لما لها من مساعٍ في تكوين إطار لنظامٍ اقتصادي ليبرالي[٥١].

بناء على المعطيات السابقة، والتي لها انعكاس على العملية اللاحقة، منها نظام التسيير الذاتي، والثورة الزراعية، والقطاع العام الذي أفرغ من محتواه الاجتماعي والديمقراطي، والإشارة إلى هذه المبادئ بأسباب التخلف وتأخر الاقتصاد الوطني[٥٢]، هذا يؤدي إلى القول إنه إذا كانت آثار «التشويه والدمار والتخلف كبيرة، فإنها تتطلب أعمالاً كبيرة ووضوح الرؤية للمجتمع الجديد وخوض مهام كبرى» في « تنمية الزراعة، والتصدي للمشاكل التي يطرحها إصلاح البناء الاجتماعي في هذا القطاع. . .»[٥٣]؛ فإن مواجهة النواقص الكامنة في الأسس المادية للإنتاج، يتطلب تهيئة الظروف الموضوعية للمرحلة القادمة من أجل استثمار رأس المال لا لتبذيره أو تركه.

تدليلاً على ذلك، فسمات التنمية الرأسمالية أثناء حقبة الاستعمار قد أدت إلى خلق اقتصاد ذي إنتاج خارجي، وأصبح الإنتاج الزراعي، والمنجمي الموجه للتصدير وخدمة الرأسمالية العالمية، اقتصاداً تابعاً لدولة المركز، والمساهمة في تنمية الرأسمال الفرنسي وإبقاء دولة المحيط في فقر دائم، وحتى التصنيع الذي كان يوجه إلى

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٤٩) أحمد عكاشة، «أصول وآفاق الاختيار الاشتراكي في الجزائر،» **الطليعة** (القاهرة)، السنة ١٠، العدد ٦ (١٩٧٤)، ص ٣٥.

(٥٠) جغلول، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٥١) يمكن التوسع أكثر بالنظر في: شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر**، ص ٢٢٣.

(٥٢) جغلول، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٥٣) بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٩٢**، ص ٤٩٤.

الأسواق المحلية، والذي تشرف عليه المجموعات الفرنسية، كان يتلقى قوته المحركة من الخارج، فهو تابع لرأسمالية خاضعة تجارياً ومالياً وتقنياً لدولة المركز(٥٤).

هذه بعض الملامح والسمات التي كان يتمتع بها رأس المال في الجزائر غداة الاستقلال، إضافة إلى عوامل فاعلة في تقرير التوجهات الجزائرية إزاء الظواهر التي برزت بعد هذه الحقبة مباشرة منها:

● نموذج الاستهلاك الذي جلبه الأوروبيون من فرنسا وتقبله عدد من الجزائريين وبخاصة في المدن.

● المتغير الآخر، الهجرة الريفية باتجاه المدن نتيجة لتفاوت شروط الحياة في مستوى الدخول، ما بين المدينة والريف التي خلقها النظام الاستعماري، لخدمة مصالحه، وبالتالي خلق تبعية الريف للمدينة.

● قطاع المحروقات الذي يشكل المورد الرئيسي، وما يسهم به في النهوض بموجبات التنمية الاقتصادية وآليات خضوعه للاقتصاد العالمي، والتأثيرات الدولية.

● من القضايا المهمة الموروثة، والتي تخلق إحدى المصاعب للدولة آجلاً، هو الجهاز الإداري الضخم الذي كان يستنزف أموالاً ضخمة إلى جانب مساهمته بعد العناصر البورجوازية بالوسائل التي تمكّنها من القيام بدور فعال في تشويه الاقتصاد وتحريف التوجهات السياسية.

● كانت البيروقراطية الإدارية والاقتصادية الناجمة عن الجهاز الإداري الضخم هي العنصر الرابع، بحسب ما يرى عبد الله شريط، حيث تؤدي دوراً في تسرب التأثير الإمبريالي بالطريقة نفسها التي يتسرب بها من خلال الطبقة البورجوازية الوطنية التي تهدف إلى عرقلة السياسة والعمل على تحريفها(٥٥).

إن التأليف بين المكونات السابقة يسمح بالاستنتاج التالي، وهو استنتاج يتفق مع تصور السيد الحسيني، ومفاده أن التطور الرأسمالي في دولة المركز فرنسا قد أدى إلى ربط مصير دولة المحيط، الجزائر المستعمرة بنظامها الصناعي المتقدم(٥٦)، فإذا لم ينجح النظام الاستعماري في تعميق الرأسمالية في دولة المحيط، فإنه قد أدى إلى تشويه

---

(٥٤) للمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩٤.

(٥٥) للتوسع أكثر في هذه النقطة، انظر: شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر**، ص ٢٢٥.

(٥٦) انظر السيد الحسيني، في: **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٢٠.

اقتصادياتها والابتعاد بها عن مساراتها التقدمية[٥٧]، طبقاً للنظرية الأوروبية التي كانت تقول آنذاك إن الجزائر ستكون آخر مقطورة لأوروبا (Wagon pour L'Europe)[٥٨].

هذه السلبيات كلها برزت خلال حقبة ما بعد الاستقلال، وتراكمت في ما بعد خالقة الاختلالات في بنية المجتمع، فالتفاوت في شروط الحياة، وفي مستوى الدخول ما بين المدينة والريف، أدى إلى الهجرة الريفية، مولدة بدورها تفاوتاً آخر في شروط الحياة، ليس على مستوى الدخول فقط، بل في مستوى الحياة الأخرى، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتربوياً وإيكولوجياً.

بسبب العوامل السابقة، وتفاعلها مع عوامل لاحقة، نتجت ظاهرة أخرى تعبر عن خلل في البناء الاجتماعي، تتمثل في تجمع فئة من المجتمع على حافة المدن، مشكّلة إحدى علامات التخلف والبؤس، كما عبر عنها الميثاق الوطني الجزائري، وهي ظاهرة ناجمة عن التوسع الرأسمالي في دولة المحيط المتخلفة.

هكذا يمكن قبول مقولة فرانك (Frank) وهي أن التخلف في دول العالم الثالث كان نتاجاً لتنمية في المركز الرأسمالي، ومن ثم «فسيطرة العواصم على التوابع على مستوى الدولة يعود إلى عوامل سابقة»[٥٩]، كنزع الأراضي، وحشد الفلاحين في تجمعات سكانية، والبطالة في الريف.

يستدل على ذلك بمئات الفلاحين الجزائريين الذين اقتلعهم الاستعمار من أرضهم، من دون أن يقدم لهم نمط حياة جديداً، إضافة إلى أن هذه العائلات لم تعد بعد الاستقلال إلى قراها، بل مضت لتقيم في المدن[٦٠]، مشكّلة حزاماً من الصفيح حول المدن الجزائرية.

تمثل الأحياء المتخلفة ظاهرة مثيرة كما يعبر عنها دي كلواتر (Descloitres) بلغ عددها سنة ١٩٥٤ ـ ٥٢٠٠٠ ألف كوخ (Baraques) في المدن الحضرية يشغلها جزائريون يشكلون ٣٩٥٠٠[٦١] ألف أسرة، يتميزون بحياة اجتماعية خاصة بلغ عدد

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥٨) سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل ق. داغر، ط ٣ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣)، ص ١٥١.

(٥٩) السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٠٤.

(٦٠) أمين، المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٦١) للتوسع أكثر في الموضوع، انظر: Robert Descloitres, *L'Algérie des bidonvilles*, le monde d'outre-mer, passé et présente; 2. Sér: Documents; 6 (Paris: Mouton, 1971), p. 27.

سكانها ٢١٠ آلاف فرد عام ١٩٥٤ بمعدل بلغ واحد من سبعة من سكان المدن.

والمتبع لتطور الظاهرة يلحظ أنها تتوزع على المدن الحضرية كالتالي: الجزائر العاصمة ٨٦٠٠٠[٦٢]، وهران ٣٨٠٠٠، عنابة ١٢٠,٠٠٠، قسنطينة ٧٠٠٠، وبقية المدن الكبرى كان فيها ٥٧٠٠٠ كوخ[٦٣].

وكما يلاحظ أن المدن الثلاث الأولى أكثر جذباً للسكان لما تتوافر عليه من فرص العمل، بسبب وجود موانئ بها.

ويمكن التدليل على ذلك بالمعطيات الإحصائية التي تبين أن سكان الجزائر العاصمة عام ١٩٦٠ كان ٨٦٩ ألف نسمة من بينهم ٢١١ ألف أوروبي، أحل محلهم من الجزائريين المهاجرين مباشرة من الريف سنة ١٩٦٢، عشية استقلال الجزائر حتى أصبحت عاجزة عن الاستيعاب[٦٤].

في سنة ١٩٧٢ أصبحت العاصمة تضم ما يقرب من مليوني نسمة بزيادة قدرت بـ ١٢٠,٠٠٠ عن قدرتها[٦٥].

في هذه الحقبة برزت الأحياء المتخلفة من جديد بسرعة فائقة، مع حركة الركود التي عرفها المجتمع وعدم التحكم في دينامية المجتمع الذي حدث في توازنه، من جهة، خلل في تحقيق الانسجام بين تزايد الطلبات وإشباعها.

وقسنطينة كمركز حضاري، وعاصمة الشرق، برزت بعد الاستقلال كمنطقة جذب مهمة لما احتوت عليه من مؤسسات، ثقافية، واجتماعية، وصناعية، بعد الاستقلال بخاصة، جعلها ذلك كله، تعرف الظاهرة حيث نزح إليها ٢٠ ألف عائلة جديدة في الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧، بينما لم تنجز في الحقبة نفسها من المساكن إلاّ ٢٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، مع إهمال الزيادة الطبيعية، أي إن لكل وحدة سكنية مقابل (١٠ أسر)، فإذا أضيف عامل البيروقراطية وطريقة التوزيع لتبين أن العدد كله من دون سكن[٦٦].

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٦٣) بحسب ما يلاحظ في سنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، أن هناك اتجاهاً من قبل السلطات الجزائرية تجاه الأحياء القصديرية في مدينة الجزائر العاصمة، إذ اتخذت قراراً سياسياً يتمثل في إعادة سكان هذه البيوت إلى مصادر نزوحها.

(٦٤) لمزيد من التفصيل، انظر: Mostefa Boutefnouchet, *La Famille algérienne: Evolution et caractéristiques récentes* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980), p. 85.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

تبين إحدى الدراسات الإحصائية التي قامت بها الولاية، أن هناك ٦٩٩٠ بناء تم في المدة الأخيرة من دون رخصة[٦٧]، هذا يدل على أن الظاهرة مستمرة ما عدا بعض المحاولات التي لم تمس المشكلة من أساسها.

المستخلص من هذه المعطيات، هو أن للهجرة دوراً فعالاً في تضخم الظاهرة، حيث تضاعف معدل سكان المدينة عدة مرات بمعدل ١١٧ في المئة في المرحلة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٦، فإذا كان هذا المعدل عام ١٩٥٤ (١١١ ألف نسمة)، فإنه أصبح يفوق المليون سنة ١٩٨٥ مع عدم دقة الإحصاءات، كما تبين من أعمال يوم دراسي حول محاربة البناء الفوضوي بمدينة قسنطينة، أن الظاهرة لم يُتحكم فيها، ولم يوضع حد لحركة الهجرة التي تعد رافداً يعمل على نموها[٦٨].

وكغيرها عرفت مدينة سكيكدة، التي كانت تعد منطقة فلاحية مهمة، تغذي الشرق الجزائري بالحبوب والخضر والفواكه، ظاهرة الأحياء المتخلفة، بلغ عددها ١١٦٢ بيتاً، بعدد إجمالي ٦٥٩١ نسمة بينهم ٥٠ في المئة من الشباب الذين لا يتجاوز سنهم ٢٠ سنة[٦٩].

هكذا تولد عن توليف الظاهرة الإيكولوجية، والتركيبة البشرية، ظاهرة أخرى تتمثل في مشاكل ٦٠ في المئة من الشباب دون ٢٠ سنة، من صحية، وتعليمية، وسكنية، وتوفير العمل، وهي حاجات ضرورية يتطلب إشباعها. أمام هذه الأزمات يكون «إنتاج الفكر وآليات الإبداع لهذه الفئة الاجتماعية، التي تصبح بفعل الظروف الخارجية التي تندرج في إطار جدلية متكاملة، لا فصل فيها بين معاناة الفرد ومجتمعه الذي يعيش فيه ويتفاعل معه، وفي إطار مؤسساته القائمة. . .»[٧٠].

إن الآثار المعوقة المتولدة عن العلاقة التاريخية بالنظام الاقتصادي[٧١] لدولة

---

(٦٧) انظر: تقرير المصلحة التقنية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية قسنطينة في مصلحة الشؤون الاجتماعية ـ بلدية قسنطينة.

(٦٨) انظر: اليوم الدراسي حول محاربة البناء الفوضوي في مدينة سكيكدة، نظمه اتحاد الحقوقيين ـ فرع قسنطينة بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٧٨، حيث أجمع المتدخلون على أن البناء الفوضوي هو نتيجة لعقل فوضوي وغياب القانون.

(٦٩) انظر: التقرير الخاص عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان البيوت القصديرية في مدينة سكيكدة، المجلس الشعبي البلدي، سكيكدة، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

(٧٠) للمزيد من التوسع، انظر: معن خليل عمر، «واقع وطموح الفكر الاجتماعي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٧ (حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ص ٥٦.

(٧١) عبد الباسط عبد المعطي، **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٤٤.

المركز (فرنسا) قد أنتج تشويهاً آخر، في عدم التكامل بين المطالب والإشباعات للسكان لاحقاً في الجزائر المستقلة.

من ذلك أدت التنمية في الجزائر بعد الاستقلال على خلق قطاع متخلف، وهي عملية يعبر عنها فرانك بالتخلف المعاصر الذي يمثل جانب منه نتاجاً للعلاقات الاقتصادية بين المتخلف والمتقدم، هذه العلاقة الجدلية تؤدي في ما بعد إلى سيطرة العواصم على التوابع. ويذهب فرانك إلى أن بناء العواصم قد اتخذ مستويات مختلفة، فالمدينة في الدول المتخلفة نمت وتطورت بواسطة القوى الاستعمارية، ويواصل فرانك القول إن تنمية منطقة أو مدينة معينة لا يؤدي إلى تنمية المدن أو المناطق الأخرى، ولكنه يحوِّل الأخيرة،عن قصد أو بغير قصد إلى توابع مستعمرة داخلياً.

كان لتغلغل الاستعمار الفرنسي والنفاذ في كيان المجتمع الجزائري آثاره العيانية محدثاً خللاً في البناء الاقتصادي، والاجتماعي الذي ما زالت تشويهاته بادية للعيان.

إجمالاً يمكن القول مع فرانك إن البنى الاجتماعية لكل المجتمعات الأفريقية، ومنها الجزائر، تكونت وتشكلت تحت تأثير التقسيم الرأسمالي، والمركانتيلية الصناعية ـ المالية، لتكون أطرافاً تابعة، ومن ثم «فإدخال الاستهلاك الأوروبي حطم ليس فقط جزءاً من النظام الاقتصادي التقليدي، ولكنه دعم انغراس نماذج الإنتاج والتراكم والثقافة المنسوخة عن البلدان المصنعة للمركز الرأسمالي. . .»[٧٢]. ذلك ما سيتضح أكثر في الفصل القادم.

في تلك الأوضاع المتولدة عن الخلل الاجتماعي وعجز الدولة عن تأمين حاجات السكان الجدد من مرافق صحية وسكنية وتعليمية، وخلق وظائف، برزت خلالها الأحياء المتخلفة كوضعية تعبّر عن أزمة اجتماعية: ٤٢ حياً فوضوياً عارضاً[٧٣]، ٣٢ حياً قصديرياً تضم ١٠٠٠٠ بيت موزعة حول أحفّة المدينة، يعيش ساكنوها في حالة سيئة[٧٤].

---

(٧٢) دهماني محمد، **تغريب العالم الثالث: الخرافات والحقائق**، ترجمة دمري أحمد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، [١٩٨٥])، ص ٨٥.

(٧٣) «الحي العارض» بحسب ما ترى اللجنة البلدية، هو حي مؤقت بُنِيَ بالطوب في مكان غير صالح، أما القصديري فهو الذي بُنِيَ بالقصدير.

(٧٤) انظر التقرير الخاص عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان البيوت القصديرية في مدينة سكيكدة، المجلس الشعبي البلدي، سكيكدة. وقد صرح والي قسنطينة في ٩/ ٢/ ١٩٨٢، أنه إذا لم ينجز ٧٠٠٠ مسكن في السنة وعلى مدى ١٠ سنوات فإن أزمة السكن ستظل معقدة، علماً بأن قدرة الإنجاز الحالية هي ٤٠٠٠ مسكن في عام ١٩٨٢.

ومدينة عنابة الزراعية الأصل، عرفت تحولاً كبيراً بفعل المشاريع الصناعية التي أُحدثت بالمدينة مولدة آثاراً اجتماعية، اقتصادية، بنائية، على المدينة نفسها، والسهول المجاورة لها، التي غادرها السكان، بحثاً عن مورد اقتصادي غير زراعي. في هذا السياق تدل بعض المعطيات الإحصائية المحصل عليها، بالرغم من ندرتها، على أن نمو السكان بالمدينة قد تطور بشكل غير متوازن بلغ (٧٧ ألفاً في الحقبة ١٩٥٤ ـ ١٩٧٧ بعد أن كان ٨٨ ألفاً) ما يدل، كما تؤكد الدراسات، على عملية تحول كبيرة بعد إحداث صناعة بالمدينة، وما نجم عنه من آثار تتمثل في:

نزيف بشري من الريف، ونشوء الأحياء القصديرية، والأمراض الاجتماعية، وأزمة السكن[٧٥].

خامساً: المجتمع الجزائري عام ١٩٦٦ إلى تاريخ البحث الميداني

يتعين على الباحث في هذه المرحلة أن يبدأ من الصيغة التي استقر عليها البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي عشية انتصار الثورة، وغداة إعلان الاستقلال، ويمكن عرض هذه الصيغة بالصورة التي تتألف من الملامح التالية:

ـ دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومشاركته في الاستثمارات الإنتاجية.

ـ سيطرة فئة صغيرة نسبتها ٨ في المئة على ٥٠ في المئة من المساحة الصالحة للزراعة[٧٦].

ـ نمو شرائح تجارية، وصناعية أجنبية نتيجة للسياسة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية.

ـ القضية الرابعة تتمثل في الهجرة المتصاعدة نحو المدن التي نشطت في أواخر الخمسينيات، ومرحلة الستينيات، وبلغت ٢ مليون سنة ١٩٦٠.

ـ ظهور فئة مثقفة كانت تعيش معزولة عن السلطة السياسية.

لقد كان لتلك الملامح المعبرة عن واقع مرفوض، ما استدعى فعلاً إيجابياً غداة الاستقلال من قِبَل البرجوازية التي كانت ترى في نفسها القدرة على تحمل مسؤولية

---

(٧٥) للتوسع أكثر، انظر: Boutefnouchet, *La Famille algérienne: Evolution et caractéristiques récentes*, p. 86.

(٧٦) للمزيد من الإيضاح، انظر: A. Benachenhou, *Planification et développment en Algérie, 1962-1980* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980), p. 5.

قيادة اقتصاد الدولة، ولكن إلى أين؟ لقد اصطدمت بمشروع إعادة بناء الجزائر اجتماعياً واقتصادياً، لأنه يفيد الجماهير ويرفع مستويات معيشة العاملين وخلق اقتصاد وطني. . . [٧٧].

من هنا بدأ صراع القوى الاجتماعية، حول النهج الذي سيختار إصلاح وتحسين للنظام السابق، أو تحولات جذرية في الاقتصاد لتحقيق التنمية، والسير نحو الاشتراكية[٧٨]. وكان التأخر في تحقيق المبادئ الكبرى التي دافع من أجلها الفلاح، من أسباب ذلك الصراع، كما كان لدور العوائق الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية العامة التي كانت قائمة خلال الحقبة الواقعة ما بين سنة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦[٧٩] فعلها، في التفاوت الخطير، كما يعتقد عبد الله شريط، بين الضمير الجماعي الذي نضج عند الشعب، وبين إطارات حزبه، ما ولّد مفاهيم مضادة للثورة[٨٠].

إضافة إلى أن موازين القوى الاجتماعية بقيت في الحقبة نفسها غير قادرة على إعطاء التنمية الاقتصادية اتجاهاً يتماشى وتصوراتها ومصالحها. . . [٨١].

إن عدم وضوح الرؤية حول مستقبل البلاد الاقتصادي ومساره «مشاكل البطالة أدت باللجنة الاقتصادية للحزب إلى دراسة إمكانيات السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في مهام البناء الوطني. .»[٨٢].

كان لذلك الصراع وتلك المعوقات أثر في تشويه الاقتصاد الجزائري وفي ركوده.

هذا لا يمنع من توجيه النظر إلى فترة عام ١٩٦٦ التي تعد محاولة إيجابية للخروج من مأزق التخلف، وترميم التشويهات السابقة، حيث ظهر فيها قانون الاستثمارات الجديد سنة ١٩٦٦[٨٣]، الذي عكس موقف واتجاه الدولة حول الثروات الوطنية التي

---

(٧٧) للتوسع أكثر، انظر: Boutefnouchet, Ibid., p. 6.

(٧٨) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ١٤١.

(٧٩) للمزيد من التوسع، انظر: Benachenhou, *Planification et développment en Algérie, 1962-1980,* p. 6.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٨١) للمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع، انظر: شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر**، ص ١٥٩.

(٨٢) سعدان شبايكي، «دور القطاع الخاص في التنمية في الجزائر،» (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد الاقتصاد، ١٩٨٥)، ص ٩١.

(٨٣) انظر قانون الاستثمارات ١٩٦٦، مرسوم رقم ٢٤/ ١٩٦٦، صادر في ١٥/ ٩/ ١٩٦٦، الذي يحدد الملكية الخاصة في الجزائر.

دافع عنها الفلاحون والذي كان بداية إيجابية نتيجة التبلور في النظام. كذلك تدعم الاقتصاد الوطني، بتأميم البناء التحتي الصناعي الذي كان البنية التحتية الصناعية خاضعاً للاستعمار، لاستعادة ملكية المواد الأولية بداية من عام ١٩٦٦[٨٤].

من هنا أصبح للدولة الإمكانات المادية الواسعة التي تستطيع بها، إذا رشّدتها كما ينبغي، أن تبني صرحاً دائماً للتنمية المعتمدة على الجهود الذاتية في مجموع الأنشطة الإستراتيجية الصناعية والزراعية والمالية.

إن التبذير الذي عرفه المجتمع من قبل هذه العملية الهادفة، أدى إلى إتلاف الأموال الطائلة، والكثير من الشركات الوطنية. هذا التصرف لم يقتصر على القطاع الصناعي العام فقط، بل امتد إلى مشروع الثورة الزراعية الذي جاء أساساً لتغيير وجه الريف الجزائري الذي تعرض لأبشع أساليب القهر والتحقير الاجتماعي.

كل ذلك أدى إلى تحول الفلاح من حليف الثورة بالأمس، إلى عنصر يتأرجح بين مبادئ وقرارات البارحة وقرارات اليوم، حيث صار يشارك في مجاله في تشويه نمط الإنتاج، بسلبياته وتغيّبه عن الوعي بسبب المناخ العام الذي يعمل فيه.

هذا يفسح المجال للقول، إن القطاع الزراعي الذي كان ينتج لإشباع الاستهلاك العام والتصدير، قد بدأ يتنصل من أداء دوره، حيث تباطأت وتائر الإنتاج إلى مستويات متدنية جعلت القرية مجتمعاً مستهلكاً بعد أن كان منتجاً. إن هذه الصورة أوصلت الاقتصاد الجزائري إلى ركود تام، بالرغم من الأموال المرصدة له، حيث ظهر نظام التخطيط من أجل تنمية شاملة في الجزائر، كما جاءت بذلك على مستوى الزراعة، كانت عملية تنويع الأراضي في ما سمي بالإصلاح الزراعي، ثم الثورة الزراعية التي لم تحقق الهدف الذي أقيمت من أجله. وعليه فإن تفتيت الملكية وعدم توفير البديل الإداري الذي كان قائماً قبل الثورة ممثلاً بالإقطاعي أو المالك، قد ساهما في السلبيات التي أفرغت المشروع من محتواه الإيجابي التقدمي، ويمكن إيراد بعض السلبيات على سبيل المثال لا الحصر، كما يلي:

- استحالة الحصول على إحصاءات في ما يتعلق بميدان الإنتاج الزراعي.
- يترتب على غياب الإحصاء قصور الخطة إن كان هناك تخطيطاً حقاً.
- ارتفاع تكلفة المنتج، وهذه نتيجة معلومة سلفاً لمن يعرف بديهيات الإدارة، حيث تنخفض التكاليف كلما اتسع المشروع والعكس بالعكس.

---

(٨٤) جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ص ١٤٥.

● استحالة الاستفادة من المكننة الزراعية أو التسميد، أو القيام بحملات الوقاية الزراعية من الآفات والحشرات الضارة لتعدد جهات إصدار القرار تبعاً لتعدد المالكين.

● استحالة قيام زراعة متكاملة من حيث التنويع كإنتاج الحبوب والمحاصيل الحقلية، والفاكهة وتربية الماشية، والدواجن والنحل ودود القز، والمزارع السمكية والألبان والتعليب والتجفيف والتحليل. . إلخ. ومن جهة أخرى استحالة تطبيق نظام يكفل زراعة الأرض ٣٦٥ يوماً في السنة، وهو ما يسمى بالدورة الزراعية.

● ولعل الأهم من ذلك كله قيام جهاز حكومي مؤمن بخطط الثورة وتوجهاتها الاشتراكية، وهذا ما كان مفتقداً، ما أدى إلى تشويه الخطط وإفراغ التجربة من محتوياتها بفعل العناصر المضادة للثورة والمتسللة داخل الجهاز، وبسبب الأمراض الإدارية كالبيروقراطية وما تجره من فساد ورشىً. . . إلخ.

أما على مستوى الصناعة فقد كان التوجه نحو خلق صناعة وطنية، تعمل على سد الحاجات المحلية، وقد حددت ذلك التوجه مواثيق الجزائر، فابتداء من عام ١٩٦٧، ابتدأت مرحلة جديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى حياة الفقراء تدريجياً عن طريق تلبية الحاجات الأساسية.

كان المؤمل من تلك المخططات أن تكون الخطوة الأولى «للصراع ضد الإمبريالية على الصعيد الاقتصادي، ولكنها لا تمثل إلا شرط تحرير قوى الإنتاج، فانتقال الملكية لوحدها لا يحل مسألة بنية جهاز الإنتاج المحوّل حيث تحتوي وظيفته على تطوير التبعية وتخلّف التكوين الاجتماعي الجزائري. .»[٨٥].

ولكن ماذا ينتج المجتمع؟ وكيف ينتج؟ الإجابة عن مثل هذين السؤالين تسمح بتأكيد قضية مهمة، وهي «أن ملكية المجتمع الحقيقية وسيطرته على وسائل الإنتاج بالرغم من أهميتها، لا تكفي كشرط وحدها لتحديد معالم إستراتيجية تنمية اقتصادية اجتماعية لدولة متخلفة»[٨٦].

تبعاً لذلك، فالذي تحقق في ظل هذه السياسة التنموية، يشير إلى إنجازات كبيرة، ولكنها لا تتطابق مع الأهداف، فالتكاليف الباهظة، والتحديدات المفرطة في مواعيد المشاريع واللجوء الانتقائي إلى الأسواق الغربية، قد عملت على ارتفاع قيمة التكاليف المباشرة، حيث تولّد عن هذا الأسلوب نتائج معاكسة لأهداف المخططات

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٨٦) مصطفى حسن علي، **شركاء في تشويه التنمية: دراسة انتقادية لتحليلات المنظمات الدولية لإقامة نسق اقتصادي دولي جديد (حالة اليونيدو)** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ٢٧٨.

«منها النمو المتزايد للدين الخارجي وعدم كفاية التخطيط أو تراجعه. .»[٨٧].

فالاعتمادات المالية التي رصدت الصناعة قد ارتفعت في حقبة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ من ١٨,٥ مليار دينار جزائري إلى ٣٦,٧ مليار دينار جزائري، بنمو بلغ ٦,٢ في المئة، وقفز إنتاج المحروقات على التوالي من ١٤,٢مليار دينار جزائري إلى ٢٤,٦ مليار دينار جزائري.

هكذا تفصح الأرقام عن عدم التوازن في النمو بين الصناعة والزراعة، محدثة «تناقضاً مهماً في الهيكل الاقتصادي، فالنمو الصناعي الذي عرفته البلاد، كان يقابله جمود في الزراعة وارتدادها. .»[٨٨]، حيث القيمة الإضافية في الزراعة كانت تنمو بالشكل التالي في الحقبة نفسها من ٢,٧ مليار د.ج إلى ٦,٧ مليار، لكن هذه النسبة ما فتئت في الانخفاض بقيمة وصلت إلى ٧,٧ في المئة، ما دفع بالدولة إلى استيراد ٢٢٠ مليون قنطار من الحبوب سنة ١٩٧٨[٨٩] محملة خزينة الدولة إنفاق نصف عوائد النفط على استيراد المواد الغذائية[٩٠].

هذه مؤشرات مهمة ذات دلالة حقة، تؤكد تشويه الاقتصاد الجزائري من جهة، وتزايد درجة تبعية الاقتصاد للسوق العالمية في ما يتعلق بالسلع الأساسية من جهة أخرى.

ولإلقاء المزيد من الضوء نذكر أن «استيراد الحليب الذي كان يقدر بـ ٢١٣ مليون ليتر سنة ١٩٦٨، ارتفع إلى ٣,٢ مليون ليتر سنة ١٩٧٣، وبلغ ٦٧٧ مليون لتر سنة ١٩٧٧ مع بقية المواد مثل اللحوم والبيض. .»[٩١].

تأسيساً على ذلك يمكن الاستنتاج من المعطيات السابقة، أن تبعية الجزائر الغذائية، ما زالت تتعمق مع مرور السنين وتتسع أكثر، إضافة إلى أن هذه الدلائل تكشف عن فجوة بين التصور والتنفيذ، حيث التصور متقدم على التنفيذ[٩٢].

---

(٨٧) لمزيد من الإيضاح، انظر: Benachenhou, *Planification et développment en Algérie, 1962-1980*, p. 47.

(٨٨) جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ص ١٨٤.

(٨٩) بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٩٢**، ص ٤٩٤.

(٩٠) عبد الرحمن حميدة، «الانفجار السكاني العربي،» **الجيل**، السنة ٧، العدد ٥ (١٩٨٦)، ص ٢٩.

(٩١) سمير أيوب، «الجزائر من رحلة الدم إلى رحلة العرق: استمرار وتواصل،» **صامد الاقتصادي**، السنة ٤، العدد ٢٨ (١٩٨١)، ص ٨٥.

(٩٢) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ١٨٧.

وبالنظر إلى المخططات التنموية[٩٣] وحجم الأموال المخصصة لذلك مع ثبات الطلب، يُكشف البون الشاسع بين الطموح والواقع.

إذا كان هذا ما أدى إليه مسار التنمية على مستوى الإشباعات المادية، فإن «الجماهير الشعبية قد اقتنعت بأنها هي وحدها التي تتحمل عبء التنمية في البلاد..»[٩٤]، وهذا يسمح بالتساؤل عن نصيب القيم الجديدة التي تحققت في ظل تلك العملية، والتي نادى بها ميثاق ١٩٦٢، كتحسين مستوى الحياة التدريجي للجماهير الشعبية، والقضاء على البطالة والأمية.. إلخ.

على المستوي الاجتماعي، كانت الصورة قاتمة على الرغم من ديمقراطية التعليم، ومجانيته، وضمان الظروف اللازمة لتطبيق مبدإ التعليم كحق لكل مواطن وإجباريته كما ينص الميثاق الوطني[٩٥]، ما زالت عملية الاستيعاب محدودة في أغلب الجهات، وبخاصة الريفية.

إن إنشاء المدرسة الأساسية ذات السنوات التسع التي جاءت لتقضي على التناقضات القائمة وبخاصة «مشكل الرسوب والتسرب المدرسي، والطرد، لم تخف الفوارق الجوهرية والجنسية، والاجتماعية، والبنيوية، التي نمت ضمن المنظومة التربوية مما أضعف شرعيتها..»[٩٦].

هكذا تُظهر الدلائل والمؤشرات مرة أخرى اختلاف معدلات الالتحاق بالمدارس، بين المناطق بنسب بلغت في الجزائر العاصمة ٨٧ في المئة وفي قسنطينة ٨٥ في المئة، وتقلّ لتصل ٤٠ في المئة و٦٠ في المئة في بعض الولايات الأكثر حرماناً، وكان المعدل العام ٨٣ في المئة بالنسبة إلى الذكور و٥٨ في المئة إلى الإناث، وبلغ المعدل العام في بعض المناطق ٢٣ في المئة[٩٧].

هذه الأرقام والدلائل، يجب ألا تحجب عن الدارس متغيرات جد مهمة،

---

(٩٣) مخططات التنمية القاعدية، وهذا المصطلح يقابل في الشرق العربي ما يسمى بخطة التنمية:

أ ـ المخطط الثالث ١٩٦٤/ ١٩٦٧ ـ ٩,٠٦ مليون دينار جزائري.

ب ـ المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠/ ١٩٧٣ ـ ٢٧,٧٥ مليار دينار جزائري.

ج ـ المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤/ ١٩٧٧ ـ ١١٠,٢٢ مليار دينار جزائري.

د ـ المخطط الثالث ١٩٧٨/ ١٩٨٠ ـ ٩٣,٦٣ مليار دينار جزائري.

(٩٤) شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر**، ص ١٨٩.

(٩٥) انظر: جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٧٦.**

(٩٦) للتوسع أكثر، انظر: Benachenhou, *Planification et développment en Algérie, 1962-1980,* p. 242.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

فالتسرب المدرسي ما زال يصيب التلاميذ بكيفية اجتماعية متفاوتة، فمن كل ١٠٠ طفل يسجلون في المدرسة الابتدائية ٢٠ منهم يتركون المدرسة و٤٠ يطردون في نهاية المرحلة، ومن الـ ٤٠ الباقين ينتقل حوالى ١٨ إلى المرحلة الثانوية، ويتقدم ١٦ من هؤلاء إلى امتحان الشهادة الثانوية ولا ينالها إلا حوالى ٤ تلاميذ[٩٨]، وبهذا تصل نسبة الإهدار في العملية التربوية من الالتحاق حتى الحصول على الثانوية إلى ٩٦ في المئة[٩٩].

وبلغ عدد الأطفال في عمر (٦ سنوات ـ ١٤ سنة) خمسة ملايين، من بينهم مليون طفل غير ملتحق بالمدرسة و٢٨ في المئة من الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٢ ـ ١٤ سنة) أميون أصلاً.

أما فئة الشباب الذين أعمارهم ما بين (١٥ ـ ١٧ سنة)، هم من الفئة الأكثر حساسية وصلت نسبة الأميين إلى ٤٠ في المئة، وعدد هؤلاء الشباب الذين حرموا من خدمات مرافق التربية والتكوين والتشغيل ١٢٠٠٠٠٠ شاب[١٠٠].

وهناك فئة من الشباب الذين أعمارهم ما بين (١٨ ـ ٢٤ سنة)، وما بين (٢٥ ـ ٣٠ سنة)، الذين بلغ عددهم على التوالي (٢٤٠٠٠٠٠)، (١٤٠٠٠٠٠) شاب هي الأخرى تعاني أيضاً مشاكل التكوين والتشغيل، وأن أكثر من ٥ في المئة منهم أميون، وبلغ عدد العاطلين منهم (١٢٠٠٠٠٠) من ضمنهم (٤٥٠٠٠٠) شابة غير متزوجة[١٠١].

في هذا الإطار تذكر إحصاءات حديثة، أن مجموع السجناء الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة، بلغ ٢٧٠٥ سجيناً في سنة ١٩٨٥، من مجموع ١٦٧٧٦، في حين ارتفعت القضايا التي عالجتها محاكم الأحداث، من ٢٧٧٩ في سنة ١٩٧٩ إلى ١٢ ألف في سنة ١٩٨٣، وتشير الإحصاءات نفسها إلى أن هناك زيادة في الجنح في أوساط الشباب ما بين (١٨ ـ ٢٥) سنة[١٠٢].

إن ظاهرة الأطفال المهملين في الجزائر تزداد بصورة مخيفة، فبعد أن قدر عددهم

---

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(٩٩) انظر: تقرير اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، الدورة السابعة، ١٥ ـ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، ص ٢١.

(١٠٠) Benachenhou, Ibid., p. 245.

(١٠١) تقرير اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، الدورة السابعة، ص ٢١.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

بحسب ما تشير الدراسات في عام ١٩٦٢ بالعشرات، ارتفع حالياً إلى (٣٠٠٠ سنوياً) منهم (٥٠٠) في ولاية الجزائر العاصمة وحدها، التي تستقبل الأمهات غير المتزوجات من مختلف أنحاء الوطن. قدر مجموع هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من سنة إلى ١٦ سنة بحوالى ٢٠٠٠٠ طفل، وهذا راجع إلى أزمة المجتمع بوجه خاص كما يرى التقرير(١٠٣).

وقدر عدد الشباب الذين يعانون صعوبات في المحيط الاجتماعي بـ ١٤٠٠٠٠ شابّ، يقتربون من الانحراف، وبحسب وزير الحماية الاجتماعية هناك ما بين ١٢٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ طفل مهجورين اجتماعياً ومن دون والدين، وهؤلاء الأطفال مرشحون للانضمام إلى أولئك الشباب المقتربين من الانحراف(١٠٤). هكذا تسير ظاهرة السلوك الإجرامي لدى الشباب في الجزائر نحو التعقيد وبخاصة عند توجيه النظر إلى عدد الأطفال المعوقين، يمكن إضافتهم إلى سابقيهم ولا سيما أنهم يحتاجون إلى المساعدة والكفالة ربما طول العمر، وقد بلغ عددهم ١٤٠٠٠٠ طفل(١٠٥).

ويمكن القول:

١ ـ إن ظاهرة السلوك الإجرامي لدى الشباب أصبحت تهدد البنية الاجتماعية.

٢ ـ عوامل الظاهرة ليست اجتماعية فقط، بل ثقافية، اقتصادية، وعلائقية، ومن تفاعل هذه العوامل، وعوامل أخرى أدت إلى تعقدها واستفحالها.

كان تصاعد وتائر الظاهرة ربما يدل على أن محاولات معالجتها، كانت من دون مستوى حدّة الظاهرة وتعقدها واستفحالها.

ولعل من المفيد الإشارة إلى سبب جوهري من أسباب الظاهرة، إذ إن إغفال العنصر البشري في المخططات الاقتصادية لمدة ٢٥ سنة، تولد عنه عدم التوازن بين الحاجات والإشباعات الاقتصادية، والتربوية، والصحية، والخدمية، والسكنية، والتشغيل. . . إلخ.

وهناك سبب مضاف آخر يعمل على المزيد من تعقيد المشكلة واستفحالها، يتمثل

(١٠٣) انظر: الملتقى الوطني حول الحماية الاجتماعية للطفولة والشبيبة، حزب جبهة التحرير الوطني، المجلس الأعلى للشباب، الجزائر، ٢٠ ـ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، ص ٣٩.

(١٠٤) Mohamed Nabi, «Des Solutions appropriee et réalistes,» *EL Moudjahid*, 21/1/1987.

(١٠٥) الملتقى الوطني حول الحماية الاجتماعية للطفولة والشبيبة، حزب جبهة التحرير الوطني، المجلس الأعلى للشباب، ص ٤٣.

في صعوبات حصول الشباب على عمل، ما سبب له إحباطات وتأزمات تؤدي إلى فجوة كبيرة تفصل ما بين الطموح والواقع، ما يعمد على تهميش نسبة كبيرة من الشباب بلغت ٧٠ في المئة، وتبديد طاقاتها الخلاقة.

تدليلاً على ذلك نذكر أنه خلال ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ تم استخدام ٩٠٢١٤٠ فرصة عمل بمعدل ٩٠٢١٤ فرصة في السنة، في حين بلغ عدد طلبات العمل ١٠٦٧٢٠ طلباً في السنة، بغض النظر عن فئة الشباب ما بين (١٥ ـ ١٧ سنة) الذين يبحثون عن العمل، حيث فاق العدد تقدير الخبراء، الذين حدد طلبات العمل عام ١٩٨٥ بـ ١٧٠٠٠٠ طلب سنوياً أغلبهم في المدن الحضرية[١٠٦].

في ظل هذه العلاقة اللامتكافئة بين طلبات العمل والفرص المتاحة، وبين نسبة الشباب البالغين سن العمل والمحددة بـ ١٦ سنة بنسبة ١٥ في المئة من الذكور و٤ في المئة من الإناث، ممن يبحثون عن عملٍ بالفعل، وطبقاً إلى تقدير الخبراء في آفاق حتى سنة ٢٠٠٠، يتطلب توفير فرص عملٍ في فترات متتالية كالآتي:

(٩١٤٥٠٠ بين سنة ١٩٨٥/ ١٩٨٩ و١٢٨٩٤٥٠ بين سنة ١٩٩٠/ ١٩٩٤، و١٦٧٧٧٥٠ خلال الفترة ١٩٩٥/ ٢٠٠٠)[١٠٧].

من هنا يمكن توقع أن هناك وضعية مستقبلية غير مشجعة على التفاؤل بإيجاد حل لفئة الشباب في الجزائر في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، والذي عرف تدنياً مع انخفاض سعر البترول، الذي يشكل ٩٨ في المئة من مدخول الجزائر، تبعاً لذلك تقلصت الواردات من المواد الأولية والتجهيزات لبعض الوحدات الصناعية، ما أدى بها إلى التوقف.

تعكس هذه الظاهرة نتائج منها:

ـ تبعية الاقتصاد الجزائري للنظام العالمي.

ـ انعكاس ذلك على ظروف العمل وفرصه المتاحة.

ـ توقع ارتفاع معدلات البطالة باستمرار بما يؤدي إلى تفاقم خطورتها على المجتمع.

ولا بد من تساؤل يطرح نفسه في هذا الصدد:

هل تحرر الاقتصاد الجزائري من التبعية الرأسمالية، بفضل تلك البرامج التي اعتْمدت لها أموالٌ ضخمة، قصد بناء قاعدة مادية اشتراكية وإشباع الحاجات؟

---

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٠٧) «Emploi entre crise et démographie,» *Alger actualité* (15 janvier 1986), p. 18.

إن التأمل في الإحصاءات يؤدى إلى استنتاج، أن الأهداف الطموحة التي رسمت سابقاً لم تتحقق واقعياً، وذلك لعدة أسباب منها أن:

ـ التناشز بين أهداف الخطة المعلنة ونتائجها المحصلة.

ـ عدم التوازن بين الأهداف والأدوات المادية والبشرية في فترة الرخاء.

هكذا عرف الاقتصاد الجزائري ثغرات في فترة الرخاء التي مر بها حين تسرب خلالها التأثير الإمبريالي، الذي يهدف إلى عرقلة التوجه الاشتراكي في الجزائر، ممثلاً في الأنماط الاستهلاكية الغربية، ما أدى إلى بروز قيم تعمل بدورها على خلخلة المعيارية التي يتسم بها المجتمع الجزائري أصلاً في الملكية العامة، والتعاون والمساواة، ودور العامل في المؤسسة.

من هنا صار التشديد على الأهداف مع تراخي في المعايير سمات بارزة ساعدت على بروز نشاطات طفيلية جانحة.

فأمام غياب المراقبة على مستوى الدولة، والسجلات التجارية وانعدام وجود خطة تنموية خلال تلك الحقبة، والسماح للقطاع الخاص بالتدخل في الاقتصاد الوطني[١٠٨]، ثم عرقلة الاتجاه العام، ذلك أن الاقتصاد بقطاعاته العام والخاص في الجزائر، لم يتكون على أساس تراكم أولي حقيقي لرأس المال، وإنما نشأ خلال ظروف رأسمالية سيئة جداً، تمثلت في قروض خيالية من الدولة عن طريق المضاربة، تحت حماية بعض الجهات التي لها مصالح في تشويه النظام الاقتصادي التعاوني[١٠٩].

لقد عرف القطاع الخاص نمواً مطرداً بعد صدور قانون الاستثمارات، كما ذكر سابقاً سنة ١٩٦٦، مدعماً بقرار اللجنة المركزية للحزب بالسماح له بالمشاركة في الاقتصاد الوطني، محتلاً مكانة بارزة في الهيكل الاقتصادي العام، وهذا يتجلى من خلال تطور عدد مؤسساته وعماله، فبعد أن كان عدد المشتغلين به عام ١٩٦٦ لا يتعدى المئات، بلغ سنة ١٩٨٠، ٢٢١٠٠ عامل[١١٠].

أما عدد المؤسسات التي لم تتجاوز ٣٣٥٨ سنة ١٩٦٦، فوصل سنة ١٩٨٠ إلى ٦٨٥٠ مؤسسة[١١١].

---

(١٠٨) شبايكي، «دور القطاع الخاص في التنمية في الجزائر،» ص ٩٧.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

وفي هذه الظروف، بدأ القطاع الخاص يتطور مشكّلاً منافسة للقطاع العام، الذي بدأ في السنوات الأخيرة يعاني ذلك التنافس، ومن خلال هذا التطور غير المتوازن، تغلغل الفكر البرجوازي داخل المؤسسات الاشتراكية والمزارع الجماعية التي أُفرغت من محتواها الاجتماعي والاقتصادي. وللتدليل على ذلك تعثر مشروع الثورة الزراعية، وبعض الشركات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية، وشركات البناء، والصناعة الخفيفة[١١٢].

هكذا كانت تلك التناقضات متفاعلة وذات تأثير على التوجهات التنموية، نجم عنه اختلال في الهيكل الاجتماعي.

من جهة ثانية، أدى ركود الزراعة، وانخفاض الأجر للعاملين بها، وتحوّل الفلاحين الشباب من البقاء في العمل الريفي إلى الهجرة الداخلية، حول المدن، ناقلين معهم أزمات المجتمع، لتضاف إلى أزمات المجتمع الحضري في المدن، تلك الأزمات الحضرية المتمثلة في السكن، والمرور والتموين والعمل، والتعليم وأوقات الفراغ وبخاصة بين الشباب، وأزمة الأسرة[١١٣].

نتج عن هذه الظاهرة تشويهات في الاقتصاد الزراعي، وزادت في تبعية الجزائر الغذائية، إلى النظام الرأسمالي، فبعد أن كانت الجزائر تصدر حبوبها أصبحت تستورد ما قيمته نصف عوائد البترول على المواد الغذائية[١١٤].

كل ذلك يكشف عن فجوة بين التصور والتنفيذ بين الآمال والواقع، فالمجالس البلدية المنتخبة التي أقيمت خصيصاً لترسيخ الديمقراطية، وتحقيق المبادئ الاشتراكية، تحولت عن أهدافها إلى الإثراء على حساب الجماهير الكادحة.

ومن هنا يمكن القول «إن الجهاز الكبير الذي يجمع بين بنى رأسمالية وأهداف اشتراكية، ما فتئ يخلق عراقيل في التطبيق الاشتراكي. . . »[١١٥].

---

(١١٢) جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ص ٢٢٦.

(١١٣) ضمن هذه العملية تم غلق الكثير من الشركات العامة فاتحة المجال للقطاع الخاص المستقل، الذي بلغ عدد عمال بعض الشركات ٨٠٠ عامل، وهذا يعني نضوج القطاع الخاص من خلال الاستغلال وفائض القيمة ما مكنه من استخدام هذا العدد الكبير بما يجعل الوضع متناقضاً مع ما جاء به الميثاق الوطني، انظر: جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٧٦**، ص ٤٠.

(١١٤) حميدة، «الانفجار السكاني العربي،» ص ٢٩.

(١١٥) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ٥٩.

أفرز الوضع السابق متغيرات ذات دلالات اجتماعية واقتصادية وحكومية منها:

ـ تزايد عدد سكان المدن، من ٣١ في المئة سنة ١٩٦٦ إلى ٤٢ في المئة سنة ١٩٧٧، ليصل إلى ٥٠ في المئة سنة ١٩٩٥ بحسب التقديرات[١١٦]، مع بقاء الخدمات على حالها، من دون تطوير لاستيعاب الجديد الوافد.

ـ عجز المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، إنتاجية وخدمية عن إشباع حاجات سكان الحضر.

ـ انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب إهمال الأراضي الصالحة للزراعة، وحرمانها من الطاقات المجددة الخلاقة، في الوقت الذي كان يجب فيه البحث عن أراضٍ جديدة لاستصلاحها واستزراعها.

ـ أزمة السكن الحادة التي أصبحت مشكلة الأسرة الجزائرية، والتي لا يظهر في الأفق حلّ لها.

ـ بلغ عدد السكان القادرين على العمل ٢٩٢٤٥٩٤ نسمة، وذلك سنة ١٩٧٧، موزعين بين الريف والحضر كالتالي:

● ١٦٥٢٨٥١ نسمة في الوسط الريفي، و١٢٧١٧٤٥ نسمة في المناطق الحضرية، في حين بلغ عدد السكان القادرين على العمل ٤٠٤٥٩٠٠ نسمة[١١٧]، خلال سنة ١٩٨٤ وهذا يعني خللاً في التوزيع الديمغرافي، أدى إلى أزمات حادة في التناسب بين الإنتاج والاستهلاك بين الخدمات ومتلقيها.

كان لتزايد عدد الأيدي القادرة على العمل بشكل لا يتناسب مع فرص العمل المستخدمة، دوره البارز في تفاقم ظاهرة البطالة، حيث كان نصيب الوسط الحضري، ١٧١٥٤٠ عاملاً[١١٨] مع وجود ١١٠٠٠٠٠ شاب خارج النظام الاقتصادي، وسوق العمل، إنهم ضمن سوق البطالة[١١٩]، الذي يصوره عبد

---

(١١٦) تشير بعض الإحصاءات الحديثة إلى أن نسبة سكان المدن الجزائرية قد بلغت فعلاً ٦٦ في المئة، انظر: سمير رضوان، «القوة العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/مارس ١٩٨٨)، ص ٥٩.

(١١٧) لمزيد من التحليلات، انظر: «Emploi «d'autres Choix»,» *Révolution africain* (Alger), no. 9 (mai-juin 1987), p. 21.

(١١٨) بن أشنهو، **تكوّن التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٩٢**، ص ٣٧٨.

(١١٩) المصدر نفسه.

اللطيف بن أشنهو بالقول: إنه بالرغم من الوظائف المستحدثة في الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩)، إلا أن البطالة ما زالت في نمو مطرد، والتغلب عليها يتطلب استحداث فرص عمل جديدة تتناسب مع عدد العاطلين الذين بلغ عددهم ١٢٢٢٦٨١ في الفترة نفسها.

وعليه يتطلب استحداث ١٤٥٨٣٨٥ فرصة عمل خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، و١٨٧٦٨٣١ فرصة عمل خلال الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠[١٢٠]، فالإحصاء يبين أن المجهودات والمحاولات، لم تستطع أن تحد من صور البطالة التي ما زالت تتزايد مع تزايد السكان، وبخاصة فئة (١٥ ـ ١٩ سنة) الذين ارتفع عددهم من٦٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٨٠ إلى ٩٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٨٥[١٢١]، والذي أصبح ١٣٠٠٠٠٠٠ سنة ١٩٨٧[١٢٢].

وهذا يؤدي بنا إلى القول إن: «الاقتصاد الفرنسي الكولونيالي الذي نما عددياً وبسرعة في الجزائر من دون أن يطور بيئته، قد ساعد على خلق مجتمع تابع مختل التوازن، بين الريف والمدينة، وبين المدينة والحفاف نفسها، وأن مدة ١٣٢ سنة كانت كافية لخلق مجتمع متخلف راكد»[١٢٣]، تحكمه آليات لها فعالية في التطور بعد الاستقلال.

وهذه الإشكالية تفسر الأحياء المتخلفة في الجزائر كظاهرة عيانية تعبر في مرحلة الاستقلال عن بؤس المجتمع بحسب تعبير الميثاق الوطني، وانعدام العدالة في مستويات المجتمع، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

سادساً: الأحياء المتخلفة في الجزائر بين مخلفات الاستعمار وعدم التحكم في توازن المجتمع

تحت هذا المبحث نحاول توضيح العلاقة بين ظاهرة الأحياء المتخلفة ونظام المجتمع من جهة، ونظام الاقتصاد وظاهرة الأحياء المتخلفة من جهة ثانية، حيث إن هناك ترابطاً جدلياً بين الظاهرتين، فكلما كان الاقتصاد الوطني جماهيرياً، قلت ظاهرة الأحياء المتخلفة والعكس بالعكس.

---

(١٢٠) جبهة التحرير الوطني، اللجنة الوطنية المكلفة بتحضير المؤتمر الخامس للحزب، تقييم مخططات التنمية، ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٣.

(١٢١) *EL Moudjahid*, 21/1/1987.

(١٢٢) «Emploi «d'autres Choix»,» p. 21.

(١٢٣) أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص ١٠٧.

وعليه فإن ظاهرة الأحياء المتخلفة كظاهرة تاريخية، سايرت حركة الاستغلال أو الاستدمار كما يعبر عنها البعض، التي طبقت على الشعب الجزائري في الخمسينيات، عندما أقدم على اقتلاع مئات الآلاف من الفلاحين من وسطهم الاجتماعي والاقتصادي، وتجميعهم في قرى معزولة. وهي أكبر عملية تشويه في البناء المادي والاجتماعي للنظام الجزائري، فكان ربع مليون من أولئك البؤساء الذين شردوا، لم يعودوا بعد الاستقلال إلى الريف المنبع الأصلي، بل بقوا في المدن حول حافاتها. . .[١٢٤].

كان هذا التطور المختل والمفرط في النفقات العامة غير المنتجة بحسب رأي بعض الباحثين، قد أدى إلى ظهور اختلالات خطيرة، وجديدة في توزيع الدخل بين الجزائريين، وبخاصة بين الريف والمدينة التي شجعت الهجرة والتي خلقت بدورها تطوراً مختلاً بين مركز المدينة وحفافها[١٢٥].

إن الصعوبات في مجالات السكن، والصحة، والشغل، والتعليم، والتموين، وبالرغم من المجهودات التي بذلت في بعضها كالسكن، هذا المرفق المهم لأسباب سبق ذكرها، عملت على تدني نسبة إنجاز المساكن بالمدن الكبرى بخاصة، وصلت في الجزائر العاصمة إلى ٢١ في المئة، وفي وهران ٢٨,٣ في المئة، وفي قسنطينة ٣٨,٤ في المئة، وفي عنابة ٣٦,٦ في المئة، وكانت النسبة العامة ٢٩ في المئة[١٢٦].

وتبين في دراسة حول السكن، أنه في سنة ١٩٦٦ كان يوجد ١٤٧ وحدة سكنية لكل ألف ساكن، ثم أصبح سنة ١٩٧٧، ١٣٠ وحدة سكنية لكل ألف ساكن[١٢٧]، ومقابل كل ألف وحدة سكنية متوافرة كان يوجد ما بين ٣١ إلى ٤٣ أسرة تقريباً من دون سكن[١٢٨].

هكذا تطور التضخم السكاني الذي تعانيه المدن الجزائرية بسبب عدم التوازن السكاني بين الريف والحضر. وكان هذا من العوامل الفاعلة في نمو الأحياء المتخلفة وتكاثرها بعد الاستقلال، حيث أصبحت تشكل أزمة اجتماعية،

---

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١٢٦) Benachenhou, *Planification et développment en Algérie, 1962-1980*, p. 234.

(١٢٧) Djilali Benamrane, *Crise de l'habitant en Algerie* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980), p. 31.

(١٢٨) Farouk Benatia, *L'Appropriation de l'espace à Alger après 1962* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1978), p. 61.

فالحاجات ما زالت تطرح بحدة وتنمو وبخاصة إذا علمنا أن مجموع السكان، أصبح ٣٧ مليون نسمة تقريباً، وهذا في سنة ٢٠٠٠، بزيادة سنوية قدرت بـ ١٢٦٠٠٠٠ نسمة[١٢٩].

إن التخلخل الديمغرافي، جعل التنمية المتبعة في المجتمع الجزائري عاجزة عن تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على صور الفساد ومظاهر التخلف التي كانت تسود المجتمع قبل وأثناء فترة الاستقلال.

من ذلك أن فوضى الاستهلاك، وعدم التحكم في نمو الإنتاج، قد أديا إلى خلق صعوبات اقتصادية اجتماعية، ما جعل الاقتصاد الوطني يلجأ إلى السوق العالمية الرأسمالية، تحت ظروف صعبة معرضاً المجتمع إلى الاندماج فيه.

هكذا وُسمت التنمية بتراجع العرض أمام الطلب محدثة نوعاً من الإحباط (Frustration) في حياة أفراد المجتمع، والإحباط أصلاً هو شعور المرء بخيبة عندما لا يستطيع إشباع حاجاته، بسبب عوائق مادية أو اجتماعية، فنزوح السكان المتواصل الذي ازداد بعد الاستقلال، قد دفع بآلاف الشباب إلى المدن، يحدوهم الأمل في الحصول على عمل، هاربين من الحياة الصعبة المحدودة في القرية، والبحث عن مورد آخر غير الزراعة[١٣٠]، إلى جانب الملاحظة الدقيقة التي تفيد بأن السلطة السياسية لم تعر هذه الظاهرة ما تستحقه من اهتمام.

ومن مجموع المساكن في الجزائر التي قدرت سنة ١٩٨٣ بـ ٢٦٦٦٣٤٦ وحدة، منها ٤٩٣٥٠٥ مساكن عبارة عن بنايات متهالكة وأكواخ وبيوت قصديرية، وصلت نسبتها إلى ١٨ في المئة[١٣١]، ومن أكثر الدلائل أهمية على المستوى الإيكولوجي نسبة الحيازة والاحتقان، إذ يبين الإحصاء العام أكثر من مليوني أسرة بلغ عدد أفرادها ١١ فرداً، تسكن غرفة واحدة[١٣٢]، متوسط أفراد كل منها (١١ ـ ١٢ فرداً)، هذا يعبر بصدق عن الحالة الفيزيقية للسكان التي ما زالت دون المستوى اللائق.

ويزيد الأمر سوءاً حين يضاف إلى تلك الصورة العامل الاقتصادي لأكثر من ٢٥٠٠٠٠ أسرة لا يعمل أحد من أفرادها، توجد في المناطق الحضرية، فإذا سلمنا

---

(١٢٩) Maitrise de la démographie: Débat lors du seminaire organisé par la commission des affaires economiques et sociales du parti, F.L.N., Alger, 15-16 novembre 1983, p. 6.

(١٣٠)ووديس، **نظريات حديثة حول الثورة**، مج ٢، ص ٧٥.

(١٣١) «Dossier: Enquête main-d'oeuvre et démographie,» *Revue statistique* (Office national des statistiques), no. 14 (octobre-décembre 1983), p. 28.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

بمعدل أفراد الأسرة الواحدة في الجزائر الذي بلغ سبعة أفراد لكل أسرة، يكون العدد الإجمالي ١٧٥٠٠٠٠ نسمة تعيش ظروفاً سيئة[١٣٣]، خصوصاً الأطفال والشباب.

وتتفاقم المشكلة أكثر مع عجز وسائل الإنجاز للمشاريع السكنية التي لم تحقق الهدف، حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز في الحضر ٢٦ في المئة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨.

ويبين الإحصاء عن البناء غير الشرعي أن ٦٩٩٠ حالة بناء لاشرعي، كما سماها التقرير البلدي لبلدية قسنطينة، بنيت في عام ١٩٨٥[١٣٤]، وهذا يعني أن أزمة السكن بالولاية قد تحولت إلى إشكالية من خلال تولّد الأزمات بعضها من بعض، لذلك فإن الظاهرة ما زالت منتشرة على الرغم من بعض المحاولات في بعض المدن تطرح في كل ظرف.

سابعاً: علاقة التخلف بانتشار الظاهرة الإجرامية لدى الشباب

على الرغم من أن معوقات التنمية، كما يعتقد جورج قرم، قد ظهرت بكثافة في الآونة الأخيرة، فقد ساهمت في تقوية الاتجاهات الرافضة لقيم الحداثة والعصرية المستوردة من الخارج، إلا أنها لم تستطع أن تقوم بتحليل الواقع من أجل تغييره، هذا الواقع يتطلب من الباحث أن يعيد النظر في تصوره ونظرته إلى المجتمع . . .[١٣٥].

إن النظر إلى علاقة المجتمع بالشباب، ونصيبه من الاهتمام إنما يحتمها مدى فعالية الإدماج في الهيكل العام، لذا يمكن القول، إن غياب سياسة واضحة للطفولة والشباب أيضاً في الجزائر يدعم انعدام المساواة في الحظوظ[١٣٦]، وذلك يعني أن تحليل الواقع المشار إليه أعلاه يفصح عن ظاهرة عيانية تتمثل في التسرب المدرسي، حيث يلاحظ أن عدد الذين ابتعدوا عن المدرسة، يتزايد سنوياً، إذ بلغ ٢٥٠٠٠ تلميذ سنة ١٩٧٩.

---

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٣٤) انظر: اليوم الدراسي حول محاربة البناء الفوضوي في مدينة سكيكدة، نظمه اتحاد الحقوقيين ـ فرع قسنطينة بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٧٨.

(١٣٥) جورج قرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، سلسلة السياسة والمجتمع، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ١٧٠.

(١٣٦) **الوحدة** (الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية) (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ١٣.

وفي سنة ١٩٨٠ بلغ عدد الذين تسربوا من المدرسة بين الابتدائي والمتوسط ٢٤٠ ألف شاب، وصل في ١٩٨١ إلى ٧٠٠ ألف شاب، وبحسب وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، هناك ٧٠٠ ألف شاب ما بين ١٨ ـ ٢٠ سنة لا يشتغلون ولا يذهبون إلى المدرسة، وليسوا متزوجين ولا يتابعون تكويناً[١٣٧] مهنياً، فهم والحالة هذه منعزلون عن المجتمع ومغتربون عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعبر عن الخلل الذي يشدّد البحث عليه. وفي إحصائية أخرى كانت فئة كبيرة منهم بلغت ٨٨٥ ألف شاب، و٤٥٠ ألف فتاة تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ ـ ١٧ سنة لم يلتحقوا بالمدرسة، يعيشون على هامش المجتمع[١٣٨]، إضافة إلى ٣٨٠ ألف شاب يعاني من مشاكل التكوين والتشغيل والأمية[١٣٩]، وأن مليوناً وأربعمئة ألف عاطل عن العمل، منهم ٤٥٠ ألف شابة غير متزوجة[١٤٠].

وهذا يؤكد مدى دور العوامل السابقة في السلوك الانحرافي، حيث يؤدي جمود الواقع أمام الشباب دافعاً إلى الانحراف، ما لم يتم احتواء هذه الطاقات وإدماجها في النظام الاجتماعي. وعليه، فإن الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية قد أفرزت مؤشرات فاعلة يصعب مقاومتها، خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، لأن التداعي الدينامي كما يرى فوزي منصور، حين يُحِدث على مستوى السطح الاجتماعي، انخفاضاً وارتفاعاً، تحدث له تداعيات أخرى في قطاعات كالسكن والبطالة وقضاء وقت الفراغ، والتسرب المدرسي، حيث إن ضيق السكن، على سبيل المثال يجعل فرص الانجذاب إلى الشارع يومياً ولمدة طويلة يؤثر على التواصل الاجتماعي بين أعضاء الأسرة، كما يخلق ألفة بين الفرد والشارع، تطغى على العلاقة المفروضة عليه بالمؤسسة التربوية والتعليمية، ومن ثم تحويله إلى عنصر هامشي في المجتمع، حيث يؤدي هذا التهميش إلى الاغتراب عن الأسرة وعن

---

(١٣٧) عناصر من أجل سياسة وطنية للشباب، لجنة الإعلام والثقافة والتكوين، حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، شباط/ فبراير ١٩٨٢، ص ٢٣.

(١٣٨) تقرير اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، الدورة السابعة، ص ٢٢.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٤٠) يؤكد مؤشر الأمية، أن ديمقراطية التعليم في الوطن العربي لم تبلغ مداها خاصة في المناطق المتخلفة، حيث بينت الإحصاءات أن حوالى ٢٩,٧ في المئة و٢٢,٥ في المئة من فئة ٩ سنوات ـ ١١ سنة، و٤٨,٢ في المئة من فئة ١٨ ـ ٢٠ سنة أميون لا يعرفون القراءة والكتابة، بنسبة إجمالية بلغت ٨١ في الألف، انظر: اسماعيل صبرى عبد الله [وآخرون]، «المستقبلات العربية البديلة،» **الأهرام الاقتصادي** (٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٦)، ص ٢٣.

المدرسة والمجتمع، ما يجعل إمكانية الانحراف واردة، وإذا كان لمشكلة السكن دور في التهميش، فالانحراف، فإن انخفاض المستوى الثقافي يلعب دوراً في بلورة ظاهرة الانحراف.

وما يزيد في تعرض الفرد إلى الانحراف تدنّي إمكانات الأسرة الاقتصادية الذي يجعلها لا تفي بإشباع حاجات أفرادها، وبخاصة فئة الشباب الذين تكثر مطالبهم، فعدم تأمين فرص العمل الطلابي خصوصاً للشباب، يجعل منه ذاتاً مغتربة، ليس عن محيطه الاجتماعي وحسب، بل عن البنية الاجتماعية ككل. فالبطالة شبه دائمة لفئة الشباب، خصوصاً تلك الفئة ذات الانتماء الاقتصادي والاجتماعي الفقير، تحدث قلقاً مستمراً حاضراً ومستقبلاً، كما تخلق له نوعاً من الإحباط، ومن ثم النظر إلى البنية الاجتماعية نظرة مواجهة، لا نظرة انسجام. ذلك يسمح بالقول إن التفاوت بين الوسائل والغايات قد يؤدي إلى معدل عال من الانحراف الاجتماعي، وعليه فإن التنمية المختلة التي طبقت في المجتمع الجزائري، لم تتمكن من الإيفاء بإشباع حاجات الشرائح العريضة من المجتمع، وهو ما يؤدي إلى اغتراب فئة كبيرة من الشباب، الذين يعيشون مجموعة من الصراعات داخل أنساق اجتماعية وثقافية واقتصادية قلقة متناثرة، صاحب ذلك بروز أنواع مختلفة من السلوك الانحرافي والإجرامي، كرد فعل لتلك الظروف.

ومما يضخم ظاهرة الاغتراب ويرفدها، ويزيد بالتالي من الوتائر المؤدية إلى السلوك الانحرافي والسلوك الإجرامي، اختلال التوازن في النسق الاجتماعي من الإنتاج والتوزيع وإتاحة فرص عمل جديدة والإعداد التربوي والتعليمي، وإشباع الحاجات الأخرى، ما يؤدي بالشباب إلى الانزلاق في طريق السلوك الانحرافي والإجرامي.

رداً على الواقع المرفوض من قِبَل الشباب، والذي لم يحقق لهم أدنى الطموحات، فالسلوك الانحرافي كرد فعل لهذه الظروف، بما في ذلك السرقة والخطف والبغاء والإدمان، يشير إلى التفاوت بين القدرات المتاحة والرغبات، كما يشير أيضاً إلى التفاوت بين الفعل والأهداف الخاصة[١٤١]، نتيجة إلى اتجاه الفعل المباشر إلى ما هو عامّ.

ومما عُرض، يتبين أن الاغتراب لم يكن وليد سبب واحد فقط، كما أنه ليس

(١٤١) السيد علي شتا، **علم الاجتماع الجنائي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ١٣٢.

وليد أسباب عدة، فهو وليد أسباب متفاعلة ومتضافرة، ترفد دافعاً واحداً وهو الوصول بالشباب إلى الانحراف ثم إلى الجريمة.

في ضوء ذلك يمكن الإشارة إلى التزايد المستمر في حجم الانحراف والجريمة في المجتمع المتخلف، حيث تشير وسائل الإعلام الرسمية فيه إلى أن ظاهرة الانحراف والجريمة في تزايد مطّرد وبخاصة في المدن الكبرى التي اختفت فيها أو ضعفت بعض القيم القديمة، ولم يظهر بديل لها، ما ساعد على التخلخل.

يعزز ذلك دراسات ميدانية قام بها باحثون اجتماعيون منها:

البحث الميداني الذي قام به شريف وزاني[١٤٢]، على عينة من الشباب المنحرف في مدينة الجزائر العاصمة، حيث عبر له المبحوثون عن مأساة تهميشهم واغترابهم عن المجتمع، مسلوبين من كل آليات الانتماء، بما معناه على لسان أحدهم للباحث، كما ورد في البحث، بأنه من ضمن مجموعة من الشباب تتكون من ٢٤ شاباً مهمّشين من دون عمل، يبيتون في الشارع، وقال الثاني وعمره ١٨ سنة ما معناه: لا أعرف من أنا وماذا سأكون؟ أما الثالث، فقال: كنت أتمنى أن أمارس تكويناً مهنياً، لكنني وجدت نفسي بطالاً، من دون مال في الجيب، لا عائلة تؤويني، وهكذا وجدت نفسي منحرفاً.

ختاماً لا يبقى إلا القول إن صناعة الانحراف والجريمة، ليست مسؤولية الحي المتخلف، بل هي مسؤولية العلاقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود هذا الحي، ونتيجة توزيع الثروات وأنماط الإنتاج، وما ينتج من خلال قيم تؤدي بالفرد إلى الانفلات نحو الانحراف والجريمة.

ثامناً: السلوك الإجرامي من واقع سجلات القضاء

كان لا بد من الركون إلى إحصاءات رسمية للوقوف على واقع الظاهرة خلال سجلات القضاء الجزائري لأية فترة متاحة، ذلك أن مثل هذه الإحصاءات غير متوافرة، وإذا توافرت فإنها محاطة بالسرية والكتمان لأسباب يرجع تقديرها إلى المسؤولين المختصين، ولقد أمكن الحصول على بعض الإحصاءات التي أدرجت في الجدولين رقمي (٥ ـ ١) و(٥ ـ ٢)، يبين **الأول** منهما مرحلة تبدأ بعام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٢؛ ويبين **الثاني** مرحلة تمتد ما بين عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٠.

---

(١٤٢) Cherif Ouazani, «Sondage d'opinion Jeunesses,» *Parcours maghrébins* (Alger), no. 4 (janvier 1987), p. 26.

الجدول رقم (٥ ـ ١)
اتجاه السلوك الانحرافي والجريمة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢

السنوات	عدد المسجونين	الأحداث	ذكور	بنات	نسبة الأحداث (في المئة)
١٩٦٥	٧٤٧٤	٣٠٩	٢٩٦	١٣	٤,١٣
١٩٦٦	٨٠٨٩	٣٠١	٢٩٠	١١	٣,١٣
١٩٦٧	٧٠٨٦	٣١٩	٣٠٢	١٧	٤,٥٠
١٩٦٨	٧٩٥١	٥١١	٤٧٦	٣٥	٦,٤٢
١٩٦٩	٨٨٣١	٥٨٣	٥٥٥	٢٨	٦,٦٠
١٩٧٠	٨٨١٠	٦٢٤	٤٨٨	٤٤	٦,٢١
١٩٧١	١٠١٩٠	٥٣٢	٥٩٩	٢٥	٦,٠٣
١٩٧٢	١٠١٢٨	٦٧٣	٦٢٦	٤٧	٦,٦٤
المجموع	**٦٨٥٥٩**	**٣٨٥٢**	**٣٦٣٢**	**٢٢٠**	**٥,٩٣**

يستفاد من دراسة الجدول رقم (٥ ـ ١)، وهو المنطلق المتيسر، أن ظاهرة الانحراف لم تتزايد في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢، حيث إن معدل بروز الظاهرة لدى الأحداث كان ٥,٩٣ في المئة، كما بلغت نسبة ٣,١٣ في المئة في سنة ١٩٦٦، بانحراف قدره (٢,٨)، كما بلغت نسبة الظاهرة أعلى مستوى سنة ١٩٧٢، وكانت ٦,٦٤ في المئة بانحراف قدره (+٠,٧١)، وهذا يعني أنه قد طرأ تناقص في متوسط النسبة، وهذا واضح من الانحراف في سنة ١٩٦٦ إيجاباً عن المعدل في أقصى النسب.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
دينامية ظاهرة السلوك الإجرامي خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠

السنوات	عدد المسجونين	الأحداث	ذكور	بنات	نسبة الأحداث (في المئة)
١٩٧٣	١١٠٠٠	٧٧٣	٧٣١	٤٢	٧,٠٢
١٩٧٤	١٠٩٩٨	٧٢٢	٦٨٥	٣٧	٦,٥٦
١٩٧٥	١٣١٠١	٧٧١	٧١٠	٥٦	٥,٨٨
١٩٧٦	١٤١١٦	١٠١٣	٨٨٣	١٣٠	٧,٥٩
١٩٧٧	١٤٠٩٥	٩٨٣	٨٧٥	١٠٨	٦,٩٧
١٩٧٨	١٥١٢٨	١١٠٠	٩٠٦	١٩٤	٧,٢٧
١٩٧٩	١٦٢٠٩	١٢٤٦٧	١٠٤٦٠	٢٠٠٧	٧٦,٩١
١٩٨٠	١٦٠١٩	١١٩٥٨	١٠٩٠٦	١٠٥٢	٧٤,٦٤
المجموع	**١١٠٦٦٦**	**٢٩٧٨٧**	**٢٦١٥٦**	**٣٦٢٦**	**٢٦,٩١**

المصدر: «Réflexion sur la délinquance Juvénile,» Haut conseil de la Jenesse, Alger, 1987.

يلاحظ في الجدول رقم (٥ ـ ٢) أن الفترة التي تناولها الإحصاء يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة **الأولى** هي امتداد لفترة المرحلة التي تناولها الجدول رقم (٥ ـ ١)، ومن نظرة سريعة، يمكن القول إن تضخم الظاهرة وتزايد وتائرها الحقيقية للمرحلة **الثانية** إنما يبدأ سنة ١٩٧٩، وهذه ظاهرة جديرة بالدراسة، وهي ليست وليدة سبب واحد بعينه ولا ظرف وحيد ولا علاقة معينة، وإنما هي محصلة ظروف وعلاقات وأسباب متشابكة تشابكاً معقداً يمكن أن نضع الافتراضات التالية:

١ ـ كان هذا الارتفاع في الانحراف نتيجة لبلوغ كثير من الشباب سن الرشد في هذه السنة، وما حولها خصوصاً أولئك الذين عاشوا ظروفاً غير سوية من حيث الوضع الاقتصادي والثقافي والأسري، كأبناء الشهداء وسائر اليتامى واللقطاء.

٢ ـ يأس الشعب وإحباطه وبخاصة الشباب من الإصلاحات المحتملة، بعد أن توالت خطط التنمية المزعومة، ودخلت الجزائر الخطة الخامسة في التنمية.

٣ ـ انعكاسات ما يجري في المحيط القومي والعالمي على الجزائر متمثلاً في النكبة والنكسة، وعدم اكتمال النصر العربي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، من خلال الحرب، والنزوع إلى تحقيق إصلاحات جذرية، فالأساليب والنظم والتوجهات السابقة على هذا البحث، والمماثلة، يجب الاستفادة من معطياتها وآلياتها المنهجية.

يستخلص من ذلك كله أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي خبرها المجتمع خلال فتراته التاريخية قبل وبعد الاستقلال، كان لها الفاعلية في تحديد ملامح مجتمع جديد، تحكمه آليات ظلت تعمل على إعاقة كل محاولات التغيير المستهدفة، الاقتصادية منها والاجتماعية، التي خطها مجتمع الثورة لشكل مجتمع ـ بعد الاستقلال ـ يتضمن أبعاداً تتحدى الوضع الذي كان قائماً، وتحطم تلك الآليات التي كانت تكرس النظام الاستعماري.

غير أن المشروع القومي الذي حددته مواثيق الثورة الجزائرية، كبناء جديد يقوم على مبادئ العدالة والمساواة في إتاحة الفرص بين السكان، لم يتحقق بسبب:

- عدم وضوح الرؤية حول مستقبل بلادي ومسارها الاقتصادي والاجتماعي.

- عدم تصفية الآثار المتولدة عن العلاقة التاريخية بالنظام الاقتصادي لدول المركز، إذ ظلت العلاقة تعمل بقوة وبأساليب مختلفة على الدعم وتأييد نماذج الإنتاج وأنماط استهلاك غربية.

أسهم ذلك كله في جعل البلاد تندمج أكثر في النظام الرأسمالي ومنه بالتنمية التي كانت موجهة إلى الخارج، ولم تستطع أن تحقق التكامل بين القطاعات، كما إن الخلل بين المطالب والإشباعات للسكان ما زال يلحظ على النظام الاقتصادي للبلاد، بالرغم من المحاولات التي ظهرت في فترات متتالية.

كان للعوامل السابقة المتفاعلة دور في توسع الفجوة بين فئات المجتمع وخصوصاً فئة الشباب، والتي أدت بها تلك الاختلالات بين الهياكل، إلى التهميش بدلاً من احتوائها وإدماجها في النسق العام، وهو ما يجعل إمكانية الانحراف والسلوك الإجرامي واردة بين أوساطها، نتيجة الإحباطات المتوالية (في مجالات التعليم، والتكوين، والعمل وبناء الأسرة. . . إلخ)، وهو ما قد يؤدي بهذه الفئة إلى أن تغير نظرتها إلى البناء الاجتماعي، من نظرة انسجام وتقدير، إلى نظرة مواجهة وتحدٍّ، فتعصّب وتعنيف.

الفصل السادس

الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، أو مقاربة سوسيولوجية تحاول أن تمنهج الدراسة من خلال استنباط معطيات الواقع

أولاً: الأساليب المنهجية التي استخدمت في الدراسات السابقة للسلوك الإجرامي، ومدى إمكانية الاعتماد على كل منها وفق التغيرات الجديدة

احتلت دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي حيزاً كبيراً في كتابة الرواد من علماء (علم النفس وعلم الاجتماع) عامة، والمعاصرين وبخاصة الناظرون إليها من خلال علاقاتها بالتغير الاجتماعي.

غير أن ما تجلّى من خلال عرض وتحليل الإطار النظري لكل الاتجاهات، قد أفضى إلى مجهلة، تمثلت في عدم التناسق في الرؤية، الذي ينبع من المنظور التصوري لكل اتجاه ومنطلقاته النظرية التي يقوم عليها، ومنه.

ذلك كله يفرض على كل باحث التصدى لظاهرة السلوك الإجرامي في دول العالم الثالث عامة، والعربية بخاصة، التي تتميز بخصوصيات ـ ينبغي أن يأخذ في الحسبان ـ وأن يحدد منطلقاته النظرية التي توجه العمل الميداني، الذي يعد جزءاً مكملاً ومفسراً لتلك التساؤلات، يكون الباحث قد صاغها في قالب دينامي ينطلق من الواقع، ويسعى إلى تحقيق هدف الدارسة. تبعاً لذلك حاول الإطار النظري للدراسة أن يطور تلك القضية العامة، التي تفيد بأن الظاهرة موضوع البحث لا يمكن تناولها بعيدة عن الأنساق وسياق البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع لما لها من تناغم.

وكان الرأي قد استقر على أن السلوك الإجرامي بعامة، ولدى الشباب بخاصة، يرتبط بالبناء الاجتماعي، أي إنه إذا كان البناء الاجتماعي للمجتمع يقدر على استيعاب قدرات وتغيرات المجتمع، وما يطرأ عليه من تناقضات، فإن التنبؤ باحتواء الخلل الناجم عن ذلك يكون أقل أثراً على الحياة الاجتماعية.

غير أن البناء الاجتماعي لبلدان العالم الثالث لأسباب سبق ذكرها، أصبح لا يستوعب هذه التأثيرات الناجمة عن العلاقة اللامتكافئة بالنظام العالمي، ما يحدث توتراً لدى بعض الشرائح الاجتماعية، وتصبح عملية الاحتواء صعبة.

في ضوء ذلك التباين القائم على المستوى النظري، وإذا كان بالإمكان عدم الوقوع في مثالب التوجهات التي لا تتماشى وواقع الظاهرة في دول العالم الثالث، فإن هناك قضية منهجية ينبغي الوقوف عندها على المستوي الإمبريقي نظراً لاختلاف الطرق والأساليب، والأدوات البحثية في دراسة السلوك الإجرامي، هذه القضية هي ضرورة الاطلاع على الدراسات السابقة وتفادي ما قد تكون قد وقعت فيه من أخطاء، لكي يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون.

يمكن تقسيم الدراسات التي استعرضها البحث إلى دراستين:

١ ـ الدراسات المصرية

من الدراسات المصرية التي حاولت ربط الجريمة كظاهرة اجتماعية متواترة بسياقات اجتماعية أخرى هي:

أ ـ التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام في المناطق الحضرية[١]

حاولت الباحثة دراسة مختلف التناقضات والمؤثرات الناجمة عن العلاقة غير المتكافئة بين الدول النامية والدول المتقدمة، رابطة ذلك بالسلوك المتأثر بالعملية التنموية، وبخاصة في المدن الحضرية التي ظهرت بها أنماط من السلوك جديدة على المجتمع، ما أدى بالمشرع إلى تجريمها، وكان اهتمام الباحثة بظاهرة السلوك الإجرامي في المناطق الحضرية، والقاهرة، بسبب تركز المشاريع التنموية بها، حيث شجعت هذه العملية الحراك الاجتماعي وتركز السكان في حيّز مكاني، وما تولد عن ذلك من متناقضات.

(١) سهير لطفي علي، «التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام في المناطق الحضرية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٧٧).

في هذا السياق ترى الباحثة أن السلوك الإجرامي في الدول النامية هو نتيجة للتنمية المختلة التي يركز فيها على جوانب، من دون أُخرى، وإهمال الأسس التي تقوم عليها.

ومن خلال نقص الدراسات التي تتناول الظاهرة في المدن، أي تأثير التنمية في الحياة الاجتماعية في المدن الحضرية، ولدلالات تلك التغيرات البارزة في المناطق الحضرية، سعت في دراستها إلى رسم إطار تصوري للعلاقة بين متغير التنمية الاجتماعية والجريمة، من منظور جديد بحسب اعتقادها، بهدف معرفة ماهية عملية التنمية الاجتماعية وأبعادها، والتغيرات التي تطرأ على الظواهر الإجرامية، ولذا تتمثل الأهمية المنهجية للدراسة بحسب رؤيتها في تحليل وتفسير التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية في المجتمع المصري.

وللتأكد من تلك التصورات والقضايا المطروحة نظرياً حاولت بدراستها الميدانية اختبار ذلك، مستخدمة طريقة تجمع بين التحليل الكمي، مستقية بياناتها من السجلّات ورجال هيئة القضاء، ومقابلة بعض المبحوثين من المرتكبين لجرائم المال، كما زاوجت بين المنهج الإحصائي كما سمته والمنهج التجريبي، وللاستدلال على أثر جرائم المال على العملية الإنمائية قامت الباحثة بدراسة:

ـ نوعية العلاقة بين نظم الإنماء وجرائم المال العام.

ـ تقييم الأداء الوظيفي للهيئات التي تعمل في مجال المال،

واستخدمت في ذلك استمارتين:

الأولى، استمارة خاصة بالهيئة القضائية والتنفيذية التي اشتملت على ٣٥ سؤالاً.

و**الثانية**، استمارة موجهة للقطاع الصناعي العام، تكونت من ثمانية وستين سؤالاً، مع اختلاف طفيف بينهما، وقد ربطت الاستمارتين بمقابلة مع المبحوثين.

ولا شك أن المزاوجة بين الأدوات البحثية، يساعد الباحثة في كشف جوانب الظاهرة الخفية، على أن مقابلتها للمبحوثين قد ألقت بعض الضوء على الإطار الميداني للحالة، واعتمدت في ذلك على أدوات بحث، تمثلت في الاستمارة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة.

وتضمنت استمارة البحث بنوداً تسعة رئيسة وذلك على النحو التالي:

أولاً، مفهوم الجريمة من وجهة نظر المبحوث.

ثانياً، موقف المشرع، ومدى تحديده للجريمة.

ثالثاً، مدى انتشار الجرائم بين ما تصرح به الجهات الرسمية وبين الواقع حقيقة.

رابعاً، مفهوم التنمية الاجتماعية، ومدى استفادة الشرائح الأخرى من عائداتها.

خامساً، ما هي الآثار المترتبة على التنمية الاجتماعية والجريمة.

سادساً، مدى فعالية الأداء الوظيفي للهيئات التي تعمل في مجال جرائم المال.

سابعاً، ما مدى تأثير التنمية الاجتماعية على القيم الاجتماعية.

ثامناً، تأثير التنمية على السلوك اليومي للمواطن.

وأخيراً، البيانات العامة الاجتماعية، والاقتصادية عن المبحوثين. توصلت الباحثة من دراستها للتراث السوسيولوجي حول تأثيرات التنمية على جرائم المال، إلى أن ظاهرة التنمية المستحدثة أدت بكل جوانبها إلى انتشار وارتفاع معدل جرائم المال العام، كما أدت إلى ظهور أنماط جديدة من جرائم المال العام لم تكن معروفة من قبل في نطاق المجتمع المصري.

وتخلص من دراستها الإمبريقية، إلى أن اتباع الدول النامية للنموذج الغربي في التنمية، قد أثر سلباً على المجتمع، غير أن تعميم نموذج واحد للتنمية على الدول النامية، من المخاطرة، ولذلك لا بد من مراعاة خصوصية كل مجتمع.

توصلت كذلك إلى أن تجربة التنمية الاجتماعية في المجتمع المصري قد أفرزت إيجابيات وسلبيات لا يمكن الفصل بينهما، للترابط العضوي بينهما بحسب ما تتصور، أدى كل منهما إلى تغيير اتجاهات الأفراد إزاء القضايا العامة، وبخاصة ما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالقيم الاجتماعية.

كما توصلت من دراستها الميدانية إلى نتائج منها: ارتفاع معدل جرائم المال العام، وبخاصة في المناطق الحضرية، وذلك لعدم ترشيد الإنتاج واستنزاف الطاقة الإنتاجية في الأوجه الاستهلاكية.

هناك فجوة بين التشريع والرأي العام في المجتمع المصري، وهذه الفجوة كما ترى الباحثة هي دلالة على عدم استيعاب أفراد المجتمع المصري للأيديولوجية الجديدة، وذلك لعدم وعي أفراد المجتمع في إدارة شؤون مجتمعهم.

وهكذا أكدت الدراسة الإمبريقية صحة فروض الدراسة التي طرحت للاختبار، لمعرفة العلاقة بين جرائم المال العام وعملية إنماء المجتمع المصري.

ب ـ تحليل سوسيولوجي لجريمة الاختلاس[٢]

حاولت الباحثة من وراء تقديم هذه الدراسة معرفة أثر الجريمة الاقتصادية على النظام العام واستمراره، فجريمة الاختلاس تكمن في أنها إحدى الجرائم التي تؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد القومي، وذلك لكون المختلس أحد الموظفين في الدولة، يباشر النظام، فالفرد الذي يقوم بالفعل الإجرامي، ـ الاختلاس ـ ولا يؤديه للهدف الأساسي المرصود له، وتوجيهه لمصلحة أخرى، تضر بالاقتصاد العام، ما يفقده الفعالية في إشباع الحاجات العامة.

وبما أن الظاهرة متواترة، كما تعتقد الباحثة، وضخامة المال المختلس في فترة التحول الاشتراكي التي يمر بها المجتمع المصري، تزايدت خطورته الاجتماعية، وأصبح ملمحاً من ملامح السلوك الإجرامي، لذلك فإن الظاهرة جديرة بالدراسة بهدف التعرف على خصائص المختلسين وسماتهم الاجتماعية والشخصية، ومدى شعورهم بالانتماء إلى المجتمع ومدى شعورهم بالقلق، وعدم الاستقرار داخل تنظيماتهم ودرجة إلحاحهم وتطلعاتهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، وأثرها على سلوكهم.

كما سعت الباحثة في دراستها إلى توضيح التغير الواضح في نمط الحكم داخل المجتمع المصري من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وما صاحب ذلك من تغييرات منها القضاء على الطبقات الإقطاعية والنظام الحزبي، وتدعيم القطاع العام، وتشريع القوانين الاجتماعية لحماية الفئات الدنيا العاملة من عمّال وفلاحين.

كما حاولت ربط العلاقة بين سوء التطبيق الاشتراكي في مصر في الفترة ما بين سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٧٣، وبين انتشار جريمة الاختلاس في هذه المرحلة، ومدى الارتباط بين تطبيق النظام الاشتراكي وتفشي الجريمة في المجتمع المصري؛ فلسوء التنظيم الإداري في مرحلة التحول الاشتراكي، في رأي الباحثة دور في انتشار جريمة الاختلاس، كما إن الهجرة الريفية إلى الحضر، وما يترتب عنها من سوء التنشئة الاجتماعية والأخلاقية، دور في انتشار الظاهرة أيضاً.

إجمالاً هناك علاقة بين الضغوط الاقتصادية سواء كان هذا في نطاق المجتمع بوجه عام أو الأسرة بوجه خاص، وبين انتشار الظاهرة.

كان الهدف من ربط علاقة الجريمة بالنظام العام في فترة معينة، هو الكشف

---

(٢) عزة علي كريم، «تحليل سوسيولوجي لجريمة الاختلاس،» إشراف محمد الجوهري (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٣).

عن مدى قدرة النظام على استيعاب كل المؤثرات الناجمة خلال التحول المرحلي في جانب من جوانب المجتمع. يتبين ذلك من خلال ربط توجه النظام بالحياة الاجتماعية لخلق التلاحم بين فلسفة النظام والواقع.

من ذلك أن عدم وجود وعي اجتماعي واقتصادي وسياسي بطبيعة النظام الاشتراكي، أدى إلى انتشار جريمة الاختلاس.

طرحت الباحثة علاقتين كقضايا وتساؤلات تبحث عن إجابة.

الأولى، العلاقة بين الدخل القومي والفردي، وارتفاع الأسعار في فترة التحول وانتشار جريمة الاختلاس.

الثانية، علاقة أسلوب الإدارة المطبق من ناحية السهولة والتسيب وانتشار جريمة الاختلاس.

للإجابة عن القضايا السابقة ميدانياً، تمت الاستعانة بمجموعة من الأدوات مستمدة من المنهج الوضعي، والإحصائي، وتحليل المضمون ودراسة الحالة، وتعتقد الباحثة أن المزاوجة بين المناهج الأربعة، تسمح بإمكانات الحصول على أكبر قدر من المادة المتاحة، واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها هذه البيانات، حتى يمكن ربط الظواهر بعضها ببعض، وتحليل البيانات وقياسها، لمعرفة أي العوامل التي تؤثر في الجريمة، وهنا تبرز قدرة علم الاجتماع في استعمال الإحصاء وتحويل المادة الكمية إلى كيفية كما ترى الباحثة.

وتمثلت وسيلة جمع البيانات في استمارة تحليل المضمون التي ملئت من ملفات قضايا الاختلاس، والمحكوم عليهم في محكمة مصر العليا، وهي تتضمن مجموعة من البنود الأساسية المحددة، بلغ عددها مئة استمارة، إضافة إلى دراسة بعض الحالات لتحديد بعض العوامل الاجتماعية للظاهرة.

خرجت الباحثة من دراستها الميدانية بنتائج مهمة منها:

ـ أن كثرة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الفرد من الدوافع المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، نظراً إلى تحمله مسؤولية الأسرة وإعالتها.

ـ من النتائج المهمة المحصل عليها، أن جريمة الاختلاس تنتشر بين فئات السن ما بين (٣٠ ـ ٤٠ عاماً)، وأرجعت ذلك إلى أن الشاب في المجتمع المصري يبدأ حياته العملية، والأسرية والاجتماعية والاستقلالية في بداية الثلاثين، ويعمل ليواجه مطالب الحياة المختلفة.

ـ يرجع انتشار جريمة الاختلاس في المناطق الحضرية، إلى عامل الهجرة إلى المدينة، وما يترتب عنها من اختلاف الأنماط الثقافية والتطلعات، واختلاف النظرة إلى الحياة، والاصطدام بالمستوى المعيشي الذي يختلف عن القرية.

ـ كان سوء التسيير والإهمال والتسيب والتراخي في الرقابة، دافعاً من دوافع ارتكاب الجريمة.

إن سوء الظروف الاجتماعية التي تتسم بالتوتر، مع زيادة التطلعات بين الأشخاص وزيادة مطالب الحياة من الناحية الاقتصادية، مع ضعف القيم كوازع داخلي، وغياب الفاصل بين ما هو محرّم وما هو مباح، ونمو طبقة جديدة، خلقت تطلعات كبيرة لا تتناسب مع إمكانياتها المحدودة، ولّدت استعدادات لدى الفرد لتحطيم القيم السائدة التي كانت تطبق كموجهات عامة. كل ذلك كان من الدوافع إلى ارتكاب جريمة الاختلاس.

ج ـ الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين[٣]

قام فريق بحث بدراسة مهمة، تمثلت في تحليل مضمون مناقشة ندوة، «نحو نظرة علمية جديدة للشباب» في عام ١٩٧٥، حيث أدى إلى إثراء موضوع الشباب بالأفكار، والمفاهيم والمتصلات العالمية والمحلية التي تراعى عند تناول الظاهرة بالدراسة.

ترى الدراسة أنه يجب عدم الانقياد وراء التوجهات التي تنظر إلى قضية الشباب على أنها قضية معاصرة، تخضع لعوامل واحدة، ومن ثم فإن متغيرات التأثير فيه عادة ما تكون ذات طبيعة شمولية في تأثيرها.

إن الشباب المنحرف في نظر فريق البحث هو نتيجة لمجموعة من الظروف تتولد عن مجموعة من التناقضات تصيب أنساق المجتمع، فتسبب الإحباط للشباب مثل الاغتراب عن الوطن.

كما يرى فريق البحث أن مثل هذه الدراسة يتطلب إجراءات منهجية تنطلق من النظرة الشمولية، والتصورات النظرية لاشتقاق الفروض التي تقود البحث، وأدوات الدراسة، وذلك لتجنّب مثالب التنازلات الجزئية التي لا تفيد إلا في تشويه موضوع الدراسة.

---

(٣) سيد عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين: تفرير نهائي** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠).

وعلى الرغم من أن الدراسة نظرية، إلا أن ما تضمنته من توجيهات نظرية وإجراءات منهجية لا شك أنها تخدم البحث مستقبلاً في مجال الشباب، الذي ما زال لم يدرس في العالم العربي دراسة موضوعية واقعية.

د ـ جنوح الأحداث والطبقة العاملة[٤]

في بحث أجراه عدلي محمود محمد السمري، حول جنوح الأحداث والطبقة العاملة، حاول من خلاله دراسة سمات الثقافة الخاصة الجانحة كما حددها كوهن، ودراسة الثقافة الخاصة الجانحة لدى أحداث الطبقة العاملة في مصر.

وللتعرف على قيم ومعايير الأحداث الجانحين المجسدة في السلوك، طبق طريقة تجمع بين بيانات الاستمارة، وتلك التي تُستقرأ من عملية المقابلة، والملاحظة بالمشاركة، قصد التعرف على محددات السلوك، كما استعان بالسجلات والوثائق المودعة، وما تتوافر عليه من معلومات صادقة عن الحدث، توصل من خلالها إلى نتائج منها:

ـ إن هناك تناسباً عكسياً بين درجة تعليم الأب وزيادة الانحراف.

ـ إن هناك تناسباً عكسياً بين درجة تعليم الأم وزيادة الانحراف.

ـ إن هناك تناسباً عكسياً بين درجة تعليم الحدث المنحرف وبين زيادة معدلات الانحراف.

وبالنسبة إلى مهن الآباء، أكدت الدراسة أن الغالبية العظمى من المهن تتركز حول الأعمال الحرفية، والأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة.

ومن العوامل المسببة في انحراف الأحداث غياب أحد الوالدين أو كليهما بسبب الطلاق.

٢ ـ الدراسات الجزائرية[٥]

سبق التلميح إلى أن ظاهرة السلوك الإجرامي في المجتمع مجال الدراسة، وبخاصة دراسة الشباب وعلاقته بالسياق الواقعي في المجتمع الجزائري، خلال

---

(٤) عدلي محمود محمد السمري، «جناح الأحداث والطبقة العاملة،» إشراف محمد الجوهري (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٤).

(٥) Farouk Benatia, «Les Sciences sociales en Algerie, 1962/1982,» *Revue trimestrielle* (Alger), no. 28 (1985).

مرحلة التنمية التي عرفت متغيرات كبيرة، من الدراسات التي ما زال ميدانها لم يطرقه الباحثون الاجتماعيون بعد، عدا بعض الدراسات في انحراف الأحداث على مستوى الماجستير ودبلوم الدراسات المعمقة منها:

أ ـ مشكلة انحراف الأحداث، عواملها ونتائجها[٦]

سعى الباحث في دراسته إلى معرفة العلاقة بين العوامل السائدة وانحراف الأحداث، ولتحقيق ذلك قسّم الباحث دراسته إلى قسم نظري وآخر ميداني.

يتضمن خمسة فصول. بيّن في القسم النظري أن المشاكل الاجتماعية للمجتمع الحديث، تعود إلى التطورات الكبرى التي جرت في العالم ابتداء من الثورة الصناعية، وأساليب الاتصال الحديثة.

أما في البلدان النامية فيرى الباحث أن ظهور المشاكل الاجتماعية تشبه تلك التي عرفتها البلدان الصناعية، وهي تتعلق بسقوط الفرد في معركة تكيفه مع الحياة الاجتماعية الجديدة، ما نتج عنه جملة من المشاكل.

خلال ذلك، ومن أجل دراسة الظاهرة، استخدم الباحث طريقة تجمع بين المنهج التاريخي والوصفي، والمقارن، والإحصائي، إضافة إلى وسائل من خلالها جمع بياناتها، منها الاستمارة التي تحتوي على مجموعة من البيانات، والمقابلة والملاحظة التي تمكن الباحث من صدق الفرضيات المصاغة.

توصل من خلال دراسته إلى نتائج منها:

ـ إن الأحداث المنحرفين يعانون عدم إشباع الحاجات إلى المحبة والحنان من طرف الأم والأب.

ـ إن عدم تفاعل سويّ بين الطرفين الآباء والأبناء، يؤدي إلى حرمان الحدث المنحرف من الشعور بالأمن والاستقرار بين أحضان الأم والأب، مما يكون له دور في التوجه نحو الانحراف.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وأكدها:

إن نتائج دراستها تنطبق مع بعض نتائج جماعة من الباحثين من معهد التنمية الإنسانية في جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشارت إلى أن أبناء

---

(٦) محي الدين مختار، «مشكلة انحراف الأحداث، عواملها ونتائجها: دراسة ميدانية،» (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، قسم الاجتماع، ١٩٨٥).

الجانحين المنعزلين غير الاجتماعيين، يشجعون أطفالهم على الإتيان بالسلوك الجانح.

ب ـ دراسة حول انحراف الأحداث[٧]

سعى الباحث في دراسته حول معرفة انحراف الأحداث، إلى معرفة عوامل انحراف الأحداث وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وما هي الجهود المبذولة في الجزائر حول هذه الظاهرة؟ متبعاً في ذلك أسلوباً يجمع بين منهج المسح الميداني، كما سماه، واستمارة المقابلة، وهي الوسيلة الوحيدة التي اعتمد عليها الباحث، وتتضمن ٤٠ سؤالاً وزعت على خمسة محاور هي:

ـ حالة الجانح النفسية.

ـ الحالة العائلية.

ـ عدد الإخوة.

ـ حالة السكن.

ـ المعاشرة أو (المخالطة).

● إن نسبة الانحراف في فترة المراهقة المتأخرة، عالية جداً.

ما بين ١٦ ـ ١٨ سنة ـ حيث بلغت ٩٣ في المئة من مجموع العينة التي كانت تشكل ٥٤ جانحاً.

● إن نسبة الجانحين الذين لم يتموا مرحلة التعليم الابتدائي بلغت ٩٣ في المئة، بينما بلغت نسبة الذين حصلوا على شهادة التعليم الابتدائي ٣,٣ في المئة.

هناك نسبة كبيرة ٦٢,٣ في المئة من الأحداث المنحرفين من المنازل المزدحمة بالسكان، حيث بلغ عدد الأطفال في المنزل الواحد بحسب ما أوضحه الباحث من خلال دراسته، ما بين ٦ إلى ١٠ أطفال.

أوضح الباحث أن شدة الانحراف تتركز في المدن المفتوحة عامة التي تتميز بشدة تعقد الحياة، إذا بلغت نسبة الانحراف في الجزائر العاصمة ٧٣,٢ في المئة، في حين توزعت بقية النسب على المدن الأخرى التي عرفت نمواً كبيراً بفعل نشوء الصناعة وعامل الهجرة.

---

(٧) بركات محمد أرزقي، «دراسة انحراف الأحداث،» إشراف عباس مدني (رسالة دبلوم دراسات معمقة في علوم التربية، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٧٦).

من كل ما تقدم يستخلص، أن الدراسات السابقة التي تم التعرض إليها من ناحية الأساليب المتبعة في جمع البيانات التي تجيب عن السؤال العام موضوع الدراسة، قد استخدمت في ذلك أكثر من أسلوب.

منها ما استعان بالأسلوب الاستطلاعي والوصفي، ومنها ما طبق الأسلوب التجريبي والتاريخي ودراسة الحالة، مع استخدام أدوات تمثلت في الاستمارة والمقابلة والملاحظة وتحليل مضمون السجلات والإحصاءات. وهي أساليب أساسية في الدراسة الاجتماعية كما يرى البعض.

بناء على ذلك وتبعاً لطبيعة المشكلة المبحوثة، تم تطبيق طريقة تجمع بين الأسلوب التاريخي، والأسلوب الوصفي كأسلوبين ملائمين لمشكلة البحث والاستعانة بأدوات منها تجمع البيانات التي يتوخى منها الإجابة عن الأسئلة المكونة لموضوع الدراسة، تمثلت هذه الأدوات في: الملاحظة والاستمارة والأسلوب الإحصائي.

ذلك يسمح لنا بالقول إن المنهج العلمي بأساليبه المختلفة، الذي طبق في الدراسات المشابهة، لا يختلف عن محددات الطريقة المتبعة ما عدا بعض الفروق في الجمع بين وسائل من دون الأخرى. وذلك تماشياً مع هدف الدراسة العام الذي يتمثل في تحليل وضعية اجتماعية خاصة، تتمثل في الأحياء المختلفة التي تمارس التأثير على فئة الشباب التي تشكل حوالى ٧٣ في المئة من مجموع سكان المجتمع، وبخاصة تلك التي تنحدر من البروليتاريا التي تكونت بحسب ما يرى، بوتوفنوشي (Boutefnouchet)، من عدم التحكم في المناطق الصناعية الناشئة في المدن، من جراء عملية التنمية المشوهة في الوطن.

ثانياً: خطة العمل الميداني

١ ـ الاستمارة

أدت فروض الدراسة إلى تصورات انبثقت عنها تساؤلات تمثل أساساً للاستمارة التي طبقت على عينة، حددت بفئة الشباب من ذوى الأعمار (١٨ ـ ٣٠ سنة)، والذين قاموا بفعل يجرّمه القانون الوضعي للمجتمع، فأودعوا السجن.

وسعياً إلى جمع مزيد من البيانات الدقيقة، والمحددة عن الظاهرة المبحوثة والمعتمدة على ملاحظات موضوعية لمجال الدراسة، صيغ لذلك استمارة روعي فيها بقدر الإمكان الشروط التالية:

ـ الوضوح والبساطة في الأسئلة، بحيث لا تحمل التردد والتأويل.

ـ أن تطرح الأسئلة باللهجة الجزائرية المفهومة لدى المبحوث، وعن طريق المقابلة.

ـ استخدام أسئلة مفتوحة، في محاولة لفتح مجالٍ للحوار، مع المبحوث وذلك لجمع مزيد من البيانات من المبحوث، في محاولة استنطاق الجانب الخفي للذات المبحوثة.

في ضوء هذه المنطلقات، اشتملت الاستمارة نوعين أو نمطين من الأسئلة:

● أسئلة رئيسة يتوقع أن تكون الإجابات عنها مؤشرات، تقيس كل مجموعة منها قضية من قضايا الدراسة. كان مجموع هذه الأسئلة ٦٢ سؤالاً.

● أسئلة تدعم الأسئلة الرئيسة حتى يمكن الإلمام بكل جوانب المشكلة موضوع الدراسة، لقد تراوح عدد الأسئلة الفرعية التي ألحقت بالأسئلة الرئيسة ما بين (١ ـ ٦)[٨].

تهدف الأسئلة الفرعية إلى إلقاء مزيد من الضوء والشرح عن مضمون الأسئلة الرئيسة. هذا وقد تم تطبيق الاستمارة ميدانياً على عينة صغيرة من المبحوثين كمرحلة تجريبية للاستمارة.

كشفت هذه العملية الإجرائية للباحث، أن تحديد إطار البحث من الخطوات المهمة قبل عملية تنفيذ الاستمارة، فضلاً عن ذلك، أفادت عملية الاختبار في إعطاء الباحث فرصة إعادة النظر في تنسيق الاستمارة[٩].

وتبيّن من إجابات المبحوثين عن أسئلة الاستمارة التجريبية أبعاد الأسئلة وتعويضها بأسئلة تكون أكثر عمقاً مع إضافة أسئلة أخرى، مثل السؤال (الرابع)، الذي يوضح المدخول الأسري، ونصيب الفرد من الدخل، لما لذلك من أثر على توجهات الشباب بخاصة.

كما أضيف السؤال (التاسع)، الذي يهدف إلى استنباط أنماط جرائم الشباب السائدة في المجتمع المبحوث، من خلال واقع المبحوث نفسه من دون حكم مسبق من الباحث.

يندرج ذلك في محاولة كشف جوانب الظاهرة لا من وجهة النظر الرسمية فقط،

(٨) لم تعط هذه الأسئلة أرقاماً خاصة بها.

(٩) لتكوين فكرة واضحة عن مرحلة تجربة الاستمارة، انظر: محمد علي محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨)، ص ٤٧٨ ـ ٤٨٢.

الشرطة والقضاء، بل من الواقع الاجتماعي المعاش والأخذ بعين الاعتبار وجود نسبة لا يمكن تحديدها من الجرائم المسماة اصطلاحاً، الجرائم الخفية. هذا وتضمنت الاستمارة مجموعة من البنود الأساسية، وردت كالتالي:

أ ـ **البند الأول**، حيث إن كل دراسة ميدانية تبدأ من حيث يجب أن تبدأ بالبيانات الأساسية، فقد اقتصر البند الأول عن هذه البيانات والتي شملت الفقرات (١ ـ ١٤).

ب ـ **البند الثاني**، يهدف البند الثاني إلى الكشف عن ذوات المبحوث اقتصادياً وثقافياً وبالتالي اجتماعياً من حيث هو فرد، لذلك كانت مفردات هذا البند تشتمل على دلالات الإشباع المادي الاجتماعي وهي: مستوى المعيشة، والدخل، والعلاقات الاجتماعية، والوعي الاجتماعي والتكوين الاجتماعي للأفراد، انعكاساً إلى افتراض مؤداه أن الأسرة أو المجتمع الذي لا تضمن أساسيات الحياة لأفرادها، وخصوصاً فئة الشباب، يخلق لديه تواتراً، ويعمّق إحساسه بحدة المشكلة، ما قد يؤدي بهذه الفئة إلى رفض الواقع بسبب وقوفه أمام تلبية احتياجاتهم الأساسية، وقد شملت الفقرات (١٥ ـ ٣٠).

ج ـ **البند الثالث**، أما البند الثالث فيحاول رصد مكونات يحتمل أنها تسهم في خلق التمايز الاجتماعي في المجتمع، والتي تؤدي إلى خلق ظاهرة اغتراب الشباب عن محيطه الكلي، ما قد يدفعه إلى البحث عن أنماط من السلوك الإجرامي.

ذلك يعني أن ظاهرة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، تسهم إذا لم تؤخذ في الحسبان ضمن مشروع التنمية، في خلق أنماط معينة من السلوكيات وقيم تختلف عن الأنماط العامة، وإجابة عن ذلك من خلال الاستدلالات المباشرة المستقاة من الميدان، خصص له الفقرات التالية (٣١ ـ ٤٨).

د ـ **البند الرابع**، يركز البند الرابع على محاولة استجلاء أهم المشاكل التي يعيشها الشباب في ظروف فعلية، والتي نجمت عن واقع اقتصادي واجتماعي في فترة تاريخية معينة ضمن مسيرة المجتمع في عملية التنمية.

لقد تنوعت هذه المشكلات ما بين فردية وجماعية، حيث يعتقد أنها تلمّ بأهم المشكلات التي يعانيها الشباب في دول العالم الثالث والجزائر واحدة منها. خصص للبند الفقرات التالية (٤٩ ـ ٦٢).

والخلاصة أن بنود الاستمارة بمحدداتها السابقة ليست منفصلاً بعضها عن البعض، كما إنها ليست جزئية كما يبدو، ولكنها تتسق بعضها مع بعض في إطار

كلي، هدفها النهائي إلقاء مزيد من الضوء على كل جانب من جوانب المشكلة المدروسة، كل ذلك يندرج ضمن إطار التصور النظري الذي يوجه الدراسة. في إطار تلك المقولة التي تبين أن السلوك الإجرامي لدى الشباب في دول العالم الثالث، وليد الظروف والتناقضات التي نجمت من خلال العلاقة غير المتكافئة بين المركز والطرف خلال الحقبة الاستعمارية، وما نجم عنها من ظواهر التشويه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي مازالت آثاره ماثلة فاعلة.

٢ ـ مجالات الدراسة

أ ـ المجال الجغرافي

حاول الإطار النظري أن يطور قضية عامة مؤداها أن الظاهرة مجال الدراسة لا يمكن تناولها بعيداً عن النسق الاجتماعي العام، ومن المسلم به أن الباحث في دراسته، لا يستطيع أن يتجه إلى الواقع الكلي للمجتمع جملة واحدة، لعدم توافره على الوسائل والإمكانات التي تؤهله لذلك النوع الشامل من البحث، لذلك كان طبيعياً أن تلجأ هذه الدراسة إلى عينة تمثل ما عداها من مجتمع المبحوثين، على أن تتوافر في هذه العينة الشروط الموضوعية العامة والشروط الخاصة بالدراسة.

من هنا تم اختيار مدينة قسنطينة لكونها من أقدم التجمعات الحضرية، إضافة إلى تحولها إلى منطقة صناعية بفعل عامل الصناعة والمؤسسات العلمية والثقافية الحديثة الإنشاء، منها: جامعة قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، والكثير من المعاهد الأخرى، إضافة إلى مصنع الجرارات ومصنع الرافعات، ومصنع الغزل والنسيج. . . إلخ.

ب ـ المجال البشري

بينت الدراسة الاستطلاعية لمؤسسات إعادة التربية، أن مجتمع البحث يمثل شريحة اجتماعية، ذات أوضاع اجتماعية متشابهة من حيث الانتماء الطبقي، ومستوى التعليم، والسن، وأنماط الجريمة. . . إلخ.

لذلك وقع الاختيار على هذه المراكز لتكون مجالات للبحث على أنه يتم اختيار المبحوث بصورة عمدية، أي أن يكون من سكان الأحياء المتخلفة، وأن وحدة التحليل تمثل الشباب البالغ (١٨ ـ ٣٠ سنة)[١٠].

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول كيفية اختيار العينة، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

ج ـ المجال الزمني

تمت الدراسة الميدانية في الفترة ما بين أيار/ مايو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، مع الإشارة إلى أن مقابلات المبحوثين، قد كانت تجري عن طريق المقابلة المقننة التي تعتبر وسيلة من الوسائل المهمة التي تمكّن الباحث من إجراء حوار صريح مع المفحوص.

والمقابلة المقننة كما هو معروف تتميز بالأسئلة المحددة الدقيقة التي تطرح على المبحوث وجهاً لوجه، مع تسجيل الإجابات فوراً[١١].

خلاصة القول، إن الباحث قد حاول بكل تواضع استعمال طريقة تجمع ملامح الطريقة المتكاملة، هادفاً من ورائها إلى كشف واستخلاص نتائج جزئية لاستخلاص النتائج العامة واختبار صحة التعميمات المستخلصة.

ذلك ما سيوضحه القسم الثاني من الدراسة والخاص بالدراسة الميدانية لجرائم الشباب في الأحياء المتخلفة، التي تم اختيارها لتكون بمكوناتها، المجال الحيوي لتأكيد أو نفي فرضيات الدراسة.

---

(١١) لمزيد من التحليلات حول ذلك، انظر: محمد الجوهري، **طرق البحث الاجتماعي**، ط ٤ (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٠٧.

القسم الثاني

الدراسة الواقعية لجرائم الشباب في الأحياء المتخلفة

تمهيد

تم في صدر هذا البحث طرح قضية أساسية مؤداها، أن الدراسة قيد البحث تهدف في ما تهدف إليه إلى تحليل وضعية اجتماعية خاصة تتمثل في الأحياء المتخلفة التي تمارس تأثيراً في فئة الشباب التي تشكل حوالى ٧٣ في المئة من المجتمع[١].

ومن ثم فإن محاولة التدليل على أهم الملامح التي تعمل على تشكيل شباب دول العالم الثالث، والجزائر إحداها، كانت من خلال رصد مجموعة من الفاعليات الداخلية والخارجية، التي انعكست سلباً على فئات اجتماعية، دفعت بهم حسبما يرى محمد حربي إلى مستنقعات البؤس والأحياء المتخلفة. وتعبّر مأساتهم عن نفسها في ظاهرة، مثل البغاء والإجرام، حيث عادت إلى الظهور أنماط سلوكية كانت قد اضمحلت وتلاشت من المحيط الاجتماعي[٢].

وانطلاقا من الإطار النظري للدراسة والذي يعتمد على التحليل العلمي للواقع الاقتصادي - الاجتماعي الذي يقع الشباب في نطاقه، حاولت الدراسة الميدانية جمع الكثير من الدلالات العلمية، لتفسير ظاهرة السلوك الإجرامي بين الشباب.

في ضوء ذلك سوف يتجه التحليل نحو الكشف عن تلك الانعكاسات أو ردود الأفعال الناجمة عن المتغيرات الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية ضمن محاولة إمبريقية للوقوف على مدى ما يعانيه الشباب في مرحلة التنمية.

لذلك تم الجمع بين البيانات التي تجمع من المبحوثين الذين ارتكبوا جنحة والمشرفين على المؤسسات التي تجمع هذه الفئات من الشباب (مثل الوسط المفتوح، أو الحرية المحروسة) آخذين في الاعتبار الإحصائيات اليومية التي تنشرها وسائل

(١) لمزيد من التفاصيل حول بنية الأفراد حسب السن في الجزائر، انظر: «Situation alimentaire en Algerie: Eléments sur la famille et les ménages algériens,» *Revue statistique* (Office national des statistiques), no. 14 (janvier-mars 1987).

(٢) محمد حربي، **الجزائر، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢: جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية؛ دار الكلمة، ١٩٨٣)، ص ٣١٤.

الإعلام المكتوبة بوصفها إحدى القنوات الرسمية التي تسهم في كشف حجم الظاهرة بالرغم من تركيزها على بعض الأفعال من دون البعض الآخر، التي تعكس الرأي العام الذي يجرّم نوعاً من الأفعال من دون الأخرى، ومن ثم تصبح الأولى جريمة ويترك الثانية على الرغم من الطبيعة الإجرامية الواضحة لها(٣).

إن اتباع هذا الأسلوب في الطرح له ما يبرره حسب تصورنا:

أولاً: إن الإحصاءات الخاصة بظاهرة السلوك الإجرامي لدى الشباب في المجتمع الجزائري تتميز بالسرية، ولايسمح بالاطلاع عليها.

ثانياً: دلت الاستقصاءات الميدانية على أن هناك أكثر من مئة وخمسين شاباً بمدينة قسنطينة وحدها، قد ارتكبوا جرائم من مثل السرقة واغتصاب البنات والضرب والمشاركة في تكوين جماعة الأشرار لاعتبارات منها:

● ـ النظر لها من جانب المخالفات العابرة، وعليه لاتكون نمطاً ثابتاً من السلوك.

● ـ اعتبار القائم بهذه المخالفة، صغير السن، فعُدّ تصرفه عابراً يمكن أن يتلاشى، ومن ثم فالكثير من الشباب الجانح وضع تحت ما يسمى بالحرية المحروسة، وصنف سلوكه (بالخطر المعنوي، أو الأخلاقي).

ثالثاً: من خلال النماذج أو الانتظامات المنتقاة من الميدان يتمكن الباحث من الإلمام بجوانب المشكلة بدلاً من الاقتصار على المبحوثين بالإضافة إلى ما سوف يضفي على المادة المجموعة قدراً من الشرح، وصولاً من وراء ذلك كله إلى نتائج جزئية صادقة واستخلاص النتائج الكلية واحتمال صحة التعميمات الناتجة كما تمت الإشارة إليه تحت فعل إشكالية الدراسة.

إن الوصف في البحث الاجتماعي لايمكن أن يكون نسخاً للواقع بل هو تنظيم انتقائي له، في ضوء إطار تصوري صريح أو ضمني(٤).

اعتبارا لما تقدم وتماشياً مع الإطار النظري للدراسة، تم جمع الاستدلالات المباشرة من الميدان إجابة عن قضايا الدراسة الأساسية التي سبقت الإشارة إليها سالفاً، تمهيداً للإجابة على تساؤلات الدراسة العامة ومؤداها:

---

(٣) أحمد علي المجدوب [وآخرون]، «الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات،» **المجلة الاجتماعية القومية** (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، السنة ٢٣، العددان ١ ـ ٢ (آذار/مارس ـ تموز/يوليو ١٩٨٥)، ص ٣٧.

(٤) انظر: **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: أعمال الندوة المنعقدة في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ فبراير ١٩٨٣** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٨)، ص ٣٤.

● هل يؤدي الخلل في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية في حياة الشباب إلى بروز ظاهرة السلوك الإجرامي لدى الشباب؟

● هل السلوك الإجرامي في دول العالم الثالث وليد أعراض المرض التي تبدو على البناء الاجتماعي في حركته التنموية غير المتكافئة؟

● هل السلوك الإجرامي ينبثق عن التمايز الاجتماعي وتهميش جزء كبير من فئات المجتمع؟

● هل يعيش شباب العالم الثالث، والجزائر بعض منه، أزمة مجتمعاته؟

ذلك ما يسعى القسم الثاني من الدراسة، والخاص بالجانب الميداني لجرائم الشباب في الأحياء المتخلفة إلى الكشف عنه، وتبعاً لذلك قسّم هذا القسم إلى خمسة فصول انسجاماً مع بناء الاستمارة وهي:

الفصل السابع ويتضمن البيانات الأساسية «الخلفية الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية» لمجتمع البحث. أما الفصل الثامن فيحاول إبراز قضية الشباب والانتماء الطبقي من خلال مجموعة من المحددات وضعت مؤشراً لذلك. وتناول الفصل التاسع بالدراسة والتحليل استقراء السلوك الإجرامي في محيط الشباب الاجتماعي والاقتصادي، ويحاول الفصل العاشر أن يوضح قضية الشباب بين الإدماج والتهميش، وختم القسم بالفصل الحادي عشر لاستخلاص النتائج الميدانية.

الفصل السابع

البيانات الأساسية: الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث

تمهيد

إذا أمكننا أن نسلم مع الدراسات الاجتماعية التي تمت في هذا المجال بأن التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية السياسية قد تركت أثرها على أنماط الجرائم السائدة[1] في محيط الشباب، فإن ذلك يؤدي إلى القول: إن تلك التغيرات الفاعلة المتمثلة في العوامل المادية (شروط معيشة الفرد)، والاجتماعية التي ترجع أساساً إلى طبيعة بنية المؤسسات الاجتماعية وديناميتها التي تتوسط التفاعل بين الفرد والمجتمع[2] لا تؤدي دورها، وعليه يمكن طرح السؤال الذي مؤداه، ما هي التأثيرات التي يتشكل عبرها الفرد (الشاب)؟

إن معرفة مستوى تعليم المبحوث وعمره، والمهن التي مارسها وطريقة الحصول عليها، كلها متغيرات تبين بوضوح دور الشاب في الحياة الاجتماعية.

الهدف من إدراج هذه الأسئلة ضمن الاستمارة هو محاولة القيام بعملية الربط لاحقاً بين بعض جوانب هذه الخلفية، وما يفرزه الوسط الاجتماعي المحيط بالشاب.

(١) أحمد علي المجدوب [وآخرون]، «الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات،» **المجلة الاجتماعية القومية** (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، السنة ٢٣، العددان ١ ـ ٢ (آذار/ مارس ـ تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ١١.

(٢) سيد عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين: تقرير نهائي** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠)، ص ٣٦.

أولاً: العمر

يتضح من الدراسة الميدانية أن سن عينة البحث تتراوح بين (١٨ ـ ٢٠ سنة و٢١ ـ ٢٣ سنة)، وهي مرحلة تتميز باستواء النمو البدني وظيفياً، كما يرى علماء النفس، ومن مميزاتها كذلك الانطلاق نحو المستقبل، وسط سياق عامّ له مواصفات خاصة تختلف من سنة إلى أخرى، والجدول رقم (٧-١) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٧ ـ ١)
فئـات السـن

الفئـــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
١٨ ـ ٢٠ سنة	١٥٠	٧٥
٢١ ـ ٢٣ سنة	٥٠	٢٥
٢٤ ـ ٢٦ سنة	–	–
أكثر	–	–
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

يشير الجدول رقم (٧ ـ ١) إلى أن نحو ٧٥ في المئة من أفراد العينة هم من فئة (١٨ ـ ٢٠ سنة) وأن ٢٥ في المئة من المجموع هم من فئة (٢١ ـ ٢٣ سنة).

والمستخلص من ذلك هو أن سن أفراد العينة يتمحور في ما بين مرحلة المراهقة المتأخرة ومرحلة الشباب التي تتميز بالحيوية، ويغلب عليها الميل الشديد إلى الاستقلالية (اقتصادياً، واجتماعياً)، ومن ثم فالمفروض احتواء هذه الشريحة الاجتماعية التي تمتلك الإمكانات القادرة على تجسيد المستقبل واقعياً، بيد أن الواقع بحسب ما يبدو من الملاحظة الميدانية لا يشير إلى ذلك، ما يبعث على احتمال أن تتوجه هذه الطاقات نحو الرفض والتهديم.

وبقراءة متأنية للبنية العمرية للمجتمع الجزائري يتجلى أن فئة (١٨ ـ ٢٤) سنة تشكل ربع المجتمع بنسبة ٢٨ في المئة من إجمالي عدد الشباب الجزائريين بحسب إحصائية سنة ١٩٨٧[٣].

ثانياً: محل الميلاد

محل الميلاد مؤشر آخر من المؤشرات الدالة على محاولة قياس حركة الهجرة

(٣) لمزيد من الشرح حول الموضوع، انظر: «Séries statistiques rétrospective, 1962/1986,» *Reuve statistique* (Office national des statistiques), no. 15 (avril-juin 1987).

الداخلية، ومن ثم طرح السؤال رقم (٢) لمعرفة ما إذا كان المبحوث قد ولد في مكان غير هذه الأحياء (المتخلفة)، أو أنه ولد ونشأ فيها.

في إطار ذلك يمكننا التساؤل مع محمد الجوهري، هل يعود عائد التنمية فعلاً بالخير على غالبية الشعب، أو أنه ينصبّ على تحسين أحوال أصحاب الامتيازات فعلاً[٤]؟

الواقع أن التنمية في دول العالم الثالث، والجزائر من ضمنها، قد أدت إلى تكديس أعداد ضخمة في المدن التي تعاني أصلاً الاكتظاظ، ما تولد عنها المزيد من القطاعات المحرومة والمتخلفة في المدن[٥] التي همشها[٦] نمط التنمية المتبعة، والجدول رقم (٧ ـ ٢) يوضح ذلك مستقياً معطياته من الميدان.

الجدول رقم (٧ ـ ٢)
محل الميلاد

الفئـــات	التكـرارات	النسبة (في المئة)
قرية	٦٥	٣٢,٥
مدينة	١٣٥	٦٧,٥
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (٧ ـ ٢) أن ٦٧,٥ في المئة من العينة ولدوا في الأحياء المتخلفة المحيطة بالمدن، وأن الثلث فقط ولدوا في الريف ثم انتقلوا مع أسرهم إلى الحي موقع السكن. وبالنظر في الجدول رقم (٧ ـ ٣) يتبين لنا أن عدد الأسر المهاجرة، بحسب جواب المبحوثين. ومن جهته يؤكد الإحصاء العام أن العدد الإجمالي للمهاجرين من الريف إلى المدن بلغ ما بين (١٩٦٦ ـ ١٩٧٧) حوالى ٨٧٧٩٦٩ مهاجر[٧]، وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه في سياق التحليل، بأن التنمية المختلة، قد أدت إلى خلق تناقضات في الهيكل الاجتماعي للمجتمع.

(٤) محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، ص ٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٦) تدل الإحصاءات على أن هناك اختلالاً صارخاً بين الريف والمدينة بالمجتمع الجزائري، إذ بلغ سكان المدن ٦٦ في المئة حسب بعض التقديرات، انظر: سمير رضوان، «القوة العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨).

(٧) «Les Migrations internes entre les wilayate de 1966/1977,» *Revue statistique* (Office national des statistiques), no. 3 (avril-juin 1984).

ثالثاً: سبب الهجرة

إن مستوى معيشة أعضاء المجتمع وتطلعاتهم ونظرتهم نحو الحياة، تمثل متغيرات فاعلة في حركة الأفراد، إضافة إلى أن الارتفاع في متوسطات دخل الفرد وتزايد في مستوى المعيشة استهلاكياً وليس إنتاجياً، فضلاً عن غياب التوازن الاجتماعي بين المناطق(٨)، كل ذلك أدى، ويؤدي، إلى إحداث خلل في التوازن السكاني، وهي ظاهرة عيانية أكدتها الدلائل الميدانية. والجدول (٧ ـ ٣) يلقي مزيداً من الإيضاح على ذلك.

الجدول رقم (٧ ـ ٣)

سبب مجيء أسرة المبحوث للسكن بالمدينة

الفئـــات	التكـرارات	النسبة (في المئة)
للدراسة	٦٥	٣٢,٥
للعمل	٨٠	٤٠,٠
لوجود الأهل	٥٥	٢٧,٥
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

إذا كان من أهداف التنمية إشباع الحاجات وتحقيق التوازن الجهوي، فما أثر ذلك في مجتمع البحث؟

من خلال سؤال عن سبب مجيء أسرة المبحوث للسكن في المدينة، حصلنا على الآتي:

● شكّل البحث عن عمل جديد نحو ٤٠ في المئة.

● في حين بلغت نسبة الذين جاؤوا بحثاً عن فرص التعليم للأبناء، كقيمة بارزة بين السكان، حيث كان المستوى التعليمي يعد مفتاح الحصول على عمل ٣٢,٥ في المئة.

● أما وجود الأهل كعامل جذب للمهاجر فشكّل بنسبة ٢٨,٥ في المئة، فجاء في المرتبة الأخيرة.

ومقارنة بين ما ذهبنا إليه في سياق التحليل النظري والنتائج المحصل عليها يمكن تأكيد أن:

---

(٨) موزة عبيد غباش، **الهجرة الخارجية والتنمية: دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً**، إشراف محمود فهمي الكردي ([أبو ظبي]: مطبعة الوفاء، ١٩٨٦)، ص ٨٣.

● الاستعمار الرأسمالي عمل على تشويه النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي في دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها، كانت هدفاً لذلك التركيز، وتجلت نتائج ذلك في البحوث الواقعة.

● نجم عن ذلك التشوه في عدم الاتفاق بين القطاعات وعدم التوازن بين الريف والمدينة.

● هذه الملامح من أكثر المعالم دلالة على مسار التنمية المعوجّة في العالم الثالث[٩]، والجزائر واحدة منها.

رابعاً: حجم الأسرة

من الظواهر الملفتة للانتباه والتي ما زالت الأسرة الجزائرية تعيشها، ارتفاع عدد أفرادها بالرغم من مرور ٢٦ سنة على الاستقلال في ظل التنمية المعيشة.

المفروض أن تكون هذه التنمية قد أحدثت الكثير من ظواهر التغيير الدينامي الواعي الموجّه، وهو لبّ عملية التنمية بحسب ما يرى محمد الجوهري[١٠]، تظهر آثارها في المؤسسات الحيوية.

والجدول (٧ ـ ٤) يلقي المزيد من الضوء على ذلك.

الجدول رقم (٧ ـ ٤)

عدد أفراد أسرة المبحوثين

الفئـــات / أفــراد	التكـرارات	النسبة (في المئة)
٣ ـ ٤	٢٣	١١,٥
٥ ـ ٧	٧٢	٣٦,٥
٨ ـ ١٠	٨٩	٤٤,٥
١١ ـ ١٣	١٦	٨,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

واضح من الجدول رقم (٧ ـ ٤) أن الأسر ذات فئة الأفراد (٨ ـ ١٠) شكلت نسبة بلغت ٤٤,٥ في المئة، واحتلت الأسر ذات الحجم (٥ ـ ٧) حوالى ٢٦ في المئة، وهناك نسبة معتبرة بلغت ٨ في المئة من الأسر ذات (١١ ـ ١٣) فرداً.

(٩) للمزيد من الإيضاح حول هذه النقطة، انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٠) الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، ص ١٤٦.

أما الأسر ذات الحجم (٣ ـ ٤)، فبلغت ١١,٥ في المئة كأسر نموذجية، وهي نسبة ضعيفة كما يبدو، غير أن الملاحظة المستخلصة من ذلك هي أن الأسرة الجزائرية ما زال معدل عدد أفرادها مرتفعاً، وهي ظاهرة مؤثرة في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة للأسرة.

في هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى أن معدل عدد أفراد الأسرة الجزائرية في ارتفاع مستمر، من ٥,٩ عام ١٩٦٦ إلى ٦ عام ١٩٧٠ ليبلغ ٧,٤ عام ١٩٨٢[١١]. وهو أمر ذو دلالة اجتماعية. على أن الزيادة الطبيعية في المجتمع موضوع الدراسة ما زالت ثابتة بالرغم من التغيرات المتلاحقة في المستويات الأخرى.

خامساً: البناء العمري للأسرة

الجدول رقم (٧ ـ ٥)
البناء العمري للأسرة

الفئـــات	التكـرارات	النسبة (في المئة)
١٨ ـ ٢٠	١٣٠	٣٠,٥٠
٢١ ـ ٢٣	١٦٠	٣٧,٥٦
٢٤ ـ ٢٦	٦٦	١٥,٥٠
٢٧ ـ ٢٩	٧٠	١٦,٤٤

إن معالجة بنية الأسرة (بحسب عدد البالغين ١٨ سنة فأكثر) يعد مهماً لمعرفة المتغيرات الأخرى، من ضمنها العبء الاقتصادي على رب الأسرة (الإعالة) والاحتقان السكني، وأثر ذلك على كل من التنشئة، والتحصيل الدراسي، والفراغ. حيث يتبين من الجدول رقم (٧ ـ ٥) أن عدد الأسر التي بها من الشباب من بلغ (٢١ ـ ٢٣ سنة) ١٦٠ أسرة وهو عدد كبير يمثل نسبة ٣٧,٥٦ في المئة، وبلغ عدد الأسر التي بها شباب تتراوح أعمارهم ما بين (٢٧ ـ ٢٩ سنة) ٧٠ أسرة، أما فئة (٢٤ ـ ٢٦ سنة) فتأتي في المرتبة الرابعة بنسبة ١٥,٥ في المئة.

وبالرغم من أن الظاهرة لم تدرس دراسة مستفيضة في البحث، إلا أنه وبناء على ما توافر لدينا من الدلائل والملاحظات الميدانية، يمكن إبداء بعض الملاحظات، منها: أن أزمة السكن والبطالة، هما متغيران دالان على وجود الظاهرة، ومن ثم لا

(١١) «Dossier: Enquête main-d'oeuvre et démographie,» *Revue statistique*, no. 14 (octobre-décembre 1983).

يمكن التسليم بسهولة بما ذهب إليه بيتر ورسلي (P. Worsley) بتحضر الكفاف[١٢]، حيث قضى الاستعمار الفرنسي على ظاهرة النظام الحرفي المنزلي، إضافة إلى أثر نقل التكنولوجيا الحديثة التي قضت بدورها على ظاهرة الحرفيين الذين تحول دورهم من دور ميكانيكي لا يتعدى جمع الأجزاء التي تدفع بها الآلة، ويتمثل في الجمع والتركيب، مجرداً السكان من الخلق والإبداع.

سادساً: ترتيب المبحوث في الأسرة

هل لمرتبة الطفل بين إخوته أثر في حياته المستقبلية، ذلك ما يحاول الجدول رقم (٧ ـ ٦) التعرض له من خلال ما تجمّع من مؤشرات.

الجدول رقم (٧ ـ ٦)
ترتيب المبحوث في الأسرة

الفئـــات	التكـرارات	النسبة (في المئة)
الأولى	١٨	٩,٠
الثانية	٣٥	١٧,٥
الثالثة	٥٥	٢٧,٥
الرابعة	٣٦	١٨,٠
الخامسة	٥٦	٢٨,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

من خلال قراءة الجدول رقم (٧ ـ ٦) يتضح أن المرتبة الخامسة والثالثة شكلت كل واحدة منهما نسبة (٢٨ في المئة ـ ٢٧,٥ في المئة)، وبلغت المرتبة الرابعة نحو ١٨ في المئة، وكانت الثانية ١٧,٥ في المئة، غير أن المرتبة الأولى لم تمثل سوى ٩ في المئة.

إن التفسير الذي يقدم على ذلك هو أن ظاهرة الاكتمال بجوانبه الثلاثة، البيولوجي والنفساني والاجتماعي، تبنّى قوة دافعة خصوصاً عند الاصطدام بالواقع

(١٢) يبدو من خلال تصفح الشواهد المؤيدة التي تمت الإشارة إليها، أن مصطلح «البروليتاريا الحضرية» الذي استخدمه محمد الجوهري في وصف الأحياء المتخلفة في دول العالم الثالث أنسب استخدام عند دراسة المدينة في مثل هذه المجتمعات من مفهوم «تحضر الكفاف» الذي أطلقه بيتر ورسلي معتبراً المنزل مركز الإنتاج، يستخدم عمل أفراد الأسرة فيه، لأنه لا يتسق من جهة مع المحيط مجال الدراسة فضلاً عن كونه غير مستساغ اجتماعياً. لمزيد من الإيضاح، انظر: الجوهري، المصدر نفسه، ص ٢٩٢. ولتكوين فكرة أوسع، انظر: بيتر ورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٦٢.

الذي يخيم عليه الشح في سوق العمل، وبالنظر في الجداول التالية، يتأكد أن جل أفراد عينة البحث لا يمارسون أي نشاط اقتصادي ويعيشون خارج المؤسسات التعليمية والمهنية، وهي نتيجة دالة على غياب آليات الانغراس الاجتماعي.

سابعاً: التعليم

من ضمن ما ترمي إليه الإجراءات الاشتراكية في المجتمع الجزائري بحسب ما ورد في الميثاق الوطني تعزيز القاعدة المادية الموجودة، مع ترقية صناعة متطورة ومتنوعة تعتمد على مختلف الفروع الاقتصادية الأخرى، تؤدي تدريجياً على تحسين مستوى حياة المواطنين ورفع مستواهم العلمي والتكنولوجي(١٣).

لدراسة ذلك نقوم بعرض بعض الدلائل الميدانية التي توضح ما تم استيعابه من شرائح وفئات اجتماعية في مجال التكوين والتعليم، من خلال دراسة الجدول رقم (٧ ـ ٧).

١ ـ المستوى التعليمي

الجدول رقم (٧ ـ ٧)
المستوى التعليمي

الفئـــات	التكـرارات	النسبة (في المئة)
ابتدائي	١٢٥	٦٣,٥
متوسط	٧٢	٣٦,٠
ثانوي	٣	١,٥
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

يتضح من الجدول أعلاه، أن الثلث تقريباً من أفراد العينة لم يتجاوز مستواهم التعليمي الطور الابتدائي، ولم تشكل نسبة مستوى المتوسط سوى الثلث تقريباً بـ ٣٦ في المئة، غير أن مستوى الثانوي الذي يتميز بالتفتح وإدراك أهمية العلم لم يكن إلا ١,٥ في المئة.

ذلك يعني أن أبناء هذه الأحياء يخفقون في امتحانات الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط، وهو أقصى ما يمكن انتظاره، من تلميذ يعمل في مناخ اجتماعي

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول أهداف التنمية في الجزائر، انظر: «مشروع الميثاق الوطني عام ١٩٨٦،» **الوحدة** (الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية)، عدد خاص (١٩٨٦)، ص ٦٨.

سمته عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والإيكولوجي لهذه الفئات.

في هذا السياق تفصح الإحصاءات عن عدد الأميين الذين بلغ عددهم ٦,٦٨٢٨٠٠ وذلك سنة ١٩٨٤ وهذا من مجموع ١٧,١٣٣٣٠٠ نسمة، بنسبة إجمالية بلغت ٣٩ في المئة[١٤]، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت مع ما تهدف إليه الثورة الثقافية في الجزائر مع عدم دقة البيانات المعطاة.

والجدول رقم (٧ ـ ٨) يحاول رصد السنوات التي قضاها المبحوث في المدرسة.

الجدول رقم (٧ ـ ٨)

سنوات التعليم التي قضاها المبحوث في المدرسة

الفئـــات	التكـرارات	النسبة (في المئة)
٦ سنوات	٨١	٤٠,٥
٨ سنوات	٦٦	٣٣,٥
١٠ سنوات	٣٥	١٧,٥
١٢ سنة	١٨	٩,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

يتبين من الجدول رقم (٧ ـ ٨) أن نسبة الذين قضوا ست سنوات في المدرسة ٤٠,٥ في المئة، وهذا من دون شك له دلالة إحصائية. أما أولئك الذين قضوا ثماني سنوات فبلغ الثلث تقريباً أي نحو ٣٣ في المئة، و١٧,٥ في المئة ممن بقوا في المدرسة ١٠ سنوات، أما النسب الباقية فليست لها دلالة إحصائية.

وبالرجوع إلى الإحصاءات الرسمية، يتبين مدى التناسق بين ما أوضحته الدراسة النظرية، وما تفصح عنه الإحصاءات، حيث يلاحظ أن هذه النتيجة تفيد في ما تفيد أن التسرب المدرسي الكبير الذي أصبح ملمحاً من ملامح أغلب المدارس وبخاصة تلك التي تستقبل أطفال هذه البيئات، حيث تجاوزت نسبة التسرب في بعض السنوات ٥٠ في المئة، علماً بأن التلاميذ الذين يتركون مقاعد الدراسة، لا يجدون معهداً مهنياً أو مؤسسة تكوينية تنتشلهم من الضياع، وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات الجزائرية العامة إلى أنه في سنة ١٩٨٠ بلغ عدد التلاميذ الذين أبعدوا في

(١٤) تشير الإحصاءات إلى أن سبب ارتفاع نسبة الأمية وبخاصة بين الشباب، يعود إلى ظاهرة التسرب المدرسي، واستحالة استقبال جميع التلاميذ، بسبب النمو الديمغرافي السريع. لمزيد من التفاصيل، انظر: «Situation alimentaire en Algerie: Eléments sur la famille et les ménages algériens,» *Revue statistique*, no. 14 (janvier-mars 1987).

مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط ٦٤٠ ألف شاب ليصل إلى ٧٠٠ ألف شاب[(١٥)] وهذا في سنة ١٩٨١، وهي مؤشرات دالة[(١٦)] تؤكد مدى تراكم نسبة الشباب المهمّش مدرسياً ومهنياً.

ولعل الدلالة الأساسية لهذه المعلومات الإحصائية تصب في مقولة الارتباط العضوي بين التخلف وظاهرة السلوك الإجرامي لدى الشباب، إذ إن التخلف هو السبب الرئيس وراء التسرب.

٢ ـ عدد الحاصلين على الشهادة

إذا كان علماء الاجتماع، قد أكدوا أنه لكي يكتسب الإنسان خاصيته الاجتماعية، فإنه لا بد أن يعيش في مجتمع يوجد الأنا فيه مع الآخرين من خلال السياقات الجزئية التي تتوسط التفاعل بين الفرد والمجتمع[(١٧)].

في ضوء ذلك نتساءل عن دور هذه المؤسسات وبخاصة المدرسة منها، في إدماج الشباب في الحياة الاجتماعية. والجدول رقم (٧ ـ ٩) يعالج ذلك كمياً.

الجدول رقم (٧ ـ ٩)

عدد الحاصلين على شهادة

الفئـــات		التكـرارات	النسبة (في المئة)
نعم	الشهادة الابتدائية	٤٣	٢١,٥
	الشهادة الأهلية	٨	٤,٠
	أخرى	–	–
لا		١٤٩	٧٤,٥
المجموع		**٢٠٠**	**١٠٠**

يتبين من الجدول رقم (٧ ـ ٨) أن مدة البقاء في المدرسة لا تزيد عن ١٠ سنوات وهي مدة لا تسمح للشباب أن يتمكن فيها من العلم وبمحو أميته، ترتب

---

(١٥) انظر: تقرير اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، الدورة السابعة، الجزائر، ١٥ ـ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

(١٦) الجدير بالتأكيد واستناداً إلى بعض النشرات، أن عدد التلاميذ الذين أُبعدوا من مراحل التعليم (الابتدائي والمتوسط والثانوي) في نهاية العام الدراسي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، قدرت بـ ٣٢٠٨٠٠ تلميذ منهم ٢٧٥٨٠٠ تلميذ من الطور الابتدائي. انظر: **الوحدة** (٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٨).

(١٧) لمزيد من الشرح، انظر: عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين: تقرير نهائي**، ص ٢٦.

على ذلك ضعف في التأهيل، حيث بلغ عدد غير الحاصلين على الشهادة الابتدائية ١٤٩ فرداً بنسبة ٧٤,٥ في المئة، ولم تشكل نسبة الحاصلين على الشهادة سوى الخمس فقط بنسبة ٢١,٥ في المئة، وهي ليست ذات دلالة إحصائية، كما يبدو من الجدول رقم (٧ ـ ٩)، إضافة إلى أن مثل هذه الشهادات فقدت قيمتها في سوق العمل، حيث تحجم كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية عن توظيف حامليها.

٣ ـ الرضا عن التعليم

إذ كانت التنمية المتبعة في دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها، قد عجزت عن إشباع حاجات السكان والشباب بخاصة (في مجال التعليم)[١٨]، فما هو موقف المبحوث تجاه بعض الثوابت التي ما زالت حائلة بينه وبين الاندماج في الحياة الاجتماعية؟

والجدول رقم (٧ ـ ١٠) يلقي مزيداً من الضوء عن ذلك.

الجدول رقم (٧ ـ ١٠)
رضا المبحوث عن التعليم الذي تعلمه

الفئـــات		التكـرارات	النسبة (في المئة)
نعم	من حيث المستوى	٥٠	٢٥,٥
	من حيث النوع	٦٣	٣١,٥
لا		٨٧	٤٣,٥
المجموع		**٢٠٠**	**١٠٠**

يمكن الإشارة إلى أن الشاب الذي قضى شوطاً كبيراً في المدرسة يكون قد طور معارفه الثقافية والعلمية، ومن خلال ما قدمه المبحوث عن نفسه، يتبين أن الذين صرحوا بأنهم غير راضين عن التعليم الذي أخذوه، بلغ النصف تقريباً وهو أمر يعود إلى أن مدة الدراسة التي قضاها المبحوث في المدرسة لم تتجاوز ال ـ ١٠ سنوات، كما تبين من الجدول رقم (٧ ـ ٨)، وصرح الباقي بأنهم راضون عن التعليم من حيث المستوى والنوع.

ما يستخلص من الجدول رقم (٧ ـ ١٠) وما دوّنه الباحث خلال دراسته الميدانية، هو أن هناك رأياً يجمع بين المبحوثين، يتمثل في عملية الانتقاء في مراحل التعليم ونتيجة لظروف اجتماعية اقتصادية، سيتم التعرض إليها لاحقاً، مرتبطة بتدني المستوي

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الاقتصادي لمثل هذه الفئات الاجتماعية، يجد الشاب نفسه خارج المؤسسات التربوية أي في الشارع ومضاعفاته. هذه الظاهرة التي أصبحت تميز أغلب المدن الجزائرية.

ثامناً: ممارسة العمل

الجدول رقم (٧ ـ ١١)
ممارسة المبحوث لعمل ما

الفئـــات		التكـرارات	النسبة (في المئة)
نعم	في التجارة	١٨	٩
	في التلحيم	٢٢	١١
	في الميكانيكا	٢٠	١٠
	أعمال خدمية	٢٠	١٠
لا		١٢٠	٦٠
المجموع		**٢٠٠**	**١٠٠**

يشير الجدول رقم (٧ ـ ١١) إلى عدد الذين يمارسون عملاً ما ونوع العمل الذي يباشرونه إذ بلغت نسبتهم الإجمالية نحو (٤٠ في المئة).

وبالنظر إلى نوع النشاط الاقتصادي الذي ينتشر بين شباب الأحياء المتخلفة، تبين أنها أعمال طفيلية سادت الأحياء، أغلبها مساعدة في الورش الصغيرة، غير أنه ومن الدلائل المدونة ميدانياً، أن الشباب يعيش ظاهرة انعدام النشاط الاقتصادي، وعمل مؤمّن من خلاله يندمج في النظام الاجتماعي العام. وهكذا يتأكد مرة أخرى ومقارنة بالجدول رقم (٧ ـ ٦) غياب آليات الانغراس الاجتماعي المتمثلة في المهنة والمؤسسة التعليمية.

الجدول رقم (٧ ـ ١٢)
طريقة الحصول على العمل

الفئـــات	التكـرارات	النسبة (في المئة)
عن طريق مكتب اليد العاملة	٥	٢,٥
عن طريق الأصدقاء	٤٢	٢١,٠
عن طريق الأقارب	١٩	٩,٥
عن طريق الجيران	١٤	٧,٠
المجموع	**٨٠**	**٤٠**

يتضح من الجدول رقم (٧ ـ ١٢) المبين لطريقة الحصول على العمل، أن جل الأعمال تم الحصول عليها عن طريق الأصدقاء والأقارب والجيران، وهذا يؤكد ما أشير إليه سابقاً، بأنها أعمال غير رسمية لا تعمل على استقرار الشباب باعتبار استقرار الاستخدام الضمان الذي يستحق الأهمية الأكثر من نوع العمل بحسب رأي بيتر ورسلي[١٩].

كما إن بقاء المبحوث مدة طويلة يبحث عن العمل من دون الحصول عليه، تولد لديه قلقاً وتوتراً بشأن المستقبل والقضايا المتعلقة به[٢٠]. ويدفعه إلى الدخول في فضاء المخدرات.

جدول رقم (٧ ـ ١٣)

الرضا عن العمل الذي مارسه المبحوث

الفئـــات		التكـرارات	النسبة (في المئة)
راضٍ	الأجر	١٣	٦,٥
	الزملاء في العمل	٥	٢,٥
	الإجازات والخدمات	١٧	٣,٥
غير راضٍ		٥٥	٢٨,٥
المجموع		٨٠	٤٠

انطلاقاً من افتراض مؤداه أن الشباب العامل يمارس عملاً في مؤسسات ذات نظام هيراركي، طرح السؤال الخاص بالرضا عن العمل من حيث الأجر والزملاء في العمل والإجازات والخدمات، غير أن الدراسة كشفت أن أغلب الذين مارسوا عملاً ما، كان عن طريق محاولة التمهين في ورش خاصة كما سيتبين في الجدول رقم (٧ ـ ١٤).

ومن ذلك لا يستغرب من أن الذين صرحوا بأنهم غير راضين بلغت نسبتهم ٢٨,٥ في المئة، يعود ذلك إلى عدم استقرارهم وإلى هامشية العمل وخلوه من الطابع الرسمي الذي يعد أساس الاستقرار واتباع ما يسمى محلياً بـ «تدبير الحال».

---

(١٩) ورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ص ٧٥.

(٢٠) عويس [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٨.

الجدول رقم (٧ ـ ١٤)
نوع المهارات التي اكتسبها المبحوث

الفئـــات		التكـرارات	النسبة (في المئة)
نعم	بنّاء	٢٠	١٠,٠
	كهربائي	٢١	١٠,٥
	نحّاس	٣٣	١٦,٥
	خدمية	١١	٥,٥
لا		١١٥	٥٧,٥
المجموع		**٢٠٠**	**١٠٠**

مما كشفت عنه الدراسة الميدانية، أن ٤٠ في المئة من أفراد العينة تمارس نشاطاً اقتصادياً يتمثل في المساعدات والأعمال الخدمية، وهي كما يبدو ليست أعمالاً رسمية، فضلاً عن كونها (المهارات) لا تتطلب وقتاً طويلاً للإتقان، إضافة إلى أنها تمت في ورش خاصة ٤٠ في المئة، ما يبعث على الاعتقاد بأن ذلك قد تم بواسطة نظام الأجراء (Apprenticeship) أي التحاق المبحوث بصاحب مهنة يعلمه ويعطيه بعض الأجور[٢١]، غير أن هذا النظام الذي تولد في ظل مناخ خاص بالرغم من نجاعته، لم يدم طويلاً، لذلك فإن ما يمكن استخلاصه من الدلائل السابقة هو:

ـ إن مجموعة البحث من ذوي الأعمار التي تتميز بالحيوية والنشاط، فإنها على عتبة الانتقال من مرحلة المراهقة إلى مرحلة الرشد التي تتطلب التأهيل والعناية الخاصة تمهيداً لدمجها في المجتمع.

ـ إن مستواهم التعليمي منخفض، وإن إبعادهم عن المؤسسة التعليمية في سن مبكرة يجعلهم يدخلون في عداد الأميين ومن ثم تهميشهم.

ـ ذلك يسمح بالقول إن عينة البحث تقع خارج النسق الاقتصادي والاجتماعي، وإنها موجودة تحت مظلة المؤثرات الداخلية والخارجية، كلها متغيرات يحاول الفصل الثالث أن يزيدها تحليلاً وإيضاحاً.

ـ إن دراسة الجداول أرقام من (٧ ـ ١) إلى (٧ ـ ١٤) تفيد أن حجم الأسرة الجزائرية ما زال كبيراً، بنسبة بلغت، على مستوى الوطن، عام ١٩٦٦ نحو ٥,٩ في

(٢١) انظر: علي بوعناقة، «الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب،» (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، الجزائر، ١٩٨٣)، ص ٧٣.

المئة، ارتفعت عام ١٩٧٠ لتصل ٦,٠ في المئة وكانت ٧,٤ في المئة عام ١٩٨٢، (الجدول رقم (٧ ـ ٤))، وهي ملاحظة دالة على أن الأسرة الجزائرية تعاني العبء الاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تلقيه كثرة الأولاد على المجتمع، والمنتجين بصفة خاصة، يتجلى ذلك في إشباع الحاجات الأساسية للسكان، إضافة إلى الانعكاسات الأخرى على المستويات التالية:

ـ على مستوى التحصيل المدرسي، لم تتجاوز نسبة من أتموا مرحلة التعليم الثانوي ١,٥٠ في المئة (الجدول رقم (٧ ـ ٧))

ـ كانت نسبة الأمية عالية، حيث إن مستوي التعليم المحصل، لم يستطع أن يمحو أمية التلميذ.

ـ كانت نسبة البطالة على مستوى مجموعة البحث قد بلغت ٦٠ في المئة.

إن ما أفصحت عنه المؤشرات الإحصائية هو تمركز مجتمع البحث في مستوي عمري يتميز بالحيوية والنشاط، بواقع (١٨ ـ ٢٠ سنة) بلغ ٧٥ في المئة من ذوي الأعمار (٢١ ـ ٣٣ سنة) ٢٥ في المئة، وهي مؤشرات دالة على أن هذه مرحلة نضوج بدني وفكري، إضافة إلى أنها المرحلة التي يحاول الشاب فيها تحقيق طموحاته وتطلعاته، غير أن المؤشر العام هو حجم الأسرة الجزائرية وبخاصة هذه الأسر التي تعاني الأثر البيئي والاقتصادي، ومنه نقول إن الابن الذي بلغ (٢٧ ـ ٢٩ سنة)، وما زال يعيش مع أسرته، يدل على:

أولاً: إن السياسة السكانية المعتمدة على تنظيم الأسرة لم تؤدِ دورها. ولم تحقق المبدأ القديم: العناية بالمؤسسة الحيوية (الأسرة).

ثانياً: إن البطالة وأزمة السكن، أدتا بالشاب إلى أن يبقى عالة على أسرته في سن كان من المفروض فيها أن يتم استثمار ذلك في مجال تكوين الأسرة، والإنتاج، وتحقيق التوازن الاجتماعي، تلك الغاية التي تسعى إلى تحقيقها المجتمعات في مشروع تنميتها.

الفصل الثامن

الشباب والانتماء الطبقي، أو البحث عن مواقع الشباب في النسيج الاجتماعي

تمهيــد

نسعى في هذا الفصل إلى دراسة قضية من قضايا الدراسة وهي إشباع الحاجات المادية والاجتماعية في حياة الشباب، فالمسكن الذي ينشأ الشباب فيه، ومدى ملاءمته وتوافره على إمكانيات تبعث على النمو السليم، والانسجام بين ساكنيه، ومستوى الدخل وما يحققه لأفراد الأسرة، والفراغ واستثماره في بناء الشخصية، كلها عوامل، تؤثر سلباً أو إيجابياً على توجيه الشباب، فبقدر ما تحققه له من إشباعات فإنه يسمو ويتفاعل مع المحيطين به.

والجداول التالية تجيب عن ذلك من خلال ما تجمّع في الميدان ومما دوّنه الباحث خلال مراحل الدارسة.

أولاً: الوضع المهني

مما لا شك فيه أن الوضع المهني للأسرة وأن مصادر الدخل تؤثر في بنية الأسرة، فالدخل الذي تتقاضاه من عمل أحد أفراده، يتيح لها توسيع إمكاناتها المادية، وتحسين مستوى الحياة الاجتماعية لأعضائها مع تحديث أجهزة البيت وإشباع حاجاتها المادية بسهولة ويسر.

والجزء التالي يحاول أن يدرس ذلك.

الجدول رقم (٨ ـ ١)
الوضع المهني لأسرة المبحوث(*)

الفئـــات	نـــوع المهـــــن							
	ميكانيكي		بناء		بائع		أعمال خدمية	
الأب	١٣	٤,٨٨	٤٩	١٨,٤٢	١٥	٥,٦٣	٨٠	٣٠,٠٧
الأم	–	–	–	–	–	–	١٧	٦,٣٩
الإخوة	١٨	٦,٧٦	٢٥	٩,٣٩	٣٥	١٣,١٥	١٤	٥,٢٦
المجموع (في المئة)	**٣١**	**١١,٦٤**	**٧٤**	**٢٧,٨١**	**٥٠**	**١٨,٧٨**	**١١١**	**٤١,٧٢**

(*) نظراً لأن المبحوث يعطي أكثر من إحتمال (الأب، الأم، الإخوة) فالمجموع يكون أفقياً تماشياً مع أفراد العينة الذي يساوي ٢٠٠ حالة.

إن الجدول رقم (٨ ـ ١) يوضح أن النصف تقريباً من العاملين يمارسون مهناً خدمية ٤١,٧٢ في المئة، وشكَّل البناؤون نحو ٢٧,٨١ في المئة، أما الباعة فيشكّلون ١٨,٧٨ في المئة، ولم يكن العمال المهرة سوى بنسبة ١١,٦٤ في المئة.

ماذا يعني ذلك؟

يعني ذلك في نظرنا، وبحسب ما يري بيتر ورسلي، أن الصناعة لم تستوعب الأعداد الكبيرة التي نزحت إلى المدن[١]، وأن التحضر من دون التصنيع الذي يميز المدينة الجزائرية عامة (كظاهرة عالم ثالثية)، حيث تولى قطاع المهن الخدمية فيها امتصاص الأغلبية التي تضم جيوشاً من ذوي الأجر المنخفض والعمال غير المَهرة[٢]. ذلك ما يتعرض له الجدول رقم (٨ ـ ٢) الذي خصص للدخل الشهري.

يتضح من الجدول رقم (٨-٢) أن ٧٣ في المئة من أسر المبحوثين لم يتعدَ دخلها الشهري الـ ٢٠٠٠ دينار جزائري، وهو مستوى منخفض إذا ما قورن بالمستوى المعيشي للأغلبية من السكان، وبخاصة مع الأزمة الاقتصادية، وأثر ذلك في سوق العمل، ومقارنة بالجدول رقم (٧-٤) يتبين أن نصيب الفرد في أسرة عدد أفرادها ٧ أفراد ودخلها الشهري (٢٠٠٠ دينار جزائري)، علماً أن سعر القنطار من الدقيق قد بلغ ٢٤٠ د.ج سنة ١٩٨٧، ومن دون الاسترسال في ذكر القدرة الشرائية للفرد يمكن القول، إن هذه الفئة من السكان، تعيش عيشة الكفاف، والجدول رقم (٨-٣)

---

(١) بيتر ورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

يزيد الموضوع تفصيلاً وإيضاحاً، حيث تركنا للمبحوث الحرية لتصنيف أسرته مع تزويده ببعض الاختيارات والبدائل.

الجدول رقم (٨ ـ ٢)
الدخل الشهري للأسرة

الفئـــات/ د.ج.	التكرارات	النسبة (في المئة)
١٠٠٠ د.ج.	٢٩	١٤,٥
١٥٠٠ د.ج.	٤٨	٢٤,٠
١٨٠٠ د.ج.	٢٠	١٠,٠
٢٠٠٠ د.ج.	٤٩	٢٤,٥
أكثر من ٢٠٠٠ د.ج.	٥٤	٢٧,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

ثانياً: الانتماء الطبقي (الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوث)

بداية يمكن إبداء ملاحظة، وهي أن مؤشر الأجر والمهنة ينبغي ألا يوقعنا في إشكالية التقسيم الرأسمالي للطبقات.

والارتكان إلى الواقع، والمحصلات البيانية التي تم جمعها، كشفت أن البناء الطبقي في المجتمع الجزائري شديد التفاوت، ولا زال الفارق يتعمق وبخاصة في السنوات الأخيرة مع سياسة الانفتاح، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن أكثر من ١٨ مليون جزائري فقير.

في هذا الإطار تذهب مغنية الأزرق في دراستها إلى أنه يمكن تحليل الطبقات في المجتمع الجزائري على أساس أسلوب تملك قوة العمل، وأسلوب تملك وسائل الإنتاج[٣] وهذا لا يعفينا من الأخذ بعين الاعتبار تلك التجمعات داخل طبقات معينة قائمة فعلاً[٤]، وتزداد توسعاً.

لذلك، وبناءً عليه، فإن مفهوم البروليتاريا الحضرية الذي أخذ به محمد

---

(٣) لمزيد من الشرح حول الموضوع، انظر: مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢١٣.

(٤) لتكوين فكرة أوسع، انظر: محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، ص ٢٢٥.

الجوهري[٥] أنسب لواقع دول العالم الثالث والجزائر واحدة منها وحركة النمو الحضري السريع. مثل ما حدث ويحدث في الجزائر.

ومن خلال أسئلة طرحت على المبحوث مثل: إلى أي من الشرائح الاجتماعية ينتمي؟ جاءت ردودهم في الجدول رقم (٨ ـ ٣) كالتالي:

الجدول رقم (٨ ـ ٣)

الانتماء الطبقي (الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوث)

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
الفقراء	٨١	٤٠,٥
الخدم	٨٨	٤٤,٠
العمال	١٣	٦,٥
الفلاحون	٠٩	٤,٥
التجار	٠٨	٠,٥
الأغنياء	٠١	٠,٥
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

إذا كان السياق النظري قد ألمح إلى أن الدراسة في جانبها الميداني تستهدف في ما تستهدفه كشف دلالات الإشباع المادي ـ الاجتماعي[٦]، فإن التحول من النظري إلى العالم الواقعي، من خلال ما تجمع من معلومات وبيانات، يتبين أن ٩٩ في المئة من المبحوثين صرحوا بأن أسرهم تنتمي إلى تلك الشريحة الاجتماعية ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المضطرب، وهي نتائج تتماشى وما توصل إليه في الجدول رقم (٨ ـ ١) (وضع الأسرة المهني).

إن الجمع بين نتائج، كل من الجداول أرقام ((٨ – ١) و(٨ – ٢) و(٨ – ٣)) يسمح بالاستنتاج التالي:

إن سكان الأحياء المتخلفة الذين همشتهم مجموعة من العوامل ـ سبقت الإشارة إليها ـ هم من طبقة العمال، وبشيء من الخصوصية نقول:

إنهم فقراء الحضر بحسب ما يرى بيتر ورسلي[٧]، والاتفاق بما اصطلح عليه

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(٦) للتوسع أكثر، انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٧) ورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ص ٧٥.

محمد الجوهري البروليتاريا الحضرية[٨]. أصبحت هذه الفئة تشكل علامة لهذه المدن.

كيف يحصِّل الفرد الجزائري حاجاته: العمل، التعليم، وحاجات أخرى؟ وماذا يسبب له ذلك من إحراجات؟

الجدول رقم (٨ ـ ٤)
مدى سهولة الحصول على الحاجات الضرورية من المحيط الاجتماعي[*]

الفئــــات / درجة الحصول على الاحتياجات	بسهولة (في المئة)		بصعوبة (في المئة)	
العمل	٩	٤,٥	١٩١	٩٥,٥
الحاجات الإدارية	٤٥	٢٢,٥	١٥٥	٧٧,٥
الفراغ والترفيه	١٨٤	٩٢,٥	١٦	٨,٠

(*) تم بناء الجدول رقم (٨ ـ ٤) تبعاً لتشتت العينة على كل فئة ودرجة الحصول على الاحتياجات، أي إن هناك (٩) فقط من المجموع (٢٠٠)، تحصلت على العمل بسهولة، في حين يرى (١٩١) صعوبة في الحصول عليه.

تمت الإشارة سابقاً إلى أن التنمية في دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها، لارتباطها بعوامل داخلية وخارجية، عجزت عن تحقيق قضية التنمية في استيعاب نسبة الشباب العالية المقبلة على العمل والمسكن[٩]. والدراسة الميدانية بحسب ما يبدو من الجدول رقم (٨ ـ ٤) تؤكد ذلك الافتراض، حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بصعوبة الحصول على العمل ٩٥,٥ في المئة، وهي نتيجة منطقية إذ ما قورنت بالإحصاءات الخاصة بهيكل سوق قوة العمل، فمن جملة الباحثين عن العمل والبالغ عددهم ٨٧,٩٣٤ عام ١٩٨٦، لم يحصل منهم على وظيفة سوى ٣٦,١٧٥ بفارق ٥١,٧٥٩[١٠]. أما نسبة الذين أجابوا بسهولة الفراغ والترفيه، فكانت ٩٢ في المئة لتوفير وسائل الترفيه، غير أن الملاحظة المسجلة ميدانياً، تدل على أن الشباب المنتمي إلى هذه الفئات الاجتماعية، ذات المستوى الاقتصادي المتدني، تبحث عن العمل لضمانه شروط الحياة وإثبات الذات.

---

(٨) الجوهري، المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(٩) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٠) للاطلاع على تفاصيل هيكل سوق قوة العمل في الجزائر، انظر: «Des Statistiques: Spécial récensement général de la population et de l'habitat,» *Revue statistique* (Office national des statistiques), no. 14 (octobre-décembre 1986), p. 23.

الأرقام لا تعبّر بدقّة عن حجم الظاهرة، وذلك بسبب معرفة المبحوث المسبقة بأن الحصول على العمل عن طريق مكاتب التوظيف غير مجدية، ما يدفعه إلى اعتماد الطرق الملتوية.

الجدول رقم (٨ ـ ٥)

موقع سكن أسرة المبحوث

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
في وسط المدينة	٥٥	٢٨,٥
في أطراف المدينة	١٤٥	٧٢,٥
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

ثبت إلى حد الآن من خلال مجموعة من المتغيرات، أن سكان الأحياء المتخلفة هم نتاج للنسق العام الذي همّشهم بفعل نمط التنمية الذي لم يحقق التوازن، وبالرغم من ذلك فهي ليست أحياء اليأس، بل أحياء الأمل بحسب تعبير بيتر ورسلي، وانطلاقاً من الجدول رقم (٨ ـ ٥)، يتبين أن ثلثي أفراد العينة يقيمون في أطراف المدينة، وأن الثلث المقيم في الوسط لا يعني أن وضعهم أحسن حالاً، بل إن التوسع العمراني هو الذي حوّل الأطراف إلى وسط، والجدول رقم (٨ ـ ٦) يزيد الموضوع شرحاً.

ثالثاً: نوع السكن

أدت التغيرات الجذرية التي خبرها المجتمع في السنوات الأخيرة، إلى إفراز مجموعة من القضايا منها قضية السكن، هذا المرفق الحيوي الذي يحدد نوعية الحياة، ويؤثر على صحة الفرد وإنتاجيته، وعلى حالته النفسية، إضافة إلى أن المسكن المزدحم يترك أثراً سلبياً على حياة الأسرة. في ضوء ذلك يتجه البحث بالدراسة إلى كشف ذلك من خلال ما يجمع من معطيات ميدانية.

الجدول رقم (٨ ـ ٦)

نـــوع المسكـــن

وضعية السكن / الفئـــــات	ملك		مستأجر	
فيلاّ	٧	٣,٥	–	–
مسكن عادي	٥٧	٢٨,٥	١٨	٩
بيت قصديري	٢١	١٠,٥	–	–
شقة	٣٣	١٦,٥	٦٤	٣٢
المجموع (في المئة)	**١١٨**	**٥٩,٠**	**٨٢**	**٤١**

بإلقاء إطلالة سريعة على الجدول (٨ ـ ٦)، يتبن أن نسبة الذين يسكنون في مساكن تعتبر عادية بلغت ٥٥,٥ في المئة، ولم تكن نسبة المالكين (لفيلاّ) سوى ٣,٥ في المئة، وهي كما يبدو ليست ذات دلالة إحصائية.

وبالنظر مرة ثانية إلى الجدول نستبين أن نسبة الذين أجابوا بملكية المسكن بلغت ٥٩ في المئة، وهي عبارة عن مساكن بالية وأكواخ وبيوت قصديرية لم يفصل الإحصاء بينها[١١]، غير أنه تبين من الملاحظة الميدانية أن هذه المساكن لا تميز بينها إلا مادة البناء، فالضيق والاحتقان والافتقار إلى المرافق الداخلية والخارجية، سمات عامة لهذه الأحياء. ويبقى السؤال المطروح إلى أي مدى توفر شروط السكن الصحي؟

دلت الملاحظات الميدانية ومعطيات الجدول رقم (٨ ـ ٥) على أن مساكن مجموعة البحث تقع في مناطق غير صالحة للسكن، ومن سماتها السلبية الاحتقان السكني، ذلك ما نسعى إلى دراسته في الجداول التالية، مفترضين أن المسكن الصحي بوصفه حاجة من الحاجات الأساسية الواجب توفيرها للإنسان كي يؤدي دوره في الحياة، وبناء عليه فالمسكن الصحي هنا هو الذي يتسع لأفراد ساكنيه، به جميع المرافق الضرورية واللازمة لحاجات الإنسان اليومية، من راحة وحركة ونوم[١٢].

الجدول رقم (٨ ـ ٧)

عدد حجرات المسكن

الفئـــــات	التكرارات	(في المئة)
حجرة واحدة	٥٥	٢٧,٥
اثنان	٦٦	٣٣
ثلاث	٤٤	٢٢
أربع	٢٠	١٠
خمس	٩	٤,٥
أكثر	٦	٣
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

اتضح من الجدول رقم (٨ ـ ٧) أن ثلث أسر المبحوثين يعيشون ظروفاً سكنية صعبة ليس من ناحية الموقع فحسب، بل من ناحية الحيازة؛ فالأسرة التي تسكن

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٢) علي بوعناقة، «الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب،» (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، الجزائر، ١٩٨٣)، ص ٨١.

حجرة واحدة أو اثنتين بلغت نحو ٦٠,٥ في المئة، في حين لم تتجاوز فئة (ثلاث وأربع) ٣٢ في المئة.

ولم تكن فئة (خمس وأربع) سوى ٧,٥ في المئة. وبجمع فئات حجرة واحدة واثنتان وثلاث يكون المجموع ٨٢ في المئة.

وبمقارنة مع الجدول رقم (٧ ـ ٤)، نلاحظ أن الأسر ذات الفئة (٥ ـ ٧، ٨ ـ ١٠) قد بلغت ٨٠ في المئة، وبالرجوع كذلك إلى الإحصائية التي سبقت الإشارة إليها وهي ٢٠ ألف أسرة البالغ[١٣] عدد أفرادها ١١ فرداً، تسكن في حجرة واحدة، ما يسمح بالقول إن مجموعة البحث تعيش ظروفاً سكنية لا تتوافر على الشروط الصحية، والجدول رقم (٨ ـ ٨) يبين المرافق المتوافرة بالمسكن.

رابعاً: المرافق المتوافرة في المسكن

يلعب المسكن الصحي ومكوناته دوراً إيجابياً في حياة أفراده، فبقدر ما يتيحه لهم من راحة واستقرار، يزداد انجذابهم نحو تحقيق عمليات التفاعل والتواصل، ومن ثم يخلق لديهم الحرص على القيام بالأدوار المناسبة،. انطلاقاً من هذا الافتراض، ندرس وظيفة ودور ومدى توافر المرفق بهذه المساكن.

الجدول رقم (٨ ـ ٨)
المرافق المتوافرة في المسكن

مدى التوافر / الفئـــات	يوجد		لا يوجد		المجموع
	العدد	في المئة	العدد	في المئة	
الكهرباء	١٧٥	٨٧,٥	٢٥	١٢,٥	٢٠٠
غاز المدينة	٥٢	٢٦,٠	١٤٨	٧٤,٠	٢٠٠
الحمام	١٧	٠٨,٥	١٨٣	٩١,٥	٢٠٠
دورة المياه	٧٥	٣٧,٥	١٢٥	٦٣,٥	٢٠٠

كما هو واضح من الجدول رقم (٨ ـ ٨)، أن ٨٧,٥ في المئة من مساكن المبحوثين تتوافر فيها الكهرباء بنسبة بلغت على مستوى الوطن ٦٤,٢ في المئة. وفي المقابل بلغت نسبة المساكن التي لا تتوافر فيها دورات مياه نحو ٦٢,٥ في المئة، والملاحظة المسجلة هنا هي أن أغلب المساكن كما يبين ذلك الجدول رقم (٨ ـ ٩).

(١٣) «Des Statistiques: Spécial récensement général de la population et de l'habitat,» p. 57.

كانت نسبة المساكن التي لا تتوافر فيها مرفق الحمام بلغت ٩١,٥ في المئة، أما غاز المدينة فلم يبلغ مداه على الرغم من عدم ارتباطه بمواصفات أخرى أكثر من ١٩,٢ في المئة، أما المرافق الأخرى التي يتوافر عليها السكن، فذلك ما يتناوله بالعرض والتحليل الجدول رقم (٨ ـ ٩). الذي يشير إلى المرافق التي يتمتع بها المبحوث داخل المسكن.

الجدول رقم (٨ ـ ٩)

المرافق التي يتمتع بها المبحوث داخل السكن

الفئـــــات		التكرارات	النسبة (في المئة)
نعم	حجرة	١٦	٨,٥
	خزانة	٢٨	١٤,٥
	حقيبة	١٧	٨,٥
لا		١٣٩	٦٩,٥
المجموع		**٢٠٠**	**١٠٠**

من قراءة الجدول رقم (٨ ـ ٩) يتبين أن ٦٩,٥ في المئة من الشباب الذين أجريت عليهم الدراسة، لا يشغلون أي مكان أو فسحة داخل البيت تخصهم وحدهم أما نسبة الذين يشغلون حجرة مستقلة فلم تتجاوز ٨ في المئة، وهي غير دالة إحصائياً بحسب ما يبدو، مما يشير إلى وجود اضطراب في شخصية الشاب.

وبالرغم من أن نسبة الذين يشغلون خزانة ـ حقيبة، قد شكلت ٢٢,٥ في المئة، إلا أن ذلك لا يعبّر بصدق عن توافر وسائل تساعد مرحلياً على استقلالية الشباب، وتمهد لهم الدخول في مرحلة الرشد.

وعن سؤال حول ما إذا كان مسكن المبحوث يتوافر فيه مكان خاص لاستذكار الدروس، ولعب الأطفال، أجابت الغالبية الساحقة منهم والتي بلغت ٨٧,٥ في المئة، بعدم توافر هذه المرافق التي تمثل حلماً بعيد المنال بالنسبة إليهم، كما عبروا عن التمايز بين الأحياء، ما يفتح المجال لتسجيل ملاحظة تفيد أن ظاهرة الافتقار إلى الانسجام والتطابق بين ما يكون عليه الفرد بالفعل وبين موارد ومتطلبات المجتمع القائم، يفتح باب احتمال وقوع الصراع بين ذات الشاب، والنظام الاجتماعي[١٤]،

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: السيد عبد المعطي السيد، **صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٢١.

ما يؤدي إلى ضرورة التساؤل عن رأي المبحوث في الحي الذي تقيم فيه أسرته مقارنة بالأحياء الأخرى التي يتصدى لها الجدول رقم (٨ ـ ٨) بالعرض والدراسة.

خامساً: التمايز بين الأحياء

الجدول رقم (٨ ـ ١٠)

رأي المبحوث في الحي الذي تقيم فيه أسرته مقارنة بالأحياء الأخرى

درجة التقدير / الفئـــات	جيد		وسط		سيئ		لا أدري		المجموع
	العدد	في المئة	العدد	في المئة	العدد	في المئة	العدد	في المئة	
الموقع الجغرافي	٤٢	٢١,٠	٦٢	٣١,٠	٨٩	٤٤,٥	٧	٣,٥	٢٠٠
الطرقات والمواصلات	٣٥	١٧,٥	٦٥	٣٣,٥	٩٤	٤٧,٠	٦	٣,٠	٢٠٠
المدارس والمراكز	٣٦	١٨,٠	٥٢	٢٦,٠	١٠٧	٥٣,٥	٥	٢,٥	٢٠٠
الأسواق	٣٤	١٧,٠	٤٩	٢٤,٥	١١٢	٥٦,٠	٥	٢,٥	٢٠٠

لعل من أهداف التنمية في المجتمع هو التخفيف من وطأة التخلف، كما سبقت الإشارة إليه في صلب الرسالة، فما هو أثر ذلك في ظل التنمية الجارية؟

في ضوء هذا التصور ومحاولة تقريبه من الواقع، تسعى الأجزاء التالية، إلى كشف التركيب الداخلي بين المناطق الذي آل إليه المحيط الاجتماعي في الجزائر، والذي صار يحمل مولدات القلق.

تشير أرقام الجدول رقم (٨ ـ ١٠) إلى أن تقدير المبحوث للحي المحيط الذي يقيم فيه من واقع معايشته جاءت كالتالي:

كان شعور المبحوث بأن الوسط الذي يعيش فيه سيئ في مختلف الجوانب التي يتكون منها، من موقع جغرافي، والطرقات والمدارس والأسواق، بلغت نسبتها ما بين ٤٤,٥ في المئة و٥٦ في المئة، أما نسبة جيد فلم تتجاوز ٢١ في المئة، وكانت أعلى نسبة وسط قد بلغت قرابة ٣١ في المئة، فإذا اعتبرنا السيئ والوسط يشكلان دليلاً يكاد يكون واحداً يعبر عن تردي هذه البيئات التي لم تكن تحتوي على مقومات الحياة.

وعليه من خلال تصفح الإجابات، يتبين أن الشباب واع بمحيطه وبمؤثرات المحيط الخارجية، بمعنى آخر، أن العينة المبحوثة لم تكن تشعرً بالرضا تجاه محيطها وذلك لسعة الفجوة بين واقعها وطموحها.

الجدول رقم (٨ ـ ١١)

مدى توافر الخدمات في الحي الذي توجد فيه أسرة المبحوث

مدى التوافر / الفئـــات	يوجد		لا يوجد		المجموع
	العدد	في المئة	العدد	في المئة	
الإنارة	١١١	٥٥,٥	٨٩	٤٤,٥	٢٠٠
الشوارع المرصوفة	٤١	٢٠,٥	١٥٩	٧٩,٥	٢٠٠
الملاعب	١٣	٦,٥	١٨٧	٩٣,٥	٢٠٠
المدارس	٣٢	١٦,٠	١٦٨	٨٤,٠	٢٠٠
عيادة طبية	٣١	١٥,٥	١٦٩	٨٤,٥	٢٠٠
مركز الشرطة	١٢	٦,٠	١٨٨	٩٤,٠	٢٠٠
فرع إداري	٤٨	٢٤,٥	١٥٢	٧٦,٠	٢٠٠

من الأفكار التي حاولت الدراسة التشديد عليها، هي أن من مهام البحث الاجتماعي الاتجاه إلى التعرف على مستويات إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والنفسية.

ومن ثم فإننا نفترض أن التنمية التي تنتوي توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل ـ بحسب ما يرى محمد الجوهري ـ[١٥]، تكون قد أسهمت أو تسهم ولو بقدر قليل من التخفيف من حدة الظروف الفعلية التي تعيشها مختلف الفئات الاجتماعية.

إن أول ما يلفت الانتباه في الجدول رقم (٨ ـ ١١) هو أن الأحياء المتخلفة تفتقر في مجملها إلى المؤسسات التي تشبع حاجات الإنسان بطريقة أو بأخرى، فعدم توافر هذه المؤسسات بالحي أو بالقرب من السكان تنعكس سلباً عليه، ومن ضمن تلك الانعكاسات:

ـ حرمان أصحابها من إشباع الحاجات المختلفة.

ـ عدم الاستقرار لدى ساكنيها واللجوء إلى البحث عن الخدمات في مكان آخر، وبخاصة المدرسة والعيادة الطبية والمركز الإداري.

وبالرجوع إلى الجداول أرقام (٧ ـ ٩)، (٨ ـ ٤) و(٩ ـ ٣) يتأكد ذلك إما بنسبة

(١٥) انظر في ذلك: الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، ص ١٤٥.

توافر الإنارة التي بلغت ٥٥,٥ في المئة، وهذا يرجع من غير شك إلى عوامل عدة منها: أن قطاع الكهرباء يلقى اهتماماً استثنائياً من قبل الدولة وخططها التنموية من جهة، ومن جهة أخرى يرجع إلى انخفاض تكاليف توصيل التيار الكهربائي. إضافة إلى أن سعر الوحدة المستهلكة رخيص نسبياً، ومن ذلك نشاهد المباني العالية وسط الأحياء المتخلفة أو جوارها تزود بعضاً من بيوت هذه الأحياء بالطاقة بشكل غير منتظم وغير قانوني، عبر أسلاك تتدلى من هنا ومن هناك.

سادساً: قضاء وقت الفراغ

إذا كان لوقت الفراغ أهمية كبيرة في حياة الإنسان عامة، والشباب بخاصة، لما تتميز به مرحلة الشباب من دينامية، من خلال ذلك يمكن ربط قضية الفراغ عند الشباب بالتنمية ومن ثم إدماجه في الحياة الاجتماعية التي يصبح من بعدها عضواً فاعلاً فيها.

لذلك يصبح التعرض لكيفية استثمار وقت فراغ الشباب وطريقة استغلاله والشروط الرئيسة التي تحكم ذلك، أمراً بالغ الأهمية، ومنه يمكن أن نسأل هل وقت الفراغ لدى شباب دول العالم الثالث والجزائر كعينة منها، من النوع الذي يغلب عليه طابع الاستفادة أم التصنيع الذي له إمكانية إفراغ واستنبات كل ما هو منحرف وضار[(١٦)]؟ ذلك ما يعرضه الجدول رقم (٨ ـ ١٢).

الجدول رقم (٨ ـ ١٢)
كيف يقضي المبحوث وقت فراغه

الفئات / مدى التواتر	دائماً		أحياناً		نادراً		لا أبداً		المجموع
	العدد	في المئة	العدد	في المئة	العدد	في المئة	العدد	في المئة	
في البيت	٥٣	٢٦,٥	٤٤	٢٢,٠	٦٨	٣٤,٠	٣٥	١٧,٥	٢٠٠
مشاهدة التلفزيون	٥٧	١٨,٥	٥٠	٢٥,٠	٥٩	٢٩,٥	٣٤	١٧,٠	٢٠٠
في المقهى	٢٨	١٤,٠	٥٣	٢٦,٥	٧٣	٣٦,٥	٤٦	٢٣,٠	٢٠٠
في السينما	١٧	٨,٥	٤٤	٢٢,٠	٤٦	٢٣,٠	٩٣	٤٦,٥	٢٠٠
مع الزملاء في أماكن أخرى	١١٣	٥٦,٥	٤٦	٢٣,٠	٨	٤,٠	٣٣	١٦,٥	٢٠٠

(١٦) لتكوين فكرة أوسع حول هذا الموضوع، انظر: سيد عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين: تقرير نهائي** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠)، ص ٥٦.

يتضح في الجدول رقم (٨ ـ ١٢) أن أغلب مجموعة البحث تقضي وقت فراغها مع الزملاء بنسبة ٥٦,٥ في المئة، في حين بلغت نسبة الذين يقضون وقت فراغهم في البيت ومشاهدة التلفزيون بشكل دائم تشكل ٢٨,٥ في المئة.

والملاحظة أنه بالرغم من أن التلفزة أصبحت ذات جاذبية قوية بالنسبة إلى الشباب، إلا أن عينتنا غير ميالة لمشاهدة التلفاز، فهل يعود ذلك إلى غياب المكان أم إلى الجهات؟

وهل يعتبر ذلك خاص بيوم العطلة فقط؟ أم لضيق المسكن كما تبين في الجدول رقم (٨ ـ ٧)، ٦٠ في المئة من أسر المبحوثين تسكن غرفة واحدة أو اثنتين، متعددة الخدمات.

وبناء عليه يمكن إبداء ملاحظة مؤداها، أن وقت فراغ مجموعة البحث غير مستغل الاستغلال الأمثل، وهو ما يجعلنا نبادر إلى الاعتقاد بعد رصد مجموعة من الدلائل الميدانية، بأن محيط الشباب في هذه الأوساط بخاصة غير مستثمرة بشكل إيجابي وفعال.

إن الشباب الذي يلفظه مسكنه لأي سبب كان لا بد أن تتلقفه بيئة الانحراف. ولو وجد نادياً اجتماعياً، أو مراكز للشباب تهتم بشكل جدي بمواهبهم وهواياتهم وإمكانياتهم الخلاقة المبدعة، لأمكن أن يجد الشاب في هذه المؤسسات الرعاية والتوجيه التي يفتقدها في البيت والمدرسة معاً ـ إن كان ملتحقاً بالمدرسة ـ على أن برامج التلفزيون بالرغم من تشويقها المفترض، فإنها تحتوي برامج طاردة للشباب، تبني باستمرار بينها وبين الشباب حواجز عزلة وقطيعة دافعة به إلى منزلقات الانحراف.

سابعاً: النشاط الرياضي

يرتبط بما سبق بيانياً في الكلام عن مواصفات البيت ودور وسائل الإعلام، وقضاء وقت الفراغ، يرتبط بذلك كله دور المؤسسات الاجتماعية، وبخاصة النوادي وعلى رأس اهتمام تلك النوادي النشاط الرياضي الذي كان في صميم خطة البحث وخصصت له استمارة نتج عنها الجدول رقم (٨ ـ ١٣).

الجدول رقم (٨ ـ ١٣)
النشاط الرياضي الذي يمارسه المبحوث

الفئـــــــات		التكرارات	النسبة (في المئة)
نعم	كرة القدم	١٢٨	٦٤
	كرة السلة	٠٦	٣
	السباحة	٠٦	٣
	الملاكمة	٤٢	٢١
لا		١٨	–
المجموع		**٢٠٠**	**١٠٠**

لقد سبق الكلام عن دور الشباب والنوادي وغياب دورها في توجيه النشء، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (٨ ـ ١٣) حيث لا نجد توزيعاً متناسباً بين الشباب في اختيارهم اللعبة المفضلة. ولعل بروز النسبة العالية بشكل حاد بين من يلعبون كرة القدم، يعود بالأساس إلى النمطية السائدة في تغليب كرة القدم وشعبيتها الواسعة كتقليد لصورة تتطلع إليها كمثال يحتذى في أوروبا، وهذا يعود إلى حد ما إلى عقدة الشعور بالدونية، وربما يصدق هذا التفسير على شعبية الملاكمة والتي جاءت في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع النسبة وذلك احتذاء بالنمط الأمريكي. إن لانتشار رياضة كرة القدم، كما يتراءى لي سبب آخر، فلكي نلعب كرة القدم لا نحتاج إلى أكثر من أرجلنا، وأرض. . أي أرض، وكرة. . أي كرة.

من خلال ما تقدم من تحليل معطيات الفصل الثامن، تأكد إلى حد كبير أن هذه الفئات تعيش الاختلالات الناجمة عن مسيرة المجتمع التنموية التي نأت بها عن النشاطات الهادفة لغياب الأساس سواء أكان اقتصادياً أم اجتماعياً، وهو ملمح من ملامح مجتمع الدراسة.

والخلاصة: إن عشوائية التنمية وما نتج عنها من تفاوت النمو بين البيئات ـ جغرافياً ـ وبشكل اعتباطي بسبب تركز مشروعات التنمية في المدن مع إهمال الريف، أدى إلى بروز الكثير من المشاكل بها، حيث أشارت إحصاءات الدراسة إلى أن درجة الازدحام قد بلغت (٨ ـ ١٠ أفراد) بنسبة ٤٤,٥ في المئة يعيشون في غرفة واحدة، وهذا لا يشير إلى الرغبة في التجمع، إنما يرجع إلى العجز ونقص المسكن، وبالنظر في الإحصاء العام، نتبين أن درجة التزاحم قد بلغت عام

١٩٨٦، ٢,٦٧ فرداً[١٧] للغرفة الواحدة، ومن جهة أخرى أوضح الإحصاء أن ٢٣,٢ في المئة من المساكن تحتوي على غرفتين فقط بها سبعة أفراد لكل أسرة، الأمر الذي يؤكد مدى معاناة الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض، يتضح هذا عند الإشارة إلى ما توصلت إليه الدراسة، حيث إن أغلب الأسر يشتغل معيلاً في أعمال خدمية، بلغ ٤١,٧٢ في المئة، ولم تشكّل الأسر التي يباشر معيلها أعمالاً مهنية إنتاجية سوى ١١,٦٤ في المئة. والجدول رقم (٨ ـ ١) مؤشر يشير إلى خلل في سوق العمل، الناجم عن عدم التحكم في التوازن، ولا شك أن لهذا الخلل دوراً في ظاهرة الانحراف بقدر ما هو نتيجة لها، كما نلاحظ من البيانات السابقة، أن الدخل الشهري لهذه الأسر متدنٍ، لم يتجاوز ٢٠٠٠ د.ج، وهو أمر يجعل من الإيفاء بالحاجات الأساسية أمراً صعباً، خصوصاً إذا علمنا أن نسبة الإعالة قد بلغت ٣٨,٢ في المئة على مستوى القطر عموماً، وبخاصة للأسر ذات ٨ أفراد، أو المجتمع على التوالي بلغ ٥٠,٥.

ذلك يعني أن إقامة أسرة بعدد أفرادها الثمانية أو أكثر في غرفة واحدة، تجمع ما بينها الشاب والشابة في مراحل السن الحرجة، يؤدي إلى مشاكل لا حصر لها، تتولد عن الجو غير الاعتيادي، إذ إن تصورنا يمكن أن يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، من الانحراف والفساد كالسرقة والممارسات الأخرى غير المشروعة، وربما المحرمة. وهذا ما يضطر أيضاً معظم هؤلاء المبحوثين إلى البحث عن الذات خارج البيت هرباً من مشاكل الغرفة المشتركة، حيث يتلقفهم الشارع وهو البيئة الخصبة لممارسة أنواع الانحراف والفساد، بعد أن هُمّش المبحوث عن بيئته وعاش حالة الاغتراب عن عائلته.

(١٧) «Des Statistiques: Spécial récensement général de la population et de l'habitat,» pp. 22-23.

الفصل التاسع

السلوك الإجرامي في محيط الشباب، أو إفرازات المحيط المضطرب

تمهيـد

تبين أن المبحوثين يعيشون الاختلالات الناجمة عن:

ـ تدني مستوى أداء نظام التعليم يسبب تسرّباً في أوساط أبناء الفقراء بصورة خاصة وذلك لعدم توافر الظروف الموضوعية للعملية التربوية.

ـ النقص في الوسائل الضرورية، وسوء الظروف البيئية، وبعد المؤسسات عن المسكن والعمل . . . إلخ.

وإذا كان من الضروري إلقاء الضوء على أسباب أي مشكلة اجتماعية، فإنه من الضروري أيضاً الكشف عن النتائج حتى تكتمل الصورة، أمام المخطط الاجتماعي وجهاز التنفيذ لمعالجة الأسباب والنتائج معاً، لذلك كان سير الدراسة في تتبع أسباب طرد الشباب وتهميشهم، ولكي يصل بنا هذا الفصل إلى الانحراف المؤدي إلى السلوك الإجرامي، وكان لدراسة السلوك الإجرامي أسئلة سبق الحديث عنها في خطة البحث الميداني، أنتجت جداول إحصائية أعطتنا صورة لعيّنة البحث في هذا المجال. وبدايةً تناول البحث أنماط هذا السلوك.

أولاً: أنماط السلوك الإجرامي

ما هي المكونات التي يحتمل أن تسهم في خلق التوتر لدى الشباب وتدفعه إلى الانحراف؟ ذلك ما يحاول الجدول رقم (٩ ـ ١) دراسته، وتسليط الضوء عليه.

الجدول رقم (٩ ـ ١)
نمط الجنحة التي ارتكبها المبحوث

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
السرقة	١١٧	٥٨,٥
الضرب والاغتصاب	٤٤	٢٢,٠
تكوين العصابات	٣٣	١٦,٥
أخرى	٠٦	٣,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

يستفاد من الجدول رقم (٩ ـ ١) أن الجرائم المتواترة بين الشباب من النوع الفردي، السرقة، سرقة المحلات أو المساكن أو السيارات أو الأشخاص في الأماكن العمومية كالحافلات بواقع بلغ ٥٧,٥ في المئة، أما الضرب والاغتصاب فقد بلغت نسبتهما نحو ٢٢ في المئة، أما تكوين العصابات فقد كان قرابة ١٦ في المئة.

إن ارتفاع نسبة السرقة توحي أن هذه العينة وقعت تحت العوز المادي لعدم توافر مصادر الإعالة أو العمل، ما دفع بها إلى التعويض بالسرقة، لإشباع حاجاتها. ولعلاج هذه الظاهرة، من البديهي التشديد على ضرورة إيجاد فرص عمل وفق خطة شاملة للمجتمع، على جانب التوعية والتكوين، أما ظاهرة الاغتصاب والضرب، فإنها تشير إلى رد فعل طبيعي للكبت النفسي بشتى صوره الجنسية وغير الجنسية، الذي عانته عينة البحث، وهنا يأخذ المقترح مسارين:

ـ مسار سياسي اجتماعي لمعالجة كل أشكال الكبت والقهر السياسي والديني والطبقي والطائفي . . . إلخ. بمزيد من الديمقراطية.

ـ أما المسار الثاني فهو اقتصادي اجتماعي، وذلك بتهيئة الفرص التي تسمح للشباب بالارتباط المشروع بالجنس الآخر، وهذا يتطلب مساكن للأسر الوليدة، وفرص عمل، ونظم ادخار وتسليف وتعاون، تسهم في مساعدة الشباب على الزواج بدلاً من الانحراف.

من الجدول رقم (٩ ـ ٢) يمكن استخلاص نتائج منها: أن مجموعة البحث حديثة العهد بالمركز، لم يزد بقاؤها عن السنتين بنسبة بلغت ٩١ في المئة، وهي دالة كما يبدو، في حين لم يكوّن من بقوا (٣ ـ ٤ سنوات) سوى ٩ في المئة، والنسبة المرتفعة إلى من بقوا سنتين في هذا المركز، وتدنيها بالنسبة إلى الفئات الأخرى كما بينها الجدول (٩ ـ ٢)، إضافة إلى المعلومات التي حصل عليها الباحث ميدانياً من

عينة البحث ومن المركز نفسه، نتبين أن المركز لم يقم بالدور المنوط به، وهو إعادة تربية المبحوثين لإدماجهم مستقبلاً في المجتمع، إضافة إلى تزايد عدد الوافدين سنوياً الذي يتزامن مع من قضى المدة المحكوم عليه بها، كما دخل من دون أن يكون للمركز أي دور في إصلاحه وتكوينه. وهنا لا بد من التأكيد على تنفيذ فلسفة واضحة من خلال خطة ذات ملامح محددة في هذا المركز وغيره من المراكز المماثلة، تهدف إلى إعادة تشكيل فكر وثقافة وقيم الملتحقين بهذه المراكز وتكوينهم مهنياً، حتى إذا خرجوا إلى الحياة خارج الأسوار، أصبحوا مؤهلين للاندماج بعيدين عن الانحراف والسلوك الإجرامي.

الجدول رقم (٩ ـ ٢)

مدة البقاء في المركز

السنـــوات	التكرارات	النسبة (في المئة)
من سنة إلى سنتين	١٨٢	٩١
من ٣ إلى ٤ سنوات	١٨	٩
من ٥ إلى ٦ سنوات	-	-
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

ثانياً: أبعاد الرسوب والتسرب المدرسي

افترض البحث للتسرب سببين هما:

ـ قلة الاهتمام والمتابعة من قبل التلاميذ وأوليائهم.

ـ عدم توافر المدارس الجيدة في الحي. وعند طرح السؤال على عينة البحث كانت النتائج التالية كما في الجدول رقم (٩ ـ ٣).

الجدول رقم (٩ ـ ٣)

رأي المبحوث في كثرة رسوب تلاميذ الحي

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
قلة الاهتمام والمتابعة من قبل التلاميذ وأوليائهم	٦٢	٣١
عدم توافر المدارس الجيدة في الحي	١٣٨	٦٩
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

حاول الباحث منذ الوهلة الأولى في المقابلات مع المبحوث أن يجعل تدخله محدوداً، وأن يقتصر دوره على المراقبة والتسجيل وترك الظاهرة تكشف عن حالها، لذلك اعتبرنا ردود أفعال المبحوث دليلاً على الواقع المعيشي الذي يحياه المبحوث.

في ضوء ذلك سيتم استقراء سبب الرسوب والتسرب من الجدول رقم (٩ ـ ٣)، حيث بلغت نسبة الذين أرجعوا سبب الرسوب إلى عدم توافر المدارس الجيدة بالحي نحو ٦٩ في المئة، في حين بلغت نسبة من ألقوا بمسؤولية الرسوب والتسرب إلى قلة الاهتمام والمتابعة من قبل التلاميذ والأولياء ٣١ في المئة، على أن ظاهرتي الرسوب والتسرب ظاهرتان متلازمتان وكلتاهما تعني انخفاضاً في إنتاجية العملية التربوية، وتبديداً للثروة القومية مادية كانت أم بشرية، وإذا كان الرسوب خسارة سنة من عمر الإنسان وجهده، وما أنفق عليه، فإن التسرب يعني خسارة الإنسان نفسه من قِبل مجتمعه، على أن ذلك لا يعني التقليل من ظاهرة الرسوب، فالرسوب أحياناً، إن لم يكن غالباً، هو سبب التسرب الذي بلغ مداه.

ثالثاً: ظروف العمل والبطالة

من القضايا التي تبعث على التفاعل الاجتماعي، العمل بوصفه وسيلة من وسائل الاندماج الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية.

ومن ثم يفترض أن عدم توافر الأساس الاقتصادي (العمل)، قد يسهم في خلق التمايز الاجتماعي في المجتمع بين الأفراد وبخاصة فئة الشباب، مما يولد لديه ظاهرة الاغتراب.

وفي محاولة ربط ذلك التصور بالواقع، نشرع في استعراض المتغيرات الخاصة بذلك من واقع ردود أفعال المبحوثين، والجدول رقم (٩ ـ ٤) يبين ذلك.

الجدول رقم (٩ ـ ٤)
رأي المبحوث في كثرة الشباب العاطل عن العمل

الفئـــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
الشباب لا يحب العمل	١١	٥,٥
الشباب غير مؤهل	١١	٥,٥
لصغر سنه	٢٣	١١,٥
صعوبة الحصول على العمل	١٥٥	٧٧,٥
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

بديهي أن البطالة سبب يؤدي إلى ظهور شريحة اجتماعية، تمر بمراحل ما تلبث معها أن تتحول إلى شريحتين، فالعاطلون بداية شباب عانوا الحرمان والطرد والتهميش منذ طفولتهم في البيت، ثم في المدرسة، وفي ما عداها من المؤسسات الاجتماعية، ووصل بهم المطاف إلى مرحلة البحث عن العمل من دون نتيجة إيجابية، وحينما تتكرر المحاولة مكررة معها النتائج السلبية، تتحول هذه الشريحة إلى تيارين، تيار يصاب بالإحباط، والشعور بالقهر والاضطهاد والصد والتهميش، ما يؤدي بهم إلى الاغتراب، فاليأس فالانحراف، بحيث إنهم لو توافر لهم العمل بعد ذلك كما ورد في الجدول ضئيلة ٥,٥ في المئة، ما يجعلنا مطمئنين إلى عدم خطورتها، لكن هذا لا يمنع أن يلتحق بها في المستقبل يائسون جدد من الذين يعانون عدم التأهيل، أو صعوبة الحصول على عمل، وهم الذين يشكلون نسبة كانت على التوالي: ٥,٥ في المئة و٧٧,٥ في المئة. هؤلاء الذين ينتظرون أول فرصة عمل مناسبة كي يندمجوا بالمجتمع هم عناصر سوية، وهنا تبرز أهمية التأهيل المستمر، وتوفير المزيد من فرص العمل لمعالجة أسباب هذه الظاهرة ونتائجها.

وما يدعم ما ذكرناه، الجدول رقم (٩ ـ ٥) حيث بيَّن الأنماط والمراحل التي يمر بها الشباب العاطل.

الجدول رقم (٩ ـ ٥)

شعور الشباب العاطل عن العمل

الفئات	التكرارات	النسبة (في المئة)
بالقلق	٤٥	٢٢,٥
بالاغتراب	٧٧	٣٨,٥
بالضياع	٧٨	٣٩,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

يثير الجدول رقم (٩ ـ ٥) جملة من النقاط، تعبر عن واقع مجتمع البحث إزاء العمل الذي يعد من أساسيات الحياة، ومن ثم يعتقد أن فقدانه (العمل) يعد معوقاً اجتماعياً في عملية الانغراس الاجتماعي، وهو ما تأكد من واقع أجوبة المبحوثين التي رصدت في الجدول رقم (٩ ـ ٥).

على أن الأرقام التي في هذا الجدول وما يقابلها من نسب، تعطي مؤشرات محددة لوضعية ما، يمكن استعمالها بشكل واضح محدد، فالباحث يعلم سلفاً أن لا حدود تفصل بشكل واضح بين معاني هذه الكلمات الثلاث، إضافة إلى أن عناصر

عينة البحث لا تعرف معنى الاغتراب، إلا أن ما لا شك فيه أن العينة بإجاباتها هذه تعبّر عن واقع يدعو إلى الحذر والانتباه لظاهرة القلق والضياع، التي يعانيها الشباب، ما يدفعهم إلى الانحراف فالسلوك الإجرامي، وهذا القلق والضياع يدعو المسؤولين إلى وضع خطة من أجل مستقبل أفضل للشباب، وإشراكهم في وضع هذه الخطة، وتنفيذها ومتابعتها وتعديلها، حتى نقضي على مبررات ضياعهم وقلقهم.

رابعاً: الأجهزة المتوافرة لدى الأسرة

مما لا ريب فيه أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الدخل والإشباعات الأخرى، فالمستوى الاقتصادي يحقق للأسرة استهلاكاً معيناً من الأجهزة، التي أصبح الإقبال عليها في نظر البعض من محددات العصر، في حين أن عدم توافرها في بعض الأسر يشكل ظرفاً سلبياً لدى أفرادها وبخاصة الشباب، وإذا كان الموظف المحدود الدخل أو العامل أو الحرفي لا يستطيع توفير هذه الأجهزة والعناصر، في حين أنها تتوافر لشرائح اجتماعية من السماسرة والعناصر الطفولية في المجتمع، فإن الشباب يجدون أنهم يكتشفون من الواقع أن العمل المنتج والإخلاص فيه ليس هو الطريق إلى تحقيق التطلعات التي بثتها في نفوسهم مختلف وسائل الإعلام، ذلك ما تركز عليه الدراسة في الجدولين رقمي (٩ ـ ٦) و(٩ ـ ٧).

الجدول رقم (٩ ـ ٦)
ماذا تملك أسرة المبحوث من أجهزة؟

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
التلفزيون	٨٣	٤١,٥
الفيديو	٠٤	٢,٠
تكييف الهواء	–	–
الثلاجة	٤٧	٢٣,٥
السيارة	٢٥	١٢,٥
المجموع	**١٥٩**	**٧٩,٥**

بداية لا يستغرب أن لا نجد رقماً إزاء تكييف الهواء، إذ إنه يحتاج إلى مواصفات في التيار الكهربائي، لا تتوافر في بيوت المبحوثين، أما بالنسبة إلى التلفزيون أو الثلاجة، فإن عددها متناسب إلى حد ما مع مقارنتها بعدد البيوت التي وصلها التيار الكهربائي من عينة البحث.

إلا أن الغرابة والمفارقة تنصبّ على زيادة عدد التليفزيونات على عدد الثلاجات، إذ لا خلاف على أن الثلاجة أكثر ضرورة من التلفزيون، كما إن مجرد وجود جهاز فيديو واحد في عينة البحث يكفي للاستفزاز كمؤشر بالغ الشذوذ، كذلك امتلاك السيارة كتجهيز إنتاجي[١] (سائق سيارة أجرة).

ومجمل هذه الملاحظات مؤشر بل دالّ على أن الفراغ القيمي أو القيم التائهة تسود مجتمع المبحوثين، ما يفسر لنا سبباً كامناً ومساعداً في نسبة الانحراف لدى عينة البحث، ما يستوجب الاهتمام بالتربية القيمية في المؤسسات التربوية، ووسائل الاتصال بعيداً عن الوعظية، والفصل بين الدعوة والممارسة.

ولعل ما يؤكد الحكم بالفراغ القيمي في مجتمع المبحوثين، ما بينه الجدول رقم (٩ ـ ٧) من تطلعات تتجاوز الواقع ليس في تغيير ما هو جوهري، بل في مجاراة النمط السائد في الاستهلاك الأوروبي، والأسلوب الأمريكي في الإبهار من خلال السطح والقشرة، من دون الاهتمام بالمحتوى والجوهر.

الجدول رقم (٩ ـ ٧)
نسبة الذين أبدوا رغبة أسرهم في اقتناء الأجهزة المنزلية

الفئـــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
التلفزيون	١١٧	١٨,٨٢
الفيديو	١٣٥	٢١,٧٠
تكييف الهواء	٣٨	٦,١١
الثلاجة	١٧٩	٢٨,٧٨
السيارة	١٥٣	٢٤,٥٩

وإذا كان التطلع إلى ظرف أفضل من حيث المبدأ أمراً مشروعاً، فإن الأكثر مشروعية هو تغيير الواقع وفقاً لأولويات تحددها الضرورة، أما أن ينحصر الاهتمام في التغيير بالكماليات، فإنه يؤكد ما سبق تقريره.

ولقد كان الجدول رقم (٩ ـ ٨) يعبر إلى حد ما عن تطلعات مشروعة وأكثر إلحاحاً وبخاصة في ما يتعلق بالعمل والحصول على دراجة.

---

(١) Les Conditions de logement des Ménages Algériens,» *Revue statistique* (Office national des statistiques), no. 5 (october-decembre 1983), pp. 71-73.

الجدول رقم (٩ ـ ٨)

رغبة المبحوث في الحصول على أشياء ذات قيمة

الفئـــات	لفائدتها		لأهميتها		المجموع	في المئة
دراجة	٤٧	٢٣,٥	٧٨	٣٩	١٢٥	٦٢,٥
سيارة	٤٠	٢٠,٠	٦٢	٣١	١٠٢	٥١,٠
العمل(*)	١٧	٠٨,٥	٨٧	٣٩	٩٥	٤٧,٥
فيديو	٢٣	١١,٥	٥٢	٢٦	٧٥	٥,٠

(*) أدرجنا متغير العمل ضمن الأشياء التي اعتبرها المبحوث ذات قيمة في حياته لأن العمل كما عبر المبحوث هو الطريق لتحقيق تلك التطلعات التي تخالجه.

إن النظر الدقيق في معطيات الجدول رقم (٩ ـ ٨) تصدم الدارس صدمة كبيرة وتنذر بعواقب قد تكون وخيمة إذا لم نتدارك هذه الشريحة من المجتمع، فإن نسبة من طرح العمل كأمنية أو أمل له، كانت تقل عن ٥٠ في المئة، فالأكثرية لا تنتظر العمل ولا أمل لها بالحصول عليه، وعلى الرغم من هذا فإن أكثر من ٥٠ في المئة، كانوا يأملون في الحصول على دراجة أو سيارة، فمن أين يحقق هؤلاء آمالهم، إذا كانوا يائسين من عمل يعطيهم مورداً؟ لا طريق إذاً غير الانحراف والسلوك الإجرامي، وهنا مكمن الخطر على المجتمع!

خامساً: الأسر ذات الدخل المحدود، وإشباع الحاجات

في أسر كأسر العينة المبحوثة، تبرز ظاهرة الاقتراض من الأهل والجيران، وخصوصاً في المواسم والمناسبات كالأعياد والأعراس والوفاة... إلخ، من هنا كان ضرورياً الوصول أو الاقتراب إلى مؤشر إحصائي يوضح هذه الظاهرة التي يبيّنها الجدول رقم (٩ ـ ٩).

الجدول رقم (٩ ـ ٩)

مدى التجاء أسرة المبحوث إلى الاقتراض في المناسبات سنوياً

الفئـــات		التكرارات	النسبة (في المئة)
نعم	مرة	٢٠	١٠,٠
	مرتان	١٥	٧,٥
	أكثر	٢٠	١٠,٠
لا		٥٥	٢٧,٥

هل تلجأ الأسرة إلى الاستدانة من الأهل والجيران؟ تدل الأجوبة المحصل عليها من المبحوثين على أن هناك من الأسر من لجأت فعلاً إلى الاستدانة من الأهل والجيران بلغت (بين مرة ومرتين وأكثر) ٢٧,٥ في المئة، وهي ذات دلالة إحصائية كما يبدو، حيث شكلت الربع تقريباً من الأسر (٥٥ أسرة).

وعلى الرغم من أننا لم نحصل على التفسير الحقيقي للظاهرة، إلا أن القول إن الاستدانة تحدث في المناسبات، كالأعياد والأعراس، هو ملمح من ملامح المعاناة التي تعيشها الكثير من الأسر كما دلت الملاحظة الميدانية.

وعليه يمكن القول إن الصعوبات المشار إليها، ما هي إلا وليدة ذلك الخلل الناجم عن المسار التنموي الذي لم يتمكن من التحكم في التوازن الاجتماعي والاقتصادي وحتى الإقليمي.

سادساً: حافة الانحراف والسلوك الإجرامي

للانحراف والسلوك الإجرامي أسباب ودوافع غير مباشرة ولكنها عميقة التأثير، إلا أن تراكمها يحتاج إلى سبب أو دوافع تكون بمثابة الشرارة المباشرة لإشعال نار الانحراف والسلوك الإجرامي في هشيم هيأته تلك الظروف غير المباشرة، وفي هذه الحالة يكون الشاب على الحافة متجهاً نحو الانحراف والسلوك الإجرامي، ولكن ما هي هذه العوامل؟ وما مدى تأثير كل منها؟ هذا ما تكفل به الجدول رقم (٩ ـ ١٠).

الجدول رقم (٩ ـ ١٠)

رأي المبحوث في انحراف الشباب والسلوك الإجرامي

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
للحصول على المال	١٠٩	٣٧,٠٧
البطالة	١٠٥	٣٥,٧٢
الاندفاع الانفعالي	٣٤	١١,٥٦
تأثير الزملاء	٢٧	٩,١٩
الدافع الجنسي	١٩	٦,٤٦

يظهر من الجدول رقم (٩ ـ ١٠) أن وراء الانحراف والسلوك الإجرامي ثلاثة عوامل دافعة مباشرة، تستند إلى عوامل غير مباشرة سابقة عليها. وهذه العوامل الثلاثة مترابطة بل متشابكة، إن لم نقل إنها ملتحم بعضها ببعض التحاماً عضوياً،

وبين لنا الإحصاء أن أكثرها أهمية هو العامل الاقتصادي، وهذا واضح من خلال العناصر المبينة في الجدول رقم (٩ ـ ١٠).

ـ الحصول على المال والبطالة، حيث مجموع نسبتيهما تبلغ ٧٢,٧٩ في المئة.

ـ أما العامل الثاني في الأهمية، فهو أوقات الفراغ والمؤشر عليها هو البطالة وما يلاحقها من توتر وقلق يؤدي إلى الاندفاع الانفعالي وما يكتنفه من ظروف تسهّل تأثير الزملاء في البطالة، وهو تأثير سيئ من غير شك، ومجموع نسب هذه المؤشرات ٥٦,٤٧ في المئة.

أما الدافع الثالث فهو الدافع العاطفي، وهو ما لا يمكن فصله عن كل من العامل الاقتصادي والفراغ، فالحالة الاقتصادية لا تسمح بتكوين الحياة الأسرية والفراغ يفسح المجال لتضخم المشكلة العاطفية، ولا سيما أن فئة البحث هم شباب في مرحلة المراهقة أو في سن الزواج.

الجدول رقم (٩ ـ ١١)
نسبة التدخين للسيجارة والنفة(*) شهرياً

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
مدخن باستمرار	٦٧	٣٣,٥
مدخن على فترات	٧٠	٣٥,٠
لا يدخن	٦٣	٣١,٥

(*) النفة: عبارة عن تبغ مسحوق، وهي ظاهرة منتشرة في الجزائر وبخاصة بين الشباب، حيث يعتاد الشخص على استحلاب التبغ أو استنشاقه أو كليهما معاً.

لعل قراءة الجدول رقم (٩ ـ ١١) توضح أن نسبة الشباب الذي يدخن باستمرار، بلغت ٣٣,٥ في المئة، في حين بلغت نسبة الذين يدخنون على فترات نحو ٣٥ في المئة، هذا يعني أن الذي دخن على فترات يمكن أن يتحول إلى مدمن، إلا من يدخن على فترات قد يصبح مدخناً باستمرار، أو يقلع عن التدخين تبعاً إلى الظروف إيجاباً أو سلباً، وهو ما قد ينسحب على الذين أجابوا بأنهم لا يدخنون، ذلك أنهم قد يصبحون مدخنين في المستقبل تضامناً واتساقاً مع الأكثرية من المدخنين، ولا سيما أن التدخين في مثل هذه الأوساط يعتبر قيمة اجتماعية من قيم الرجولة والكمال، أو هكذا يشاع. ومنه، فإن عملية الجمع بين من يدخن على فترات، ومن يدخن باستمرار، تكون النسبة زهاء ٦٨,٥ في المئة، وهي نسبة ذات دلالة على أن الظاهرة منتشرة بين هذه الفئات، كما يلاحظ انتشار ظاهرة العمر الزمني المبكر لتجريب

التدخين بين الشباب، وهو ما يسمح بالقول إن التوجيه والترشيد في مجال الشباب مفقود كما تبين من الملاحظة الميدانية، أن الوسط يحرّض على تعاطي كل أنواع المخدرات، وبخاصة التدخين الذي ينتشر بين تلاميذ المدارس ـ الذي لم تتعرض الدراسة له بالبحث ـ ما يشجع على دراسة الظاهرة دراسة مستقلة لدى طلاب المدارس بخاصة، لما لها من أثر سلبي على حياة النشء مستقبلاً[٢].

الجدول رقم (٩ ـ ١٢)

شاربو الخمرة

مدى التواتر / الفئــات	دائماً		أحياناً		نادراً		لا أبداً	
تحت الجسر	٢٣		١٧		١٥		١١٢	
في الغابات	٧		٩		٩		–	
بجانب الوادي	٨		–		–		–	
المجموع في المئة	**٣٨**	**١٩**	**٢٦**	**١٣**	**٢٤**	**١٢**	**١١٢**	**٥٨**

من المحصلات السابقة نتبين أن ظاهرة التدخين تمارس في سن مبكرة وهي تجارب تشجع الشاب ذا الميول والتطلعات الكثيرة، إلى السير في طريق السلوك الانحرافي والجريمة، حيث يبين الجدول رقم (٩ ـ ١٢) نسبة الذين جربوا وشربوا الخمر بصفة دائمة بلغت ١٩ في المئة، في حين بلغت نسبة من شربوا (أحياناً) نحو ١٣ في المئة، وكانت نسبة (نادراً) ١٢ في المئة، من هذه النسب المتقاربة نستبين أنه لا فرق بين دائماً، وأحياناً، ونادراً، إلا أن الفرق الوحيد يكمن في عدم إتاحة الفرصة سواء من حيث المال أو توافر المشروب، علماً بأن شرب الخمر في هذه السن، وفي أماكن البيع الرسمية ممنوع، ولذلك نقول إن نصف أفراد العينة تقريباً بنسبة ٤٢ في المئة يشربون الخمر.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (٩ ـ ١٢) نقف على مكان الشرب الذي يتم في العادة كما هو مبين في الأماكن البعيدة عن الرقابة سواء رقابة الأهل أو الشرطة، ما يسمح بإثارة ملاحظة تفيد أن المحيط الاجتماعي الذي يتعامل معه الشاب، فيه الكثير من مولدات السلوك الإجرامي بعيدة عن الإشراف، وهذا تبينه الإحصاءات التي دلت على أن ٤٤ في المئة من عينة البحث تشرب الخمر وتتعاطى مخدرات أخرى.

(٢) لمزيد من الاطلاع على انتشار ظاهرة تدخين السجائر بين قطاع الشباب، انظر: مصطفى سويف، **المخدرات والشباب في مصر** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧)، ص ٤٦.

الجدول رقم (٩ ـ ١٣)
تجربة المبحوث في تعاطي الحشيش والمخدرات(*)

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
يتعاطى	٢٥	١٢,٥
لا يتعاطى	١٧٥	٨٧,٥
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

(*) من الملاحظات التي رصدها ودوّنها الباحث خلال المقابلة أن الشباب الذين لا يملكون المال للحصول على المخدرات، اخترعوا طريقة تمكنهم من الحصول على المخدرات، وطريقة تمكنهم من الحصول على مركّب له مواصفات المخدر: زجاجة من العطر + علبة سجائر + تبل السجائر بالعطر + تمرر على النار فتتحول إلى مخدر.

يستفاد من نتائج الجدول رقم (٩ ـ ١٣)، أن نحو ١٢,٥ في المئة من مجتمع البحث جربوا تعاطي الحشيش والمخدرات، وهي ظاهرة تبعث على التأمل، من حيث التعاطي وسن المتعاطي. وبالرغم من أن نسبة الذين لم يسبق لهم أن تعاطوا المخدرات، قد بلغت ٨٧,٥ في المئة، إلا أن أسباب الظاهرة إثر انتشارها بين الشباب، ما يجعله أكثر تعرضاً لها، خصوصاً، إذا علمنا الظروف المادية والاجتماعية التي تعيشها شريحة اجتماعية من الشباب من بطالة وأزمات أخرى، الأمر الذي يجعل إمكانية الانزلاق في بؤرة المتعاطين هينة، في محاولة للهروب والهجرة من الواقع الذي رفضه، وبالنظر إلى الجدول رقم (٩ ـ ١٤) نتبين أن ١٧ شاباً قد أبدوا رغبتهم في التعاطي[٣]، وهي ملامح كما يبدو تدل على انتشار الظاهرة، ما يستوجب المزيد من الدراسة لحماية الشباب من المؤثرات الخارجية التي تحطم كيانه[٤]. وقد ساعد ذلك على انتشار المخدرات في أوساط التلاميذ.

---

(٣) يلاحظ أن ظاهرة شرب الخمر في الجزائر عادت إلى الظهور بين الشباب وبطريقة مكشوفة وفي أماكن رسمية، خصوصاً عندما تحولت المركبات السياحية الصغيرة إلى القطاع الخاص الذي لا يهمه سوى الربح وتدمير الشباب أمام المزيد من الأرباح.

(٤) يبدو من التحقيق الذي قامت به مجلة **الوحدة**، حول تعاطي المخدرات في الجزائر، أن البيانات الرسمية لا تعبر عن واقع حجم الظاهرة، وعن الفئات المتعاطية في المجتمع، ويستخلص من التحقيق أعلاه (لأول مرة ينشر مثل هذا التحقيق) عدة محددات منها أن: تعاطي المخدرات رائج في المجتمع مجال البحث ـ تتراوح أعمار المتعاطين ما بين ١٦ ـ ٧٠ سنة. مما كشفه التحقيق كذلك، أن هناك نسبة كبيرة من الذين يحتلون مراكز اجتماعية مهمة، يتعاطون المخدرات. انظر: **الوحدة** (الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية) (٥ أيار/ مايو ١٩٨٨).

سابعاً: علاقة الشباب بمحيطه

في سياق الإشارة إلى المستويات الثلاثة التي بمقتضاها يدرس السلوك الإجرامي، أوضحت الدراسة أن من ضمن هذه المستويات، المستوى الشخصي، ومستوى علاقة المبحوث مع الأسرة، ومستوى عدم تكيفه مع الواقع... إلخ، وفي دراسة استطلاعية سابقة أفادت بأن الظروف الأسرية الاجتماعية السلبية تهيئ السبيل إلى الانحراف، فما هي الإمكانات المسهمة في ذلك؟ وهل حياة الشباب في مثل هذه الأحياء تتميز بالتفاعل والتواصل أو بالصد والانفصال؟ فإذا كان كذلك فما هي المعوقات التي تقف في طريق اندماجهم وانغراسهم في النسق الاجتماعي؟ قد يجيب الجدولان رقما (٩ ـ ١٤) و(٩ ـ ١٥) عن هذا التساؤل.

الجدول رقم (٩ ـ ١٤)
تواتر المشاجرات في البيت والمشاركون فيها

الفئـــات		التكرارات	النسبة (في المئة)
نعم	بين الأب والأم	٢٨	١٤,٠
	بين الإخوة	٢٧	١٣,٥
	بينك وبين الإخوة	٣٢	١٦,٠
	بينك وبين أبناء الحي	٢٩	١٤,٥
لا		٨٤	٤٢
المجموع		**٢٠٠**	**١٠٠**

يشير الجدول رقم (٩ ـ ١٤) إلى أن نسبة الذين تتميز علاقتهم بالتوتر ضمن المحيط الداخلي (الأسرة والجيران) بلغت ٥٨ في المئة، والفروق غير دالة كما يبدو بين من أجابوا بوجود مشاجرات، والذين أجابوا بعدم وجودها، غير أن ذلك لا يحجب عنا إبداء ملاحظات، وهي أن المحيط مجال الدراسة يتسم بالاضطرابات والانفعال المتأزم، وهكذا تصدّرت المشاجرات بين المبحوث والإخوة بنسبة ١٦ في المئة، يليها مباشرة المشاجرات بين الشباب وأبناء الحي الأقرب احتكاكاً به بعد الأسرة، ثم بين الأم والأب، وبين الإخوة بنسب متتالية ١٤,٥ في المئة و١٤ في المئة و١٣,٥ في المئة، وهي علاقة تتميز كما يبدو بالفتور والتوتر وتحمل على الاعتقاد بأنها محرضات على انسياق الشباب وراء جماعات يتميز سلوكها بالانحراف، ومن ثم الوقوع في دائرة السلوك الإجرامي.

ولعل الصورة التي نخرج بها، هي صورة الحصار والمطاردة التي يعانيها الشباب، فهو يهرب من مشاجرات البيت ليصطدم بالمشاجرات خارج البيت، وذلك ما يزيد في اغترابه وبالتالي انحرافه ومن ثم سلوكه الإجرامي.

استخلاصاً نقول: إن الحياة المضطربة للشاب انعكست على علاقته الأسرية، والجدول رقم (٩ ـ ١٥) يحاول تقديم أسباب المشاجرات بحسب إجابات المبحوثين.

الجدول رقم (٩ ـ ١٥)
أسباب المشاجرات

الفئـــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
سوء التفاهم	٥٥	٢٧,٥
ضيق السكن	١٨	٠٩,٠
الاشتراك في المرافق	٠٧	٣,٥
السرقة	٣٦	١٨,٠
المجموع	**١١٦**	**٥٨**

أبرزت الدلائل السابقة مجموعة من المحددات لها فعالية التأثير في سلوك الشباب الاجتماعي، فالبطالة ووقت الفراغ والاحتقان السكني، كلها معاناة تحد من ديناميكية الشاب وتنعكس لاحقاً على مختلف توجهاته وعلاقته.

سوء التفاهم تصدّر الأسباب المؤدية إلى المشاجرة بـ ٢٧,٥ في المئة، والفروقات الدالة والمتغيرات الأخرى، ما يعطي انطباعاً عن عدم استيعاب حاجات الشباب، وأن التكرارات اللاحقة وضيق المسكن، الذي تتمثل وظيفته في النوم فقط، والاشتراك في المرافق الظاهرة التي تميز الأحياء المختلفة كما دلت الملاحظة الميدانية، أما متغير السرقة كسبب للخلاف بين الشاب الذي يبحث عن مكانته الاجتماعية، ضمن النسق العام معبراً عن إحباطه (Frustration) وواقع يتميز بالمسايرة، فشكّل الخُمس تقريباً ١٨ في المئة. من خلال دراسة هذه المتغيرات الفاعلة في مسار المجتمع، تتجلى للدارس الصورة التي يرى بها الجدول أن وراء هذه الأسباب: الملل والرتابة والازدحام والفقر والفراغ، ما يمهد الطريق لجو مسمم صالح للمشاجرة حتى من دون سبب.

الجدول رقم (٩ ـ ١٦)
أنماط الجرائم الأكثر انتشاراً بين الشباب

الفئـــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
السرقة	١٥٣	٧٦,٥
تعاطي المخدرات والخمر	١٢٥	٦٢,٥
الضرب والجرح	١٠٥	٥٢,٥
الاغتصاب وهتك العرض	٦٩	٣٤,٥
المجموع	**٤٥٢**	**٥٦,٥**

حاول الباحث من وراء طرح السؤال، معرفة أنماط الجرائم الأكثر انتشاراً بين الشباب من واقع خبرة ومعرفة المبحوث وتعامله أو احتكاكه بزملاء الند. تبعاً لذلك جاءت إجابات المبحوثين عليها كما يلي:

ـ احتلت السرقة المرتبة الأولى بتكرارات بلغت ١٥٣ بنسبة ٧٦,٥ في المئة.

ـ احتلت المخدرات والخمرة المرتبة الثانية بتكرارات بلغت نحو ١٢٥ بنسبة ٦٢,٥ في المئة.

ـ في حين جاء متغير الضرب والجرح في المرتبة الثالثة بمجموع تكرارات بلغت ١٠٥ بنسبة ٥٢,٥ في المئة.

ـ أما جريمة الاغتصاب وهتك العرض فجاءت في آخر الترتيب بواقع ٦٩ تكراراً وبنسبة ٣٤,٥ في المئة.

وهو ما يدل على أن الشباب المبحوث يعاني ظروفاً غير سوية من حيث الوضع الاقتصادي، والثقافي، والأسري، الذي أدى به إلى أن يعيش حياة مضطربة غير مستقرة، عزلته عن الأسرة ظروف السكن الضيقة؛ وعن تأثير دور المدرسة التربوي، تسربه المبكر؛ وعن المؤسسة الاقتصادية عدم استيعابها للعدد الكبير من الشباب، والصد عن النسق الاقتصادي والاجتماعي.

نتيجة لذلك يهجر هذه الأنساق التي بواسطتها يتشكل اجتماعياً إلى الانحراف والإجرام، كرد فعل لتلك المعاناة الطويلة، كطريق سهل يحاول بواسطته تحقيق بعض الحاجات التي حرم منها.

لذلك نقول إن المحيط الاجتماعي الذي ينمو فيه الشاب به الكثير من المحرضات التي تدعو إلى السلوك الإجرامي، والإحصاء العام يؤكد هذا المنحى، حيث يفيد أن عدد الحالات الإجرامية المسجلة، بلغت ١١٩٥٨ حالة، احتلت السرقة المرتبة الأولى، يليها

القتل العمد في المرتبة الثانية، في حين احتل الضرب/ الجرح المرتبة الثالثة.

وبالتدقيق في هذه البيانات نتأكد من أن الفارق لم يكن كبيراً بين المتغيرات، عدا الخمر الذي لم يدرج ضمن الجرائم، وهو بحسب الاعتقاد يرجع إلى أن القانون لا يجرّم الشخص السكير[٥]. ولعل الصورة المحصلة، مما يوحي به الجدول رقم (٩ ـ ١٦) هي الحاجة والعجز عن إشباع الحاجات الضرورية، كما في السرقة وهتك العرض. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها دالة على العدوانية كتعبير عن التمرد على المجتمع بالقوة، وبإغراق أنساقه وقيمه ونواميسه، وهذا ما تؤكده نسبة الضرب والاغتصاب، أما الزاوية الثالثة فنلاحظ منها سمة رفض الواقع والهروب منه ومن الذات، من خلال تعاطي المخدرات، على أن البطالة والفراغ يدخلان رافداً لتفشي كل تلك الظواهر.

ثامناً: الشباب: الميول والهوايات

ميول الشباب وهواياتهم من القضايا المهمة التي أصبحت مثار اهتمام المختصين على مختلف مشاربهم، لما لها من حيوية وفعالية في حياة المجتمع مستقبلاً، من خلالها يستطيع المجتمع أن يكيف الشباب ويشكله، بحسب أسلوب ومنهج عام يستهدف صب ميوله في بوتقة الحياة الاجتماعية والقيم الثقافية، ومن ثم حماية الشباب من الاغتراب واللانتماء، وهذا لا يتم إلا عن طريق التكامل والتناسق بين أجهزة التنشئة التي تتكون من الأسرة ووسائل الإعلام، وربطها بما هو كائن بالواقع المحيط، فما مدى انطباق ذلك ميدانياً؟ الجداول أرقام (٩ ـ ١٧)، (٩ ـ ١٨)، و(٩ ـ ١٩) تدرس ذلك.

الجدول رقم (٩ ـ ١٧)
الأفلام المفضّلة لدى المبحوث

الفئـــــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
أفلام العنف	١٣٥	٣٠,٤٨
أفلام المغامرات	١١٠	٢٤,٨٤
الأفلام العاطفية	٦٣	١٤,٢٢
الأفلام الهزلية	٦٠	١٣,٥٤
الأفلام الخيالية	٤٨	١٠,٨٣
الأفلام العلمية	٢٧	٦,٠٩

(٥) أصبحت ظاهرة شرب الخمر تجارة مباحة تجلب أرباحاً لأصحابها من شدة الإقبال، وبخاصة من الشباب، مع بداية عام ١٩٨٧ عندما تنازلت الدولة عن الفنادق السياحية والنوادي للقطاع الخاص.

يبين الجدول رقم (٩ ـ ١٧) أن أفلام الإثارة بما فيها العنف والمغامرات والعاطفية قد احتلت نسبة تقرب من ٧٠ في المئة، وهذا يعني أن الشباب متوجه إلى السلوك العدواني من ناحية، وإلى تعويض الحرمان من ناحية أخرى، وهو في الحالتين مغترب عن واقعه يعبر عن عدوانيته، ويعوض عن حرمانه بالتوجه إلى هذه الأفلام، أما ما يقرب من ربع المجموعة والتي اتجهت نحو الأفلام الهزلية والخيالية، فإنها تعبر عن رفضها بالهروب من الواقع واقتناعها بأن هذا الواقع أسوأ من الهزل والخيال. يبقى الرقم الأخير والذي يميل إلى الأفلام العلمية، فإن النسبة غير مشجعة على الأمل بالمستقبل، هذا مع علمنا أن وسائل الإعلام المحلية تجردت من مضمونها وأصبحت تابعة للإعلام الغربي الوارد الذي يهدف إلى تفريغ الشاب من محتواه الاجتماعي والثقافي.

في هذا السياق نشير إلى أن ٨٠ في المئة[٦] من برامج التلفزيون أمريكية وفرنسية، في حين لا تزيد حصة الإنتاج الوطني عن نشرة الأخبار وتقديم البرامج وكلها أخبار وبرامج غربية، والملاحظ على هذه الأفلام أنها تمجد الفردية والعنف والعصابات والفجور والدعاية بمختلف أوجهها[٧]، وهي قيم لا تتماشى ومجتمع نام يحاول (قولاً) بناء الاشتراكية والعدالة في التوزيع، وديمقراطية التعليم، غير أن المدّقق في ما هو موجود، يلاحظ التناقض الصارخ بين القول والفعل، وبين الخطاب والواقع.

الجدول رقم (٩ ـ ١٨)
ميول المبحوث وهواياته

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
الموسيقى	٧٨	٣٩,٠
قراءة الكتب	٠٥	٢,٥
الرياضة	١٠٣	٥١,٥
الملاكمة	١٤	٧,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

(٦) انظر في ذلك: *Alger actualité* (15 janvier 1986).

(٧) لتكوين فكرة واضحة عما يتعرض له الشباب الجزائري خاصة من غزو ثقافي، انظر: **الوحدة** (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٣٤. وفي تحقيق قامت به مجلة **الوحدة**، تبين أن معظم ما تعرضه مؤسسة التلفزيون الجزائري مستورد من وراء البحر، تعمل جميعها على تهديم سلوك وكيان الشباب. وهناك جماعة غير =

تم التوصل في الجدول رقم (٩ ـ ١٧) إلى أن أغلبية المبحوثين تفضل أفلام العنف والمغامرة وأن المفاضلة بحسب ما يبدو نابعة من الإيحاءات المستمرة، والتوجهات البيئية المركزة (من وسائل الإعلام). وبالنظر في الجدول رقم (٩ ـ ١٨)، يتبين أن الرياضة تصدرت الهوايات الأخرى بنسبة بلغت النصف ٥١,٥ في المئة، متبوعة بهواية الموسيقى التي بلغت ٣٩ في المئة، في حين لم تشكل هواية القراءة والمطالعة سوى٣,٥ في المئة، والفروق ذات دلالة إحصائية.

وما يلفت النظر في هذا الجدول هو الفروق الشاسعة بين هواية الرياضة والقراءة والمطالعة، فبالرغم من أن النشاط الرياضي مهمّش وغير مستقل في نوادٍ رياضية، كما تبين في الجدول رقم (٨ ـ ١٣) إلا أنها هواية محببة لدى الشباب.

إلا أن الملاحظة الأخيرة فعلاً هي تدني نسبة القراءة والمطالعة.

● هل لأن مجموعة البحث من أولئك الذين لفظهم النظام المدرسي في سن مبكرة، وبالتالي هم في عداد الأميين؟

● أم لأن الكتاب أصبح يباع بأثمان باهظة (بعد رفع الدعم) يصعب على الشباب الواسع اقتناؤه.

● أو لعوامل اجتماعية واقتصادية، وإيكولوجية سبق ذكرها.

● أو يعود إلى أن ما يقدم للشباب، أصبح لا يتماشى مع ميوله وتطلعاته من جهة، وأصبحت الجريدة والكتاب الذي يقدم له لا يحترم مكوناته وقدراته، وبالتالي نبذها ونفر منها.

على أن هذا الجدول يعطينا أكثر من بصيص أمل نرجوه لشبابنا، في ما لو توافرت دور الثقافة ومراكز الشباب والنوادي الثقافية والاجتماعية، ودور السينما والمسارح ووسائل الاتصال والمؤسسة التربوية، على استيعاب هؤلاء الشباب من خلال تمكينهم من إشباع هواياتهم وتنميتها، وتشجيع روح الإبداع الخلاّقة فيهم، ما يبعدهم عن مجالات القلق والاضطرابات، فالغربة والاغتراب والانحراف، فالجريمة.

= مرئية انبهرت بالغرب فاخترعت مفهوم شبيبة ألفين (٢٠٠٠)، الذي أصبح شعار كل مدينة، مضمونه جلب فرق الروك والجاز ومايكل جاكسون. . . إلخ، هادفين من وراء ذلك إلى خلق شباب مستلب شغله الوحيد المتعة والاستهلاك. انظر: **الوحدة** (٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٣١.

الجدول رقم (٩ ـ ١٩)
الجريدة المفضّلة والمواضيع التي يميل إليها الشاب

المواضيع / الفئـات	الرياضة		السياسة		الاجتماع		المجموع
جريدة **الشعب**	٠٤		٠٥		٠٥		١٤
جريدة **النصر**	٢١		٠٥		٦		٣٢
جريدة **المجاهد**	١١		٠٤		–		١٥
جريدة **الهدف**	١٤		٠٤		–		١٨
المجموع / **في المئة**	**٥٠**	**٢٥**	**١٨**	**٩**	**١١**	**٥,٥**	**٧٩**

بمحاولة استقراء انتشار الصحافة والمواضيع التي تستميل الشباب، طرح السؤال الذي جاءت إجابات المبحوثين عنه معبرة عن ميول الشباب واهتمامهم بالرياضة، بتكرارات بلغت الربع من مجموع العينة، أما المواضيع المفضلة، السياسية والاجتماعية، فلم تكن ذات دلالة إحصائية، ما يدعو إلى القول إن الصحافة الوطنية بوصفها مؤسسات تربوية تمارس التربية المستدامة أو المستمرة، وعن طريقها يتم توصيل القيم الثقافية الجديدة إلى جماهير ذات ثقافة محدودة بحسب تصور نعمات أحمد، لا تتناول قضايا الشباب، ما أدى إلى العزوف عنها كما سيتبين من تحليلات الجدول رقم (١٠ ـ ١).

وتأسيساً على ما تقدم من تحليل المعطيات الميدانية، يتبين أن السياق المحلي الذي يتعامل معه الشاب، لا يتلاءم مع واقعه، ما حوّل شخصيته من شخصية فاعلة إلى شخصية سلبية. ذلك يوحي بأن:

ـ الشباب المهمش بفعل تراكم الإحباطات، أضحى يفتقر إلى الميكانيزمات الدافعة، غير محصّن عقائدياً وسياسياً بحسب ما دلت الدراسة.

ـ إذا كانت المؤشرات السابقة بدلالاتها ومعانيها السياسية بحسب ما يرى محمد الجوهري[٨]، قد أكدت قضية مهمة مؤداها، أن نوعية الحياة للكثير من الشباب لم تبلغ ذلك المستوى الواعد بالاستيعاب والاحتواء، والذي لم يراعِ المتغيرات الزمنية العاملة التي تتأثر بمجموعة التفاعلات السياسية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

---

(٨) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: محمد الجوهري، «المؤشرات الاجتماعية من ضرورات العصر،» **العربي** (الكويت)، السنة ٣١، العدد ٣٥٢ (آذار/مارس ١٩٨٨)، ص ٣٢.

لعل الذي يستخلص من تحليل جداول الفصل التاسع هو أن تغير المجاميع في الفترتين الممتدين من (١٩٦٥ ـ ١٩٧٢)، ومن(١٩٧٣ ـ حتى تاريخ إجراء البحث)، قد أدتا إلى اهتزاز أركان المجتمع، حيث إن النمو الذي عرفه المجتمع في بعض جوانبه المادية لم يصاحبه نمو في الجانب الاجتماعي، ما أدى إلى بروز أنماط سلوكية لها أثرها على الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً.

على المستوى السياسي، كان الخطاب السياسي الواعد بحياة أفضل للمجتمع وبالتالي للشباب ـ وهم ركيزة المجتمع ـ في حين ظلت ثوابت البطالة والحاجة إلى مرفق السكن، والتكوين. . . إلخ. ثابتة، أما على المستوى الاقتصادي، فقد برزت قيم الربح بأقل جهد وأسرع وقت على السطح، في حين بدأت تضمر قيم العامّ والتعاوني والمساواة من الممارسات الاجتماعية.

وكانت الفترة الأخيرة أشد من سالفتها، من حيث غياب الوعي والاستلاب الثقافي عن طريق المسلسلات والأفلام الأجنبية، التي تقوم على العنف والإثارة والمغامرات والقيم المشوهة والأنماط الاستهلاكية الغربية، والتي ستهوى الشباب بنسبة عالية، كما يتضح من الجدول رقم (٩ ـ ١٧).

كان ذلك دوراً لا يستهان به في دفع شريحة من الشباب الجزائري، ليعيش تحت مظلة التنميط العالمي للشخصية الغربية، بقيمها وعلاقاتها الغربية على مجتمعنا، ما أدى إلى اهتزاز قيمة الانتماء لديه، عندها يشعر بالضياع والاستلاب، سائلاً نفسه من هو؟ وإلى من ينتمي؟ كل ذلك انعكس على سلوكياته، فلجأ إلى الهجرة ليس إلى الخارج فحسب، بل إلى داخل ذاته منكفئاً مغترباً سائراً إلى الانحراف ودرب الإجرام.

وبالرجوع إلى تحليلات الجداول أرقام (٩ ـ ١٤)؛ (٩ ـ ١٥) و(٩ ـ ١٦)، يتبين أن نسب هذه الأمراض الاجتماعية والسلوك الإجرامي، ناجمة عن اتساع الهوة بين الحاجة إلى الامتلاك، وعدم القدرة على الامتلاك. هذا لا يعني أن عينة البحث أصبحت نمطية(مشكّلة)، ولكن الوجود اليومي الدائم ضمن مناخ يتسم بقيم مضطربة، لا يجد الشاب حلاً لمشاكله بالطرق الموضوعية، بل يلمح لها يومياً حلاً واعداً، بعيداً عن الواقع، أمام ذلك يصاب بالإحباط فينزلق إلى مهاوي الانحراف والإجرام.

الفصل العاشر

الشباب بين الإدماج والتهميش: الآليات التي يمكن تحديدها لتكون عامل توصيل وتواصل

تمهيـد

أكدت الفصول السابقة افتراض، ما طرح في سياق الدراسة، الذي مفاده أن الشباب في مجتمعات العالم الثالث، والجزائر واحدة منه، يعاني الصد وعدم الاستيعاب بفعل مجموعة من الآليات على دينامية الشباب، وهو الموقف الذي أدى إلى اللامعيارية.

وبناء عليه واستكمالاً لتحليل الواقع المحيط بالشباب، والإحاطة بجوانب المشكلة قدر المتاح، يسعى الفصل العاشر إلى محاولة استجلاء أهم المشكلات فاعلية، متوخين في ذلك الربط بين ما يقوله المبحوث عن نفسه، وما تفصح عنه الاستدلالات الميدانية، فضلاً عن أن طرح المؤشرات في صيغة أسئلة مفتوحة أعطت للمستجوَب انطباعاً حسناً بأننا نصغي إليه حقاً.

أقترح لذلك مجموعة من المؤشرات والاختيارات وأرجو أنها تستجلي أهم قضايا ذات الأثر في توجيه سلوك الشباب إزاء الإجرام.

أولاً: الشباب والعناية به

فإذا كان موضوع الشباب قد أضحى يشكل بؤر الاهتمام للسياسات بمختلف منظوراتها، بفعل حساسية ومرونة هذه المرحلة العمرية، فإنه يلاحظ أن محور الاهتمام قد عزل عن السياق الموضوعي الذي يعيشه الشباب.

وتماشياً مع منظور الدراسة المشار إليه سابقاً وحتى لا نجرد الموضوع من محتواه الاجتماعي، توجهنا إلى المبحوث لسبر رأيه حول مدى العناية به من خلال الجدول رقم (١٠ ـ ١) الذي جاءت إجاباته كالتالي:

الجدول رقم (١٠ ـ ١)
رأي المبحوث في العناية بالشباب

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
جيد	٤٩	٢٤,٥
وسط	٥٠	٢٥,٠
سيئ	٨٥	٤٢,٥
لا أدري	١٦	٨,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

إنه لمن المفيد استقراء مدى العناية بالشباب من خلال إحساسهم بها ضمن ذلك. أوضح الجدول رقم (١٠ ـ ١)، أن العناية بالشباب لا تمثل الحجم المطلوب بحسب ما يبدو من إجابات المستجوَبين. فإذا أخذنا متغيرات (وسط، وسيئ، ولا أدرى) معاً بوصفها متغيرات متقاربة، أمكن القول إن أكثر من ثلثي المبحوثين أجابوا بعدم العناية، في حين لم يشكل من قالوا بوجود العناية سوى الربع تقريباً بواقع ٢٤,٥ في المئة، هذا يرجع بحسب ما كشفته الدلائل إلى أن:

ـ الذي يقدّم ويحاول أن يقدم للشباب لم يكن في مستوى تطلعاته وطموحاته، لأنه لم ينبع من دراسة الواقع واستقراء آفاق المستقبل.

ـ إضافة إلى تعميق الهوة بين المخطط والمنفذ القاعدي (الهوة بين القول والفعل)، وبتعبير حليم بركات[1]، نقول إن الشباب عامة في الجزائر قد حقق مكاسب لا تزال جزئية وكمية فلم تغير من حقيقة واقعه بخاصة في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

على الرغم من أن أكثر من ٥٠ في المئة ممن أفادوا بسيئ ولا أدري وهم يعبرون عن مؤشر سلبي، فإن نسبة من وصفوا الخدمة بأنها وسط تضاف إلى أولئك غير

(١) لمزيد من التحليل في هذه النقطة، انظر: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٦١.

الراضين على ما يبذل من جهد في هذا الميدان، والخلاصة أن الشباب ينظر إلى هذه الجهود على أنها قاصرة وليست بالمستوى المطلوب.

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)

مجالات العناية بالشباب

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
المجال الثقافي	٠٣	٠١,٥
مجال الترفيه	٣٥	١٧,٥
مجال العمل	٠٩	٠٤,٥
مجال الرياضة	٥٢	٢٦,٠
المجموع	**٩٩**	**٤٩,٥**

طلب من المبحوث الذي أجاب عن أسئلة: هل العناية جيدة، أو متوسطة؟ وتحديد مجالات العناية، وبحسب ما تبين في الجدول رقم (١٠ ـ ٢)، جاءت الإجابات مترتبة بحسب عدد التكرارات باحتلال مجال الرياضة المرتبة الأولى بنسبة بلغت ٢٦ في المئة. وبالرغم من تدني مستواها مقرونة بمجموعة العينة، إلا أنه يمكن إبداء ملاحظة مؤداها أن الرياضة (كرة القدم) اللعبة الأكثر شعبية، زيادة عن الاهتمام بنقل المباراة المحلية والدولية عبر قنوات الإذاعة والتعليق عليها، هو الذي أكسبها طابع الاهتمام.

يليه مجال الترفيه بنسبة ١٧,٥ في المئة، وهو غير دالة إحصائياً كما يبدو، والملاحظة الثانية المسجلة، هي تدني نسب كل من مجال العمل، والمجال الثقافي. وبالرجوع إلى تحليل الجداول أرقام (٩ ـ ٣)، (٩ ـ ١٠) و(٩ ـ ١٤) يتضح سبب ذلك التدني الذي كان يفترض أن يحتل (مجال العمل ـ المجال الثقافي) المراتب الأولى من الاهتمامات، بوصفها من أكثر المحددات أثراً في حياة الشباب، كما إن الافتقار إلى هذه المحددات يكون قد حال بين الأسرة ودورها الوسيط بين الأفراد والمجتمع.

ولعل هذا الجدول يؤكد ما سبق بيانه عند التعليق على الجدول رقم (١٠ ـ ٢)، حيث إن المبحوثين تحدثوا هنا عن توجهاتهم وميولهم، فكانت نسبة تجاوزت ٥٠ في المئة، لما في الرياضة (كرة القدم) من تنفيس عن الروح العدوانية التي تضطرم في صدور الشباب وعقولهم، وهذه الروح هي تعويض عن التمرد والرفض، ونجد هذا الرفض في العينة الثانية الأخرى متمثلاً في رفض الواقع والهروب منه إلى الترفيه، وتبقى للعمل والثقافة كليهما نسبة بائسة ٦ في المئة، لا يمكن أن تدل على

شيء أبداً إلا على ضياع الشباب في اهتمامات بعيدة عن العلم والثقافة والإنتاج.

ثانياً: المشكلات الاجتماعية الأكثر انتشاراً بين الشباب

تم طرح هذا السؤال بناء على تصور مفاده بأن الشباب مجال الدراسة يعاني مشاكل فردية تنبع من محيط الأسرة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية وهي وقائع ذات خصائص علائقية وإيكولوجية، فما وقع ذلك على عينة البحث، هذا ما سوف يدرسه الجدول رقم (١٠ ـ ٣).

الجدول رقم (١٠ ـ ٣)

المشاكل التي تضايق المبحوث بحسب درجة انتشارها(*)

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
الحصول على عمل مناسب	١٤٦	٢٦,٣٠
متابعة الدراسة	١٤٠	٢٥,٢٣
الحصول على سكن مناسب	١٠٠	١٨,٠٢
العلاقة مع الآخرين	٩٣	١٦,٧٦
عدم القدرة على الزواج	٤١	٠٧,٣٩
الحصول على المال الكافي	٣٥	٠٦,٣٠

(*) مشاكل فردية، يحتمل ألا تكون عامة.

بعد تصنيف إجابات المبحوثين في الجدول رقم (١٠ ـ ٣)، تبين أن أكثر المشاكل تواتراً بين شباب العينة، الحصول على عمل مناسب، وهو من أكثر المتغيرات دلالة بتكرارات بلغت ١٤٦ تكراراً، بنسبة ٢٦,٣٠ في المئة، محتلاً بذلك المرتبة الأولى، في حين احتل متغير متابعة الدراسة المرتبة الثانية بـ ١٤٠ تكراراً، بـ ٢٥,٢٣ في المئة، أما متغير الحصول على مسكن مناسب فشكل الخمس تقريباً بتكرارات بلغت ١٠٠ تكرار، وفي المرتبة الرابعة جاء متغير العلاقة مع الآخرين بـ ٩٣ تكراراً بنسبة ١٦,٧٦ في المئة.

غير أن المتغيرين الآخرين: عدم القدرة على الزواج والحصول على المال الكافي، لم تكن لهما دلالة إحصائية بحسب ما يبدو.

ومن المفيد من دون الاستطراد في استعراض النتائج المحصلة تأكيد ثوابت البطالة وأزمة السكن وقصور التعليم، كمتغيرات فاعلة في صد الشباب.

وعليه فمشاكل العمل، ومتابعة الدراسة، والحصول على سكن مناسب والعلاقة

بالآخرين، مشاكل تمس الغالبية العظمى من شباب البروليتاريا الحضرية وبخاصة مع احتمال ديمومتها، ما دام السياق العام لا يعمل على استيعاب ذلك.

إن هذا الجدول في مجمله يدل على قلق الشباب وخوفهم من الغد، واليأس من مجهود الآخر، ولو نظرنا إلى الآمال في الحصول على عمل، أو سكن أو مواصلة الدراسة، لأنها تؤدي في الأخير إلى الحصول على العمل، والسكن والزواج أيضاً، لأدركنا مدى الضغوط النفسية التي يعيشها الشباب الجزائري نتيجة البطالة والرسوب والتسرب، وعدم توافر العمل الكافي، وبالتالي عدم القدرة على امتلاك سكن أو تكوين أسرة، وهذه الصورة ببساطة تعني شباباً ضائعاً، لا مستقبل له، فليس أمامه إلا التعبير عن رفضه لهذا الواقع تمرداً بشتى الصيغ المباشرة أو التعويضية، ما يؤدي إلى الاغتراب فالانحراف فالسلوك الإجرامي.

ثالثاً: المشكلات التي يسبّبها الشباب للمجتمع

لعل السلوك الإجرامي لدى شباب العالم الثالث، يتجاوب مع الاختلافات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية داخل المجتمع، وهذه الاختلافات تحسب بحسب مميزات التنمية، فبقدر استجابة إمكانياتها للمحصلات المستجدة، يمكن احتواؤها وتقليص الظاهرة، لكن الذي تبين من سياق تحليل المعطيات، أن هناك آليات سبق التلميح إليها استحكمت في مسار الظاهرة.

انطلاقاً من هذا الطرح صيغت مجموعة من الأسئلة، كمؤشرات تقيس ذلك في الجدولين رقمي (١٠ ـ ٤) و(١٠ ـ ٥).

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)

رأي المبحوث في المشاكل التي يسبّبها الشباب للمجتمع

الفئـــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
السرقات	١٤٤	٣٤,٣٧
الخمر وتعاطي المخدرات	١٤٥	٢٧,٤٥
البطالة	٨٨	٢١,٠٠
الأخلاق المتهورة	٧٢	١٧,١٨

لعله بدا من الدراسة تأكيد الارتباط بين الظروف الاجتماعية والسياسية التي خبرها المجتمع مجال الدراسة، وتغير القيم وبخاصة فئة الشباب الأكثر حساسية بالتغيرات الحادثة.

وعليه يتضح من الجدول أعلاه أن السرقة والخمر وتعاطي المخدرات ممنوع (المحرمة)[٢]، فالقانون العرفي الجزائري باعتباره مجتمعاً إسلامياً يدعو إلى المحبة والإخاء والاحترام والتعاون. . . .إلخ، غير أن تحولات المجتمع أدت بالقيم الإيجابية إلى التراجع، لتحل محلها قيم لا تخدم التنمية، كان لها الأثر في توجيه سلوك الناس في اتجاه آخر.

وبالرجوع إلى إجابات المبحوثين، نلاحظ أنها جاءت متسقة مع حدة المشكلات، فالسرقة احتلت المرتبة الأولى بـ ١٤٤ تكراراً، بعدها الخمر وتعاطي المخدرات بـ ١١٥ تكراراً في المرتبة الثانية، واحتلت البطالة وما ينجم عنها المرتبة الثالثة بـ ٨٨ تكراراً. وبالنظر في الجدول رقم (١٠ ـ ٥) يتبين مدى تواتر المشاكل التي يعانيها الشباب التي ينبغي استيعابها كما قال أحد المسؤولين الجزائريين[٣] لأنها نتائج وليست أسباباً.

الجدول رقم (١٠ ـ ٥)
رأي المبحوث في المشكلات الاجتماعية التي يعانيها الشباب[*]

الفئـــــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
المساواة في إعطاء الفرص	١٠٦	١٧,٦٤[**]
الجنوح	١٠٢	١٦,٩٧
ندرة فرص الشغل	٩٨	١٦,٣٠
مشكلة السكن	٩٣	١٥,٤٨
كثرة شباب المراكز الحضرية	٨٧	١٤,٤٨
الأطفال الذين يعوزهم التكيف مع المجتمع	٧٥	١٢,٤٨
تعاطي المخدرات	٤٠	٠٦,٦٥

(*) طلب من المبحوث ترتيب المشاكل حسب أهميتها، ولأي منها يعطي الأسبقية، فجاءت مرتّبة حسب قوة درجتها كما هو موضح في الجدول.

(**) للملاحظة فإن قراءة الجدول تتم أفقياً، وعليه فإن ١٠٦ من المجموع أجابوا بأن المشاكل التي يعانيها الشباب هي قضية المساواة في إعطاء الفرص.

---

(٢) تقدمت الإشارة في الهامش إلى أن ظاهرة شرب الخمر التي كانت في الماضي شبه محرّمة رسمياً، صارت مباحة، يستدل على ذلك من منح رخص فتح خمّارات في المدن الكبرى، فضلاً عن بيعه في الفنادق السياحية.

(٣) انظر أحمد علي غزالي (مدير مركز بجهاز الحزب)، في: Mohamed Nabi, «Des Solutions appropriée et réalistes,» *EL Moudjahid*, 21/1/1987.

بإطلالة سريعة على الجدول رقم (١٠ ـ ٥) تتبين أهم المشكلات التي يعانيها المجتمع بحسب رأي المبحوث.

والمستفاد من هذا الترتيب أنه ينبع من إحساس المبحوث بثقل أثر المشاكل المشار إليها في الحياة الاجتماعية ومسار التنمية، إذ أضحت بحسب ما يبدو ملمحاً له تجلياته في الواقع. في مقابل ذلك اكتفت أغلب المحاولات التي انطلقت فعلاً بإصلاحات جزئية، حيث ظلت ثوابت البطالة، وظروف المعيشة السيئة فعلاً، السمة العامة للمجتمع.

في حين أن الأسعار المتزايدة التي لا ترحم الفقراء ولا حتى متوسطي الدخل، جعلت الهوة تتزايد يوماً بعد يوم بين جماهير عريضة تزداد فقراً، وقلة من المجتمع تزداد غنى وثراء. تزامن هذا مع توجه التنمية الذي أضحى يخلو من جانبه الاجتماعي.

في هذا المناخ الاقتصادي المتدهور، يعيش المواطن العادي مثلاً في الشاب المهمّش في دول العالم الثالث، ممزقاً وضائعاً بين واقع يحسه وأماني يتمناها، وبين ما يسمع من تصريحات وخطب عن الرخاء والعدل الاجتماعي[٤] والإنصاف والمساواة... إلخ.

رابعاً: القضايا التي تشغل اهتمام الشباب

تم التدليل في سياق الدراسة الميدانية على أن هناك قضايا فاعلة، في نمو الشباب الجسمي والنفسي والاجتماعي، لما تتميز به آليات التنشئة في مختلف المراحل، من غموض وتذبذب. هذا يؤدي بنا إلى التساؤل مع محمد عبد النبي[٥]، عن انعكاس ذلك كله على ملامح وأشكال الوعي الاجتماعي لدى الشباب للوقائع والأحداث الدائرة في الحياة الاجتماعية، في أحيائهم (محيطهم)؟

ما هي أشكال ردود أفعالهم، وكيف يؤثر ذلك في رؤيتهم لأوضاع التمايز الاجتماعي بينهم؟ وإدراكهم القضايا والمشكلات التي يعانيها مجتمعهم المحلي؟

هذا ما ستحاول الجداول التالية كشفه.

---

(٤) لمزيد من الشرح، انظر: «الشباب في الوطن العربي،» **المنار**، العدد ٣٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٢٢.

(٥) انظر: محمد إبراهيم محمود عبد النبي، «الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٥)، ص ٣٦٦.

الجدول رقم (١٠ ـ ٦)
القضايا التي تشغل اهتمام الشباب بحسب رأي المبحوث

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
التكوين	٥٤	١٥,٨٨
العمل	٧٦	٢٢,٣٥
المستقبل الغامض	١١٥	٣٣,٨٣
الرحلات والسفر	٩٥	٢٧,٩٤

تشير دراسة الجدول رقم (١٠ ـ ٣) بصورة واضحة إلى قضايا مهمة لها انعكاسها الواضح على سلوك الأفراد، وشدة تطلعهم، فالتكوين والعمل والمستقبل الغامض والرحلات والسفر، مكونات ثابتة على الرغم من التغير الاجتماعي الحادث بفعل التنمية التي لم تتمكن من احتواء متغيراتها، فالمستقبل الغامض الذي بلغت نسبته الثلث بنسبة بلغت ٣٣,٨٣ في المئة، أصبح يثير الكثير من التساؤلات المحيرة لدى الشباب، وكونت الرحلات والسفر ٢٧,٩٤ في المئة، يليها العمل الذي بلغ الخمس تقريباً، في حين بلغ متغير التكوين السدس، ومقارنة بما سبق يتأكد هذا المنحى، حيث تبين من تحليل الجداول أرقام (٨ ـ ٤)؛ (٩ ـ ٤)؛ (٩ ـ ٨) و(٩ ـ ١٠) مدى معاناة الشباب في الحصول على العمل، إضافة إلى قلق الشباب تجاه المستقبل، وهي ظاهرة أكدها الاستقصاء الذي قام به شريف وازيني في البحث المشار إليه سابقاً[٦].

الجدول رقم (١٠ ـ ٧)
الخدمات التي ينبغي أن توفر للشباب

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
توفير العمل	١٥٤	٣٣,٣٣
تعليمهم	٩٧	٢٠,٩٩
إنشاء المراكز المهنية	٦٦	١٤,٢٩
توفير السكن	٦٣	١٣,٦٤
إنشاء النوادي الثقافية	٤٨	١٠,٣٩
المخيمات الصيفية	٣٤	٠٧,٣٦

(٦) انظر في ذلك: Cherif Ouazani, «Sondage d’opinion Jeunesses,» *Parcours maghrébins* (Alger), no. 4 (janvier 1987), pp. 18-26.

تماشياً مع توجيهات الدراسة، وانطلاقاً من نتائج المعطيات السابقة التي أكدت وجود متغيرات فاعلة في حياة الشباب، وتبعاً لذلك، نستكمل استجلاء وبلورة ملامح التمايز الاجتماعي ومدى إدراك الشباب لها، إذ جاءت أسئلة الجدول رقم (١٠ ـ ٧) كمصدقية لواقع عياني يعبر بقدر ما يعبر عن أزمة مجتمع، وبالتالي أزمة النموذج التنموي الغربي المتبع في المجتمع مجال الدراسة.

فطموحات الشباب التي وجدت على الجدول، والتي تمحورت حول اقتناء آليات الحياة المادية، هي مطالب ترغب الذات في الحصول عليها، وهو يعني الإحباط لها إذا تعذر توافرها وإشباعها.

وبالرجوع إلى تحليل بيانات الجدول رقم (١٠ ـ ٧)، نتبين أن توفير العمل احتل المرتبة الأولى بـ ١٥٤ تكراراً ٣٣,٣٣ في المئة، يلي ذلك التعليم بـ ٩٧ تكراراً، في حين احتل توفير المسكن المرتبة الرابعة بـ ٦٣ تكراراً بنسبة بلغت ١٣,٦٤ في المئة، أما النوادي الثقافية فلا تشكل سوى ١٠,٣٩ في المئة.

فالجمع بين المكونات السابقة يعطي الانطباع بأن الشباب يعاني مثلثاً حاداً يتقاسم زواياه الثلاث، أما المتغيرات اللاحقة التي شكلت حيزاً من اهتمام الشباب كمتغيرات تعمل على مد قنوات الاتصال والاندماج والاستيعاب، فاحتلت المرتبة الثالثة والخامسة والسادسة بنسب متباينة.

الجدول رقم (١٠ ـ ٨)

طموحات المبحوث ونوع العمل الذي يرغب فيه

الفئـــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
وظيفة إدارية	٢٦	١٣,٠
وظيفة في شركة حكومية	١٠١	٥٠,٥
وظيفة في شركة خاصة	٢٣	١١,٥
في القطاع الفلاحي	٠٨	٠٤,٠
عمل حر	٤٢	٢١,٠
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

يشير الجدول رقم (١٠ ـ ٨) إلى طموح المبحوث في الحصول على عمل يحصل من خلاله على عائد اقتصادي ثابت، ذلك ما بينته الرغبة الكبيرة في العمل في شركة حكومية، بلغت النصف ٥٠,٥ في المئة وهي ذات دلالة إحصائية لأن:

ـ القطاع العام أضمن من ناحية الأجر والاستقرار.

ـ وهو القطاع الذي كان يهيمن على هياكل المجتمع منذ أمد.

ـ ووفقاً لقيم ومعايير مجتمع الأمس الذي حاول أن يغرسها في نفوس الشباب، إذ أصبح يدرك بأنه مسؤول عن خيرات مصيرية، فكان توجهه الذي تجسد في طموحاته التي عبر عنها في الجدول رقم (١٠ ـ ٨).

غير أن ذلك لا يحجب عن القارئ الملاحظة الدالة على توجيه سلوك الأفراد، من ذلك، فنسبة رغبة العمل بشركة خاصة + العمل الحر بنسبة بلغت ٣٢,٥ في المئة، وهي دالة إحصائياً بحسب ما يبدو على اتجاه الشباب الذي يتماشى والتحول الحادث نحو تشجيع القطاع الخاص وتكبيل القطاع العام.

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في تدني نسبة رغبة العمل في القطاع الفلاحي ٤ في المئة، وهو دليل آخر على الترابط الإيجابي بين القيم الاستهلاكية التي تطفو على السطح، وعدم تنمية القدرات الشابة وترشيدها نحو العمل الإيجابي حيث التركيز على العمل الصناعي ذي الأجر المناسب.

الجدول رقم (١٠ ـ ٩)

ما العمل للاستفادة من إمكانيات الشباب؟

الفئـــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
تحسين مستواه العلمي والسياسي	١٣٥	٣٢,٠٦
القضاء على مظاهر الفساد	٩٤	٢٢,٣٣
تأكيد الذات	٨٧	٢٠,٦٧
إدماجه في الحياة الوطنية	١٠٥	٢٤,٩٤

سبق التلميح في سياق الدراسة إلى أن شباب العالم الثالث، والجزائر واحدة منه، يعيش تأزمات تتأكد ملامحها في تراخي المؤسسات الاجتماعية عن الوفاء بواجباتها تجاه الشباب، وعدم وضوح الرؤية خصوصاً في الظروف التي يمر بها، في متصلات العمل والتكوين والتعليم والسكن والاقتصاد.

اتساع الهوة بين الشباب والأسرة، وبين القول والفعل، أو بين النظري والواقعي، هذا التنافر بين حلقات متصلة، شكّل انعكاسات لها الفاعلية في انسلاخ الشباب عن إيجابياتها، فما رأي المبحوث في جعل الشباب قوة فاعلة في مناشط الحياة الاجتماعية؟

في محاولة لقياس ذلك أدرج الجدول رقم (١٠ ـ ٩) الذي يبين عدد المبحوثين

الذين أكدوا تحسين مستوى الشباب العلمي والسياسي، بلغ ١٣٥ تكراراً. هذا يتناسق مع العدد الكبير الذي لفظته المدرسة، من دون التمكن من ثمار التعليم، في حين بلغت تكرارات الذين أجابوا بالقضاء على مظاهر الفساد ٩٤ تكراراً، كمتغير له أثره في القدوة في محيط الشباب.

أما مطلب الدمج في الحياة الوطنية لقدرة الشاب على العمل والعطاء والإنتاج والإبداع وتجديد الحياة، فبلغ ١٠٥ تكرارات بنسبة ٢٤,٩٤ في المئة.

وبلغ متغير تحقيق الشعور بقيمة الذات ٨٧ تكراراً، وعلى الرغم من احتلاله المرتبة الأخيرة، إلا أنه من المفيد القول إنها ظاهرة استهدفت تحطيم قدرات الإنسان الوطني بعامة والشباب بخاصة (التشكيك في قدراته، وإمكانياته على جميع المستويات).

ـ على مستوى الأسرة، حيت يعيش عالة عليها وما يصاحب ذلك من أساليب الهوان وتحقير الذات.

ـ في المؤسسة التعليمية، التعليم يكاد يكون معرباً، في أطواره الثلاثة، غير أنه ما زال يتم في الجامعة والمعاهد العليا باللغة الفرنسية[٧].

ـ على مستوى الواقع، يرفض توظيف حامل الشهادة ذي التكوين العربي.

في مناخ اجتماعي سماته التجهيل والتبعية اللغوية والفكرية تتوالى علامات استفهام حائرة على الشباب.

من هو؟ وإلى أين هو ذاهب؟ وما هو دوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية؟

وبما أنه لا يجد الجواب عن تلك التساؤلات، يفضّل، مضطراً، الهجرة، ليس إلى الخارج، بل اغتراباً عن محيطه الذي يفتقد فيه الجواب الشافي عن قضاياه المطروحة حاضراً ومستقبلاً. وهو ملمح نستشفه من رأي المبحوثين في هذا الجدول، وهو في مجمله يعطي مؤشراً على سبيل المثال لا الحصر، أن هناك تقصيراً في المجالات التي ركز عليها الباحثون، وهي أن تأكيد الذات في الحياة الاجتماعية إنما يعني ضمناً توفير العمل الذي من خلاله يوفر للشاب السكن والزوجة والأسرة.

---

(٧) يعتقد أن ذلك ما دفع شباب الثانويات عام ١٩٨٥ إلى الخروج إلى الشارع مرددين شعار: «التاريخ في المزبلة».

خامساً: الإعلام وقضايا الشباب

كيف عاين الإعلام الوطني القضايا والإرهاصات الشبابية[٨]؟ وإلى أي مدى تسهم وسائل الإعلام في إضعاف السياق الثقافي والقيمي لدى الشباب؟ هل المضمون الإعلامي يتلاءم مع حاجات الشباب الواقعية[٩]؟ في ضوء هذه التساؤلات سوف ندرس كيف عالج ويعالج الإعلام قضايا الشباب.

الجدول رقم (١٠ ـ ١٠)

اهتمام الإعلام بطرح قضايا الشباب

الفئـــــات		التكرارات	النسبة (في المئة)
نعم	الاستقرار الاجتماعي	٢٨	١٤,٠
	الاستقرار المهني	٣٧	١٨,٥
لا يهتم		١٣٥	٦٧,٥
المجموع		**٢٠٠**	**١٠٠**

من الجدول رقم (١٠ ـ ١٠) يلاحظ تركز الإجابات في أن الإعلام لا يهتم بقضايا الشباب، بلغ الثلثين بنسبة ٦٧,٥ في المئة. وهي ذات دلالة إحصائية، في حين بلغت نسبة (يهتم)، نحو ٣٢,٥ في المئة. والملاحظ هو تدني نسبة كل من نوع الاهتمام من حيث الاستقرار الاجتماعي (١٤ في المئة)، ومن حيث الاستقرار المهني (١٨,٥ في المئة)، هذا يعني:

١ ـ أن الإعلام ما زال يعبّر عن مفهوم الشباب بمنظور الفكرة الأبوية، أو الرعاية الأبوية (Paternalism) وهو مفهوم عامّ.

٢ ـ إن عدم التعيين ما زال سائداً بين الأسرة والمجتمع العام، ما يباعد مرحلة الاندماج في النسق العام.

٣ ـ بالجمع بين (١ ـ ٢) نخلص إلى قضية عدم الاندماج المهني الذي يتلخص في حصار الشباب، بحسب ما أشير إليه سابقاً في سياق التحليل

---

(٨) هذا السؤال طرحته مجلة **الوحدة**، تعمدنا إدراجه كدليل على نوع المضمون الإعلامي الذي يعالج قضايا الشباب، انظر: **الوحدة** (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧).

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيد عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين: تقرير نهائي** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠)، ص ٤٠.

الإحصائي. وبالرجوع إلى أحد الاستطلاعات التي أجرتها مجلة **الوحدة** حول (الإعلام الوطني وما يتبناه من قضايا شبابية)، يتأكد واقع ذلك المنحى الذي خلصت إليه الدراسة الميدانية.

٤ ـ من قالوا إن الإعلام لا يهتم، تكفي نسبتهم للتدليل على الفجوة المريعة بين الشباب ووسائل الإعلام، ما يتطلب إعادة النظر في خطط وبرامج ومفردات الإعلام الجزائري، المرئي والمسموع والمقروء على السواء.

الجدول رقم (١٠ ـ ١١)

رأي المبحوث في القطاع الاقتصادي الذي ينمّي المجتمع

الفئـــــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
القطاع العام	١٢٨	٦٤
القطاع الخاص	٧٢	٣٦
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

بهدف معرفة وعي الشباب واتجاهاته حول مسيرة المجتمع، والتغيرات التي يمكن أن تحدث تبعاً لتلك التغيرات وغيرها، طرح السؤال في الجدول رقم (١٠ ـ ١١) الذي كشفت إجاباته عن توجه الشباب إزاء القطاع العام الذي اعتبره البعض أساس التطور والتقدم، من خلاله يتحقق التوازن الاجتماعي، خصوصاً إذا تم التحكم في مساره وترشيده. والدلائل الموضحة بالجدول تؤكد ذلك والتي بلغت الثلثين من أفراد العينة بنسبة ٦٤ في المئة، ممن ركزوا على متغير القطاع العام كأساس في بناء هياكل المجتمع النامي.

غير أن الذي يسترعى الانتباه في هذا الجدول هو تسجيل نسبة ذات دلالة إحصائية تتمثل في الذين أعطوا أهمية للقطاع الخاص بلغت ٣٦ في المئة. وتفسير ذلك هو التحول الجاري وما حققه القطاع الخاص من أرباح في غضون تلك الاختلالات التي عرفها القطاع العام، من (سوء التسيير ـ الاختلاسات المتوالية ـ الاستغلال الفردي) يتأكد ذلك من الإشارة إلى الإجابة، هل تم توظيف عائدات البترول في التنمية الوطنية باعتبار البترول المصدر الوحيد للدخل الوطني الذي لم تستثمر عائداته زمن الطفرة، كما يبدو في مشاريع التنمية التي تستهدف الوصول إلى الجماهير، وتنميتها بحسب تصور عبد الباسط عبد المعطى؟ لقد أجاب ثلاثة أرباع العينة بأن ذلك لم يتم بحسب المطلوب، فالمقارنة بالجداول السابقة، تسمح باستخلاص جزئي مؤداه أن السياق الاجتماعي أصبح لا يستوعب المتغيرات التي

يقدمها بفعل التوجهات الاجتماعية التي حادت بالمشروع التنموي عن الأهداف المسطرة له مقدماً.

إن انحياز المبحوثين للقطاع العام ليس غريباً، فهم أبناء الأحياء المتخلفة وأبناء الفقراء، أبناء الثورة التي بنت صرح القطاع العام لهم وبهم ومن أجلهم، لذلك فإنهم لا يزالون متمسكين بهذا القطاع يأملون أن يجدوا من خلال تقويته إمكانية الخلاص من القطاع الثالث وعمالاته وسمسرته ومطاردته، التي لن تزيد أوضاعهم السيئة إلا سوءاً.

سادساً: ما تقدمه المراكز للشباب

الجدول رقم (١٠ ـ ١٢)
مدى استفادة المبحوث من مراكز إعادة التربية

الفئـــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
الحدادة	٠٧	٠٣,٥
النجارة	١٢	٠٦,٠
لم يستفد	١٨١	٩٠,٥
المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠**

في إطار إصلاح السجون، عمدت الدولة في السنوات الأخيرة إلى تغيير اسمها إلى مراكز «إعادة التربية» سعياً منها إلى جعل هذه المراكز بيئة اجتماعية، تتوافر على نشاط يشتمل على تدريب وتعليم المسجون ومنهم الشباب بخاصة في محاولة إعادة دمجه في المحيط الاجتماعي بحسب التشريع الجديد.

إن معرفة المبحوث بالواقع يشكل المعلومات الملائمة، بحسب تصور رودولف غيفليون[١٠]، تعطي انطباعاً طيباً على مستوى الاستفادة داخل هذه المراكز.

وللاستدلال على مدى صدقية ذلك يمكن تصفح إجابات المبحوثين التي شكلت ٩٠,٥ في المئة ممن أجابوا بأنهم لم يستفيدوا شيئاً، وهي ذات دلالة إحصائية بالمقارنة مع نسبة الـ ٩,٥ في المئة ممن أدلوا بالاستفادة، ومنه نقول إن المسجون قد فصل عن

(١٠) لتكوين فكرة أوسع، انظر: رودولف غيفليون وبنيامين ماتالون، **البحث الاجتماعي المعاصر: مناهج وتطبيقات**، ترجمة علي سالم (بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ١١٢.

الجريمة لمدة قانونية فحسب، مع بقاء دوافع الجريمة[١١]، ما دامت المسألة الجوهرية قائمة في غياب وسائل إعادة الإدماج وتحقيق التوافق في محيطه الاجتماعي. والجدول رقم (١٠ ـ ١٣) يزيد الموضوع إيضاحاً.

الجدول رقم (١٠ ـ ١٣)
اقتراحات المبحوث لتحسين ظروف المقيمين في مراكز إعادة التربية

الفئـــــــات	التكرارات	النسبة (في المئة)
احترام الشباب داخل المراكز	٨٤	٢٥,٣٠
فصل الصغار عن الكبار	٥٢	١٥,٦٦
إسناد مهمة الإشراف إلى المختصين	٨٦	٢٥,٩٠
إنشاء النوادي داخل المركز	١١٠	٣٣,١٤

يوضح الجدول رقم (١٠ ـ ١٣) اقتراحات المبحوثين لتحسين ظروف المقيمين في مراكز إعادة التربية.

إذ يلاحظ أن أهم اقتراح قدمه المبحوث، هو توفير النوادي داخل المراكز، إذ بلغ الثلث بنسبة ٣٣,١٤ في المئة من أجل قضاء أوقات الفراغ لتجديد حياة الشباب، وبخاصة إذا كانت المناشط ذات أبعاد ثقافية واجتماعية. أما احترام الشباب داخل المركز وإسناد مهمة الإشراف إلى المختصين، فبلغت نسبة كل منهما الربع نحو ٢٥,٣٠ في المئة، وهو بحسب ما يبدو دال إحصائي وموضوعي وسياسي، كثيراً ما عبر عنه المبحوث للباحث، من تهوين وتحقير لذات الشاب، وهو ما جعل المبحوث يوازي في إجابات بين الاحترام والإشراف لما لهما من ترابط في تحقيق الاحترام.

بقي أن نشير إلى مؤشر آخر يعد ذا أهمية، يتمثل في الفصل بين الشاب الكبير والأصغر منه سناً، لما يقع من تجاوزات، بحسب إجابات المبحوث، وحتى لا يتم تلقين الشاب ذي النفس الطيبة بطريقة غير مباشرة أساليب سلوكية تدفع إلى الجريمة مرة ثانية.

---

(١١) من خلال تصفح صفحة الجريمة في الصحافة الجزائرية، اتضح أن أغلب المحكوم عليهم من ذوي الجرائم المعتادة.

في ضوء ما ذكر سابقاً واستناداً إلى النتائج التفصيلية التي وردت في ثنايا أي رسالة، يمكن رصد بعض الملاحظات منها:

١ ـ أنه بفعل التنمية المشوهة والموجهة إلى الخارج، وبحسب ما تصور إسماعيل صبري عبد الله تولد عنها مضاعفات تمثلت في:

● انخفاض معدلات التنمية مع تدني أسعار البترول إلى أدنى مستوى.

● تكدس المهاجرين في المدن الحضرية، وصلت بحسب بعض التقديرات إلى ٦٦ في المئة[١٢].

● نجم عن ذلك أثر آخر تمثل في عدم الإيفاء بالحاجات (السكن والعمل والتعليم والصحة والمواصلات.. إلخ) للعدد الضخم من السكان الذي توطن في المدن.

● تزايد حجم القوى العاملة، المطعمة بأعداد الشباب المبعد من المدارس.

٢ ـ لعل ذلك يسمح بالقول مع عبد القادر زغل، وهو منحى تم التلميح إليه في سياق التحليل، والذي يفيد أن الربط بين المؤسسات الاجتماعية والشباب يوحي بعدة قضايا، منها إذا كان الربط يسير بطريقة منسجمة نسبياً، فإن ما ينتج من علاقات اجتماعية، ومن قيم ثقافية للمجتمع يحصل من دون أزمات خطيرة، أما عندما يجري منطق سير العمل والإنتاج في كل من هذه المؤسسات في اتجاه معاكس لمنطق المؤسسات الأخرى، فإن ما ينتج من علاقات اجتماعية يكون كثير المشاكل ومصدراً للأزمات.

٣ ـ تولد عن العناصر السابقة مجموعة من القضايا لها تجلياتها في الواقع، فتسكع الشباب في الشوارع ليلاً ونهاراً بالمدن الكبرى الذي أصبح ظاهرة عامة، يترتب عنه فقدان عملية التواصل بين الجيلين مما يجعل الصراع يشتد على فرص الحياة كالتعليم والعمل والسكن.

٤ ـ ترتب على عوامل صد وتهميش الشباب وإبعاده عن التنمية والتقليل من دوره في الحياة، اتساع الهوة بين جيل الشباب، وجيل الآباء ممثلاً في الأسرة والمجتمع عامة، وبالتالي افتقاره إلى القدوة، ومصادر الترشيد والتوجيه، وإدماجه في الحياة الاجتماعية.

---

(١٢) انظر: سمير رضوان، «القوة العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/مارس ١٩٨٨).

٥ ـ إضافة إلى معاناة الشباب اليومية، يبرز الإعلام الرسمي كجهاز مؤثر بمختلف أنواعه، يعدّ الشاب القابع في الشارع، المتقاعد في سن الطفولة يجمع بقايا السجائر من الأرض، بأحلام لا تحقق (توفير العمل، والسكن، والتكوين)[13]. أدى ذلك إلى إحباط الشباب واغترابه، متحولاً إلى لقمة سائغة في يد آكلها، ولعل المقام يسمح بالإشارة إلى ما حدث في الجزائر عام ١٩٨٨ عندما خرج شباب المدن يحطم كل ما يجده أمامه، من دون تمييز بين الخاص والعام، لأنه تراءى له بأن كل شيء تحول ضده، ولم يحقق له شيئاً.

كانت تلك جملة المعطيات الإحصائية التي تم رصدها ميدانياً.

أما الفصل الحادي عشر فيسعى إلى جمع تلك النتائج الجزئية التي توزعت خلال السياق التحليلي، محاولاً الخروج منها بأهم القضايا التي يحتمل أن تكون موجهاً لوقاية الشباب من المشاكل، كإستراتيجية بديلة يعتقد بأنها ستسهم في حل إشكالية الدمج والاحتواء.

(١٣) في هذا الإطار نشير إلى أن نسبة النجاح في شهادة البكالوريا خلال السنة الدراسية ١٩٨٧/ ١٩٨٨ بلغت ١٥ في المئة، ذلك يعني أن ٨٥ في المئة من العدد قد دفع إلى الشارع، مع العلم وبحسب التصريحات الرسمية، فإن المراكز المهنية لا تستقبل إلا حاملي البكالوريا، علماً بأن عدد المشاركين في الامتحان قد تجاوز الـ ٢٠٠ ألف تلميذ.

الفصل الحادي عشر

عرض لنتائج الدراسة أو الإصغاء لما يبوح به الشباب

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية

يتلخص هدف هذا الفصل في استعراض النتائج الجزئية المحصلة، توطئة لاستخلاص نتائج عامة، يعتقد أنها تحدد المكونات الفاعلة في تشكيل الشباب وتنميطهم، علاوة على محاولة متواضعة تتمثل في الاقتراب من غاية علم الاجتماع من المهمة الكبرى المتمثلة في دفع حركة المجتمع إلى مواقع أكثر تقدماً من خلال تعميق الوعي بمستلزمات التطور، وهو مقصد يتطلب أن يهدف إليه علم الاجتماع في بلد نامٍ، كالجزائر، يحاول التخلص من آليات التبعية والتخلف، وهذا لا يتعارض وأهداف علم الاجتماع بحسب ما يبدو.

إن النظريات السوسيولوجية الخاصة تنهض على بحوث سوسيولوجية نوعية، أي تنهض على الملاحظة المنتظمة وعلى التجربة، والمسوح الإحصائية والاستفتاءات التي تنقّح وتحقق افتراضاتها البديهية، وفروضها ونموذجها من خلال تحليل معطيات اجتماعية واقعية[1].

إن ذلك في النهاية يهدف إلى التحكم في نسق وسائل توجيه العمليات الاجتماعية في المجالات المختلفة[2]، والتي منها الشباب، حيت يتطلب إعادة رسم

---

(١) لمزيد من الشرح، انظر: علاء طاهر، **مدرسة فرانكفورت: من هوركهايمر إلى هابرماز: إلى نظرية النقد المعاصرة** (بيروت: الإنماء القومي، [د. ت.])، ص ٩٥.

(٢) انظر في ذلك: جينادي أسيبوف، **علم الاجتماع والتطور الاجتماعي**، ترجمة أحمد القصير (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩)، ص ٩٩.

خريطة اجتماعية يحتل الشباب فيها حيزاً كبيراً لأنه يمثل الدينامو الاجتماعي داخل النسق العام.

إذاً فأسلوب الدراسة الذي جمع بين الملاحظة المنتظمة، والتعامل مع قول المبحوث، وما تقدمه الجهات الأخرى، من قضاء وإعلام ومشرفين، ساعد على توظيف ذلك داخل ميدان مواجهة الظاهرة الاجتماعية.

إن الدمج بين النظري الذي انصب على تحليل الشروط الموضوعية المؤدية إلى نشوء الظاهرة وتكوينها عبر التاريخ، مع الجانب الميداني[٣] بما حواه من تقنيات والذي ركز على تحليل الواقع من خلال المعطيات العيانية، سمح بالوصول إلى نتائج انبثقت عنها مجموعة قضايا أساسية، يمكن أن تكون موجهاً لوقاية الشباب من المشاكل الاجتماعية.

في إطار ذلك السياق المركّز الذي حاول تحليل وضعية اجتماعية قائمة بالفعل، توصلت الدراسة من خلاله إلى أن:

١ ـ سن عينة البحث يتراوح ما بين (١٨ ـ ٢٣ سنة) وهي كما يبدو مرحلة تتميز بالحيوية والحساسية، تتوسط بين الأسرة والمجتمع. غير أن فاعليتهم في المجتمع ضعيفة، لهامشية أدوارهم، يتأكد ذلك من خلال النظر إلى عملية اندماج الشباب في المجتمع، التي تتسم بواسطة ثلاث علاقات متفاعلة لا يمكن الفصل بينها هي:

ـ له علاقة بالحياة الاجتماعية.

ـ له علاقة بالعمل.

ـ له علاقة بالسكن[٤].

والمؤكد ميدانياً أن هذه الفئة تعاني سد هذه الجسور ومن ثم غض الطرف عن الافتراض الذي مفاده أن الشباب هم دم الحياة للتنمية الجديدة في المجتمع، والذي يتطلب تيسير المنافذ الاجتماعية السوية للشباب، للعلم وللدراسة، إن هذه الفئة أكثر من ثلثي المجتمع مجال الدراسة[٥].

---

(٣) انظر: طاهر، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٤) محمد شقرون، «الشباب المتمدرس والجامعي بالمغرب وإشكالية الدخول في الحياة،» **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٣٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٦٨.

(٥) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، البند «رابعاً»، و «Des Statistiques: Spécial récensement général de la population et de l'habitat,» *Revue statistique* (Office national des statistiques), no. 14 (octobre-décembre 1986), p. 9.

٢ ـ إذا كانت معطيات الدراسة قد أكدت هجرة أسر المبحوثين، فإن ذلك قد يسمح بالقول إن التنمية المتبعة لم تحقق التناسق بين القطاعات، ما نجم عنه خلل بين الريف والمدينة، هذه الظاهرة التي تعانيها دول العالم الثالث، والجزائر واحدة منها، حيث تعيش الظاهرة التي أفرزت بدورها ظاهرة الأحياء المتخلفة، لعوامل اقتصادية واجتماعية سبقت الإشارة إليها، فقد بلغ عدد هذه المساكن في الجزائر بحسب ما تبين الإحصاءات الخاصة بذلك ٤٩٣٥٠٥ وحدة سكنية، أي إن ١٨,٥ في المئة من المساكن تشكل بنايات بالية وأكواخاً وبيوتاً قصديرية، كما تبين من التحليلات الإحصائية، في الجداول أرقام (٨ ـ ٦)؛ (٨ ـ ٧) و(٨ ـ ٨)، وهي نتيجة تتفق واتجاه مدرسة التبعية ودراسات أخرى سبقت الإشارة إليها.

٣ ـ مما توصلت إليه الدراسة أن حجم الأسرة كبير كما تبين من تحليلات الجدول رقم (٧ ـ ٤) بلغ في بعض الأحيان (١١ ـ ١٣ فرداً)، لما له من أثر سلبي على الجوانب الحياتية للأسرة، وفي هذا السياق تشير الإحصاءات إلى أن هناك ٢٠ ألف أسرة[٦]، بلغ متوسط عدد أفرادها ١١ فرداً تسكن غرفة واحدة. إنها ظاهرة تبعث على التأمل في كيفية تكوين الذات، وتنشئة نسبة لا يستهان بها من الشباب، يتأثرون أكثر مما يؤثرون، وقد أكدت مجموعة من الدراسات هذه القضية[٧].

٤ ـ من النتائج ذات الأهمية التي كشفتها الدراسة وأشارت إليها بعض الإرهاصات النظرية هي انقطاع عينة البحث عن الدراسة في سن مبكرة (انظر الجدولين رقمي (٧ ـ ٧) و(٧ ـ ٨)) لسبب من الأسباب، إضافة إلى أن مستواهم التعليمي الذي لا يتجاوز في أغلب الأحوال مستوى المتوسط، وهو مستوى لا يخول صاحبه الدخول في أي نشاط مهني أو تعليمي، لذلك يكون التعليم أو نظام التعليم قد حال بينهم وبين الاندماج في الاقتصاد الوطني، بل في المجتمع عامة، وهو استنتاج يتفق مع ما ذهب إليه سمير نعيم أحمد[٨]، بأن ما يراه الشباب أمامه يومياً من أدلة قاطعة، على أن توافر الظروف الملائمة للحياة، لا يرتبط بالتعليم، وإنما يرتبط بالسلوك الاستغلالي.

---

(٦) انظر: «Des Statistiques: Spécial récensement général de la population et de l'habitat,» p. 9.

(٧) «الشباب العربي والمستقبل،» **الوحدة**، العددان ٢٩ ـ ٣٠ ([١٩٨٧]).

(٨) سمير نعيم أحمد، «أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر،» في: سمير نعيم أحمد، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي** (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٥)، ص ٢٨.

٥ ـ بالتأمل في ما سبق من دلالات نابعة من الواقع، نلاحظ أنه في ضوء بعض المحاولات التي كانت تستهدف تغيير المجتمع الجزائري المعاصر الذي ظل ١٣٢ سنة هدفاً لتغلغل الاستعمار الفرنسي والغوص في كيانه، محدثاً بعد ذلك خللاً في البناء الاقتصادي والاجتماعي الذي ما زالت تشوهاته بادية للعيان، ولعوامل خارجية وداخلية، فإن المجتمع ما زال يواجه الكثير من المشاكل ذات الفاعلية في أي سياسة وطنية تنموية، ما دامت تفتقر إلى الآلية الاقتصادية التي تؤمن النمو الذاتي المستمر، بحسب ما يعتقد مطانيوس حبيب[٩]، وتتخلص هذه المتغيرات في:

أ ـ ظاهرة الأحياء المتخلفة التي تطورت مع تطور المجتمع تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً، وهي إشارة ترجّح قبول فكرة الاتجاه المادي مع شيء من التحفظ[١٠] والخصوصية، أفرزت العوامل السالفة الذكر مجموعة من التغيرات تمثلت في:

ب ـ وجود كثافة سكانية في المدن، قصّرت إمكانياتها عن حاجات السكان من تعليم وعمل وسكن وصحة وتموين وأمن.

ج ـ حدث ذلك نتيجة لنموذج التنمية الذي صيغ من خلال سياسة تنمية المركز الذي كان غالباً العاصمة الحضرية (المدينة)، ما أدى إلى عدم التوازن بين الريف والحضر، والمدنية والحافة، وبين مختلف الفئات، تولد عنه حاجات متزايدة ومتفاوتة يقابلها عجز الإمكانات المتوافرة لإشباع هذه الحاجات، وهذه نتائج تتفق إلى حد ما ومنظور اتجاه مدرسة التبعية، الذي مفاده أن الحياة المضطربة الناجمة عن نظام مختل تتولد عنه حالة مضطربة، تؤدي ببعض فئات المجتمع إلى الهامشية (Marginalité) في الحياة، ما يخلق لهم أزمات تدفع ببعض الأفراد إلى السلوك الإجرامي.

٦ ـ أكدت الدراسة أن الفئة المهنية لأرباب أسر المبحوثين تمارس أعمالاً تتوزع بين البناء والخدمات، كالحراسة والتنظيف، وهو ما تبينه تحليلات الجدول رقم (٨ ـ ١).

في هذا السياق يشير الإحصاء العام إلى أن ٥٦,٦٣ في المئة من الأسر الجزائرية لا يشتغل من أفرادها إلا واحد[١١]، كما ذهبت تحليلات المعطيات السابقة إلى أن

---

(٩) مطانيوس حبيب، «الوحدة العربية ودورها في التنمية وتجاوز التخلف،» **الوحدة**، العدد ٤١ (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٥١.

(١٠) انظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب، البند «ثالثاً».

(١١) لمزيد من الشرح، انظر: «Dossier: Enquête main-d'oeuvre et démographie,» *Revue statistique*, no. 14 (octobre-décembre 1983).

الأحياء المتخلفة تجمع شريحة اجتماعية ـ هذه الشريحة ـ تتسق في تكوينها وتشكيلها مع ما أطلق عليه كل من محمد الجوهري وبيتر ورسلي بـ «البروليتاريا الحضرية»[(١٢)]، التي تعيش في محيطات لا تتوافر على شروط الحياة الضرورية، (كالسكن الصحي، والمرافق الداخلية والخدمات العامة، والإنارة والنظافة).

هذا الواقع درسته الجداول أرقام (٨ ـ ٦)؛ (٨ ـ ٧) و(٨ ـ ٨)، حيث خلصت إلى نتيجة مؤداها أن الأسر المحيطة تعاني الاحتقان السكني، وهي ظاهرة تعمل على تشكيل سكانها وخصوصاً الشباب، بنمط ثقافي خاص، لعل هذا ما أدى بالإحصاء العام إلى الإشارة إليه بالقول إن أكثر الفئات حرماناً نجدها تسكن في المنازل المتهالكة، بلغت نسبة ذلك ٣٨,١ في المئة[(١٣)] من المجموع الكلي على مستوى الوطن.

٧ ـ من محصلات الدراسة ذات الدلالة الواضحة، وجود فئة كبيرة من الشباب خارج النظام التربوي والاقتصادي، تعيش البطالة والفراغ، وما يزيد الوضع تردياً ما تدل عليه تحليلات الأرقام الصارخة التي يشير إليها الإحصاء، إذ تبين بشكل جلي مدى ضبابية المسألة الشبابية، فوجود ٨٨٥ ألف شاب و٤٥٠ ألف فتاة لم تتح لهم فرصة الدخول إلى المدارس، أو طردوا منها في سن مبكرة، على وجود ٩٩٥٧٦ ألف شخص من الباحثين عن العمل خلال السداسي الأول من عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦[(١٤)] وهذا دليل صارخ على ضخامة حجم الأزمة.

من ذلك نخلص إلى أن أفراد البحث يعيشون ضمن إطار اقتصادي اجتماعي يفتقر إلى الإشباعات على جميع المستويات (قضية استيعاب واستثمار)، في هذا المناخ الصلب المتميز بعدم التناسق بين طموحات الشباب وإشباعاتها، تهتز قيمه التي استوعبها كنموذج، والنموذج الذي يواجهه[(١٥)]، كالنزعة الفردية وزيادة حدة الاستهلاك، ما يبعث ويحرض الشباب من ذوي المعاناة، إلى الاندفاع إلى تحطيم ذلك الإطار الذي أصبح يصده ولا يستوعبه. هذه النتائج تتفق مع أفكار كل من جون

---

(١٢) محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، وبيتر ورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧).

(١٣) انظر في ذلك: «Les Conditions de logement des ménages algériens,» *Revue statistique*, no. 5 (october-décembre 1983).

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: «Dossier: Enquête main-d'oeuvre et démographie,» p. 23.

(١٥) عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين: تقرير نهائي**، ص ٦٠.

ريكس (John Rex) وكليتون هارتجن (C. Hartjen)[١٦]، والتي تفيد بأن الطبقات الدنيا ذات وضع متمايز اجتماعياً واقتصادياً، يخلق ميكانيزمات أخرى متفاعلة وبخاصة لدى الشباب، يجذبه نحو النشاط الذي ينتهك القانون. وبناء على هذا الاستنتاج نقول إن السلوك الإجرامي في دول العالم الثالث لم ينجم عن لامعيارية دوركهايم المبنية على الأزمة الظرفية، ولا عن المخالطة الفارقة كما يرى أصحاب هذا الاتجاه، ولكن عن الواقع غير الوثيق الصلة بظروف المجتمع وفئاته المختلفة.

٨ ـ إن القراءة المتأنية لمعطيات الفصل التاسع: السلوك الإجرامي في محيط الشباب، التي جمعت بين العام والخاص، بين ما يقوله المبحوث عن نفسه وبين ما يعبر عنه الواقع العام من خلال المعطيات الإحصائية المتوافرة، وما يعبر عنه الرأي العام، هذه التعزيزة تسمح باستخلاص نتائج عدة يعتقد أنها قد شخصت الواقع مجال الدراسة. نوجزها في التالي:

أ ـ لم تؤدِ التنمية المتبعة بحسب ما يبدو في دول العالم الثالث، والجزائر جزء منها، إلى القضاء على إشكالية الاستلاب الذي ساد المجتمع من جراء التشويه الرأسمالي للمجتمع زهاء ١٣٢ سنة، بل أفضت إلى المزيد من التبعية والفوارق في الفرص الاجتماعية[١٧]، وهذا يفيد أنه على الرغم من المحاولات التي قدمت فإنه ما زالت هناك ثوابت (البطالة وقصور التعليم وأزمة السكن) قائمة بالمجتمع مجال الدراسة.

ب ـ ما يزال ٢٥ في المئة من الأطفال ممن بلغوا السن القانونية لا يلجون المدرسة (عام ١٩٨٦)، بحسب ما تشير بعض الدراسات[١٨]، مع نمو هذه النسبة في ظل المتغيرات المستجدة التي بدأت تطفو على السطح.

ج ـ إن الجمع بين النتائج المحصلة سابقاً والرقم الإحصائي ٢٠ ألف أسرة بلغ متوسط أفرادها ١١ فرداً، تسكن في حجرة واحدة مخصصة لجميع الوظائف، لذو دلائل على حجم المشكلة، ما يدعو إلى التأكيد على دراساتها كمتغير فاعل لأجل اتخاذ ما ينبغي اتخاذه، في سبيل التخفيف من معاناتها.

---

(١٦) انظر في: John Rex, *Key Problems of Sociological Theory*, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London: Routledge and K. Paul, 1961), and Oscar Lewis, «The Culture of Poverty,» *Scientific American*, vol. 215, no. 4 (October 1966).

(١٧) عبد الباسط عبد المعطي، **الوعي التنموي العربي: ممارسة بحثية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩)، ص ٧٧.

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Mostefa Boutefnouchet, *Système social et changement social en Algérie* (Alger: Office des publications universitaires, 1986), p. 69.

د ـ إن ما كشفته الدراسة من تدني فرص الحصول على العمل بين فئات الشباب بخاصة، قد أدى إلى تهميش قطاع كبير بلغ بحسب الإحصاء ١,٢٠٠٠٠ شاب، إضافة إلى ذلك الرقم المشار إليه وهو ٤٥٠ ألف شابة غير مندمجين في النظام الاقتصادي، وهي ظاهرة تدل على عدم استيعاب واندماج، وبالتالي عدم الشعور بالانتماء. (الجدولان رقما (٩ ـ ٤) و(٩ ـ ٥)).

٩ ـ أوضحت الدراسة أن الواقع الذي يفتقده الشباب من الإشباع والاحتواء، قد يؤدي إلى إمكانية استعداده للانجذاب نحو السلوك الإجرامي الذي كشفت الدراسة الميدانية عن أنماطه، كالسرقة والضرب والاغتصاب وتكوين العصابات، وهي أنماط كما يبدو لا تصل إلى ذلك النوع الذي يقوم على تدبير استخدام السلاح. غير أن ذلك لا يمنع من تطويرها إلى ذلك الشكل ما لم يُتصَدَّ إلى تطويقها.

١٠ ـ كشفت الدراسة عن وجود عينة البحث في وضع متمايز آلت إليه بفعل مجموعة من العوامل، تتسم بالتسيب والإغراء المجسدة على السطح الاجتماعي، ساهمت في توجيه سلوك الشباب نحو التدخين المبكر وشرب الخمر وتعاطي المخدرات: الجداول أرقام (٩ ـ ١١)؛ (٩ ـ ١٢)؛ (٩ ـ ١٣) و(٩ ـ ١٤)، الذي يعاني الانفصام والتوتر إزاء محيطه (المشاجرات مع الأسر والجيران). في مثل هذا المناخ المستدام المفعم بمجموعة من المتغيرات، يفقد الشباب توازنه فلا يجد من يعدّه للعمل في المجتمع، وإشعاره بقدرته الذاتية ومنحه فرص تحمل المسؤولية ودوره الفاعل في الحياة.

في جوّ هذه العلاقات الإحباطية، يندفع الشاب إلى البحث خارج المؤسسات الرسمية عما يحقق له تلك المتطلبات.

١١ ـ أوضحت الدراسة أن هناك آليات تتحكم في ميول وهوايات الشباب، منها الإعلام بوسائله المتخلّفة التي أضحت تسهم في تغريب الشباب أكثر من تعبئتهم وترشيدهم، وهي نتائج تقترب من نتائج بعض الدراسات السابقة[١٩]. تأسيساً على النتائج التي كشفتها الدراسة وغيرها، نقول إن وسائل الإعلام باستيرادها غير الواعي أفلاماً وأغاني لا تتلاءم وما تحمله من قيم تتناقض مع عملية التنمية التي يخوضها المجتمع[٢٠]، ولّد لدى الشباب تناقضاً[٢١] بين ما يراه وما يعيشه، بين القول والفعل.

---

(١٩) سهير لطفي علي، «التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام في المناطق الحضرية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٧٧).

(٢٠) عويس [وآخرون]، **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين: تقرير نهائي**، ص ٤٩.

(٢١) يلاحظ على التلفزيون الجزائري أنه صار يدأب على تقديم حفلة غنائية راقصة في آخر كل سهرة، تقام في الملاهي الأوروبية، وحسب بعض الدلائل فإن البعض منها لا يعرض على القنوات الرسمية في بلادها (الدول الغربية).

مما سبق عرضه، يمكن إبراز مجموعة من المظاهر لها الفعالية في إحداث التمايز الاجتماعي والتهميش لقطاع كبير من أفراد المجتمع، ما يهيئ لديهم إمكانية السبيل إلى السلوك الإجرامي وخصوصاً فئة الشباب، التي تتميز بالحيوية والإحساس. ومن هذه المظاهر بحسب تعاقبها في سياق الفصل العاشر:

أ ـ هناك مجموعة كبيرة من الشباب تقع خارج محور الاهتمام والعناية في المجالات الثقافية والترفيهية والرياضية والعمل، وبالرجوع إلى الإحصاءات ـ وهذا ليس تكراراً ـ التي تفيد بأن ١٧١٥٤٠ عاملاً مضافاً إليهم ١١٠٠٠٠٠ شابّ خارج النظام الاقتصادي وسوق العمل، ما يخلق لدى الشباب بخاصة العزلة والاغتراب وهي نتيجة تتفق وما ذهب إليه نيقولاي بردیائيف (Nicolas Berdyaev)[٢٢]، ما يمنع تحقيق عمليات التكامل، والانسجام بالآخرين، وهذا يطرح تساؤلاً جوهرياً:

هل ما قدم، ويقدم، لقطاع الشباب قد بلغ مستوى طموحات المجتمع بعامة والشباب بخاصة؟

الملاحظ أن نموذج التنمية المتبع لم يحقق ذلك الهدف الرئيس لاستراتيجية التنمية على المدى الطويل، والمتلخص في القضاء نهائياً على البطالة، وحجم العمل المحدود[٢٣]، وبذلك فإن السلوك الإجرامي لدى الشباب ينبثق من الاختلالات الحادثة بين التصور والواقع، بين حجم الشباب المتراكم واستيعاب النسق لحاجة السكان المتنامية.

ب ـ ما أفضت الدراسة إليه، أن مجموعة البحث ما زالت تعاني الثوابت: البطالة وقصور التعليم والتكوين وقضاء وقت الفراغ، كما سبقت الإشارة إليه، وهي ظاهرة تشغل نسبة كبيرة من الشباب ذوي الأوضاع المتردية، والواقع أن إمكانيات السيطرة واحتواء الظاهرة على المدى القصير ـ على الأقل ـ لا يلوح في الأفق، في المناخ السائد (الأزمات الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول مصدر الدخل الوطني).

هذا الملمح كشفته الملاحظة الميدانية وأشارت إليه مقابلات الآباء الذين تمت محاورتهم، إذا أكدوا قلقهم على مستقبل أبنائهم، وهو ما يعزز ويبرر قلق الشباب أنفسهم على مستقبلهم، هذا القلق الذي نراه واضحاً من خلال معطيات الدراسة الميدانية، وهي

---

(٢٢) نيقولاي بردیائيف، **العزلة والمجتمع**، ترجمة فؤاد كامل (بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، [د. ت.])، ص ٩٥.

(٢٣) محمد نصر مهنا وعبد الله سيد هدية، **تجربة التنمية والتحدث [يعني التحديث] في الجزائر** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨)، ص ٦٧.

نتيجة تتفق وما توصل إليه كل من ريتشارد برانغارت (Richard Braungart) ومارغريت برانغارت (Margaret Braungart)[٢٤] من أن الكثير من الشباب يشعرون بالقلق خشية فقدان فرص العمل التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تسود المجتمع.

ج ـ من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجرى التدليل عليها، أن الاختلالات التي حدثت في النسق الاقتصادي قد انعكست آثارها على القيم الاجتماعية الإيجابية العامة والتعاون والمصلحة العامة وديمقراطية التعليم والمساواة، لتحل محلها قيم أخرى، تلك القيم نجمت عن تلك التوجهات والأطر التي استخدمت في تحقيق التنمية والتطور، هذا التطور المختل والمفرط بحسب رأي سمير أمين، للنفقات العامة غير المنتجة الذي أدى إلى ظهور اختلالات جديدة في توزيع الدخل بين فئات الشعب، ليس بين الريف والمدينة فحسب، بل بين مركز المدينة وحافتها، وبالرجوع إلى تحليلات الجدول رقم (١٠ ـ ٥)، نستشف من إجابات المبحوثين ملامح ذلك الخلل الذي أصبح ملحوظاً، فالإجابات ركّزت على قضية المساواة في إعطاء الفرص، وندرة فرص العمل، وكثرة شباب المراكز الحضرية، غير أن هذا لا يمنع من إبداء ملاحظة ميدانية، مفادها أن الشباب واعٍ لما يجري حوله وطموحاته عالية، إلا أن التحديات الكبيرة التي تواجهه مع عدمٍ وضوح الرؤية وانسياب المادة الإعلامية في اتجاه التغريب بدل الترشيد، والتعمد في نشر المزيد من السلوكيات الاستهلاكية، التي لا تتماشى وأهداف التنمية وواقع الشباب الاقتصادي والاجتماعي، كلها عوامل فاعلة، في توليد إحباطات متوالية، أسهمت في إبطال فاعلية الشباب، فتحول بعدها إلى كيانات سلبية.

وعلى أي حال، فإننا نخلص إلى وجود مجموعة البحث خارج النسق التربوي، حيث تعيش ضمن إطار يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، إذ تتشكل ذات الطفل التي تأتي انعكاساً لتلك المرحلة التي تتسم فيها عملية التهيؤ إلى احتلال الدور الاجتماعي التي تتم في صيغة اختيارات تفرض على الشاب وقد لا تلائمه، لذلك كان موقفه إزاء التعليم موقفاً سلبياً، لأنه كما يقول المبحوث (بعدما بدأت أدرك قيمة العلم وجدت نفسي خارج المدرسة)، والدال على ذلك نسبة الأمية التي بلغت ٣٩ في المئة.

إذا كان من المفيد الإشارة إلى أن ربط الجريمة بالترسب المدرسي تشوبه مثالب، لذلك لا نسارع بالحكم على الارتباط بين التحصيل العلمي ودرجة ارتكاب الجريمة

---

(٢٤) انظر: ريتشارد برانغارت ومارغريت برانغارت، «مشكلات الشباب والسياسة في الثمانينات،» ترجمة علي حسين حجاج، **الثقافة العالمية**، السنة ٧، العدد ٣٨ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٨٨.

بحسب ما يعتقد ترافيز هيرشي (Travis Heirshi)[٢٥]، غير أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن التسرب المدرسي في المجتمع مجال الدراسة ما زال يسير وفق وتيرة متنامية، بلغ ٢٥٠٠٠٠ تلميذ سنة ١٩٧٩، لينتقل إلى ٦٤٠٠٠٠ تلميذ سنة ١٩٨٠، ليصل سنة ١٩٨١ إلى ٧٠٠٠٠٠ تلميذ[٢٦].

أمام هذا التراكم المتوالي الذي يشكل ظاهرة غير صحية وبخاصة إذا علم أن هذا العدد يوجد خارج النظام الاقتصادي وحتى الاجتماعي.

وانطلاقاً من الأرقام السالفة الذكر والتي يصعب تجاهلها، يمكن القول إن الشباب يفتقر إلى الارتباط بالأوضاع القائمة، وإذا عدنا إلى ما كشفته الدراسة، نلاحظ محاولة المبحوث الجادة في التوافق الاجتماعي بالرغم من تصلب الواقع، حيث إن ٤٠ في المئة من المبحوثين مارسوا نشاطاً اقتصادياً، غير أن فوضوية هذه الممارسة التي كانت تتم عن طريق نظام التمهّن/ التدرب، هذا النظام لم يتحكم في تلك الممارسة ما أدى إلى إجراء مفاضلة بين الشباب والأدنى أجراً، وهو نتاج نجم بحسب ما تأكد من الدراسة وغيرها من الدراسات المشابهة،عن عدم التحكم في مسار التنمية والتعامل معها باللامبالاة والسلبية.

في إطار ذلك السياق الذي زاوج بين أكثر من أداة بحث، محاولاً التركيز على تحليل وضعية اجتماعية قائمة بالفعل، ولعل ما تبين من الدراسة يشبه ما وصفته نعمات أحمد فؤاد، حيث تتكلم عن الشباب وهو يسير في الزحام مسلوب الإرادة، فقد اختار الاختيار كالجموع حوله، لا تحترمه القوى العاملة ولا تحترمه الصحيفة التي تزيف إرادته وتهين ذكاءه بالمبالغات، وتضيع وقته في أمور لا قيمة لها، وتسلط عليه الإذاعة المسلسلات الأجنبية لتلهيه عن واقعه، يرى في الأفلام أساليب أخرى للعيش والحياة، ويدرك أنه يعيش ولا يحيى، يفتقد المسكن والصحة والمناخ العلمي. يفتقد القدوة، فتتعدد أخطاؤه بسبب ما أوصد في وجهه، فيحاسب وحده أمام هذه التحديات التي تطرح أمامه مجموعة من البدائل.

أول هذه البدائل، الحصول على عمل وهو بحسب ما أكدته الدراسة غير متاح.

ثانيها، ممارسة أعمال غير مشروعة.

---

(٢٥) انظر: ترافيز هيرشي، **أسباب جنوح الأحداث**، ترجمة وتعليق محمد سلامة محمد غباري (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧)، ص ١٦٤.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: تقرير اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، الدورة التاسعة، الجزائر، ٢ ـ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

ثالثها، وهو الأسهل بحسب ما يلاحظ، الجريمة التقليدية: السرقات والاغتصاب، ومنها إلى الحل الانسحابي بالهروب إلى الخمر والمخدرات.

رابعها، التطرف بأشكاله المختلفة.

ثانياً: التوصيات

وماذا بعد؟

في خاتمة هذه الدراسة التي لا يدّعي الباحث فيها بأنه قد أحاط بكل جوانب المشكلة، بل حاول بقدر ما أتيح له من إمكانات، وما واجه من صعوبات، وأمام ما تحمله محاولة الباحث الفردية من مأخذ، إلا أنها محاولة اقتربت من الملامح النظرية التي تظهر هنا وهناك. بناء على ذلك، وباعتبار الشباب جزءاً من النسيج الاجتماعي كما يقال، فلا بد لكل عمل يستهدف الشباب ألا يؤخذ بمعزل عن الحقائق الاجتماعية.

ولأجل ذلك نقول إن موضوع الشباب من الموضوعات المهمة التي ينبغي أن تحتل جزءاً كبيراً في كل عمل قومي جاد.

لهذا اقترح:

١ ـ أن تدرس قضية الشباب دراسة شاملة، تتضافر فيها الجهود بين الاجتماعيين والنفسانيين ورجال الإحصاء بما لديهم من مادة حية عن الشباب، وهذه الدراسة تشمل:

أ ـ نسبة الشباب في المجتمع.

ب ـ نصيبه من النظام التربوي.

ج ـ نصيبه من النظام الاقتصادي.

د ـ معرفة الموانع التي تحول بين اندماجه في الهيكل الاقتصادي والثقافي.

هـ ـ نسبة الشباب الجانح.

و ـ ضرورة معرفة عدد الأطفال الأيتام واللقطاء ومن لا أسر لهم بسبب طلاق الأبوين[٢٧].

٢ ـ دراسة الجانب الاقتصادي لهذا الأسر وعلاقة ذلك بحجم الإشباعات المختلفة التي لم تدرس دراسة وافية في هذا البحث.

---

(٢٧) تشير التوقعات إلى أن عدد المهملين بلغ سنة ١٩٩٠ حوالى ٢٠ ألف طفل.

٣ ـ موضوع مهم ينبغي الإشارة إليه، وهو أن الفتاة في المجتمع الجزائري لم تدرس حتى الآن، وهي تعاني، مثل ما يعاني الشاب، عدم الالتحاق بالمدرسة (في بعض المناطق) والتسرب المدرسي والبطالة ومشكلات أخرى.

٤ ـ على العموم يمكن القول، إن الضرورة تفرض دراسة مسحية استثنائية لهذه الأحياء في الجزائر للوقوف على معرفة الشروط الموضوعية التي تتكون فيها ذات الشاب، يتعاون فيها الباحث الاجتماعي والنفسي والتربوي والاقتصادي والإحصائي والجانب الإداري.

٥ ـ أخيراً ومن ممارسة الباحث وتعامله مع الشباب، تبين أن الشباب بمختلف مستوياته لا يمكنه الارتباط بكثير من القضايا المجتمعية، وهو أمر ذو أهمية يتطلب الدراسة الشاملة، مع إعادة بناء الإعلام الوطني ليسهم في ربط الشباب بواقعه ومساره، وبهويته.

٦ ـ يبقى أن نشير إلى أن الدراسة الحالية والتي حُدد مجالها الزمني بسنة ١٩٨٨، كانت تعتمد الإصغاء إلى حديث الشباب عن أنفسهم ومحيطهم والعالم الذي يعيشون فيه، فالباحث من خلال تعامله مع الشباب في مجالي البحث والتدريس، بداية بالدراسة الميدانية: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية ـ الاجتماعية على الشباب ـ تكوّن لديه اقتناع، بأن هذه الفئة أقدر على البوح والتكلم عن طموحاتها ومشاغلها وواقعها، والقارئ الكريم سوف يقف على ذلك من خلال محتويات الدراسة!

كانت الظروف التي عاشها الشباب «١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م» تكاد تكون طبيعية، تولّدت عنها مشاكل الشباب عامة، وشباب المدن الحضرية بخاصة، وتعود بالأساس إلى إستراتيجية التنمية التي لم تحسن اختيار الوسائط والوسائل لتحقيق المشروع التنموي.

أما المبحث الثاني فينطلق مع بداية عام ١٩٩٠، السنوات التي تميزت بالتوترات والاختلالات المحلية وما غذّاها من متغيرات خارجية، بدأ الشباب معها يفقد ذاته، فتمرد على الماضي الذي يرى فيه أنه لا يعنيه ما دام لم يحقق له الأمن القومي.

كانت الأزمة التي عصفت بالمجتمع قد خلخلت مكوناته المادية والثقافية، وأوشكت على محو كل معالم المجتمع الجزائري، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الدينية، والثقافية، إنها تمثل هوية شعب ومكوناته.

لقد حدد مجال البحث بسنة ٢٠٠٢ كفضاء بدأت فيه ملامح انفراج الأزمة تلوح في سماء المجتمع، تاركين ما بعد هذا التاريخ إلى دراسات أخرى. وقد تم إنجاز الجزء الكبير من هذا البحث، ولم يبقَ منه سوى الجانب الميداني.

المراجـــــــع

١-العربية

كتـــب

أبالكين، ل. [وآخرون]. **الاقتصاد السياسي**. ترجمة سعد رحمي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧.

ـــــ. **الهجرة الريفية في الجزائر**. الجزائر: مطبعة الحزب، [د. ت.].

الإحصاء العام للسكان والسكن. الجزائر: [د. ن.]، ١٩٧٧.

أحمد، سمير نعيم. **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٥.

ـــــ. **النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية**. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩.

الأزرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي-السياسي**. ترجمه عن اللغة الإنكليزية سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

إسماعيل، قباري محمد. **الاتجاهات المعاصرة في مناهج علم الاجتماع**. بيروت: دار الطليعة العربي، ١٩٦٩.

ـــــ. **إميل دوركايم مؤسس علم الاجتماع نظرياً وتطبيقياً**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٦.

أسيبوف، جينادي. **علم الاجتماع والتطور الاجتماعي**. ترجمة أحمد القصير. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩.

الأشرف، مصطفى. **الجزائر: الأمة والمجتمع**. ترجمه عن الفرنسية حنفي بن عيسى. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣.

أفاناسيف، ف. ج. **أصول الفلسفة الماركسية**. ترجمة حمدي عبد الجواد. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.

أفسينيف، م. م. **نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية**. تعريب عز الدين جوني. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩.

أمين، جلال. **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية**. القاهرة: دار الماجد، ١٩٨٥.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

ـــــ. **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**. ترجمة حسن قبيسي. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١.

ـــــ. **المغرب العربي الحديث**. ترجمة كميل ق. داغر. ط ٣. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

الإنسان في مصر: الفكر والحق والمجتمع: تحليلات علمية مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة. قدمها أحمد الألفي [وآخرون]. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦.

أيوب، سمير. **تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣.

بردیائیف، نيقولاي. **العزلة والمجتمع**. ترجمة فؤاد كامل. بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، [د. ت.].

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

بن أشنهو، عبد اللطيف. **تكوّن التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ - ١٩٩٢**. ترجمة نخبة من الأساتذة؛ راجعه عبد السلام شحادة؛ دققه وأشرف عليه محمد يحيى ربيع. الجزائر: الشركة الوطنية للكتاب، ١٩٧٩.

بوتومور، توماس بيرتون. **تمهيد في علم الاجتماع**. ترجمة وتعليق محمد الجوهري [وآخرون]. ط ٦. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.

بودون، ريمون. **مناهج علم الاجتماع**. ترجمة هالة شبؤون الحاج. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٢.

بولانتزاس، نيكوس. **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**. ترجمة عادل غنيم. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٣.

بيريز، جيرالد. **مجتمع المدينة في البلاد النامية**. ترجمة وتقديم محمد الجوهري. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

بيضون، أحمد أمين. **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٩٨.

التونجي، عبد السلام. **مواقع المسؤولية الجنائية**. القاهرة: دار الهنا للطباعة والنشر؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١.

تيماشف، نيقولا. **نظرية علم الاجتماع**. ترجمة محمد الجوهري [وآخرون]. ط ٨. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.

جابر، سامية محمد. **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**. تقديم محمد عاطف غيث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١.

جبهة التحرير الوطني. **الميثاق الوطني، ١٩٧٦**. الجزائر: المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦.

جغلول، عبد القادر. **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**. ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل. ط ٣. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣. (السلسلة التاريخية)

الجوهري، محمد. **طرق البحث الاجتماعي**. ط ٤. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

ـــــ. **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨.

ـــــ وعلياء شكري. **علم الاجتماع الريفي والحضري**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

ـــــ [وآخرون]. **ميادين علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦.

حجازي، أحمد مجدي وشادية قناوي. **مشكلات العالم الثالث بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: [د. ن.: د. ت.].

ـــــ [وآخرون]. **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٥.

حربي، محمد. **الجزائر، ١٩٥٤ - ١٩٦٢: جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية؛ دار الكلمة، ١٩٨٣.

حريق، إيليا (محرر). **العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**. بيروت: دار المشرق والمغرب، ١٩٨٣.

حسن، عبد الباسط محمد. **أصول البحث الاجتماعي**. ط ٦. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٧.

الحسيني، السيد. **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

ـــــ. **نحو نظرية اجتماعية نقدية**. القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٨٢.

حطب، زهير وعباس مكي. **الطفرة والشباب**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

الحناوي، حمدي. **رأس المال البشري: تأصيل نظري وتطبيق على مصر**. القاهرة: مطبوعات بيت الخبرة الوطني، ١٩٨٨.

خليفة، أحمد محمد. **أصول علم الإجرام الاجتماعي**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٥.
ــــــ. **الإنسان في مصر: الفكر والحق والمجتمع**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦.
ــــــ [وآخرون]. **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**. بيروت: دار التنوير؛ القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٤.
دليلة، عارف. **بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧.
دويدار، محمد. **استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨.
رجب، محمود. **الاغتراب، سيرة مصطلح**. ط ٣. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨
روشيه، غي. **علم الاجتماع الأمريكي**. ترجمة وتعليق محمد الجوهري. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.
ــــــ. **مدخل إلى علم الاجتماع العام**. تعريب مصطفى دندشلي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.
زايد، أحمد. **البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.
ــــــ. **الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية**. [تقديم محمد الجوهري]. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
ــــــ. **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤.
الزمان، أنيس وأنور عبد الملك (محرران). **الثقافة والفكر**. ترجمة فؤاد كامل. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
الساعاتي، حسن. **تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢.
السمالوطي، نبيل. **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**. تقديم محمد عاطف غيث. ط ٢. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
سنتش، توماس. **الاقتصاد السياسي للتخلف**. ترجمة فالح عبد الجبار. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨.
سويزي، بول. **الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة: دراسات**. ترجمة عصام الخفاجي. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.
سويف، مصطفى. **المخدرات والشباب في مصر**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧.

السيد، السيد عبد المعطي. **صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

شتا، السيد علي. **علم الاجتماع الجنائي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

شريط، عبد الله. **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦.

شكري، علياء. **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

طاهر، علاء. **مدرسة فرانكفورت: من هوركهايمر إلى هابرماز: إلى نظرية النقد المعاصرة**. بيروت: الإنماء القومي، [د. ت.].

عباس، فرحات. **حرب الجزائر وثورتها: ليل الاستعمار**. نقله إلى العربية أبو بكر رحال. [الدار البيضاء]: مطبعة فضالة المحمدية، [١٩٦٢].

عبد الله، اسماعيل صبري. **في**. . **التنمية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

عبد المعطي، عبد الباسط. **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١. (عالم المعرفة؛ ٤٤)

ـــــ. **الإعلام وتزييف الوعي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، [د. ت.].

ـــــ. **علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

ـــــ. **الوعي التنموي العربي: ممارسة بحثية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩.

عطية، مصطفى نور الدين. **المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة**. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٨٩.

علي، مصطفى حسن. **شركاء في تشويه التنمية: دراسة انتقادية لتحليلات المنظمات الدولية لإقامة نسق اقتصادي دولي جديد (حالة اليونيدو)**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣.

عودة، محمود. **علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية**. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٦.

ـــــ. **الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي**. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٩.

عويس، سيد [وآخرون]. **الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين: تقرير نهائي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠.

غباش، موزة عبيد. **الهجرة الخارجية والتنمية: دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً**. إشراف محمود فهمي الكردي. [أبو ظبي]: مطبعة الوفاء، ١٩٨٦.

غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤-١٩٨٢**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

غيث، محمد عاطف. **قاموس علم الاجتماع**. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

ـــــ. **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨.

ـــــ [وآخرون]. **مدخل إلى علم الاجتماع**. ط ٤. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧.

غيفليون، رودولف وبنيامين ماتالون. **البحث الاجتماعي المعاصر: مناهج وتطبيقات**. ترجمة علي سالم. بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦.

فرج، رضا. **شرح قانون العقوبات الجزائري**. ط ٢. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

قرم، جورج. **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥. (سلسلة السياسة والمجتمع)

قنصوة، صلاح. **الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠.

فؤاد، نعمات أحمد. **أزمة الشباب... وهموم مصرية**. القاهرة: دار الحرية للصحافة والنشر، ١٩٨٦.

كابلوف، تيودور. **البحث السوسيولوجي**. تعريب نجاة عياش؛ تدقيق غسان سلمان. بيروت: دار المروج، ١٩٨٥.

الكتاب السنوي لعلم الاجتماع. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

الكردي، محمود فهمي. **التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦.

ـــــ. **التخلف ومشكلات المجتمع المصري**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩.

ليلة، علي. **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا: المفاهيم والقضايا**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

ـــــ. **النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

لينين، فلاديمير إيليتش. **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**. ترجمة راشد البراوي. القاهرة: مكتبة النهضة الحديثة، [د. ت.].

ماركس، كارل. **مخطوطات كارل ماركس**. ترجمة محمد مستجير مصطفى. القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٤.

المتيت، أبو اليزيد علي. **البحث العلمي عن الجريمة**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٦.

مجاهد، حورية توفيق. **الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥.

محمد، دحماني. **تغريب العالم الثالث: الخرافات والحقائق**. ترجمة دمري أحمد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، [١٩٨٥].

محمد، محمد علي. **الشباب والمجتمع: دراسة نظرية وميدانية**. مراجعة وتقديم محمد عاطف غيث. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

ـــــ. **علم الاجتماع والمنهج العلمي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

منصور، مرتضى. **الموسوعة الجنائية: شرح قانون العقوبات وتعديلاته**. القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠.

مهنا، محمد نصر وعبد الله سيد هدية. **تجربة التنمية والتحدث [يعني التحديث] في الجزائر**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨.

المورد: قاموس إنكليزي- عربي= *Al-Mawrid: A Modern English-Arabic Dictionary*. ط ١٧. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣.

الهنيدي، علي رضا [وآخرون]. **الشباب المصري في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية**. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ١٩٨٠.

الهواري، عدي. **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي، ١٨٣٠-١٩٦٠**. ترجمة جوزيف عبد الله. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣.

هيرشي، ترافيز. **أسباب جنوح الأحداث**. ترجمة وتعليق محمد سلامة محمد غباري. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧.

ورسلي، بيتر. **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**. ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧.

ووديس، جاك. **نظريات حديثة حول الثورة**. تعريب محمد مستجير مصطفى. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨. ٤ مج.

ويبستر، أندرو. **مدخل لسوسيولوجية التنمية**. ترجمة حمدي يوسف؛ مراجعة قيس النوري. بغداد: وزارة الثقافة، ١٩٨٦. (سلسلة المائة كتاب)

دوريـــــات

أحمد، سمير نعيم. «أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت): السنة ١٠، العدد ٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

الأشرف، مصطفى. «مشاكل الجوع والتغذية الناقصة في الوسط الفلاحي.» **المجاهد**: ١٧/ ٧/ ١٩٧١.

أمين، سمير. «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

أيوب، سمير. «الجزائر من رحلة الدم إلى رحلة العرق: استمرار وتواصل.» **صامد الاقتصادي**: السنة ٤، العدد ٢٨، ١٩٨١.

برانغارت، ريتشارد ومارغريت برانغارت. «مشكلات الشباب والسياسة في الثمانينات.» ترجمة علي حسين حجاج. **الثقافة العالمية**: السنة ٧، العدد ٣٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

بكتاش، فايز. «مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٥.

بوعقبة، سعد. «كيف عالجت المواثيق الوطنية مسألة الأرض والفلاح.» **المجاهد**: العدد ٨٤٧، ١٩٧٦.

الثاقب، فهد ثاقب. «التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٤، العدد ٤، شتاء ١٩٨٦.

الجرباوي، علي. «نقد المفهوم الغربي للتحديث.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٤، العدد ٤، شتاء ١٩٨٦.

جواد، لطفي حميد. «واقع الملكية في الجزائر.» **المجاهد**: العدد ٨٢٧، ١٩٧٦.

الجوهري، محمد. «المؤشرات الاجتماعية من ضرورات العصر.» **العربي** (الكويت): السنة ٣١، العدد ٣٥٢، آذار/ مارس ١٩٨٨.

حبيب، مطانيوس. «الوحدة العربية ودورها في التنمية وتجاوز التخلف.» **الوحدة**: العدد ٤١، شباط/ فبراير ١٩٨٨.

حريق، إيليا. «السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

حجازي، أحمد مجدي. «المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

الحلاق، محمد راتب. «أزمة التربية العربية... والأمن الثقافي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣٦، شباط/ فبراير ١٩٨٤.

حميدة، عبد الرحمن. «الانفجار السكاني العربي.» **الجيل**: السنة ٧، العدد ٥، ١٩٨٦.

الخواجة، ليلى أحمد. «ظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر.» **المنار**: السنة ٥، العدد ٥٢، أيار/ مايو ١٩٨٩.

دويدار، محمد. «التخلف، النمو، التنمية.» **فكر** (باريس): السنة ٢، العدد ٧، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

رسالة اليونسكو: العدد ٢٨٩، حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

رضوان، سمير. «القوة العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٩، آذار/ مارس ١٩٨٨.

روزنماير، ليوبولد. «محاولات جديدة في دراسة المشكلات الاجتماعية للشباب.» ترجمة أحمد عبد الرحيم أبو زيد. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونسكو): السنة ٤، العدد ١٣، ١٩٧٣.

الزغل، عبد القادر. «الشباب العربي: مشاكل وآفاق.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٨، شباط/ فبراير ١٩٨٣.

ساري، سالم. «علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

السماك، محمد أزهر سعيد. «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

«الشباب العربي والمستقبل.» **الوحدة**: العددان ٢٩-٣٠، [١٩٨٧].

«الشباب في الوطن العربي.» **المنار**: العدد ٣٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

شقرون، محمد. «الشباب المتمدرس والجامعي بالمغرب وإشكالية الدخول في الحياة.» **الوحدة**: السنة ٤، العدد ٣٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

ظاهر، أحمد. «الشباب العربي: دراسة ميدانية لنموذج من شباب الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٢، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.

عبد الله، أحمد. «قضايا الشباب في المنظور الدولي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠، نيسان/ أبريل ١٩٨٥.

عبد الله، إسماعيل صبري. «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/ أغسطس ١٩٨٦.

ـــــ. «في التنمية العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٣٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤.

ـــــ [وآخرون]. «المستقبلات العربية البديلة.» **الأهرام الاقتصادي**: ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٦.

عبد الفضيل، محمود. «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة إجمالية- نقدية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

عكاشة، أحمد. «أصول وآفاق الاختيار الاشتراكي في الجزائر.» **الطليعة** (القاهرة): السنة ١٠، العدد ٦، ١٩٧٤.

عمر، معن خليل. «واقع وطموح الفكر الاجتماعي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٧، حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

فرح، نادية رمسيس. «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

فورتادو، سالزو. «خرافة التنمية الاقتصادية.» ترجمة أنطونيوس كرم. **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٤، العدد ٤، ١٩٧٧.

قظام، محمود. «الصراع القيمي لدى الشباب العربي.» **الوحدة**: السنة ٤، العدد ٣٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

المجدوب، أحمد علي [وآخرون]. «الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات.» **المجلة الاجتماعية القومية** (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية): السنة ٢٣، العددان ١-٢، آذار/ مارس-تموز/ يوليو ١٩٨٥.

«مشروع الميثاق الوطني عام ١٩٨٦.» **الوحدة** (الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية): عدد خاص، ١٩٨٦.

معوض، جلال عبد الله. «أزمة عدم الاندماج في الدول النامية.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٤، العدد ٤، شتاء ١٩٨٦.

ملفن، بيتر. «الشباب والبطالة.» **رسالة اليونسكو**: العدد ٢١٠، ١٩٧٩.

ناير، سامي. «المشروع التاريخي للمغرب العربي.» **الطليعة** (القاهرة): السنة ٢٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

«ندوة التنمية في مصر والوطن العربي: مدخل نظري.» شارك فيها محمد دويدار [وآخرون]؛ أدار الحوار طاهر عبد الحكيم. **فكر** (باريس): السنة ٢، العدد ٧، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

الوحدة: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١؛ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧؛ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧؛ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٨، و٥ أيار/ مايو ١٩٨٨.

رسائل، أطروحات

أرزقي، بركات محمد. «دراسة انحراف الأحداث.» إشراف عباس مدني. (رسالة دبلوم دراسات معمقة في علوم التربية، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٧٦).

بوعناقة، علي. «الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب.» (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، الجزائر، ١٩٨٣).

السمري، عدلي محمود محمد. «جناح الأحداث والطبقة العاملة.» إشراف محمد الجوهري. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٤).

شبايكي، سعدان. «دور القطاع الخاص في التنمية في الجزائر.» (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد الاقتصاد، ١٩٨٥).

عبد الله، محيسن. «التبعية وإشكاليات الاستقلال في العالم الثالث، المغرب نموذجاً: دراسة بنائية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، القاهرة، ١٩٨٥).

عبد النبي، محمد إبراهيم محمود. «الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٥).

علي، سهير لطفي. «التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام في المناطق الحضرية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٧٧).

كريم، عزة علي. «تحليل سوسيولوجي لجريمة الاختلاس.» إشراف محمد الجوهري. (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٣).

لعروق، محمد الهادي. «النمو الحضري في الشرق الجزائري.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، قسم الجغرافيا، ١٩٨٩).

مختار، محي الدين. «مشكلة انحراف الأحداث، عواملها ونتائجها: دراسة ميدانية.» (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، قسم الاجتماع، ١٩٨٥).

ندوات

إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: أعمال الندوة المنعقدة في الفترة من ٢٦-٢٨ فبراير ١٩٨٣. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٨.

الندوة الرابعة لبحث الحركات الدينية المتطرفة. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٢.

٢ ـ الأجنبية

Books

Becker, Howard S. *Outsiders; Studies in the Sociology of Deviance*. London: Free Press of Glencoe, [1963].

_____ (ed.). *Social Problems: A Modern Approach*. New York: Wiley, [1966].

Benachenhou, A. *Planification et développment en Algérie, 1962-1980*. Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980.

Benamrane, Djilali. *Crise de l'habitant en Algerie*. Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980.

Benatia, Farouk. *L'Appropriation de l'espace á Alger après 1962*. Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1978.

Boutefnouchet, Mostefa. *La Famille algérienne: Evolution et caractéristiques récentes*. Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1980.

_____. *Système social et changement social en Algérie*. Alger: Office des publications universitaires, 1986.

Bulhan, Hussein Abdilahi. *Frantz Fanon and the Psychology of Oppression*. New York; London: Plenum Press, 1986. (PATH in Psychology)

Burgess, Ernest Watson. *Social Problems and Social Processes: Masters of Sociological Thought*. Ideas in Historical and Social Context [by] Lewis A. Coser. New York: Harcourt Brace Jovanovich, [1971].

Chaliand, Gérard et Juliette Minces. *L'Algérie indépendante*. Paris: F. Maspero, 1972.

Cohen, Albert K. *Delinquent Boys: The Culture of the Gang*. New York: Free Press, 1971.

Descloitres, Robert. *L'Algérie des bidonvilles*. Paris: Mouton, 1971. (Le Monde d'outre -mer, passé et présente; 2. Sér: Documents; 6)

Frank, Andre G. *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. Rev. ed. Harmonsworth: Penguin Books, 1971. (Pelican Latin American Library)

____. *Critiques et contre-critiques: Essais sur la dependance et le reformisme*. Paris: Anthrops, 1985.

Granotier, Bernard. *La Planète des bidonvilles: Perspectives de l'explosion urbaine dans le tier monde*. Paris: Seuil, 1985. (L'Histoire immediate)

Hartjen, Clayton A. *Delinquency in India: A Comparative Analysis*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1984. (Crime, Law, and Deviance Series)

Ibarra, Mario. *Problémes economiques: Sociaux et culturelles poses par l'exode rural en Amérique Latine*. Paris: Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (Unesco), 1983.

Kilroy-Silk, Robert. *Socialism since Marx*. London: Penguin Press, 1972.

Laacher, Smaïn. *Algérie: Réalités sociales et pouvoire*. Préface de Roland Colin. Paris: L'Harmattan, 1985. (Bibliothèque du développement)

Merton, Robert King. *Social Theory and Social Structure; Toward the Codification of Theory and Research*. Glencoe, IL: Free Press, 1949.

Merton, Robert K. and Robert Nisbet (eds.). *Contemporary Social Problems*. 4th ed. Chicago, IL; New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1978.

Quinney, Richard. *The Social Reality of Crime*. Boston, MA: Little, Brown, 1975.

_____ and John Wildeman. *The Problem of Crime: A Critical Introduction to Criminology*. 2nd ed. New York: Harper and Row, 1977.

Rex, John. *Key Problems of Sociological Theory*. London: Routledge and K. Paul, 1961. (International Library of Sociology and Social Reconstruction)

Samaj, Bharat S. *Slums of Old Delhi; Report of the Socio - economic Survey of the Slum Dwellers of Old Delhi City*. With a foreword by Jawaharlal Nehru. Delhi: A. Ram, 1958.

Schur, Edwin M. *Radical Nonintervention: Rethinking the Delinquency Problem*. Englewood Cliffs: Prentice-Hall, [1973]. (Spectrum Book)

Sutherland, Edwin H. and Donald R. Cressey. *Principles of Criminology*. 7th ed. Philadelphia: Lippincott, [1966].

Suttles, Gerald D. *The Social Order of the Slum; Ethnicity and Territory in the Inner City*. Pref. by Morris Janowitz. London; Chicago, IL: University of Chicago Press, 1970. (Studies of Urban Studies)

Taylor, Ian, Paul Walton and Jock Young. *The New Criminology for a Social Theory of Deviance*. [With a foreword by Alvin W. Gouldner]. London: Routledge and Kegan Paul, 1973. (International Library of Sociology)

Periodicals

Alger actualité: 15 janvier 1986.

Benatia, Farouk. «Les Sciences sociales en Algerie, 1962/1982.» *Revue trimestrielle* (Alger): no. 28, 1985.

«Les Conditions de logement des ménages algériens.» *Revue statistique* (Office national des statistiques): no. 5, october-décembre 1983.

«Des Statistiques: Spécial récensement général de la population et de l'habitat.» *Revue statistique:* no. 14, octobre -décembre 1986.

«Dossier: Enquête main-d'oeuvre et démographie.» *Revue statistique*: no. 14, octobre-décembre 1983.

«Emploi «d'autres Choix».» *Révolution africain* (Alger): no. 9, mai-juin 1987.

«Emploi entre crise et démographie.» *Alger actualité*: 15 janvier 1986.

Lewis, Oscar. «The Culture of Poverty.» *Scientific American*: vol. 215, no. 4, October 1966.

«Les Migrations internes entre les wilayate de 1966 á 1977.» *Revue statistique*: no. 3, avril -juin 1984.

EL Moudjahid: 5/11/1980 et 21/1/1987.

Nabi, Mohamed. «Des Solutions appropriée et réalistes.» *EL Moudjahid:* 21/1/1987.

Ouazani, Cherif. «Sondage d'opinion Jeunesses.» *Parcours maghrébins* (Alger): no. 4, janvier 1987.

«Séries statistiques rétrospective, 1962/1986.» *Reuve statistique*: no. 15, avril-juin 1987.

«Situation alimentaire en Algerie: Eléments sur la famille et les ménages algériens.» *Revue statistique*: no. 14, janvier- mars 1987.

Conference

Maitrise de la démographie: Débat lors du seminaire organisé par la commission des affaires economiques et sociales du parti, F.L.N., Alger, 15 - 16 novembre 1983.

فهـــــرس

- ب -

- ث -

- ج -

- ح -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -